

د. تمام حمادة  
د. محمد بن عبد الله  
د. محمد بن عبد الله  
د. محمد بن عبد الله



الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة دمشق  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
قسم اللغة

# طالبا لغتي في اللغة العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم اللغة

٢٩٧٢



إعداد الطالب

رَدَّةُ اللَّهِ رَدَّهُ الطَّلْحِي



إشراف

الأستاذ الدكتور  
تمام حسنان

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



سید کریم اللہ

## شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد . .

فيتمام النعمة وجب الشكر لله سبحانه الذي أعان ووفق ، ومن تمام شكره شكر زوى الفضل ، ففي الحديث : " مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ " . فاستحق الشكر أستاذى القدير الأستاذ الدكتور تمام حسان . الذى أشرف على هذا البحث حتى استوى على سوقه ، وكان نعم المشرف والموجه فجزاه الله عني وعن العلم وأهله خير الجزاء . واستحقته جامعة أم القرى ، إذ هيأت الفرصة لطلاب الدراسات العليا ووفرت لهم الامكانات العلمية ليتموا دراساتهم بها ، وعلى رأسها معالي مدير الجامعة الدكتور راشد الراجح . كما أشكر لكلية اللغة العربية إدارة وأساتذة جهودها في متابعة طلاب الدراسات العليا خلال مدة الدراسة والبحث ، وأخص بالشكر سعادة عميد الكلية الدكتور محمد بن مريسي الحارثي ، وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية الدكتور حسن باجوده . ومن العرفان بالجميل أن أزجي الشكر وافرا لمعهد اللغة العربية الذى شرفني بالانتساب اليه ، وعلى رأس من يشكر هناك الثلاثة الذين أداروا المعهد منذ انشؤء إلى الآن وهم : سعادة الدكتور عبد الله بن سليمان الجريوع العميد الأسبق ، وسعادة الدكتور عبد الله العبيّارى ، العميد السابق ، وسعادة العميد الحالي

الدكتور محمد بن احمد العمري .

ولا أنسى بالشكر سعاده وكيل المعهد الدكتور حامد الشنجرى .  
كما أشكر عضوى لجنة المناقشة : الأستاذان الدكتور عبد الفتاح إسماعيل  
شليبي ، والأستاذان الدكتور عبد الفتاح البركاوى على تفضلهما وقبولهما مناقشة  
هذه الرسالة ، وأرجو من الله أن أنتفيع من توجيهاتهما وآرائهما .  
والشكر قبل الختام لجميع الأساتذة والزملاء الذين نصحوا أو وجهوا  
أو أفدت منهم عونا أو رأيا .

\*\*

مَقَامِ

## ( المقدمه )

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين ،  
وعلى آله وصحبه أجمعين . . . . . وبعد :

فقد لفت انتباهي إذ كتبت أبحاث عن موضوع أتقدم به لنيل درجة  
الماجستير أن القدماء والمحدثين كانوا يلجؤون في تفسير بعض التغيرات  
الصوتية إلى القول بالخفة والثقيل أو اليسر والسهولة ، على اختلاف بينهم  
فيما يصدر عن تبعالا لاختلاف مناهجهم .

فقد كان النحاة العرب القدماء يتخذون من طلب الخفة علة يفسرون  
أو يعللون بها كثيرا من مسائل اللفظة في مختلف مستويات الدرس اللغوي .  
والمحدثون يذهبون نفس المذهب ، غير أنهم يسمون التخفيف  
أو السهولة قانونا أو اتجاها ويخصونه بتفسير التغيرات في المستوى الصوتي  
لللفظة .

وكان المحدثون تاريخيين ووصفيين مختلفين في الأخذ بهذا  
التفسير .

ذلك أنه يمثل غاية من الغايات اللغوية ، كما أنه تفسير من خارج  
اللفظة لعدد من التغيرات الصوتية الداخلية للنظام اللغوي في مستوى  
الاستعمال .

ولما كان الأمر بهذه الصورة ، اخترت هذا الموضوع واستحسننت  
البحث فيه وجعلت عنوانه " طلب الخفة في الاستعمال العربي " واستصحبته

معي قبل الشروع فيه أمورا كان البحث يهدف لإجلائها والكشف عنها .  
أولها : التعرف على جهود القدماء وإدراكهم لهذه الظاهرة  
وتفسيرهم للتغيرات الصوتية اعتمادا على علة التخفيف أو الاستثقال ومحاولة  
عرض ذلك على ضوء من علم اللغة الحديث .

وثانيها : محاولة معرفة مقدار الثقل والخفة في العربية ومن ثم  
عرضها على المبادئ اللغوية العامة كمثل الأفعال وثقل المتنابرات .

وثالثها : محاولة الإجابة على سؤال يتمثل في : هل الخفة فسي  
اللغة أمر مطلق أو نسبي ؟

رابعها : هل طلب الخفة من الثقل أمر صوتي أو أمر تخضع له جميع  
ستويات الدرس اللغوي ؟

الدراسات السابقة :

في الحقيقة أنه وحتى تسجيل هذا الموضوع لم أجد دراسة تحمل  
هذا العنوان، ولا حتى دراسة صرفت جهدا للبحث في هذه الظاهرة ولكن  
شأتها من دراسات القدماء والمحدثين إلا مقالا للدكتور عبد الفتاح شلبي عنوانه  
" المشاكلة والتناس الخفة أصل من أصول العربية " ( ١ )

غير أنني وخلال عملي في هذا البحث عثرت على دراستين تتعلقان

بالموضوع وتحملان العنوان أو جزء منه وهما حسب تاريخ نشرهما :

( أ ) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الفتاح الحموز ،  
مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

وفيه ما يمت بصلة لهذا البحث قضايا استغرق أهمها فصلين من

الكتاب هما :

الفصل الثالث : وتحدث فيه المؤلف عن الحمل على الإتياع في

( ١ ) اطلعني عليه المؤلف يوم تسجيلي الموضوع ، فجزاه الله خيرا ، وهو  
منشور بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى العدد  
الثاني ١٣٩٦ - ١٣٩٧ هـ .



القرآن الكريم ، وكانت دراسته للإتباع في هذا الفصل تتناول أنواعا من الإتباع سماها المؤلف ( ١ ) :

- ( ١ ) إتباع يدور في فلك حركة الإعراب .
- ( ٢ ) إتباع يدور في فلك حركة ليست إعرابية .
- ( ٣ ) إتباع فيما هو مفصول .
- ( ٤ ) إتباع فيما هو مسموز .
- ( ٥ ) إتباع يدور في فلك الكلمتين .

والفصل الرابع : في الحمل على الخفة في القرآن الكريم ، وذكر أن من أهم مسائل الخفة ما يدور في فلك الحذف ، ومن أهم مسأله : ( ٢ )

- ( ١ ) حذف الحروف تخفيفا وتناول حذف أحد الحرفين المثلين ، وحذف حرف المضارعة ، وحذف الألف والياء والواو ، والنون ، والتنوين ، وحذف الهاء ، وحذف الهمزة ، وحذف الجار والمجرور .
- ( ٢ ) حذف الحركات تخفيفا ( ٣ ) ، ودرس فيه تخفيف الضمة وتخفيف الفتحة وتخفيف الكسرة ، وحذف الحركة أو الحرف لتوالي الأمثال .
- ( ٣ ) تخفيف الهمزة بقلبها ألفا أو ياء ، أو واوا .
- ومن أهم المسائل التي تناولها : ( ٤ ) اجتماع الهمزتين ، وكون الهمزة فاءا للكلمة ، وكون الهمزة المتوسطة لا ما أو عينا . وكونها متطرفة .
- ( ٤ ) حركة التقاء الساكنين وجعل أهم المسائل التي تناولها : ( ٥ ) الالتقاء

- 
- ( ١ ) الحمل على الجوار ١٣٧ .
  - ( ٢ ) المصدر نفسه ١٦٩ .
  - ( ٣ ) المصدر نفسه ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
  - ( ٤ ) المصدر نفسه ٢٣٠ .
  - ( ٥ ) المصدر نفسه ٢٧١ ، ٢٧٢ .

إلى كسر أول الساكنين ، والالتجاء إلى فتح أول الساكنين ، والالتجاء إلى ضم أول الساكنين ، والالتجاء إلى حذف أول الساكنين ، والالتجاء إلى همز أول الساكنين .

ويتازر بحثه لكونه في القرآن الكريم يتتبعه القراءات القرآنية الصحيحة ، والشاذة ، لكنه يخلو من العرض على البادىء العامة التي نفيدها من علم اللفظة الحديث .

( ب ) من وسائل التخفيف في اللسان العربي للدكتور : حمزة عبد الله النشري ، صدر عام ١٤٠٧ هـ . في القاهرة .

وقد كان في مقدمة وأربعة فصول . الفصل الأول : التخفيف في بناء الكلمة وتناول فيه ظاهرة الإسكان ، والوقف ، والإدغام ، والإبتاع ، والإبدال ، وتخفيف الهزمة ، والحذف الصوتي ، والنحت ، والزيادة .

والفصل الثاني في التخفيف في بناء الجملة ، والفصل الثالث في تخفيف الجمل ، والفصل الرابع في التخفيف في الأسلوب .

والثلاثة الفصول الأخيرة استغرقت من الكتاب سبعا وثلاثين صفحة . والفصل الأول جاء على الباقي عدا فهارس الآيات والأبيات . والفريب أن الكتابين كليهما لم يذيل باختاتمة ترصد النتائج

التي توصل إليها كل مؤلف

وهناك دراسة ثالثة عنوانها " التخفيف في القواعد الفرعية في اللفظة العربية " لصبحي عبد الحميد، إلا أنني لم أحصل عليها رغم اجتهادي في السؤال عنها وعن صاحبها .

أما بحثي هذا ومن خلال ما استصحبته من أمور سبقت الإشارة إليها

ومعد إمامي بقضاياء وطبيعته كان استوائه في تمهيد وثلاثة فصول مسبوقـة  
بهذه المقدمة ومتلوة بخاتمة .

فأما التمهيد فصرغت لطلب الخفة <sup>فيه</sup> في دراسات القدماء والمحدثين  
واكتفيت فيه بالإشارة إلى سيوييه ، وابن جني من القدماء لشمول مؤلفاتهم  
كثيرا من الظواهر التي ضمتها هذه الرسالة .

وأما المحدثون فقد كانت طبيعة آرائهم ومناهجهم تقضي بأن يقسموا  
إلى فريقين أحدهما يؤيد الأخذ بطلب الخفة تفسيرا لبعض التغيرات الصوتية ،  
والآخر يعارضه .

أما الفصل الأول : فهو عن ثقل توالي الأمثال وقد سبقه تمهيد  
موجز ، ومن ثم تحديد مواطن ثقل توالي الأمثال وتحليلها ، وأسباب الثقل ،  
وطرق التخلص منه ، فكان أن اشتمل على أربعة مباحث هي طرق التخلص من  
ثقل توالي الأمثال :

البحث الأول : الإدغام : وتناولت فيه التعريف ، ومواطن التقاء  
المثلين وطريقة التخلص من ثقلهما بالإدغام ، وحالات استتاع الإدغام ، ومن ثم  
تتبع ما يدغم ، وما لا يدغم من الأصوات العربية مرتبة ترتيبا هجائيا ، وعرضت  
عند إدغام النون لإخفائها ، وقلبها ميما فيما يعرف بالإخفاء ، والإقلاب .

البحث الثاني : وتناولت فيه حذف أحد المثلين على أنه طريق من طرق  
التخلص من ثقل توالي المثلين ، وبينت أسباب اللجوء إليه ، وذكرت المواطن  
التي يحذف فيها أحد المثلين .

المبحث الثالث : وعرضت فيه للمخالفة طريفاً من طرق التخلص من ثقل  
 الأمثال .

المبحث الرابع : عن الفصل بين الأمثال وهو طريق غير شائع من طرق  
 التخلص من ثقل توالي الأمثال .

وهذا التقسيم هو عين ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في المسائل  
 المشكلة المعروفة بالبيفداديات<sup>(١)</sup> ، لولا أنه لم يذكر الفصل بين الأمثال .

أما الفصل الثاني : فكان يخص ثقل توالي المتنافرات ومهدت له بتمهيد يدفع  
 التوهم الظاهر في تعارض الثقيلين ، ثم ذكرت مواطن التنافر ، وطرق التخلص  
 منها ، فكان ما اشتمل عليه محثين :

المبحث الأول : في التناسب الحركي وعالجت فيه مواطن التنافر  
 بين الحركات ومهدت له بتمهيد في ثقل الحركات وخفتها ، وتحدثت فيه عن  
 مسائل إغلال الواو والياء والألف ، وجاء مشتملاً على أصوات المد ومناسبة  
 الحركة السابقة عليها ، وحركة المناسبة ، والإتباع الحركي ، والإمالة .

أما المبحث الثاني : فتناولت فيه التناسب بين الأصوات الصامتة ،  
 والأصوات الصامتة والصائتة ، وتحدثت فيه عن التخلص من تضاد الجهر  
 والهس ، والشدة والرخاوة ، والتفخيم والترقيق ، وكان آخره حديثاً عن  
 تفخيم وترقيق الراء ، واللام تبعاً للحركة السابقة عليها .

أما الفصل الثالث : فهو في ظواهر صوتية متفرقة ، واشتمل على  
 أربعة مباحث .

المبحث الأول : وهو قسمان : القسم الأول في ثقل الابتداء

بالمساكن وطرق التخلص منه ، والقسم الثاني : عن ثقل التقاء الساكنين وطرق التخلص منها .

والمبحث الثاني : في الإسكان وحذف الحركة .

والمبحث الثالث : في ثقل الهمزة المفردة .

والمبحث الرابع : في حسن تأليف الكلمة . وفسرت فيه المهمل من

التواليات الصوتية التي رصدها إحصاء معجم الصحاح ، الذي قام به الدكتور :

علي حلمي موسى<sup>(١)</sup> ، واجتهدت في تفسيرها على ضوء الفصلين الأولين - وكان

معظم ما فسرت به المهمل هو اجتهاد بناء على الإحصاء في التواليات الثنائية

المتتابعة المهمة في الجذور الثلاثية التي وردت في معجم الصحاح ، ذاكرا

أقوال علماء العربية القدماء للاسترشاد والاستعانة .

وقد كان منهجي في هذا البحث يركز على النقاط التالية :

أولا : تتبع الظاهرة المستقلة أو المخففة ، ومن ثم تصنيفها ، والاكتفاء

بالكبير من القضايا عن الأشبات والأمثال المتفرقة

ثانيا : تحديد موطن الثقل وتحليله ، ومن ثم عرض طرق تخفيفه وتحليلها

أيضا .

ثالثا : محاولة التمعن في مواطن التغير ، فقد ننسب إلى التغير تخفيفا

والفرض منه ليس ذلك ، وإنما حصول الفرق بين القيم الصوتية مما

يحقق قيمة خلافية تمنع اللبس المتوقع .

رابعا : الاستشهاد على الظاهرة بأمثلتها في كتب النحاة ، والقراءات

(١) صدر عن جامعة الكويت - عام ١٩٧٣ م .

- القرآنية السبعية أولاً فإن لم يكن فغيرها ، حتى وإن كانت شاذة ،  
إن تظل القراءة المصدر اللغوي الوحيد المنطوق ، والموثوق .
- خامساً : البدء بأقوال القدماء ثم المحدثين في الوصف والتحليل أثناء البحث  
مع مناقشة كثير من الأقوال ، والترجيح بينها .
- سادساً : الإفادة من إحصاءات معاجم العربية والذات معجم الصحاح فسي  
محاولة تأكيد أقوال العلماء ، أو تبرير مذاهب المحدثين ، أو كشف  
الصواب في التخيير الصوتي
- وقد تنوعت مصادر هذا البحث بين كتب النحو واللفظة واللهجات  
وعلم اللغة الوصفي ، والتاريخي/المقارن<sup>المقارن</sup> العربي منها والمترجم ، وكتب معاني القرآن ،  
والقراءات القرآنية وغيرها .
- وعد . . فقد أخذ هذا البحث مني جهداً وطاقة ، فإن أكسب  
وفقت فيه فله الحمد والسنة أن وفق وأعان ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنسي  
الطالب المبتدئ المجتهد الذي قد يصيب وقد يخطئ .

المهدي

طلب الخفّة في دراسات  
القدماء والمحدثين

تمهيد

( طلب الخِفة في دراسات القدماء والمحدثين )

الخِفة في اللفظة :

جاء في اللسان ( ١ ) : " الخِفة والخِفة : ضد الثقل والرجوح ،  
ويكون في الجسم والعقل والعمل .

خَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وَخِيفَةً : صار خفيفاً ، فهو خفيفٌ وَخُفَافٌ .

وقيل الخفيف في الجسم ، والخُفَاف في التوقُّد والذكاء .

قوله تعالى : " انفروا خِفَافًا وَثِقَالًا " ( سورة التوبة ٤١ ) ،

قال الزجاج : أي موسرين وممسرين ، وقيل خَفَّتْ عليكم الحركة أو ثقلت ، وقيل  
رُكِبْنَا وَمُشَاةً ، وقيل سُبْنَا وَشُيُوخًا .

والخِيفُ : كل شيء خف محمله .

والخِيفُ ( بالكسر ) : الخفيف ، قال امرؤ القيس :

يزل الغلام الخِيفُ عن صهواته ويلوى بأثواب المنيف المثل

ويقال : خرج فلان في خِفٍّ من أصحابه : أي في جماعة قليلة .

وَخَفَّ المتاع : خفيفه .

وَخَفَّ المطر : نقص ، قال الجعدي :  
فَنَمَّيْ زَمَّحَرِيَّ وَارْمِ مِنْ رَبِيعٍ كُلَّمَا خَفَّ هَلَلٌ

( ١ ) اللسان مادة خفف .



- وَأَسْتَخَفَّ فُلَانٌ بِحَقِّي : إذا استهان به .
- وَأَسْتَخَفَّ الْفَرَحُ : إذا ارتاح لأمره ، ( قال ) ابن سيده : " استخفه الجزع والطرب : خَفَّ لهما فاستطار ولم يثبت " .
- و ( في ) التهذيب : استخفه الطرب ، وَأَخَفَّهُ : إذا حمله على الخِفَّةِ ، وَأَزَالَ حِلْمَهُ ، ... قَالَ ابْنُ سِيرَةَ : لَا يَسْتَخِفُّكَ إِلَّا بِسَفَرِكَ وَلَا يَسْتَجِيرُكَ إِلَّا بِمَنْعِكَ ، وَمِنْهُ قَالَ تَعَالَى : " فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ " ( الزخرف ٥ ) أي حملهم على الخِفَّةِ والجهل واستخفه : رآه خفيفا ، ومنه قول بعض النحويين : " استخف الهمزة الأولى خففها أي أنها لم تثقل عليه فخففها لذلك " . ( ١ )
- والنون الخفيفةُ خلاف الثقيلة .
- وَأَخَفَّ الرَّجُلُ : إذا كانت روابه خفافا .
- والمخف : القليل المال .
- ( قال ) الليث : الخِفَّةُ : خِفَّةُ الْوِزْنِ ، وَخِفَّةُ الْحَالِ .
- والتخفيف ضد التثقيل ، واستخفه : خلاف استثقله .
- وَالْخَفِيفُ : ضَرَبٌ مِنَ الْمَرُوضِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِخِفَّتِهِ .
- وَأَخَفَّ الْقَوْمَ عَنْ مَنَازِلِهِمْ خُفُوفًا : ارتحلوا مسرعين ، وَالْخُفُوفُ : سرعةُ السَّيْرِ مِنَ الْمَنْزِلِ " .

فمادة " خفف " تدور معانيها حول معنيين :

أحدهما : " القِلَّةُ فِي الشَّيْءِ " وزنا وجسما وعقلا ومالا .

( ١ ) هكذا في اللسان ، والصواب أن يقال : استخف الهمزة الأولى فحققها ( بالقاف ) أي أنها لم تثقل عليه فحققها ( بالقاف ) لذلك ، إن لا معنى لاستخفافها وتخفيفها ، وكثيرا ما يقع مثل هذا الخطأ في النقط في المطبوع انظر على سبيل المثال : المقتضب ( ١ / ١٥٨ ) ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢ / ٢٣٢ .

والآخسر : السرعة في السير .

طلب الخفة في دراسات القدماء :

ولوضوح معناها لغويا ، لم يحدد النحاة مفهومها الاصطلاحي ، غير أنها فيما يبدو لا تخرج عن معناها الذي يعرف بضدها وهو الثقل ، ولذلك تجد أنها في إطلاقها الاصطلاحي تقترب بالثقل دائما ، وذلك من وجهين : الأول : حين يراد بها الفرق بين كميتين إحداهما أثقل من الأخرى فسي الطول غالبا وعلى ذلك :

( ١ ) فالساكن أخف من المتحرك ( الثقيل ) ، كما في إسكان

عين الكلمة من عضد وفخذ .

( ٢ ) وغير المشدد أخف من المشدد كالفرق بين نوني التوكيد ،

وَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ وَالثَقِيلَةَ .

( ٣ ) والمرضيين يطلقون نفس المفهوم ( السكون والحركة )

للتفريق بين نوعين من الأسباب ، السبب الخفيف ( متحرك

فساكن ) ، والسبب الثقيل ( متحركان ) .

وهي في كل ذلك وما أشبهه خفة ، أو ثقل وظيفي ، إذ

يفرق ثقل هذه وخفة تلك بينهما في المعنى ، أو الإيقاع الشعري

عند المرضيين .

الآخسر : حين تكون علة من الملل النحوية ترادفها في المفهوم لا اللفظ

علة الاستثقال ، ذلك أن الخفة عند النحاة علة من الملل النحوية

تستعمل للتمليل متعاقبة مع علة أخرى هي علة الثقل ، أو

الاستثقال .

وهما في الحقيقة عين علة واحدة<sup>(١)</sup> ( هي التخفيف ) ، أو بتعبير الدكتور تمام حسان وجهان لصلة واحدة<sup>(٢)</sup> ، وهي تظهر بشكل بارز في كتاب سيويه ، ولا يكاد يمر موضوع دون أن يعمله بالخفة أو الثقل<sup>(٣)</sup> . وسيويه يفسر ( يعلل ) بها عددا من الظواهر اللفوية ، في مختلف مستويات الدرس اللفوي . ففي المستوى الصوتي كان سيويه يعلل كثيرا من التغييرات الصوتية في الكلمة بالثقل أو الخفة . ويجعل غاية الإدغام ، والمضارعة ، والمخالفة ، والفصل بين الأمثال ، والحذف الصوتي الشاذ ، وتسهيل الهجزة . . . الخ ، طلب الخفة ، أو التماسها .

وفي المستوى النحوي كان يعلل بها سيويه بعض مواطن الحذف ،

وإن كان يردفها بعلتين أخريين هما الاختصار والاتساع .<sup>(٤)</sup>

- 
- ( ١ ) دراسات في كتاب سيويه ( خديجه الحديثي ) ٢٠٢ .  
 ( ٢ ) الأصول ( تمام حسان ) ٢٠٥ ط المغرب .  
 ( ٣ ) دراسات في كتاب سيويه ( خديجه الحديثي ) ٢٠٠ .  
 ( ٤ ) يعبر سيويه عن الحذف بمصطلحات أخرى منها : الإضمار ، والترك والاتساع ، والاقتصار ، والاختصار . . . ،  
 والثلاثة الأولى ( الحذف والترك والإضمار ) بيد وأنها تتعاقب مع قرب في الدلالة ، وإن كان يكثر استعماله مصطلح الإضمار في الصوامل اللفظية ، كالأفعال في أسلوب الإغراء والتحذير ( ٢٥٣/١ )  
 ( ٢٥٦ ) وانظر اضمار الفعل ( ٢٩٦/١ ) ، ٢٩٧ ، أما الاتساع :  
 فيعني به سيويه مجاز الحذف ( ٢١١/١ ) ، ٢١٢ ، ويردفه بالإيجاز والاختصار ، قال ابن السراج : " اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب ، والباب الذي قبله - يعني ذكر ما يمرض من الإضمار والإظهار - أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعريره باعرابه ، وذلك تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله فسي الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه الضاف إليه مقام الضاف . . . فنحو ( سل القرية ) ( يوسف ٨٢ ) ، الأصول لابن السراج ٢٥٥/٢ .  
 أما الاختصار فيخص به سيويه حذف مفعول الفعل المتمدى ليقصر المفعول على الفاعل فيصبح كاللازم ، ويقع في المتمدى لفعلين . . . ( = )

فيقول مثلا : " هذا باب ما يكون فيه المصدر لسعة الكلام والاختصار

وذلك قولك : متى سيرَ عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاج ، وخُفُوقَ النجم . . وإنما

هو : زمنَ مقدمِ الحاج ، وحينَ خفوقِ النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار" . ( ١ )

ثم قال في الباب نفسه : " وإنما أضمرُوا ما كان يقع مظهرا استخفافا

ولأن المخاطب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليك ،

وقد عرف المخاطب ما تعني ، أنه لا بأس عليك ، ولا ضرر عليك ، ولكنه حذف

لكثرة هذا من كلامهم ولا يكون هذا في غير عليل " . ( ٢ )

ومثله قوله : " هذا باب يحذف الستثنى فيه استخفافا ، وذلك

قولك : " ليس غيرُ " ، و " ليس إلا " كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غيرُ ذاك ،

ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ، واكتفوا بعلم المخاطب ما يعني " . ( ٣ )

كما أنه يقسم الكلام إلى ثقيل وخفيف يقول في ذلك : " واعلم أن

بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي

الأولى ، وهي الأشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها - أي الأفعال - تنوين

ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء " . ( ٤ )

( = ) سيويه ٣٧/١ ، ٤٠ ، وقد ذكر مثل هذا ابن هشام فيما نقله عنه  
السيوطي في الأشباه ١٧٥/١ ، وما نقله السيوطي عين ما ذهب  
إليه عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١١٨ ، ١٢٠ ، من سرد لأغراض  
حذف المفعول كالاقتصار ، والاختصار ، والذي يبدو أن كل هذه  
المصطلحات تاهت حقيقتها عند المتأخرين من النحاة ، فلم يعد  
يدرك الفرق بينها وبخاصة الحذف والإضمار ، وانظر مقالات في اللغة  
والأدب ٢٩٧ حيث جعل الإضمار خاسما بكل موضع يحتمل المعنى  
فيه ( المحذوف ) الذي لا يظهر أبدا .

( ١ ) سيويه ( هارون ) ٢٢٢/١ .

( ٢ ) سيويه ٢٢٤/١ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٣٤٤/٢ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٢٠/١ .

والنكرة أَخْفُ من المعرفة ، وهي أَشَدُّ تمكناً لأنها أَوْلُ . ( ١ )

والواحد أَشَدُّ تمكناً من الجميع ، لأن الواحد الأَوْلُ . ( ٢ )

والمذكر أَخْفُ من المؤنث ، لأنه أَوْلُ . ( ٣ )

وكل هذه الخفة المنسوبة إلى الأسماء ، والنكرات ، والمفرد ، والمذكر يُنَيِّئُ عليها حكماً في تنوينها ، لأن التنوين لا يلحق إلا الأَخْفَ والأَمْكِنَ ، ( ٤ ) ويمتنع في الأفعال والمعارف والجمع والمؤنث لثقلها وعدم تمكنها .

ولتوضيح هذا الثقل أو الخفة في الاسم والفعل نسوق تفريق أبي البقاء العكبري بينهما ، فقد قال : " إن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقل والخفة والثقل تعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوآزمه ، والثقل ما كثر ذلك فيه .

فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه ، كلفظة رجل ، فإن معناها ، وسماها الذكر من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفمسل أن مدلولاته ولوآزمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوآزمه الفاعل والمفمسل والتصرف غير ذلك " . ( ٥ )

كما ذكر السيوطي : أن الاسم أخف من الصفة ؛ وذلك : " أن الصفة

ثقلت بالإشتقاق ، وبالحاجة إلى الموصوف ، وتَحَمَّلُ الضمير " . ( ٦ )

- 
- ( ١ ) سيويه ٢٢/١ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٢٢/١ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٢٢/١ .  
 ( ٤ ) الأمكن قد يكون لا للخفة وإنما لأسبقته في الوجود .  
 ( ٥ ) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٧٣ ، ١٧٤ ،  
 والأشباه والنظائر ١٤٥/١ .  
 ( ٦ ) الأشباه والنظائر ٥٦/١ .

وعذا الذي ذهب إليه أبو البقاء والسيوطي في علة خفة الاسم ، وثقل

الفعل ، هو خلاصة خلاف البصريين والكوفيين في علة خفة الاسم ، وثقل الفعل . ( ١ )

وكما كانت الخفة علة عند سيويه ، كانت كذلك عند ابن جني ، حيث

كان يفسر بها جزءاً كبيراً من المشكل اللغوي بصفة عامة .

وقد كان ابن جني يذهب في التفريق بين علل النحاة وعلل الفقهاء

إلى أن الأولى يحال فيها على الحس ، ويحتجون فيها بثقل الحال أو خفتها على النفس . ( ٢ )

غير أن ابن جني كان أكثر استصحاباً لهذه العلة في تفسير كثير من

المسائل اللغوية ، ونحاول فيما يلي اجمالاً ما كان يعمل عند ابن جني بهذه

العلة :

- ( ١ ) رفع المفاعل ، ونصب المفعول . ( ٣ )
- ( ٢ ) إهمال عدد من الأبنية ما تحتله القسمة في الرباعي والخماسي . ( ٤ )
- ( ٣ ) إهمال ما أهمل ، ما تحتله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة<sup>(٥)</sup> ظاهرة ( التأليف الصوتي ) .
- ( ٤ ) شيوع الثلاثي . ( ٦ )
- ( ٥ ) الإسكان في عين الكلمة كرسل و طنب . ( ٧ )
- ( ٦ ) أروا الشرط ، والاستفهام . ( ٨ )

( ١ ) الإيضاح في علل النحو ١٠٠ ، ١٠١ ، والبصريون على مذهب سيويه

الذي سبق الإشارة إليه .

( ٢ ) الخصائص ٤٨/١ ، والأصول ( حمام حسان ) ١٩٠ .

( ٣ ) الخصائص ٤٩/١ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٥٢/١ .

( ٥ ) المصدر نفسه ٥٤/١ .

( ٦ ) المصدر نفسه ٥٥/١ .

( ٧ ) المصدر نفسه ٧٥/١ .

( ٨ ) المصدر نفسه ٨٢/١ .

- ( ٧ ) استعمال الفكرة في النفي ، وإفادتها الموموم . ( ١ )  
 ( ٨ ) إعلال الواو والياء . ( ٢ )  
 ( ٩ ) الابتداء بالساكن ، والتقاء الساكنين . ( ٣ )  
 ( ١٠ ) الفصل بين المثليين ، وإدغامها . ( ٤ )

وقد كان النحاة - الأصوليون منهم على وجه الخصوص - يقسمون

الملل النحوية إلى ثلاثة أنواع .

- ( ١ ) الملل الأول .  
 ( ٢ ) الملل الثانوي .  
 ( ٣ ) الملل الثالث .

والثانوي والثالث من الملل هي التي كان ابن السراج يسميها  
 "علة العلة" ، قال : " واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو  
 المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة  
 العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً ، والفعل به منصوباً ، ولم إذا  
 تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً ، وهذا ليس يكسبنا أن  
 نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ،  
 وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد رمز الله تعالى من  
 الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع " . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) الخصائص ١ / ٨٢ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ١ / ٤٦ ، ٨٨ ، وبإعراضاً .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ١ / ٩٠ ، ٩١ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ١ / ٩٢ ، ٩٣ .  
 ( ٥ ) الأصول ( ابن اسراج ) ١ / ٣٥ .

ويبدو أن علة طلب الخفة تقف ضمن هذه التي لا تكسبنا أن نتكلم

كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها .  
وهي علة غائية <sup>(١)</sup> تجيب على ( لماذا ) في كل موطن علل بالتخفيف

كالاتداء بالساكن ، والتقاء الساكنين وكراهة توالي الأسمال ، وطرق علاج هذه  
الكراهة ، وكراهة التنافر ، وطرق علاجها . . . وفي ذلك كله تكون علة طلب  
الخِفة أو ( التماسها - الاستخفاف - التخفيف - الثقل - الاستثقال ) ، علة  
من العلل الثواني ، تعرف بها حكمة العرب .

كما أنها من العلل التي أصابها نقد ابن مضاء ، لكونها علة ثانية ،  
غير أن نقده لها كان أخف وطأة من نقده العلل الأخرى ، فقد قال بمد أن  
شرح علة قلب واو " ميزان وميعاد " يا : " إن قيل : لم أبدل منها ياء  
ولم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان ، فهذه واضحة  
أيضا ، لكنها يستغنى عنها " . ( ٢ )

وكما وصفها ابن مضاء أنها علة واضحة ، كذلك قال عنها الشيخ محمد  
الخضر حسين ، فقد قسم العلل إلى ثلاثة أنواع ، <sup>(٣)</sup> جعل العلة الأولى هي  
التي : " يقرب مأخذها ويتلقاها النظر بالقبول ، مثل تعليلهم تحريك بعض  
الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، وتوجيههم حذف أحد الحرفين  
المتماثلين بطلب الخِفة " . ( ٤ )

ونأخذ من كلام الشيخ محمد الخضر حسين عبارة " توجيههم " ،

- 
- ( ١ ) الأصول ( تمام حسان ) ١٩٨ .  
( ٢ ) الرد على النحاة قَمِيحَة ( البنا ) ١٣٠ ، ١٣١ .  
( ٣ ) دراسات في كتاب سيمويه ( خديجه الحديثي ) ١٧٨ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ١٧٨ .



ونحاول أن نتساءل إذا ما كانت علة التخفيف ( طلب الخفة ) تصلح قاعدة توجيهية كالأستثقال الذي كان مرة قاعدة توجيهية<sup>(١)</sup> ، وأخرى علة من عسل العلل النحوية الأربع والعشرين .<sup>(٢)</sup>

يبد وأنها تصلح كما صلحت علة الاستثقال ، إذ هما كما سبقست الإشارة وجهان لعملة واحدة ، كما أنهما - الاستخفاف والاستثقال - علتان من العلل الفائية التركيبية<sup>(٣)</sup> ، وقاعدتان من القواعد التوجيهية التركيبية<sup>(٤)</sup> أيضا .

طلب الخفة في دراسات المحدثين :

يسمي المحدثون من علماء اللغة " طلب الخفة " قانون السهولة والتيسير ، أو الميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي وهم يعتبرون ذلك ترجمة لما يصرّف عند الغربيين بواحد من المصطلحات :

- |                            |   |                        |       |
|----------------------------|---|------------------------|-------|
| <i>Economy tendency</i>    | = | (٥) الميل إلى الاقتصاد | ( ١ ) |
| <i>Slightest effort</i>    | = | (٦) المجهود الأدنى     | ( ٢ ) |
| <i>Law of Least effort</i> | = | (٧) قانون الجهد الأقل  | ( ٣ ) |

وسأستخدم بدلا من هذه المصطلحات وترجمتها ، ترجمة مصطلحين

أشار على بهما أستاذي الدكتور تمام حسان :

- |   |       |
|---|-------|
| • الأصول ( تمام حسان ) ٢٢٣                        | ( ١ ) |
| • المصدر نفسه ٢٠٠                                 | ( ٢ ) |
| • المصدر نفسه ١٩٩                                 | ( ٣ ) |
| • المصدر نفسه ٢٢٣                                 | ( ٤ ) |
| • معجم علم اللغة النظري ٨٢                        | ( ٥ ) |
| • دروس في الألسنية العامة ٣٤٨ ( قائمة المصطلحات ) | ( ٦ ) |
| • دراسة الصوت اللفوي ٣١٩                          | ( ٧ ) |



أولهما : الاقتصاد اللغوي ، وهو ترجمة ( *Linguistic economy* ) .  
والآخر : الاقتصاد في الجهد ، وهو ترجمة ( *Economy of effort* ) .  
والمحدثون منقسمون في النظر الى هذا القانون أو النظرية كما  
يسميا الدكتور إبراهيم أنيس إلى فريقين :  
أما الفريق الأول : فيؤيد هذا القانون ، وأشهر مؤيديه من غير العرب  
( سوسير ) الذي قال في تفسير التفسيرات الصوتية إن من أسبابها قانون  
المجهود الأدنى ، وعبارته : " ومنها - أي الأسباب - أن بعضهم - أي  
المفسرين - أتى بقانون المجهود الأدنى لتفسير ما يجد من تغيرات صوتية ،  
فقد يكون في رأيهم هو العامل الذي يدعو إلى تعويض تقطيعين اثنين بتقطيع  
واحد ، أو إلى تعويض تقطيع صعب بآخر أيسر منه ، ومهما قيل بشأن هذا الرأي  
فهو جدير بالفحص والعناية : فلعله يبين إلى حد ما سبب ظاهرة التفسير  
هذه ، أو قد يدلنا على الوجهة التي ينبغي أن نسلکها بحثاً عن ذلك  
السبب " . ( ١ ) ثم ذكر عدداً من الحالات التي يصلح قانون المجهود  
الأدنى لتفسيرها ، ومنها الانتقال من الصوت الشديد إلى الرخو ، وسقوط  
المقاطع النهائية في عدد كبير من اللغات ، وظواهر الإدغام ، وقلب الحركات  
المزدوجة إلى حركات بسيطة . ( ٢ )

غير أنه استدرک وذكّر عدداً من الحالات التي يحدث فيها العكس ،  
أي الانتقال من الأيسر إلى الأصب ( ٣ ) ، وصنّيعه هذا شبيه بما ذهب إليه  
ابن جنّي ، وعقد له باباً أسماه " باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه

- 
- ( ١ ) دروس في الألسنية العامة ٢٢٥ .  
( ٢ ) المصدر نفسه ٢٢٥ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

لضرب من الاستخفاف " . ( ١ )

ويبدو أن القول بالسهولة والتيسير في الفكر غير العربي ينتمي إلى الثقافة الإغريقية ، فقد ذكر الدكتور عبد الرحمن أيوب أن القياسيين الإغريق كانوا يؤمنون بأن اللغة تسير نحو السهولة . ( ٢ )

وينقل الدكتور أيوب عن هويتني ( Whitney ) قوله : " أن كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير الجهد الذي يبذل في النطق . ( ٤ )

ومن يأخذ بأثر هذا القانون " الاقتصاد في الجهد " من العرب الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور رمضان عبد التواب .

فقد ذهب الأول إلى صلاحية نظرية السهولة لتفسير عدد من التطورات الصوتية ، وفسر عليها تطور الأصوات الرخوة إلى أصوات شديدة فقال : " وقد يؤيد هذه النظرية ، ذلك التطور الذي حدث في بعض الأصوات في اللغة العربية ، كالذال والطاء والظاء ، إذ أصبحت في لغة الكلام أصواتا شديدة ، هي الدال والطاء والضاد ، لأنه قد يكون أسهل على المرء وهو يجري بأقصى سرعته ، أن يصطدم بحائط أمامه ، من أن يحاول الوقوف قبل الحائط بسافة قصيرة " . ( ٥ )

وقد دافع الدكتور إبراهيم أنيس عن هذه النظرية ضد من يقول إنها

- 
- ( ١ ) الخصائص ١٨ / ٣ .  
 ( ٢ ) القياسيون أصحاب مذهب إغريقي عرف بمذهب القياسيين ، وهو أحد مذاهب إغريقيين الآخر من مذهب الشذوذيين ، اللغة والتطور ١١ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٣٢ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٣٢ .  
 ( ٥ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٢٣٦ .

تنسب إلى الانسان الكسل<sup>(١)</sup>، وقال : " بأن هناك فرقا بين ما تنادي به النظرية من أن الانسان يعيل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي ، وبين الكسل ، لأن الكسل في العمل لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة التي يهدف إليها العرء ، في حين أن الاقتصاد في المجهود العضلي قد يؤدي إلى الغرض المنشود عن طريق أقصر " . ( ٢ )

وكان الدكتور رمضان عبد التواب يدافع بحماسة عن هذا القانون وليس بمستغرب عليه ذلك فهو من دارسي التطور التاريخي ، ومقارن هذا القانون يفسر له كثيرا من التغيرات التاريخية في اللغة العربية ، أوفي اللغات السامية عموما .

غير أن من أجمل ما ذهب إليه انتهاءه إلى " أن هذا القانون كغيره من قوانين التطور اللغوي ، صالح للعمل في أية لغة من اللغات ، وليس معنى هذا أن كل لغة لا بد أن تتعرض لجميع آثاره ، فالحتمية بمعنى أنه لا بد من وقوع كل لغة تحت سيطرة هذا القانون ، والشمول بمعنى عدم إفلات أية لغة من تأثيره والسير على مقتضاه أمران لم يقل بهما واحد ممن أنصار التطور اللغوي في العصر الحديث " . ( ٣ )

وفسر عليه الدكتور رمضان كثيرا من الظواهر الصوتية في اللغة العربية منها ظاهرة الهمز<sup>(٤)</sup> ، واندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات العربية الحديثة<sup>(٥)</sup> والقلب المكاني<sup>(٦)</sup> . . . وغير ذلك .

- 
- ( ١ ) هو ماريوي ، انظر لغات البشر ٨٦ .  
 ( ٢ ) الأصوات اللغوية ٢٣٧ .  
 ( ٣ ) التطور اللغوي مظاهره وظله وقوانينه ٥٤ ، ٥٥ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٤٩ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٥٢ .  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ٥٧ .

أما الفريق الآخر : فهو الفريق الذي يعارض هذا القانون " الاقتصاد في الجهد " ، ويرفض تفسير التغيرات الصوتية على أساسه ، ومن ضمن أعلامه " ماريهياي " ، الذي قال في معرض حديثه عن أسباب التغيرات الصوتية ، والتطور اللغوي بشكل عام (١) : " ولا تتفق نظرية الاقتصاد في الجهد أو ميل المتحدثين في اللغة الى اتباع أسهل الطرق في الحديث مع الحقائق المعروفة ، فلو صحت هذه النظرية لكانت كل اللفات الحديثة أسهل فسي نطقها من اللفات التي تفرغت عنها " . (٢)

ثم قال : " والواقع أن التطورات اللغوية ( تخضع ) لعوامل (٣) أخرى أكثر تعقيدا بكثير من مجرد رغبة المتحدثين بها في بذل مجهود أقل حتى يوفرُوا على أنفسهم بعض المشقة والعناء " . (٤)

بل إنه يذهب إلى أن " كل الشواهد التاريخية والوصفية تدل على أن التغير يسحدث بسبب رغبة المتحدث ، في تأكيد كلامه ، ونطقه بسرعة وطلاقة وإن بذل أقل جهد ليس الغاية التي تعتبر عاملا فعلا في التغير اللغوي " . (٥)

ومن يمترض على تفسير الظواهر الصوتية بناء على العيل إلى السهولة والتيسير من العلماء العرب الدكتور عبد الرحمن أيوب ، والدكتور تمام حسان . فقد رفض الدكتور أيوب ، أن يفسر التطور اللغوي بناء على النزوع نحو السهولة وتوفير الجهد بدعوى " أننا لا نجد في الكلام كل هذا القدر من المشقة ، حتى يلجأ الانسان إلى توفير ما يبذل من جهد " (٦) وبدعوى

- 
- ( ١ ) لفات البشر ٨٥ .  
 ( ٢ ) الصدر نفسه ٨٥ .  
 ( ٣ ) زيادة يتم بها المراد .  
 ( ٤ ) لفات البشر ٨٥ ، ٨٦ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٨٦ .  
 ( ٦ ) اللغة والتطور ٣٢ .

" أن ليس من اليسير أن نميز الأصوات التي يسهل نطقها من الأصوات التي يعسر على الإنسان أن ينطق بها، وذلك لأن السهولة والعسر أمر نسبي " . ( ١ )  
 ويفسر التطور الصوتي في الأصوات الأسنانية اعتماداً على أنه عادة من العادات اللغوية التي تنطق بهذا ولا تنطق بذاك . ( ٢ )

أما الدكتور تمام حسان فقد ناقش ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من " أن التطور الصوتي في اللغات يعيل في غالب الأحيان نحو تيسير النطق بها ، والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء صدورها " . ( ٣ ) وجعل الدكتور أنيس الظواهر المترتبة على هذا الاقتصاد ثلاثاً : ( ٤ )

( ١ ) خلو اللغات في أحدث صورها من المجموعات الصوتية التي تتعسر في نطقها الألسنة .

( ٢ ) العيل نحو التقصير من بنية الكلمات .

( ٣ ) إن لغات الأمم المتديئة تتكون أصواتها بوساطة الهواء أثناء عطية

( ١ ) اللغة والتطور ٣٣ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٣٤ .

( ٣ ) دلالة الألفاظ ٣٢ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .

الزفير ، ولا تتكون أثناء عطية الشهيق إلا لغات الأم البدائية ، فدل ذلك على صعوبة هذه ، وسهولة تلك .

وقد كانت فحوى مناقشة الدكتور تمام حسان حول النقاط السابقة فرد الأولى بقوله : " إن اللغة الانجليزية لغة أم متدينة ، بل إنها أصبحت الآن لغة عالمية يشترك في التخاطب بها معظم المثقفين من أبناء العالم ، وفي هذه اللغة الانجليزية مجموعات من الأصوات التي يصعب النطق بها حتى على أبنائها... " ( ١ )

أما الثانية فكان رده عليها يتكىء على المعنى فقال : " إن اللغة حين تجد في الكلمة الطويلة بيانا للمعنى أكثر مما في الكلمة القصيرة ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الطويلة " . ( ٢ )

ورد على الثالثة بقوله : " إن شعوب إفريقيا التي تستخدم الأصوات الناشئة عن دخول الهواء إلى الرئتين قد بدأت تأخذ بأسباب المدينة ، وتستكمل حرقتها ، وسوف نعلم عندما تصل إلى مرحلة متقدمة في الحضارة ، ما إذا كانت هذه الأصوات تنافي السهولة وتجا في المدينة ، أو أنها ستبقى تساير التقدم ، فإن كانت الأولى فسوف نجد شعوب إفريقيا تهجر لغاتها هذه ، أو تهجر على الأقل ما يصدق عليه هذا الوصف من أصوات هذه اللغات " . ( ٣ )

ثم رفض تفسير التقاء الساكنين على الاستثقال بدعوى أن الجهاز

( ١ ) ملخصا من اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٧ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٤٨ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٤٨ ، ٤٩ .

النطقي عند مختلف الأمم من فطرة الله ، وإذا كان كذلك " فما أجدد اللغسة الانجليزية أن تخرع شيئا تتوقى به التقاء السواكن " . ( ١ ) والمسألة عند الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية " ليست مسألة خفة أو ثقل وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة في أنماطها الصوتية ، فيسمح بعض اللغات بالشيء ، ويحرمه البعض الآخر ، وإن البعض الذي سمح به لم يسمح به لخفته ، ولم يحرمه البعض الذي حرمه لثقله ، بل الأمر أمر الاختيار العرفي الاعباطي فحسب " . ( ٢ )

والخلاف بين الفريقين فيما يبدو من خلال رأي الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان خلاف في المنهج ، فالأول تاريخي ، أو هكذا الصبغة العامة لأبحاثه ، والآخر وصفي لا يخلط الوصف بالمنهج آخر ، ولذلك فهو يقدم بدلا لدراسة التغيرات الصوتية تعتمد على موقع الصوت في الكلمة ، وما يحدث له من تغيير نتيجة وجوده في سياقه الذي تغير فيه ، ويسمى التغيرات الصوتية " الظواهر الموقمية ، أو الظواهر السياقية " . ( ٣ )

إلا أنه يعترف بقدر من الثقل والخفة في بعض الظواهر السياقية فيقول معقبا على إدغام الدال في التاء في مثل " قَعَدْتُ — قَعَمْتُ " : " إن محاولة جهر الدال الساكنة المتلوة بالتاء تتسبب في ثقل العملية العضوية ، أو في اللبس وكلاهما مشكلة من مشكلات التطبيق ، ولكن ثقل العملية العضوية ليست سببا في حدوث الظواهر السياقية جميعا ، لأن بعضها لو نُفِدَ في نطقه النظام كما هو لم نُحَسِ ثقل العملية النطقية في نطقه أبدا " . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) ملخصا من اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٩ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٤٩ .  
 ( ٣ ) انظر ضاهج البحث في اللغة ١٧٨ ، واللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٢ .  
 ( ٤ ) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٣ .



بل إنه يذكر من أهم خصائص العربية " خاصية الاقتصاد " ومفهومه  
عنده " التعبير بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي " (١) ، ومن أهم  
وسائل تحقق " الاقتصاد " في العربية ما يلي : (٢)

( ١ ) تعدد المعنى للمبنى الواحد ، مثل تعدد معنى الصيغة ، وتعدد  
معنى الأدوات ( حروف المعاني ) وتعدد المعنى المعجمي لكل  
كلمة مفردة . .

( ٢ ) النقل : كالعلم المنقول إلى الاسمى من الفعلية أو الوصفية كيزيد ،  
وصالح ، وكنقل التركيب الاستغامي إلى الإنكار ، أو التقريب أو  
التحضيض . .

( ٣ ) الإضمار بمعنييه ( الحذف ، واستخدام الضمير ) .

٤ ) قابلية التلخيص والتحويل .

( ٥ ) الاقتصاد في بنية العربية ( طلب الخفة ) .

ويلاحظ على مقالة الدكتور تمام الأخيرة أنه يجعل " طلب الخفة " جزءاً  
من الاقتصاد ، لا الاقتصاد كله . وذلك يقودنا إلى تلخيص ما سبق من تناول  
القدماء والمحدثين لهذه الظاهرة ، فيظهر أمران :

أحدهما : أن القدماء كانوا يعملون بها جميع مستويات الدرس اللغوي .  
الآخر : أن المحدثين كانوا يعنون بالميل إلى الاقتصاد في الجهد ،  
الجهد الأصواتي .

والذي أذهب إليه أن طلب الخفة ظاهرة صوتية صرفة تساوى تماماً  
الاقتصاد في الجهد : ( *Economy of effort* ) في علم اللغة الحديث ،

( ١ ) مقالات في اللغة والأدب ٢٩٢ .

( ٢ ) ملخصة من مقال ( من خصائص العربية ٢٩٢ ، من المصدر نفسه .

وتدخل كما أشار الدكتور تمام ضمن خاصية الاقتصاد اللغوي : *Linguistic economy* وبينهما فروق : أي الاقتصاد في الجهد العضلي ، والاقتصاد اللغوي : أولهما : أن الاقتصاد في الجهد العضلي جزء من خاصية الاقتصاد اللغوي فعلاقته به علاقة الجزء بالكل .

الثاني : أن الجهد المبذول في الكلام يظل جهداً صوتياً ، بمعنى أنه لا يرقى لمستويات لغوية أخرى كالنحو والدلالة ، وهو بهذه الصفة يتعلق بالجهاز الصوتي البازل الحقيقي للجهد المدرك ، وبالتالي يقع عليه التخفيف المدرك .

الثالث : أن التخفيف ( الاقتصاد في الجهد ) يتعلق بالجانب الأدائي للغة ( الكلام ) ، والجانب الأدائي صوتي ، لا يدرك المتكلم ولا يعي متغيراته الصوتية .

الرابع : أن الاقتصاد اللغوي (*Linguistic economy*) خاصة لغوية عامة لا تنصـحـلـح اللغة أن تكون لغة بغيرها ، أو بعبارة أوقع لا يمكن بغيرها الحصول على أداة للتفاهم قابلة للاستعمال العام ، وتسمح باعطاء قدر كبير من المعلومات بمثل هذا الجهد القليل . ( ١ )

ولتعميل ذلك وسطه أقول لولا قلة مباني اللغة - أي لغة - الصوتية والصرفية والنحوية - والجذور الإشتقاقية - لما كانت وسيلة الاتصال الأنسب ، إن قلة المباني خاصة لغوية تنبني عليها اللغة ، مها تختلفت أعداد البني الصوتية والصرفية

( ١ ) مبادئ اللسانيات العامة ( مارتينييه ) ٢١ .

والنحوية . من لغة إلى أخرى ، إذ يستوى في كل لغة أنها قادرة على التعبير

بشكل اقتصادي عن جميع حاجات الإنسان الفكرية ، والتواصلية .

أما الاقتصاد في الجهد " *Economy of effort* " فرغم كونه مبدأ

يصدق على كل لغة ، فإنه مرحلة تلي مرحلة تشكيل البني اللغوية الأساسية

أصواتا وصيغا وجملا . . . ،

وبهذا نخلص إلى أن الاقتصاد اللغوي <sup>١</sup> نما لأنه يستثمر القليل

والمحدود المتاح للتعبير عن المعاني غير المتناهية .

أما طلب الخفة ( الاقتصاد في الجهد ) فهو تخفيف من الجهد

المبدول عضليا عند الأداء ( الكلام ) ، ولعل ما يعضد هذه القضية ، أن

اللغة منطوقة ، وهي إذا كانت كذلك تتكى<sup>٢</sup> على القرائن المتضافرة في السياق

وهي قرينة الحال ، وتسمح تبعا لذلك بتساقط العديد من الكلمات والأصوات .

يقول ماريوباي في تفسير بعض التغيرات الصوتية التي يصعب على

السامع إدراكها : " هنا يأتي دور السياق لينقذ السامع من الاضطراب ،

ويساعد على توصيل الرسالة بصورة صحيحة ليتمكن ترجتها على الرغم من صورتها

الصوتية الجبهة " . ( ١ )

وبعد : هل يصلح مبدأ " الاقتصاد في الجهد العضلي " لتفسير

التغيرات الصوتية ؟

وللإجابة على ذلك نسوق أولا نصا لهنرى فليش يقول فيه بعد أن تطرق

لعدد من الكراهات في اللغة العربية ككراهة توالي الأمثال ، " يبدو أن هذه

الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية ، أو أثرا لطريقه في النطق أقل أو أكثر انتشارا

( ١ ) أسس علم اللغة ٩١ .

وإنما هي رد فعل قوى أكثر عمقا نطلق عليه كراهة لأننا لا نملك تعديده أكثر من ذلك " . ( ١ )

ويبدو أن هذه الكراهات التي لا يستطيع " فليش " تعديدها هي المستثقلات الصوتية التي اقتضت تغييرا نفسه نحن بالتخفيف أو الاقتصاد في الجهد العضلي .

ولكن يظل القول بعدم الإطلاق في الحكم مبدأ لنا ونحن نتصدى لهذا الموضوع لأنه ليس بالضرورة أن يكون التغيير الصوتي صالحا لأن يفسد دائما بالخفة أو الثقل ، بل يرجع الأمر إلى قضايا أخرى لا ندرجها الآن وليس أمنا إلا أن نصفها بالتغيير الاعتباطي حتى نجد الوجه الذي يمكن أن تحمل عليه ، غير أنني أشير قبل أن أختم هذا التمهيد إلى أن عددًا من التغييرات الصوتية يخضع لأمرهم وهو " أمن اللبس " فقد يعمد إلى تغيير ما ويكون مطردا ( كإسكان لام الفعل عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك ) لا يجاد الفرق بين سلسلتين صوتيتين متشابهتين ( ٢ ) كل التشابه ، ويعمد إلى إحداث تغيير صوتي هدفه الفرق ليس إلا ، وإن شابه في مواطن أخرى مقوله ككراهة توالي أربع متحركات ، وستجد في ثنايا البحث عددًا ما حمل على أمن اللبس ، وبخاصة في البحث الأخير حيث فسرت عددًا من المهملات في التأليف الصوتي بناء على هذا الأساس .

كما أن ترك الثقل على ثقله ، يحد من إطلاق العنان لمبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي " غير أنه يمكن أن يفسر على أنه قد يقود إلى ثقل جديد ، فيترك الثقل الأول على حاله ، كالهزمة الأولى في الكلمة لا تسهل إذا ابتدئ

( ١ ) العربية الفصحى ( هنرى فليش ) ٢٠٤ .

( ٢ ) دروس في الألسنية العامة ٢٤٠ .

بها ، وكلا دغام المؤدى إلى التقاء ساكنين متتبع ، لشغل الساكنين ، وقد  
يحتل الشغل لأمن اللبس ، وكأنما اللغة تسعى إلى الوضوح فتحتاط دائماً  
وتوفر أمن اللبس في المستويات اللغوية المختلفة ، وحتى في التغييرات السياقية . ( ١ )

---

( ١ ) اللغة العربية معناها وبنائها ٢٦٢ .

# فصل في

## تفصيل قواعد الأمتثال

وفيه تمهيد وأربعة مباحث

- المبحث الأول: الإدغام
- المبحث الثاني: الحذف
- المبحث الثالث: المخالفة
- المبحث الرابع: الفصل بين الأمتثال

## ( الفصل الأول )

### - نقل توالي الأمثال -

تمهيد : إن كراهة التماثل والنزوع إلى التخالف مبدأ لغوي عام لا ينتظم لغة بعينها، ولكنه ظاهرة توجد في اللغات جميعا ذلك أن الناطقين باللغات المختلفة يمتلكون جهازا صوتيا واحدا، ولكنه يخضع لاعتبارات اللغة المكتسبة منذ الصغر وهذا يؤدي إلى إيجاد التلاؤم بين الجهاز الصوتي والنظام الصوتي المكتسب . والأم على اختلاف لغاتها تسعى إلى إيجاد قدر من التخالف بين الأصوات المركبة لألفاظها ، وإذا كان ذلك كذلك فإن قدرا من التماثل والتقارب لا بد وأن يحترم هذه الرغبة في التخالف بسبب محدودية الدوال الصوتية من جهة ، وجهل الفرد الواحد بالامكانات اللغوية المتاحة بسبب اعتماده على معجم لغوي خاص يتطور زيادة ونقصا مع نموه من جهة أخرى .

واللغة إذا كانت تحوى الآلاف من الكلمات فإن الانسان فردا أو على المستوى الجماعي المباشر لا يستخدم سوى ألفاظ قليلة بالقياس إلى ما يحتويه المعجم . ولكن كل لغة تختلف عن الأخرى في توجيهها هذا المبدأ "التخالف" وتطبقه بطرق مختلفة وللعربية شأنها الخاص في ذلك وإن اتفقت مع اللغات الأخرى من حيث المبدأ .

وقبل أن نبدأ الحديث عن مبدأ نقل توالي الأمثال ، أو كراهة ذلك التوالي في العربية ، يحسن بنا أن نقول: إنه قد يطرق هذا الموضوع عند الدارسين للأصوات اللغوية ، تحت ما يعرف في دراساتهم " بالتماثل أو السامثلة " ، ونحن نفترق عن طريقة تناولهم للموضوع ، ذلك أننا نهدف إلى بيان وجهي الثقل والخفة ، ولذلك كان لزاما علينا أن نجترى على ما تقدم الباحثون قبلنا ، ونعيد صياغته باعتبار الثقل المعضى إلى اتباع سبيل من سبيل

## التخفيف .

لذا سنتناول في هذا البحث ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

- أ ( تعيين موضع الثقل وتحليله .  
 ب ( تعيين الطريقة التي أتبعنا للتخلص من هذا الثقل .  
 ج ( محاولة بيان السبب الذي من أجله آثرت اللغة طريقة على أخرى من طرق التخفيف .

وسأذكر الأول من هذه العناصر في تمهيد هذا الفصل ، أما الأخران فسيأتي الحديث عنها في مواضعها .

موضع الثقل في توالي الأمثال وتحليله :

بنتبع المواطن التي كره العرب فيها توالي الأمثال نجد الآتي :

أ ( تتابع صوتين مثلين ( تكرر نفس الوحدة الصوتية ) مثل الدال في " مَدَدَ " ونحوها . ويمكن أن يقال عنه : إنه تتابع مقطعين قصيرين مفتوحين<sup>(١)</sup> في كلمة واحدة ، أو في كلمتين على نحو ( ص ح ح ) يكون الصامت في كليهما واحداً بفض النظر عن اختلاف قيمة الحركتين القصيرتين في المقطعين ، بمعنى أن اختلاف حركتي المقطعين لا يعني بالضرورة انتفاء الثقل أو الكراهة .

ب ( تتابع صوتين متقاربين في نفس النسق الصوتي السابق أو في نسق آخر يكون فيه أحد الصوتين جزءاً من مقطع متوسط مقل ، والآخر مقطع قصير مفتوح على نحو كلمة " أَخَذْتُ " — أَخْتُ " فالذال هي الجزء الأخير أو قلة المقطع المتوسط ( ص ح ) وتاء المتكلم هي المقطع القصير

(١) انظر في مقاطع العربية " ناهج البحث في اللغة " ص ١٧٢ / ١٧٣ .



المفتوح ( ص ح ) . . أو نحوها .<sup>(١)</sup>

( ج ) تتابع صوتين صامتين نتيجة لحذف حركة المقطع القصير المفتوح فـ في الوقف ، ويكون الصامت الأول آخرَ مقطع متوسط مقفل ، نحو كلمة "عَضَّ" و "عَبَدٌ" موقوفا عليهما ، فيكون المثلان هما الصامتان ( الساكنا ) في مقطع نحو " ص ح ص ص " ، ما وافق الحد المقبول لغويا لالتقاء الساكنين ، أو جاوزه .

( د ) تتابع مقطعين متوسطين مقفلين ( ص ح ص ) في موقع " مفصلي " كما في قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَأُهُمْ " ( المائدة ١٠١ ) . فقد قيل إن كراهة توالي المثليين تكمن في الهمزة وحركتها والتنوين ، والهمزة وحركتها والتنوين ( إن الشرطية ) ولذلك منع من الصرف حتى لا يلتقي المقطعان المثلان .<sup>(٢)</sup>

وكما رأينا المواطن التي اجتمع فيها الثقل فان مصدر الثقل فيها هو توالي صوتين صامتين مثليين أو متقاربين كما في الحالتين ( أ ، ب ) أو تتسابع صوتين صامتين ليسا - أو ليس أحدهما ملتبسا بحركة كما في الحالة الثالثة ( ج ) وهو ما يعرف " بالتقاء الساكنين " وله موضعه الذي سنتناوله فيه .

أما الحالة الأخيرة وإن وافقت الحالتين الأولىين في تكرار المقطعين

( ١ ) أعني بنحوها هنا أن يكون توالي المتقاربين بين كلمتين كما هو الحال في الإدغام الكبير المشهور عن أبي عمرو بن العلاء حيث كثيرا ما أسكن أو آخر الكلم ليدغم الصوت الأخيرين الكلمة في الصوت الأول من الكلمة التالية لها مباشرة وسنرى أمثلة عند بيان ما يدغم وما لا يدغم من أصوات العربية فيما يلي من المبحث الأول في هذا الفصل إن شاء الله .

( ٢ ) التطور اللغوي عنده وقوانينه ٤٦ .

( ٢ ، إن ) ما يوهم اشتغالهما عليه . فإنهما على الحالة التي يتخلص فيها من أحد صامتي المقطعين ، يلتقي لدينا مقطعان جديان من نوع ( ص ح ) هما الهزتان " ، إ " من قوله تعالى " أشياء إن " وبالتالي فإنها لا تدخل معنا في حديثنا عن المثلين إلا عن طريق تناولنا للحالتين الأوليين . ويشير القداما\* إلى هذا الثقل الناتج عن توالي صوتين صامتين فأكثر وذلك حين يقول سيبويه عن كراهية التضعيف : " وذلك لأنه يشقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة ، كرهوه وأدغوا ، لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم ما ذكرت لك " . ( ١ )

ويروى أبو زرعة في معرض احتجاجه لقراءة أبي عمرو " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ " ( ٢ ) بالإدغام تشبيهاً للخليل يصف فيه حال اللسان الناطق للمثلين " كحال المقيد إذا رفع رجله في موضع ثم أعادها إليه ثانية " . ( ٣ ) ومعنى ذلك عند علماء اللغة المحدثين أن اللفظة تميل إلى التخلص من تساوي المثلين ، لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها . ( ٤ )

( ١ ) سيبويه ٤١٧/٤ : التضعيف عند سيبويه مصطلح عام غير محدد قد يشمل ( المضاعف المدغم ) وغيره ، وإن كنا نرى أنه في النص المنقول يعبر عنه في حال الفك ، بدليل أنه قبل هذا النص كان يشير إلى أن الأبنية : " فعلل ، وفعلل ، لم تأت من الثلاثي إلا قليلاً - نحو - ضرب " .

والخليل يسميه التضعيف أيضاً ويجعل المضاعف مختصاً بالرباعي الذي حرفاً عجزه مثل حرفي صدره " أنظر العين ١/٦٢ ، ٦٣ .

( ٢ ) سورة البقرة الآية ( ٢ ) .

( ٣ ) حجة القراءات ٨٤ ، وانظر كذلك السبعة ١٢٥ .

( ٤ ) دراسة الصوت اللغوي ٣٣٢ .

والصوتان المتقاربان لهما حكم المثلين - في الإدغام خاصة . ذلك أنه يرى في تواليهما ما يرى في توالي المثلين من الثقل وإن كان متفاوتا فـ في المتقاربين ، ذلك أن الصوت مخالف أصلا ، ثم إن درجات التقارب متفاوتة بحسب البعد والقرب بين الصوتين في المخرج والصفة ، على ما سنراه من خلال حديثنا عما يدغم وما لا يدغم من الأصوات .

ويمكن أن يرد هنا ، أن النطق بالمثلين أمرٌ ليس عميلا ، أو بعبارة أخرى أن ثقل المثلين أمر نسبي ، لا يرقى إلى القول بالكراهه ، والثقل ، بدليل الأمثلة اللغوية الكثيرة التي تتوالى فيها أمثال لم تدغم ولا سبيل إلى إدغامها نحو الفعل المضعف المسند إلى تاء الفاعل في " رَدَدْتُ وَمَدَدْتُ وَسَرَّرْتُ . . ." . ويمكن أن يفسر مثل هذا في ضوء النقاط التالية :

الأولى : أن الأمثلة أو النماذج الوارد فيها أمثال متكررة غير سلوك بها طريق التخفيف كالفعل المضعف المسند إلى الفاعل ، إنما وردت هكذا لأنه لا سبيل إلى التخلص من تواليهما بطريق غير مليس .

الثانية : أن احتمال ثقل المثلين ، قد يكون تهربا من ثقل جديد قد يفضي إليه استخدام واحد من طرق التخلص من الأمثال ، الأمر الذي جعل مثلا الفك عند الاسناد مطلبيا ضروريا حتى لا يلتقي ساكان وهو أمر أشقل من أن يلتقي مثلان أو متقاربان .

الثالثة : أن اللغة في توجيهها إلى الاقتصاد في الجهد المبذول لأدائها ، إنما تختار الطريق الذي يفي بهدفها الأساسي " الايصال " ويؤدي إلى التقليل من المشقة المبذولة عضليا في نفس الوقت ، فتعارض في اللغة هدفان " الوفاء " ، والجهد " أعني الوفاء بالمعنى والجهد الأقل ، وهي تختار الوفاء بالمعنى ونما التغات إلى تقليل الجهد

العضلي البذول كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد ، ولعل هذا ما جعل اللغة تنظر إلى الأمثال والمقاربات ، نظرة تجعلها موطن البور الثقيلة في السلسلة الكلامية المنطوقة ، لما في مواطن توالي الأمثال في العربية من تضافر القرائن اللفظية والمعنوية التي يعول عليها في حال التخلص من توالي المثلين ، لتصحيح الوضع - إن جاز هذا التعبير - الذي أدى إليه التخفيف وسيظهر هذا الاعتماد على القرائن في حالات الإدغام والحذف والمخالفة . . . . ما سَنَبِّئُهُ في موضعه .

ونرى من الجدير في هذا المقام أن نشير إلى مصطلحات أربعة يكثر ورودها عند الحديث عن الأمثال وتواليها في العربية .  
أولها : مصطلح التضعيف :

=====

وهو مصطلح سيويه ويعني به أن يتكرر في الكلمة الواحدة صوتان صامتان مثلان ، وذلك قوله ( والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد " (١) وهو مصطلح يشمل المثلين في حالة الفك فقط ، بدليل وضعه لإدغام المثلين عنوانا هو قوله " هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه " (٢) وقد يشق سيويه من نفس المادة مصطلحين آخرين هما " المضعف ، والمضاعف " وهما مصطلحان غير محددتين إذ يحملان الاصطلاح المعجمي " للمضعف الثلاثي والرباعي " (٣) وأرى التفرقة بينها خصوصا الأخيرين على المضعف للثلاثي ، والمضاعف للرباعي ، ثم إنه يجب

(١) سيويه ٢٩٩/٣ وهو أيضا مستخدم لدى المبرد بنفس المفهوم ، انظر

المقضب ٢٥١/١ .

(٢) سيويه ٤٣٧/٤ .

(٣) انظر كتاب العين ص ٦٢/١ ، ٦٣ .

تحقيق ما إذا كان المشتغل على مثلين مدغما أحدهما في الآخر يكون  
مضعفا أو مضاعفا ذلك ما سنعرفه عند الحديث عن الإدغام .

ثانيها : مصطلح اجتماع الأمثال :

=====

وهو مصطلح يعني نفس المفهوم الذي ذكره سيويه عن التضعيف

وهو إن كان بصيغة الجمع " الأمثال " إلا أنه يشمل المثلين. واصطلاح  
بالجمع ليشمل المثلين والثلاثة . ( ١ )

ثالثها ورابعها : مصطلحا المماثلة والتماثل :

=====

وهما من مصطلحات المحدثين وترد كثيرا عند الحديث عن

القوانين الصوتية المفسرة للتفسيرات التركيبية للأصوات ( ٢ ) ، فقانون

المماثلة يدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب على حد تعبير

الدكتور رمضان عبد التواب ، بينما هو يشمل عند الدكتور احمد مختار

عمر " الحديث عن المثلين أصلا ، والمتقاربين " وذلك حين يتحدث

عما أسماه ( المماثلة الكاملة ) ( ٣ ) ، وإن كان قد أشار في موضع سابق إلى

نفس المفهوم الذي عناه الدكتور رمضان عبد التواب ( ٤ ) وهو أيضا نفس

المفهوم لدى الدكتور ابراهيم أنيس ، وجميع هؤلاء يضعون مضادا لهذا

المصطلح " قانون المخالفة " بمعنى أنه يدعو صوتين متماثلين إلى

التحالف والتباعد ، وأرى أن استخدم مصطلح الأمثال أو المتماثلين

بحسب مرات التكرار للصوت كذلك أنني أضع المخالفة في إطار الطررق

( ١ ) انظر في هذا المصطلح " الأشباه والنظائر " ١ / ١٩ وفيه مصطلح آخر

هو " التكرير " .

( ٢ ) التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ص ٢٢ .

( ٣ ) دراسة الصوت اللغوي ٣٣٢ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٣٢٤ .

التي يتخلص بها من ثقل المثلين أو الأمثال وذلك ما دعاني إلى ترك  
المصطلحين الأخيرين ( العاطلة والتماثل ) .

وهذه الكراهية لتوالي الأمثال والمقاربات يعدها البلاغيون معيارا  
لفصاحة الكلمة؛ إن كان أحد شروط الفصاحة على مستوى الكلمة المفردة حين  
قالوا : \* أما فصاحة المفرد فهي خلوصه من تناثر الحروف والغرابة ومخالفة  
القياس اللغوي ، فالتناثر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان  
وعسر النطق \* (١) . نحو كلمة \* الهمعخ \* وكذلك على مستوى الكلام كالشاهد :  
وَقَبْرٌ حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ      وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرَبٍ قَبْرٌ (٢)

ولما كان الأمر بما وضحنا من ثقل تنوالي الأمثال والمقاربات . كان  
على اللغة أن توجد لنفسها وسائل التخلص من هذا الثقل المكروه ، وكانت

وسائلها المختارة للتخلص من ثقل المثلين أربع وسائل هي :

أولا : إدغام أحد المثلين أو المقاربتين في الآخر .

ثانيا : حذف أحد المثلين أو المقاربتين .

ثالثا : تحويل أحد الصوتين المثلين صوتا آخر وهو ما عرف في الدراسات  
العربية القديمة " بالإبدال " وفي الدراسات المعاصرة بالمخالفة .

رابعا : الفصل بين المثلين بصائت طويل ( الألف ) كالفصل بين الهمزتين  
بعده طويلة .. أو غيرها .

ولا نستطيع هنا أن نفاضل بين هذه الوسائل ، ولكننا نقول : إن الإدغام  
أشيع هذه الوسائل في اللغة العربية ، وله مواطن يمتنع فيها ما يدفع اللغة  
إلى اختيار وسائل أخرى كالحذف والمخالفة مثلا ، وكذلك نستطيع أن نقول إن  
الفصل ليس شائعا شيوع الثلاثة الأولى ما دعانا أن نتناوله آخرنا .

وستحدث عن كل وسيلة من وسائل تخفيف ثقل المثلين أو الأمثال فيما يأتي :

( ١ ) الإيضاح في علوم البلاغة / ٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه / ٥ .

المبحث الأول :

( الإدغام )

تعريفه :  
=====

الإدغام في الاصطلاح : " أن تصل حرفا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة " . ( ١ )

ويعرفه السيوطي بقوله : " رقعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إياه موضعا واحدا " . ( ٢ )

ويعرفه ابن الجرزي بقوله : " هو اللفظ بحرفين حرفا كالثاني شديدا " ( ٣ )

وتعريف ابن الجرزي أكثر بيانا عن حال الإدغام ، ذلك أنه خصّصه باللفظ وهو مناط النقل من جهة ، ثم إنه وصفه بقوله : " شديدا " وهو وصف مهم في اعتبارنا لحال الإدغام . ذلك أنه وإن غدا الصوتان حال إدغامهما بحرفين في الميزان ، إلا أنهما حرف واحد باعتبار ما صار إليه لفظا .

كيفية الإدغام :  
=====

يعبر سيويه عن كيفية الإدغام بالإدخال وذلك حين يقول : " والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر ، حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، نحو " قَدَّ تَرَكَتْكَ " ويكون الآخر على حاله " . ( ٤ ) والتخلص من النقل في توالي المثليين ، يحصل هنا بالنطق

- 
- ( ١ ) أسرار العربية ٤١٨ .  
 ( ٢ ) همع الهوامع ٢٨٠/٦ .  
 ( ٣ ) النشر في القراءات العشر ١/٣٧٤ .  
 ( ٤ ) سيويه ١٠٤/٤ ، والإدغام بتشديد الدال مصطلح البصريين ، وبالتخفيف بهزة قطع مصطلح الكوفيين .

بالمثلين صوتا واحدا مشددا ، إذ لم يكونا إلا صوتا ، يطول النطق به — عن  
النطق بالصوت غير المدغم ، وهذا الطول في نطق الصوت المدغم ، ناتج عن  
وقفة قصيرة عند النطق به نحو " كَلَّمْتَنِي " (١) و " عَلَّمَ " لا تنهي هذه الوقفة  
إلا حركة العن الثاني وصلا .

ومعنى هذا أن الإدغام يغير في التوزيع المقطعي لأبنية العربية على  
نحو يتحول فيه البناء المكون من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة مثلا كالفعل المضعف  
في نحو : شَدَّ و مَدَّ ونحوها، إذ الأصل فيها شَدَدَّ بَوَدَدَّ فيتحوّل  
التوزيع المقطعي من ص ح - ص ح - ص ح في كليهما ، إلى ص ح - ص ح - ص ح .  
ومنظرة إلى التجريد المقطعي يلاحظ أن الصوامت المكونة للمقاطع الثلاثة الأولى  
قبل الإدغام ما زالت موجودة بمسده ، إلا أن الحركة التابعة  
الحركة التابعة للصامت الثاني " الأول من المثلين " قد حذفت .

وكذلك كانت نظرة علماء العربية القداماء حين جعلوا الأصل البنائى  
" للفعل المضعف " متحرك ( العين ) أعني عين ( فَعَلَ ) أو ( فَعِلَ )  
الصيغتين اللتين يرد بهما المضعف دائما . (٢) وكلا النظرتين ، أعني نظرة  
القداماء ، والتوزيع المقطعي عند المحدثين لا تتصان الواقع المنطوق للمدغمين  
( الشدد ) ، وإن كانتا تشيران إلى ضرورة اعتبار الشدد كونا من صوتين  
صامتين عند المحدثين ينتهي أحدهما إلى المقطع السابق ( ص ح ص ح )  
إلا أنه اعتبار بحكم الوظيفة التي يؤديها الصوتان الصامتان ، أو حتى حركة  
الأول منهما ، في كونهما تحمل دلالة على صيغة الفعل ، وكما نعلم دلالة  
الصيغة لها اعتبار كبير في الدلالة على المعنى المراد ، من حيث التعدي

( ١ ) علم اللغة المبرمج ( ٩٢ ) .  
( ٢ ) لم يرد من المضعف الذي يرى أن أصله بضم العين ( فعل ) إلا بناء  
واحد ينسبه سيبويه وغيره إلى يونس : " ذلك قول يونس : أن —  
العرب من يقول " لبيت : تلب ، كما قالوا ظرفت ، تظرف " سيبويه ٤ / ٣٧ .



واللزوم ، أو حتى من حيث دلالة الفعل على الأعراس أو الخصال التي تكون في  
الأشياء<sup>(١)</sup> . الخ .

ولنا في هذا وجهة نظر مؤداها : أن التوزيع المقطعي وتأويل الأصل  
في الألفاظ المدغم فيها صوتان مثلان أو متقاربان ، قد أديا إلى إضعاف دور  
الإدغام في التخفيف ، لأنها يصدران حالة المنطق كحال المجرد ، وسأذكر  
نموذجاً يوضح الفارق بين المنطق فعلاً، والأصول الموضوعية مقطعية كانت أو  
صرفية .

فان التوزيع المقطعي لكلمة مثل : مَدَّ - هو :

( مَدَّ - دَ ) أي - ص ح ص - ص ح . وهو نفسه المقطعــــــــــــــــان  
الأخيران من كلمة ( أَخَذْتُ ) الذي هو ( ص ح - ص ح - ص ح ) ، ويلحظ  
الفارق هنا أنك اذا أظهرت الذال في ( أخذت ) أو أدغمتها لم يختل التوزيع  
المقطعي ، فهو في كلا الحالين ( ص ح - ص ح - ص ح ) ، إلا أننا  
نلاحظ الفرق بين النطق في حالي الإدغام والإظهار في كلمة ( أخذت ) ، كما  
هو موضح في الترتيب المنطقي التالي :

في الإظهار ← ( أ - خ - ذ - ت ) يعمل الجهاز الصوتي كالتالي :

تنطق الهمزة - ثم فتحتها - ثم الخاء - ثم فتحتها - ثم الذال -

ثم التاء - ثم ضمها .

وفي الإدغام ( أ - خ - ذ - ت ) يعمل الجهاز الصوتي على النحو -

التالي :

تنطق الهمزة - ثم فتحتها - ثم الخاء - ثم فتحتها - ثم التاء (طويلة)

ثم ضمها .

وعلى هذا فإنه في الإدغام زهبت حركة عضوية كان يقوم بها اللسان لإخراج ( الذال ) واكتفى نياحة عن ذلك بالقيام بتثبيت اللسان في موضع ( التاء ) مسده أطول منها في حالة الإظهار ، وكأنما هذه الإطالة ترمي إلى نوع من الإيماة الى ذلك الصوت المدغم ( المثل أو المقارب الأول ) .

وعلى هذا فإن الإدغام ليس إلا : "إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين ، وصهرهما معا ، أو هو إحلال صوت ساكن طويل ( مشدد ) محل الصوتين الساكنين القصيرين " . (١) وهذه الحدود المزالة بين الصوتين المدغمين ، ليست إلا حركة المثل أو المقارب المدغم ( الصوت الأول ) إن كان متحركا ، ومن ثم تحويل الصوت الأول إلى مثل الثاني - في حالة المتقاربين - وعند ما يتحقق الإدغام بين المثليين إذا سكن أولهما ، وهو تحقق لا مناص منه إن يتحقق شرط الإدغام وهو وجود المثليين مع سکون الأول (٢) .

وعلى هذا فإن التغييرات التي يحدثها الإدغام في المثليين فسي الصيغة لا تبعد الكلمة كثيرا عن أصل وضعها ، لأنه لا يرتكب لأجله من تفسير إلا حذف الحركة ، حالة كون الأول متحركا على ما قدمنا .

تقسيمات الإدغام :  
=====

ويقسم علماءنا الإدغام إلى عدة تقسيمات ، لعدة اعتبارات هي : -

أولا : يقسم بحسب مخرج الصوت وصفته الى مثليين ومتقاربين وجنسين .

ثانيا : ويقسم باعتبار الحركة إلى إدغام كبير و صغير ، وسي الكبير كبيرا على ما يرى السيوطي : (٣)

( ١ ) لكثرة وقوعه ، ذاك لأن الكبير أول الحرفين فيه متحرك فسمي

( ١ ) دراسة الصوت اللفوي ص ٣٣٣ .

( ٢ ) شرح المغفل ١٠ / ١٢١ .

( ٣ ) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٩٤ طبعة بيروت .

كثيرا لأن الحركة أكثر من السكون .

( ٢ ) وقيل : لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه .

( ٣ ) وقيل : لما فيه من الصعوبة .

( ٤ ) وقيل : لأنه يشمل ( نوعي ) المثلين والجنسين والمتقارين .

ويرى أن هذه التسمية تنطلق من منظورات ثلاث :

أولها : مناسبة التسمية للكم والشيوع ، فجاء على ذلك التعليلان ، كثرة وقوعه ،

وشموله ( نوعي ) المثلين والجنسين والمتقارين .

ثانيها : مناسبة التسمية لما يحدثه الإدغام الكبير من حذف للحركة المصاحبة

للصوت الأول ( المدغم ) وعلى ذلك جاء قولهم " لتأثيره في إسكان

المتحرك " .

ثالثها : مناسبة التسمية لما يحدثه الإدغام من صعوبة ، وهي صعوبة في النطق

وهنا يتعارض هدف الإدغام من التخفيف مع ما يحدثه من صعوبة ، وعلى

ذلك فلا يتوجه هذا القول إلا على أن الإدغام الكبير إنما اشتهر ( ١ )

عن أبي عمرو بن العلاء ، وكان كثيرا من المواطن التي يدغم فيها من

هذا النوع يلتقي فيها ساكنان سواء أكان أولهما صحيحا ( صامتا )

أم حرف مد ، فنشأ عن التقائهما ثقل التقاء الساكنين الذي أفضى

بالخروج من ثقل المثلين إلى ثقل جديد ، فكانت التسمية من هذا

المنظور .

ولابن جني رأى في الإدغام، فَيَقْتَمُّهُ إِلَى الْكَبْرَاءِ، إِنْ بَرَى الْأَوَّلَ - وهو

المألوف المعتاد عنده - : " إنما هو تقريب صوت من صوت " . ( ٢ )

( ١ ) الاتقان في علوم القرآن ١ / ٩٤ .

( ٢ ) الخصائص ٢ / ١٣٩ .

( ١ ) أما الآخر : فهو عنده تقريب صوت من صوت وإدناؤه منه من غير إدغام  
 كالإمالة ، وقلب تاء الانتعال طاء حين تكون فاءها مطبقة .  
 ولا يستقيم معنا تقسيم ابن جنى ، ذلك أن تعريفه للإدغام "بالتقريب"  
 فيه عدم إدراك لحقيقة الإدغام ، وهدفه ، ذلك أن الإدغام لا يكون إلا في  
 المثلين والمتقاربين ، فكيف يكون هو تقريبا ؟ والذي أراه إنما هو تخلص من  
 تقاربهما أو مثليتهما التي أوجدت تقلا كان الإدغام سبيلا إلى التخفيف فيه ،  
 أما ما عده ابن جنى إدغاما صغيرا فهو التناسب بين صوتين من غير إدغام وهو  
 ما سأحدث عنه خلال الفصل الثاني .

وسأخذ فيما يلي على أن الإدغام يكون في المثلين ، والمتقاربين  
 جاعلا الحديث عن المتقاربين شاملا للمتجانسين ، ذلك أن التقارب إن لم يكن في  
 المخرج كان في الصفة على ما ستراه بينا - في الحديث عن إدغام ما يجوز  
 إدغامه من الأصوات :

ولن أشير إلى الإدغام الكبير عنوانا منفصلا ، ذلك أنه يتحول إلى  
 إدغام صغير إذا أسكن أول المثلين أو المتقاربين ، إن كان متحركا .  
 وإليك الحديث عن الإدغام في المثلين والمتقاربين :

إدغام المثليين :  
 =====

يدغم المثلان إذا التقيا سواهما كان ذلك في كلمة أم كلمتين إذا ما  
 تحقق شرط الإدغام وهو سكون الأول .

أولا : إدغام المثلين في كلمة واحدة :

أ ( إدغام المثلين في أول الكلمة :

إذا كان المثلان في أول الكلمة يمتنع إدغامهما إن كانت

الكلمة خالية من الزوائد نحو كلمة " ددن " ، وعلّة ذلك إحدائه لثقل آخر ، يحتاج إلى التخلص منه ، وهو الابتداء بالساكن - إن أول المدغم أبدا ساكن - .

فإن كان المثلان الأولان في كلمة مزيدة ، فالأرجح عدم الإدغام ، لذات العلّة السابقة ، وقد أجازته الرضى ، ذلك قوله : " فإن كان المثلان في أوله ( أى الفعل ) فأما أن يكون ماضيا كـ " تَتَرَسَّ ، وتَتَارَكَ " أو مضارعا كـ " تَتَنَزَّلُ ، وتَتَنَقَّلُ " فالأولى في الماضي الإظهار ، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة وصل في الابتداء ، . . . . .

. . . . . فإن أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر ، وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته نحو " يَتَرَسَّ ، وتَتَرَسَّ ، وتَتَارَكَ " . . . . . ( ١ )

والأصوب أنه لا يدغم هذا في الماضي إلا في الدرج فقط لأن اعتماد نطق الساكن الأول على الحركة في الكلمة السابقة عليها ، وأما المضارع وأبنيه الفاعل والمفعول . . فتحركة الأول ، ويجوز إدغامها ، لعدم الابتداء بالساكن ، وعليه قوله تعالى : " إِنَّا قَلَّمْنَا إِلَى الْأَرْضِ " ( ٢ ) . وقوله تعالى

قَالُوا أَطِيرْنَا بِكَ ( ٣ ) ، فإدغام المتقاربين هنا في الدرج ، وسياق الآيتين لا يحتمل الاستثناف ، وإن قال به الأخفش . ( ٤ )

( ١ ) شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٤٠ .

( ٢ ) التوبه ( ٢٨ ) .

( ٣ ) النمل ( ٤٧ ) .

( ٤ ) معاني القرآن للأخفش الأوسط ٢ / ٣٣١ ، ٤٣٠ في الآيتين .

( ب ) إدغام المثلين في وسط الكلمة :

لا لتقاء المثلين في وسط الكلمة وجهان :

أحدهما : تكرار أحد الأصوات الأصول المتوسطة في الكلمة وذلك نحو الصيغ المصنفة **فَعَّلَ** ، و**فَعَّالٌ** ونحوها ، ما يلزم فيه الإدغام لا محالة ، لسكون أول مثلي المضعف ، وذلك قولك " قطع ونحوها وهذا الموضع هو الذي يجوز فيه تضعيف الهمزة نحو رأس وسأل . ( ١ )

والآخر : أن يلتقي المثلان بطريق إتفاق الصوت الزائد ، مع صوت سائل من الأصول ، وحينئذ ، لا يلزم الإدغام بل يصح الوجهان للاعتبارين ، اعتبار الصيغة الذي لا يعني أن يكون هناك تماثل بين الصوت الزائد والأصلي - في وسط الكلمة - واعتبار الأصوات الأصول للكلمة الذي قد يكون أحدها سائلا للزائد وسطا ، وذلك نحو بنا " **اَفْتَعَلَ** " ، فإنه قد يأتي من مواد تماثل فيها تا " **اَفْتَعَالٌ** ، عين المادة الأصل ، وذلك نحو " **اَفْتَعَلَ** " فيصح حينئذ الإدغام فنقول فيها **اَفْتَعَل** ، **اَفْتَعَل** ، بالاستغناء عن همزة الوصل بعد نقل الحركة إلى الفاء ، أو تحريك الفاء بالكسر ، ( ٢ ) وإظهار الأوجه ، يليه الإدغام مع كسر الفاء ، أما الإدغام مع نقل الحركة فإنه يؤدي إلى الالتباس بصيغة " **فَعَّلَ** " بالتشديد **كَقَطَعَ** و**كَسَّرَ** و**قَتَّلَ** .

( ١ ) انظر المعتصم في التصريف ٢ / ٦٢٣ .

( ٢ ) انظر هذا مالا وجه في المنصف ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

ج ( إدغام المثليين في آخر الكلمة :  
 =====

إذا التقى المثلان في كلمة واحدة فلا يخلو أن يكون  
 الأول منهما ساكنا ، أو متحركا ، فان كان ساكنا فلا إدغام  
 واجب لا محالة ، تقول في " رَدَّ " ساكن الأول بالادغام  
 فقط ، ومثله وزن فَعَّلَ وفَعَّلَال - اللذين يقع المثلان  
 فيهما وسطا ، فلا محالة من اللفظ بالمثليين صوتا مدغما ،  
 قال ابن يعيش : " واعلم أن التقاء المثليين على ثلاثة أضرب .  
 أحدها أن يسكن الأول ويتحرك الثاني ، وهذا شرط المدغم  
 فيحصل الإدغام ضرورة سواء أريد أم لم يرد ، إذ لا حاجز  
 من حركة ولا غيرها نحو " لَمْ يَرِحْ حَاتِمٌ ، وَلَمْ أَقُلْ لَكَ " (١) ومثل  
 ابن يعيش بالمنفصل لا استحالة فك المتصلين في الكلمة لفظا  
 وخطا .

وهذا الإدغام مطرد في الأفعال الثلاثية ، وما كان على  
 زنتها من الأسماء ما عدا بناء " فَعَلَّ " فإنه لم يدغم لخفة  
 البناء ، إذ الفتحة أخف من الضمة والكسرة فلا يدغم نحو  
 " طَلَّلَ وَشَرَّرَ " (٢) . فأما ما كان على " فَعِلَّ وفَعَّلَّ " من  
 الأسماء أدغم لشبهه بالفعل مع ثقل البناء ، فتقول في " فَعُلَّ  
 وفَعِلَّ " من رَدَدْتُ : رَدُّ ، وأصله : " رَدُّ ، ورَدِدُ " ويقول  
 ابن عصفور : " والدليل على أن : " فَعِلَّ " يدغم قولهم طَبَّ وَصَبَّ  
 والأصل طَبَّبَ ، وَصَبَّبَ ، لأن الفعل على وزن " فَعِلَّ " تقول " صَبَّيْتُ

(١) شرح المفصل ١٠ / ١٢١ .

(٢) المتع في التصريف ٢ / ٦٤٤ ، ٦٤٥ .

وَطَبِيتٌ (١) . وكذلك لا يدغم من الأسماء ما هو على بنسبها  
 "فَعِلٌ ، وَفَعُلٌ ، وَفُعِلٌ" وفي ذلك يقول المبرد : " وان  
 لم يكن شيء على بناء الفعل من الثلاثة ، فلاظهار ليس غير  
 وذلك قولك : فيما كان على مثال : "فَعَلٌ . . . وَدُرَّرَ ، وَقُدِّرَ  
 كما قلت في الواو : سُورٌ ، وما كان على "فَعَلٌ" فكذلك ،  
 تقول : قَدَرٌ ، وَشَدَرٌ ، وَسِرَرٌ . . . ، وكذلك في "فَعُلٌ"  
 تقول فيه : خُضُّضٌ وَسِرْرٌ . . . " (٢) ، ويلحقها في الامتناع  
 ما كان على وزن صدره يشبه هذه الأوزان ، نحو : خُشَّشَاءُ  
 وَوَدَدَاءُ ، وَدَجَجَانٌ ، وَقُرْرَةٌ ، لأنه لم يشبه وزن الفعل فلم  
 يدغم ، قال ابن مالك معللا لهذا الفك : " ووجب لـ "فَعِلٌ"  
 وَفَعُلٌ ، وَفُعِلٌ" لمخالفتها الفعل في الوزن ، إذ الإدغام  
 فرع على الإظهار فخص بالفعل لفرعيته " (٣) . وكذلك خُجَّجٌ  
 ما كان مدغما منه على أنه مخفف بالسكون على حد تخفيف غير  
 المضاعف نحو : رُسُلٌ ، وَعُنُقٌ ، وَعُضُدٌ ، وما شاكلها مما  
 سكن وسطه تخفيفا ، وكذلك يروى من المضعف على هذا  
 الوجه قولهم في الصدر : "قَصٌّ ، وَقِصٌّ" وعده المبرد من  
 الساكن للتخفيف ، وكذلك ذكر سيويه قولهم في جمع "عَمِيمَةٌ"  
 : "عَمٌّ" (٤) على أنه مخفف وأصله بضمين عمم . . . ويفهم من  
 هذا أنه لما لم تماثل العين اللام سكنت العين تخفيفا ولكنها  
 لا تسكن فيما تماثلها فيه ، لعدم الالتباس بالمضعف المبني

(١) الممتع في التصريف ٢/٦٤٤ ، ٦٤٥ .

(٢) المقتضب ١/٢٠١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٩ وكذلك جمع الهوامع ٦/٢٨٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٠ .

(٥) سيويه ٤/٤٢١ ، وانظر المقتضب ١/٢٠١ .



• للمجهول .

فإن زاد البناء عن الثلاثة أدغم سواء أكان فعلاً أم اسماً وفي هذا يقول

سيبويه :

" واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك في اللفظ فعلاً ، أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلاً ، أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل ، فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته ، وألقيت عليه حركة المسكن ، وذلك قولك : <sup>مَسْتَرِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَعِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَعِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَعِدٌّ</sup> وإنما الأصل <sup>مَسْتَمِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَمِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَمِدٌّ</sup> <sup>مَسْتَمِدٌّ</sup> . . . فإن كان الذى قبل المسكن متحركاً تركته على حركته . وذلك قولك <sup>مَرْتَدٌّ</sup> ، وأصله <sup>مَرْتَدِرٌّ</sup> ، كانت حركته أولى فتركته على حركته إذ لم تضطر إلى تحريكه . وإن كانت قبل المسكن ألف لم تغيّر الألف ، واحتلت ذلك الألف لأنها حرف مد ، وذلك قولك : <sup>رَادٌّ</sup> <sup>وَادٌّ</sup> ، والجادة ، فصارت بمنزلة متحرك " . ( ١ )

امتناع إدغام المثلين في كلمة :

=====

قد مر بنا بعض ما امتنع الإدغام فيه ما كان في آخره مثلان ، وهو ما جاء على الأبنية " <sup>فَعَلٌ</sup> <sup>وَفَعَلٌ</sup> <sup>وَفَعَلٌ</sup> ، ويزاد عليه امتناع إدغام ما زاد عن الثلاثة ، إذا كان أحد المثلين فيه مزيداً للإلحاق ببناء آخر نحو " <sup>قَرَدَرٌ</sup> " فإنه لو أدغم لبطل الإلحاق بجعفر ، وكذلك <sup>مَهْدَرٌ</sup> ، ومثله <sup>اقْعَنْسَسٌ</sup> لأنه طحق بأخرنجم ، وجلبب الطحق بدخرج ، لأن الإدغام يخل ببقاء الكلمة على حركاتها وسكناتها التي ساوت بها كلمة أخرى فألحقت بها ، لذلك عدّ <sup>فَكَ</sup> الإدغام المجتمع مع الزيادة التي لا تغيد معنى موجبا دليلا على الإلحاق ويمتنع

من هذه الجهة - أيضا - إدغام المثلين المسبوقين بمزيد لللاحاق نحو " هَيْلَلٌ " وَأَلَنْدَرٌ ، وعلّة ذلك عدم فوات المقابلة ، كما قال ابن مالك . ( ١ )

وسا يمتنع إدغامه في الكلمة الواحدة من المثلين ما كان ثانيهما متحركا عرضا لالتقاء الساكنين أو بأثرٍ ما قبله نحو : " أَرْدَدَ القوم " وقوله تعالى " عَلَى أَنْ يَحْيِيَ الْمَوْتَى " ( القيامة ٤٠ ) .  
فالأول محرك عرضا لالتقاء الساكنين ، والآخر محرك عرضا لأن الياء الأخيرة هنا لا تثبت على حال ، فهي ألف في حالٍ ومحدوفة للجزم في حالٍ أخرى ، ولا يكون فيه - على رأى - إلا الإخفاء ، وهو بين الإدغام والبيان (٢) .

ويلحظ هنا أن التوجيه الأجدر لا متناع الإدغام في المثليتين عموما القول بعدم إفضاء الإدغام إلى ثقل آخر يتمثل غالبا في التقاء الساكنين والابتداء بالساكن ، أو القول بعدم إفضائه - أي الإدغام - إلى اللبس ، وهو قول تؤيده هنا النماذج السابقة التي حوفظ فيها على المثلين منفصلين ، وكذلك عدم مجيء الفعل المضعف على بناء " فَعَلٌ " وهو مبنى مختص بمعنى وضع له إلا لفظين لا تعد مع شيوع إتيان المضعف من " فَعَلٌ وَفَعِيلٌ " شيئا حتى أننا نستطيع أن نحكم بسهولة على كثير من أبواب المضعف "المفتوح والمكسور" على أن مجيئه كذلك مبنى على ما يسمى بتداخل اللغات التي لا تعترف أحيانا بحركة واحدة لعين الفعل ، كما أن هذا التوجيه يرجح عندما نلاحظ فيما يلي من هذا الفصل تعدد الطرق التي خفف بها ثقل توالي المثلين .

( ١ ) شرح الكافية الشافية ٢١٢٨/٤ .

( ٢ ) معاني القرآن للأخفش الأوسط ٥١٨/٢ .

ثانياً : إِدْغَامُ الْمُثَلِّينِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ :

إذا التقى المثلان من كلمتين منفصلتين ، فإن سكن الأول -  
منهما ، فالإدغام لا محالة كما قال ابن يعيش <sup>(١)</sup> ، وهذا شرط  
المدغم سواء أريد أم لم يرد ؛ إذ لا حاجز بين المثلين ، نحو -  
" لَمْ يَرِحْ حَاتِمٌ " و " لَمْ أَقُلْ لَكَ " فالسكون هنا للجزم لا لفرض  
الإدغام ، فلما سكن ، ووافق وقوع المثل بعده ، حصل الإدغام .

أما إذا تحرك المثلان ، فإن الإدغام حينئذ جائز ، ويتفاوت  
حُسنُ الإدغام والبيان بحسب كثرة المتحركات في الكلمتين ، فكما  
قلت المتحركات لم يحسن الإدغام ، ويزداد الإدغام حُسناً مع تواليها  
قال سيبويه : " فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين  
الذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة  
بهما فصاعداً ، ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا  
تتوالى حروفها متحركة ، استثقالا للمتحركات مع هذه العدة ، ولا بد  
من ساكن ، وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل " عَلِيٌّ " ، ولا يكون  
ذلك في غير المحذوف " <sup>(٢)</sup> .

ويدل سيبويه على ذلك بقوله " وما يدلك على أن الإدغام  
فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف  
متحركة ، وذلك نحو قولك " جَعَلَ لَكَ ، وَفَعَلَ لَبِيدٌ " <sup>(٣)</sup> ويحسن  
الإدغام في المثلين من كلمتين إذا وقع بعد ثاني المثلين ساكن نحو  
يَدَّأود ؛ لأن فيه اعتدالاً على رأى سيبويه .

- 
- ( ١ ) شرح المفصل ١٠ / ١٢١ .  
( ٢ ) سيبويه ٤٣٧ / ٤ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ٤٣٧ / ٤ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ٤٣٧ / ٤ .

إذ يقع المثل الثاني بين ساكنين هما المثل الأول المدغم ، والساكن  
 ( الألف ) بعدهما . ففي هذه الحالات يكون الإدغام أحسن من  
 البيان ، وإن كان البيان فيها حسنًا ولغةً حجازيةً؟ ويحدث  
 العكس فيفضل البيان الإدغام ، وتتأخر مرتبة الإدغام في الحسن لا  
 لذاته ، ولكن لوجود علة يكون الإدغام معها أقل حسنا . ويكون  
 ذلك في الحالات التالية :

الأولى : أن يقع المثان المنفصلان بعد حرف مد ، فحينئذ  
 الأحسن البيان ، تقول " المال لك " و " هم يظلموني " و  
 " هما يظلماني " والبيان في جميع هذا أحسن ، ومثله  
 " دار راشد ، وجيب بشير ، وثوب بكر " والبيان أحسن  
 لأن الإدغام يؤدي إلى اجتماع ساكنين ، والذي أجاز  
 هنا - كون الساكن الأول حرف مد كما أشار إلى ذلك  
 ابن عصفور : " وإنما جاز الجمع بين ساكنين لما فسي  
 الساكن الأول من اللين ، ولما في الحرف المشدد من  
 التشبُّث بالحركة ، ولأن التقاء الساكنين فيها غير لازم ، وإن  
 قد يزول بالإظهار ، والبيان هنا أحسن من البيان في  
 " جعل لك " ، <sup>(١)</sup> ويعمل سيبويه لجواز الإدغام في هذا  
 بقوله : " وما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك ،  
 أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل  
 المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد و لين ، كأنه يعوض  
 ذلك ، لأنه حرف مطول . ( ٢ )

( ١ ) المتع في التصريف ٦٥١/٢ .

( ٢ ) سيبويه ٤٣٨/٤ .

وهذا الذي أشار إليه سيوييه من أن أحرف المد بمنزلة المتحرك ، يدعونا إلى القول بعدم سكونه سكونا كما هو الحال في سكون الصوامت ، وعليه يردّ التفسير الذي يقول باجتماع ساكنين فيما جاء من ألفاظ من نحو "الصاخة - الدابة - الضال . . ." ونحوها ما يقع فيه الشدد بعد صائت طويل .

ويرى الدكتور داود عبده أن الألف في "قال وباع" ليست نتيجة قلب الواو أو الياء ألفا في اللتين تردان أصلا لهما إنما هما نتيجة سقوط الواو ، أو الياء وهما صوتان شبيهان بالعلة ( الحركة ) ومن ثم التقت حركتان هما حركتا فاء وعين الكلمة وشكلت صائتا طويلا "قَالَ" ، ( بكس ) (١) وهذا يعني أن هناك حركة بغير صامت تلتبس به فاجتمعت مع حركة الصامت السابق وكونت صائتا طويلا ، وعليه فإن ما قبل الشدد حركة وليس سكونا .

ولكن يرد هنا سؤال هو : ما الذي جعل القدماء تعكّد الصوائت سواكن ؟ أعني أصواتا مشكولة أو ملتبسة بحركة ؟  
أعتقد أن الجواب يتضح عندما نلاحظ النقاط التالية :

أ ( لهذه الصوائت ( الألف والواو والياء ) موقعيات تقف

بإزاء موقعيات تأتي فيها صوامت ساكنة منها :

قَالَ      بِإِزَاءِ      قَلَّ  
قَاطَعَ      =      قَطَعَ

( ١ ) دراسات في علم أصوات العربية ١٤٦ .

ب ) أنها تأتي بدلا من صوامت ساكنة كالهزمة الساكنة، وكثير من الأمثال المجتمعة التي يتحول أحدها إلى صامت طويل ليس هو إلا حركة الصامت مزيدا عليها حركة أخرى من جنسها ، تؤدي وظيفة السكون .

ج ) إن الحركة الزائدة ( في الصائت الطويل ) يعتمد بها سكونا في أوزان الشعر ، الأمر الذي يعني أنها توازي من حيث الكم المنطوق والمسموع كمية الساكن ، وهذا - أيضا - يعني أن الساكن مدغما أو غير مدغم له نفس الكمية ، وإن لم يكن له نفس الحركات العضوية عند إحداث هذه الأصوات ، إذن فالحركة والسكون يؤديان وظائف إيقاعية وعروضية يكونان فيها على قدم المساواة .

د ) ثم إن أحرف المد السواكن في نظر القدماء تستعمل ضمائر للمثنى والجمع والمخاطبة وهي في هذه الحال معدودة من السواكن ، وإن كانت تقوم بوظائف اسمية الضمير ومعناه العددي .

هـ ) وبالإضافة إلى ما سبق فإن حذف الحركة أو تسكين لام المضارع يعد دلالة على الجزم ، لكنه في المعتلات يكون بحذف حرف العلة، وهو في الحقيقة ليس إلا حذفاً لإحدى الحركتين المكونتين للمصائت الطويل ( حرف العلة ) في آخر الفعل .

نحو لم يخش فتهي تتكون مقطوعيا من ص ح - ثم ص ح ، الأصل أن يكون المقطع الأخير من نوع ( ص ح ح ) ثم حذف

الحركة للجزم . معنى ذلك أن الحركة الثانية من حركتي  
الصائت الطويل في المعتل ليست في المستوى التجريدي  
إلا لام الفعل، ومن ثم قابلت في غير المعتل صامتاً<sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يقع المثان المنفصلان بعد حرف ساكن ، وحينئذ  
يستنح الإدغام ، قال سيويه : " وإذا كان قبل الحرف  
المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواً ، حرفٌ ساكنٌ ، لم  
يجز أن يُسَكَّنَ ، ولكن إن شئت أخفيت ، وكان بزنته  
متحركاً من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم  
في "مدق" ونحوه ما التضعيف فيه غير منفصل<sup>(٢)</sup> وذلك  
قولك : ابن نوح واسم موسى ، ودليله على رأى سيويه<sup>(٣)</sup>  
ثبات ألف الوصل ، لأنه لو أدغم لنقلت الحركة كما تنقل  
في "قتلوا ، وخطف" وقد اشتهر عن أبي عمرو بن العلاء  
في قرأته بالإدغام الكبير في كلمتين ، إدغام المثليين  
المؤدي إلى التقاء الساكنين محتلاً الثقل الناتج عن  
التقاءهما في قوله تعالى : "الرُّعْبُ بئاً" ( آل -  
عمران ١٥١ ) ، " وخذ العفو وأمر بالعرف" ( الأعراف  
١٩٩ ) ، و " عن أمر ربهم " ( الذاريات ٤٤ ) ،  
و " ذكر رحمة ربك " ( مريم ٢ ) ، و ( من خزى يؤمئذ  
هود ٦٦ ) ، و " شهر رمضان " ( البقرة ١٨٥ )  
وقد اختلف حول قراءة أبي عمرو على رأيين :  
أحدهما : إن أبا عمرو أدغم في هذه الآيات ومثلها

( ١ ) انظر دراسات في علم أصوات العربية ٣٩ .

( ٢ ) سيويه ٤٣٨/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٤٣٨/٤ .

كما تدغم في قولك " جَعَلَ لَكَ " واحتجوا بأن أبا عمرو لم يكن  
ليقرأ إلا بما قرئ به ، لأن القراءة سنة متبعة ، وجعلوا غايةً  
في ذلك أنه لغةٌ قليلةٌ ، وذهب إليه أبو حيان ونقله السيوطي  
عنه (١) وعزاه ابن يعيش للقراء (٢) .

بل نجد ابن مجاهد في كتابه " السبعة " يؤكد على  
الإدغام لا على الإخفاء - كما سيأتي - إذ يقول : " وكان  
أبو عمرو إذا التقى الحرفان ، وهما من كلمتين على مثال  
واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ، ولا يبالغي  
أكان ما قبل الأول ساكناً أو متحركاً ، بعد أن لا يكون من  
المضاعف مثل : " أَحْسَلْ لَكُمْ " ( البقرة ١٨٧ ) ، و " مَسَّ  
سَقَر " ( القمر ٤٨ ) ، " وَكُنَّ نِسَاءً " ( النساء ١١ ) ولم يكن  
يدغم هذا الجنس لأن فيه إدغاما " (٣) .

والآخر : إن أبا عمرو في مثل هذا يختلس اختلاسا  
- يخفي كما يعبر عنه سيويه - (٤) ، وقد قال ابن مجاهد فسي  
موضع آخر : " وكان - أي أبو عمرو - يَشِمُّ الحرفَ الأول إذا  
أدغم إعرابه في الإظهار من الرفع والخفض في كل ما أدغم  
إلا الميم مع الميم ، والباء مع الباء ، والياء مع اليم ، والميم  
مع الباء ، ولا يَشِمُّ في النصب " (٥) .

وقد ردَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ هذا الوجهَ العروى عن أبي عمرو  
مع الإدغام ، حيث قال في الحجة : عن قوله تعالى " لا رَيْبَ

- 
- |       |                       |
|-------|-----------------------|
| ( ١ ) | همع الهوامع ٦ / ٢٨٤ . |
| ( ٢ ) | شرح المفصل ١٠ / ١٢٣ . |
| ( ٣ ) | السبعة ١١٦ • ١١٧ .    |
| ( ٤ ) | سيويه ٤ / ٤٣٨ .       |
| ( ٥ ) | السبعة ١٢٢ .          |



فيه هُدًى \* ( البقرة ٢ ) ، قال : \* قال : أبو بكر في رواية  
من روى عن أبي عمرو وغيره أنه كان يُشَمُّ ويَدَغِمُ : هذا محالٌ  
لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا ، وذلك أنه لا فصل بين  
الحرفين إذا أدغما بحال من الأحوال ، لا يقطع ولا حركة ولا  
ضرب من الضروب ، وإنما يصير كالحرف للزوم اللسان لموضع  
واحد ، وإنما كان أبو عمرو يختلس اختلاسا ويخفي فيظنُّ به  
الإدغام ، وكيف يكون متحرك مدغماً ، فيجب أن يكون متحركاً  
ساكناً ، قال : وقال أبو حاتم : أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء  
فلذلك أشمَّ الضم والكسر ، ولو أدغما إدغاما صحيحا أسكنا  
الهاء الأولى ، قال : وكان من شأن أبي عمرو والإخفاء لكرهية  
الحركات والإشباع \* . ( ١ )

فهذا النص يويد اختلاس أبي عمرو لحركة العثل الأول أو  
إخفائه لها ، والإشارة لها بالإشمام ، ولذلك لم يُشَمِّ حين أدغم  
الباء والميم ، في حالتها التماثل والتقارب ، لا شتغال  
الشفيتين بموضع الإشمام .

والأرجح أنه يخفي ، وفي مثل هذا قال ابن يعيـش :

\* وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لا على إزهابها  
بالكسبة \* . ( ٢ )

الثالثة : أن يكون العثلان واوين أو يائين منفصلين ( صائت واوي أو يائي

ثم صامت واوي أو يائي ) وحينئذ يكون الأول منهما حرفاً مسدوداً

فيمتنع الإدغام حتى لا يذهب الإدغام بالمدِّ سواءً أكان في آخر مزيداً

( ١ ) الحجة في علل القراءات السبع ١ / ١٣٣ .

( ٢ ) شرح المفصل ١٠ / ١٢٣ .

أم مبداً من غيره نحو : **يَفْزُو** و**اَقْدُ** ، و**اَضْرِبِي** **يَاسِرًا** ، قال سيبويه \* وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة ، فإن واحدةً منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها ، وذلك قولك : **ظَلَمُوا** و**اَقْدًا** ، و**أَظْلَمِي** **يَاسِرًا** ، و**يَفْزُو** و**اَقْدُ** ، وهذا قاضٍ يأسر ، لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا \* **قَدُ قُوولٍ** \* حيث لم تلزم الواو ، وأرادوا أن تكون على زنة \* **قَاوِلٌ** \* فكذلك هذه ، إن لم تكن الواو لازمةً لها أرادوا أن يكون \* **ظَلَمُوا** \* على زنة \* **ظَلَمَا** و**اَقْدًا** و**قَضَى** **يَاسِرًا** \* ولم تقو هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلان على أن **تَحَرَّكَ** **السَيْنُ** في \* **اسْمُ مُوسَى** \* . ( ١ )

والمس في قول سيبويه هذا تأييداً لما ذهب إليه آخفاً من أن السكون والصوامت الطويلة ، إنما العلاقة بينهما علاقة وظيفية لا بد من المحافظة عليها ، وخصوصاً فيما يؤدى إليه ، — أى الحركة الزائدة المطيلة للصامت والسكون — من حيث الإيقاع الصوتي للغة ، ولذلك كان سيبويه يشير في النص إلى الزنة بين موضعي الصوامت الطويلة .

الرابعة : يمتنع إدغام المثلين إذا كانا همزتين منفصلتين نحو : **قَرَأَ** **أَبُوكَ** \* و \* **أَقْرَى** **أَبَاكَ** \* لأنهما لا تحققان على الأرجح بل لهما طرق أخرى يخفف بها ثقل اجتماعهما . قال سيبويه : \* لأنك لا يجوز لك أن تقول : \* **قَرَأَ أَبُوكَ** \* فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين

يجوز فيها البيان أبدا ، فلا يجريان مجرى ذلك \* (١) حتى  
لو كان أول الحرفين ساكنا (٢)

إدغام المتقاربين :  
=====

(٣) الإدغام في المتقاربين على التشبيه بالأمثال - كما قال ابن يعيش -  
فكلما كانا أشد تقاربا كان الإدغام فيهما أكثر ، وكذا كلما بُعد أو قلّ التقارب  
قل الإدغام ، فإذا التقى المتقاربان حصل الإدغام ، بعد قلب أولهما صوتا  
كالثاني ، فيصيران صوتا واحدا .

وإنما فصل حديث المتقاربين عن نظيره في المثليين ، لعدم حصول ذلك  
الثقل الذي يحدثه التقاء المثليين ، إذ مهبط بلغت شدة التقارب ، فهناك  
تخالف واقع بينهما ، هو الذي يجيز الفك .

والذي يحكم حسن الإدغام أو حسن البيان في المتقاربين ، ورودهما  
معا في كلمة واحدة أو منفصلين ، فمثل الأول يَحَسُنُ الإدغام فيه إن كان الأول  
منهما ساكنا كما تقول : \* وَدَّ وَعَدُّ فِي وَتَدِرْ وَعَتِدِ \* الساكني الوسط تخفيفا ، وهذا  
وإن قل في الكلام اطراده في مثل هذا ، لمنع الإلياس بـ \* وَدِّ وَعَدِّ \* مضعفا  
إلا أنه أحسن في نحو \* أَحْسَنُ وَهَمَّشِرِشْ \* (٤) ، حين أمن اللبس ، فلا إدغام في الكلمة  
أحسن منه في غيرها ولنفس السبب - امتنع من الإدغام في المتقاربين ، فسي  
الكلمة الواحدة ما حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مدغما كالنون الساكنة التي تليها ، واو أو يا أو  
غيرها ما تدغم فيه ؛ ذلك أنه يؤدي إلى أن يلتبس بالمضعف ، فالنون الساكنة  
في نحو \* كُنَيْةٌ ، وَشَاةٌ زَنْمَاءٌ \* وَصِنَوَانٍ ونحوها . رغم سکون الأول من المتقاربين  
لا لأجل الإدغام بل أصلا في البناء ، إلا أنه امتنع الادغام معا للبس فلا يقال

(١) سيويه ٤٤٣/٤ .

(٢) المصدر نفسه ٤٤٣/٤ ، وجمع الهوامع ٦/٢٨١ .

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٠/١٣٢ ، وقال سيويه : \* وَأَمَّا اصْبَرُوا وَأَظْلَمُوا وَبَخِصَّمُونَ

وَمُضْجِعٌ وَأَشْيَاءٌ هَذَا فَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا تَضَاعَفُ فِيهِ الصَّادُ وَالضَّادُ

وَالطَّاءُ فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَ فِيهَا التَّبَاسُ \* سيويه ٤٧٤/٤ .

كَيْدَ وَشَاةٍ زَمَاءٍ وَصَوَانٍ . . . (١)

ولقد كان مدار قواعد النحاة وتوجيهاتهم للإدغام في المقاربات على

الأمر الآتية :

- الأول : مخرج الصوت .  
الثاني : صفة الصوت .  
الثالث : كثرة الاستعمال .

يستوى في ذلك القدماء والمحدثون وإن اختلفت وجهة نظر كل منهم

حول كل أمر من الأمور السابقة ما سيأتي بيانه لاحقا .

فمخرج الصوت يحدد الجواز والامتناع في إدغام المقاريبين ، فأصوات

الحلق مثلا يمتنع إدغام غيرها فيها ، ويدغم بعضها في بعض بشرط ألا يدغم

الأقرب إلى الغم في الأقرب إلى الحلق والعكس جائز ، وعلّة ذلك كما يقول النحاة

أن الإدغام أصل في حروف الغم واللسان كما يذكره سيبويه والمبرد<sup>(٢)</sup> ، كما أنه إذا

تباعدت المخارج وفي الصفة شيء من التقارب لا تدغم ، ويكون البيان في هذه

الحال أحسن ، قال سيبويه : " فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد

ولمست بأمثال سواء أحسن ، لأنها قد اختلفت وهو في المختلفة المخارج أحسن

لأنها أشد تباعدا ، وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنا " .<sup>(٣)</sup>

وصفة الصوت لها أثرها في تحقق الإدغام ، فأصوات الصغير مثلا لا تدغم

ويدغم فيها وعلّة ذلك امتيازها عن بقية الأصوات بصفة الصغير ، وكذلك الـراة

جعلها التكرير ، مما لا تدغم ويدغم فيها . .

وأما كثرة الاستعمال أو شيوع الصوت<sup>(٤)</sup> فهو عامل مهم ، للإدغام في

(١) شرح المفصل ١٠ / ١٣٢ .

(٢) سيبويه ٤ / ٤٤٨ ، والمقتضب ١ / ٢٠٧ .

(٣) سيبويه ٤ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٤) انظر في أثر شيوع الأصوات وتغييرها - الأصوات اللغوية - (أنيس)

٢٣٧ ، إن يقول : " الصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام كان =

المقاربيين ، إن الأصل في المقاربيين الاختلاف ، ولكن التشابه فيهما من جهة وكثرة الاستعمال من جهة أخرى ، أوجبا إدغام المقاربيين في بعض الحالات كما هو الحال في " لام \* المعرفة حيث تدغم وجوبا في ثلاثة عشر حرفا مقاربا لها ، ومثلها النون التي تؤدي دورين في اللغة باعتبارها حرفا\* وباعتبارها وحيدة صوتية صرفية\* ذات وظائف متعددة . ولذلك تجد علل النحاة وقواعدهم في تفسير ما

يدغم من المقاريبات تدور حول الثلاثة الأمور السابقة من نحو :

- ( ١ ) القرب من الحلق يمنع الإدغام أو يزيد البيان حسنا .
- ( ٢ ) الدنوم من حروف الغم يزيد الإدغام حسنا " الخاء \* مع الفين " والقاف مع الكاف \* .
- ( ٣ ) الحرف الذي له فضل صفة على سائر مجموعته أو سائر الحروف لا يدغم فيها ، وقد تدغم هي فيه .
- ( ٤ ) إذا تساوى الصوتان في المزية والصفة ، تساوى حسن الإدغام والبيان .
- ( ٥ ) إذا تباعدت مخارج الحروف ازداد البيان حسنا .
- ( ٦ ) الإدغام ليس أصلا في حروف الحلق " انظر رقم ( ١ ) " .
- ( ٧ ) الإدغام أصل في حروف الغم واللسان " انظر رقم ( ٢ ) " .
- ( ٨ ) حروف التغمي والاستطالة تقترب من مخارج أصوات أخرى ، كاللام والضاد

والسين . . .

= عرضه لظواهر لغوية نسميها حينها إبدالا ، وحينها آخر إدغاما ، وقصد تتعرض للسقوط من الكلام . ويلحظ هنا أن نسبة شيوخ الرأ\* واللام مثلا تأتي في المراتب الأولى في جدول الشيوخ للجدور الثلاثية ، ومع ذلك جاء إدغام اللام كثيرا ولم يقع ذلك في الرأ\* ، ولعل الشيوخ له علاقة بسهولة الصوت في ذاته ، وبقوة أسعاه إن اللام والرأ\* من الأصوات العائمة الأكثر وضوحا سمعيا بعد الصوائت ولشبهها بها في الوضوح السمي سميت " مائة " جذور الصحاح ٥٩ والأصوات اللغوية (أنيس)

٠ ٦٣

phoneme \*

Morphophoneme \*

ويلحظ منها أن كثرة الاستعمال أو شيوع الصوت لا يعتد بها إلا إذا حصل التقارب في المخرج والصفة وكأنما هو تعليل مساعد أو مرجح للإدغام . ويرى المحدثون من علماء اللغة تفسير ظاهرة الإدغام في المتقاربين من الأصوات في ضوء قانون مجاورة الأصوات ، وقانون قوة الصوت ، فينسبون إلى الصوت تأثيرا وقوة لا يتعلقان بمخرجه بقدر ما يتعلقان بصفته فيجملون :

للشدة أو الانفجار تأثيرا وقوة في مقابل الرخاوة أو الاحتكاك .

وللجهر في مقابل الهمس .

وللتخيم في مقابل الترقيق .

وقانونا المجاورة والقوة هنا يلغيان دور المخرج الذي به كان إدغام

المتقاربات أو عدم إمكان ادغامها .

ومع تسليمتنا بتأثر الأصوات المتجاورة في النسق الصوتي الواحد

خاضعة فيها الأصوات الضعيفة للأصوات القوية ، إلا أنه لا يمكن أن يكون ذلك

هو التفسير الأبعد لحالات الإدغام في المتقاربات إلا في حالات قليلة نأخذ

فيها بتفسير التأثير فقط .

ذلك أن الإدغام يتأثر سلبا أو إيجابا بالمخرج والصفة للصوتين المتجاورين

وللصوت الأول منهما على وجه الخصوص ، إذ هو بمخرجه أو صفته يخضع أولا

يخضع للإدغام في الصوت الثاني ، على حين قد يخضع الثاني منهما للتأثر

بالصوت الأول ومن ثم يدغم فيه الأول على أنهما مثلان ، ولتحقق إدغام المتقاربين

فإنه لا بد من إجراء آخر قبل الإدغام . وهو تحويل الصوت "الأول" إلى مثل

"الثاني" ومن ثم إدغامه .

وهذا الأمر يوضح لنا السبب الذي من أجله أدغم المتقاربان من حيث

( ١ ) دراسة الصوت اللفوي ٣١٩ ويعرف القانون باسم "قانون جرامونت"

وجرامونت هو الذي صاغ هذا القانون .

شبههما بالمثلين أو الأمتال أى باتفاق موطن الثقل في نوعي الإدغام .  
ولنفس الأسباب التي أدت الى امتناع المثلين من حيث افضاءها إلى ثقل  
آخر ، أو إلى اللبس فإنها أيضا تنسحب معنا هنا فتؤدي إلى امتناع إدغام  
المقارنين وفي ذلك يقول سيويه : " والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت  
فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام ، وفيما يزداد  
البيان فيه حسنا ، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده ، وفيما يجوز فيــــه  
الإخفاء ، والإسكان " . ( ١ )

وسنورد فيما يلي حديث إدغام المقارنين مرتين أصوات العربية  
هجاثيا لترى ما يدغم منها وما لا يدغم ، وما يدغم ولا يدغم فيه ، وما يدغم فيه ولا يدغم .  
الهَمْزَةُ :  
-----

( ٢ )  
الهَمْزَةُ صوت حنجري شديد ( انفجاري ) مجهور ، ولست أتفق مع  
الدكتور كمال بشــــر في وصفها " أنها صوت لا هو بالمهموس ولا بالمجهور (٣)  
إن يحسن بها أن تكون مجهورة ذلك أنه توفر " نظريا " في خروج هوائها إعاقة  
للهاو " في منطقة الوترين الصوتيين ما يعني تذبذبها ، وذلك لا يتنافى قياسا  
على أن مخرج الصوت وصفته كلها في منطقة واحدة كما هو الحال في الأصوات  
( خ غ ق ) التي تسمى عند القدماء " مستعليه " وهي مطبقة تماما كأصوات  
( ط ظ ص ض ) إلا أن صفة إطباقها حدثت في مخرجها نفسه لأن اللسان  
يعمل مؤخره لإخراجها فتشكلت حجره الرنين التي يتم بها الإطباق ، ولعل  
هذا ما جعل القدماء يفرقون بين الإطباق والاستعلاء رغم أنهما صوتيا صفة  
واحدة إلا أن الإطباق يحدث بحركة عضوية إضافية تجعل الإطباق يصاحب  
الصوت .

( ١ ) سيويه ٤٤٥/٤ . ( ٢ ) سيويه ٤٤٤/٤ ، رسائل الصنعة ٦٩/١  
( ٣ ) انظر في وصف الهَمْزَةُ علم اللغة العام ( الأصوات ) ١١٢ ، ويرى الدكتور  
تمام أن الهَمْزَةُ صوت مهموس ( مناهج البحث في اللغة ) ١٢٥ .

والهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها ، وقد مرينا في المثليين أنها لا تدغم إلا في حال واحدة ، ذلك إذا وقعت عينا مضعفة ، كما هو الحال في "سأل ورأس" وبشير سيويه إلى أن المانع من إدغامها ، إنما هو كونها لا تخفف إلا بالتفيسير والحذف بقوليه : " ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله ، وذلك الحرف الهمزة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف وذلك لا زم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها ، فإذا جاءت ، مع مثلها أو مع ما قُرب منها أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال كما أن هذا موضع استثقال " ( ١ ) .

إلا أننا هنا يجب أن نشير إلى حالات قلبت فيها الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين أول الكلمة إلى صوت كالذي يليها ومن ثم أدغم في الذي قلبت الهمزة إلى مثله وذلك : مثل *اِتَّخَذَ* ، *وَاتَّمَرَ* ، *وَاتَّزَرَ* ؛ إذ الأصل ← *اِتَّخَذَ* ، *وَاتَّزَرَ* ، *وَاتَّمَرَ* . فقلبت الهمزة *تاء* ثم أدغمت في *التاء* ، وأوافق الباحثين<sup>(٢)</sup> الذين يذهبون إلى أنه لا علاقة صوتية بين الهمزة وما قلبت إليه ، وهو القول الذي يأخذ بالعلاقة الصوتية بين المدغم من المتقاربات ونسي نفس الوقت فإن الهمزة هنا لا تقلب مباشرة إلى *التاء* بل تمر بمرحلة تنقلب فيها الهمزة إلى صامت من جنس حركة ما قبلها أي أنها في الأمثلة *"اِتَّخَذَ* ، *وَاتَّكَلَّ* *وَاتَّمَرَ*" تقلب فيها إلى ( *يا* ) ومن ثم تقلب *تاء* ، كما تقول في افتعل من *وَزَنَ* *وَوَعَدَ = اِتَّعَدَ* *وَاتَّزَنَ* ، إذن فما العلاقة بين الواو والياء وبين *التاء* ؟

يرى ابن جنى أن العلاقة قرب في المخرج فيقول " وكانت *التاء* قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الشايبا والواو من الشفة ، فأبدلوا *تاء* ،

( ١ ) سيويه ٤٤٦/٤ .

( ٢ ) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٧٦ .



وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء فقالوا : **اِتَّعَدَ وَاِتَّزَنَ** ، وقد فعلوا هذا أيضا في الياء ، وأجروها مجرى الواو فقالوا في افتعل من **الْيُسِّ وَالْيُسْرِ** : **اِتَّبَسَّ وَاِتَّسَّرَ** . . . ( ١ )

والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن جنى من علاقة القرب المخرجة ليس صائبا، إذ ليس للشفة في إخراج الواو والياء إلا علاقة تشكيلية كوع من التمايز في حجرة الرنين التي يتشكل فيها الصوت ، أما مخرج الواو فهو أقصى الحنك والياء من وسطه . ( ٢ )

إلا أن ابن جنى يذكر توجيهها سليما لانقلاب الواو والياء إلى التاء ذلك قوله " والعلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء فيقول : **اِيْتَزَنَ وَاِيْتَعَدَ** ، و**اِيْتَلَجَّ** فإذا **اِنْضَمَّ** ما قبلها **رَدَّتْ** إلى الواو فقالوا : **مُوْتَعِدَ** ، **مُوْتَزِنَ** ، **مُوْتَلَجَّ** ، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فقالوا : **يَاتَعِدَ** ، **وَيَاتَزِنَ** و**يَاتَلَجَّ** ، فلما كانوا لم يقلبوها تاء صائر من قلبها مرة ياء ومرة ألفا ومرة واو ، إلى ما أرىناه ، أرادوا أن يقلبوها حرفا **جَلَدًا** تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله . ( ٣ )

فعلى هذا أيضا توجه الهمزة ، أما لو تساءلنا لم قلبت إلى التاء بالذات ولم تقلب إلى أي صوت صامت ( جلد ) آخر ؟ فلاجل الإدغام كان القلب إلى التاء وهو أمرا لا يتحقق بغيرها ولهذا كان ابن جنى يرى اطراد قلب الواو والياء ( الهمزة ) في صيغة افتعل وما تصرف منه ( ٤ ) وتحمل الإبدالات غير القياسية في مثل تجاه من الوجه ، وتراث من الإرث ، على هذا من حيث

- 
- ( ١ ) سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٨ ( طبعة دمشق ) .  
 ( ٢ ) علم اللغة العام ( الأصوات ) ١ / ٣٣٠ . ويتفق القدماء والمحدثون على مخرج الياء .  
 ( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ وانظر سيبويه ٤ / ٣٣٤ حيث يصف الواو والياء في هذا الموقع **بِالضَّعْفِ** .  
 ( ٤ ) سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٧ .



ولا تدغم الفاء في الباء فلا يقال : اعرف بكرة ، لبعدها بسي  
 المخرج عن حروف الفهم والأقرب إلى الغم لا يدغم في الأبعد هذا قول سيبويه<sup>(١)</sup> وفي  
 شرح المفصل امتنع إدغامها في الباء لما في الفاء من التأنيف<sup>(٢)</sup> ويسميه بعضهم  
 التفشي<sup>(٣)</sup> . فالعلة المانعة عند النحاة كما ترى تأخذ بالقيمة الخلافية للصوت  
 من حيث سخرجه وصفته . وقد قرأ الكسائي بإدغام الفاء في الباء في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>  
"نَخَسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ" (سبا ٩) .

التاء :

=====

صوت أسناني لثوي شديد مهموس ، من الأصوات التي لم يختلف  
 سخرجها ولا صفتها عند القدماء والمحدثين<sup>(٥)</sup> . وتدغم التاء في أحد عشر حرفاً  
 من سخرجها وما جاور سخرجها أو اتصل به بتفشي أو استطالة وهذه الأحد عشر  
 هي : الطاء والذال ، والظاء والثاء والذال ، والسين والصاد والزاي ، والشين  
 والجيم والضاد ؛ وذلك لحصول صفة القرب المخرجية ، لأن التاء من حروف الفهم  
 وحروف الغم متقاربة من جهة كون أكرها على طرف اللسان وما يقابله من اللثة  
 والأسنان ، أو متصل بها لتفشيها واستطالتها<sup>(٦)</sup> .

- فالتاء مع الطاء نحو : انعت طالباً ← انعت طالباً ، وقوله تعالى

"قَالَتْ طَائِفَةٌ" (أل عمران ٧٢) .

- والتاء مع الدال نحو : انعت دالماً ← انعت دالماً ، وكل فعل لانه

دال أسند إلى تاء الفاعل كقعدت وقوله تعالى "فَلَمَّا أَثَقَّتْ دَعْوًا"

(١) سيبويه ٤٤٨/٤ .

(٢) شرح المفصل ١٣٤/١٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٥/٢ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٦/١ .

(٥) انظر سيبويه ٤٣٣/٤ ، وعلم اللغة العام (الأصوات) ١٠١/١ .

(٦) انظر حديث سيبويه عن إدغام التاء في الضاد والشين في ٤/٤٦٥

٤٦٦ ولم يذكر إدغامها في الجيم وقرأ به أبو عمرو انظر السبعة ١١٩

( الأعراف ١٨٩ ) .

— والتاء مع الظاء نحو : انْعَتَ ظَالِمًا ← انْعَظَالِمًا ، وقرأ أبو عمرو

. بالإدغام في قوله تعالى " كَانَتْ ظَالِمَةً " ( الأنبياء ١١ ) .

— والتاء مع الذال نحو : قَالَتْ ذَلِكَ ← قَالَدَلِكْ ، وقرأ أبو عمرو والذاريات

ذُرُوا " ( الذاريات ١ ) بالإدغام .

— والتاء مع التاء نحو : انْعَتَ تَابِتًا ← انْعَتَاتِبَتًا وقرأ أبو عمرو مدغماً قوله

تعالى " بِمَا رَحِبَتْ ثُمَّ " ( التوبة ٢٥ ) .

— والتاء مع السين نحو : زَهَبَتْ سَلْمَى ← زَهَبَسَلْمَى ، وَيَسْمَعُ

وَأَصْلُهَا يَتَسَمَعُ ، وقرأ أبو عمرو مدغماً قوله تعالى " أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ "

( البقرة ٢٦١ ) .

— والتاء مع الصاد نحو : انْعَتَ صَابِرًا ← انْعَصَابِرًا ، وقرأ أبو عمرو

" حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " ( النساء ٩٠ ) بالإدغام .

وأورد سيوييه على هذا قول الشاعر " ابن مَقْبِلٍ " ( ١ ) :

فَكَأَنَّما اغْتَبَقَصْبِيرَ غَمَامَةٍ      يَمْعَرًا تُصَفِّقُهُ الرِّيحُ زُلَالًا

— والتاء مع الزاى نحو : زَهَبَتْ زَيْدَةٌ ← زَهَبَزَيْدَةٌ ، وقرأ أبو عمرو

في قوله تعالى " كَلَّمَا خَبِتَ زَيْنَاهُم " ( الإسراء ٩٧ ) .

— والتاء مع الشين نحو : انْعَتَ شَيْبَتًا ← انْعَشَيْبَتًا ، وقرأ أبو عمرو

" أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ " ( النور ٤ ، ١٣ ) بالإدغام .

— والتاء مع الضاد نحو : انْعَتَ ضَرْمَةً ← انْعَضْرَمَةً ، قرأ أبو عمرو

" والعاديات ضُبْحًا " ( العاديات ١ ) بالإدغام .

ويورد سيوييه هذا الشاهد على إدغام التاء في الضاد :

( ١ ) سيوييه ٤٦٣/٤ . وانظر القراءات الواردة في إدغام التاء في السبعة



- ذَكَ " ( الأعراف ١٢٦ ) بالإدغام .
- وفي الظاء نحو : ابْعَثْ ظَالِمًا ← ابْعِظَّالِمًا .
- وفي الطاء نحو : ابْعَثْ طَالِبًا ← ابْعِطَّالِبًا .
- وفي التثنية : ابْعَثْ تَكَ ← ابْعِطِّكَ وقرئ " لَبِثْتُمْ " ( الإسراء ٥٢ ) بالإدغام .
- وفي الـدال : ابْعَثْ دُلَامًا ← ابْعِطِّدُلَامًا .

ويرى سيويه أن هذه الأصوات — ر . ط . ت . ز . ط . ث —

لا يمتنع بعضها عن بعض وذلك لأنهن متقاربات في المخرج وليس بينهما إلا ما بين طرف الثاين وأصولها . (١)

وتدغم الشاء في حروف الصفير :

- ففي السين نحو : ابْعَثْ سَلَمًا ← ابْعِطِّسَلَمًا ، وقرئ " وَوَرِثَ سُلَيْمَانَ " ( النمل ١٦ ) بالإدغام .
- وفي الصاد نحو : ابْعَثْ صَابِرًا ← ابْعِطِّصَابِرًا .
- وفي الزاي نحو : ابْعَثْ زَيْدًا ← ابْعِطِّزَيْدًا .
- وتدغم في الضاد لمخالطتها لأحرف الثاين وطرف اللسان نحو : ابْعَثْ ضَرَمَةً ← ابْعِطِّضَرَمَةً ، وقرئ " حَدِيثُ ضَيْفٍ " ( الذاريات ٢٤ ) .
- وتدغم في الشين لتفشيها واستطالتها حتى اتصلت بحروف طرف اللسان

والثاين وذلك نحو :

ابْعَثْ شَنْبَاً — ابْعِطِّشَنْبَاً ، وقرئ " ثَلَاثُ شُعَبٍ " ( المرسلات ٣ )

بالإدغام ، ولم يدغم أبو عمرو والثاء إلا في أحرف هي : الذال والسين

والشين والضاد والثاء . (٤)

- ( ١ ) سيويه : ٤٦٥/٤ .
- ( ٢ ) المصدر نفسه : ٤٦٥/٤ ، وانظر التبصرة والتذكرة : ٩٤٥/٢ .
- ( ٣ ) التيسير ٢٦ .
- ( ٤ ) التيسير ٢٦ .



أن تحول العين إلى الحاء كما مر سابقا . وذكر إدغام العين في الحاء لاتحاد المخرج ، ولم يعلل لمنع إدغام الحاء في العين ، إلا أنهم يَفِرُّون إلى الحاء إذا وقعت الهاء مع العين ،<sup>(١)</sup> في نحو قول بني تميم : « مَحْسَمٌ يريدون : معهم » . . . وكذلك لو سبقت الهاء نحو « أَجِبَهُ عَنِّيَّةٌ » تدغم إذا حولتها حائنين .

ولست أرى مجيء الحاء بديلا للهاء والعين سببا وجيها يمتنع إدغامها في العين ، إذ الفرار إلى نسق صوتي يصني إهمال غيره منها للإلحاح . وذكر المبرد إدغام الحاء في الغين نحو : اَمدَحُ غَالبًا = اَمدَغَالبًا وفي الخاء نحو : اَمدَحُ خَلْفًا = اَمدَحُ خَلْفًا وهو الأقيس .

الـخـاـءـ :  
=====

صوت لهوى ( حلقى عند القدماء ) رخو مهموس . يدغم في الغين في نحو « اسْلَخَ غَنَمَكَ » والبيان أحسن لعدم أصالة الإدغام في حروف الحلق ولما بين الصوتين من اختلاف في الجهر والهمس ، ويرى سيويه أنه « جاز فيها إدغام لأنها من المخرج الثالث وهو أدنى مخرج الحلق إلى الغم وعلى ذلك مخرجها من الغم وجه سيويه إخفاء النون عند الخاء والغين في نحو : « مَخْلٌ وَمَنْغُلٌ » في لغة بعض العرب .<sup>(٤)</sup>

الـذـالـ :  
=====

صوت أسناني لثوي شديد مجهور ، يدغم في أحد عشر صوتا هي « التاء والطاء والظاء والتاء والذال وأصوات الصغير والشين والجم والضاد » .

- 
- ( ١ ) سيويه : ٤ / ٤٥١ .
  - ( ٢ ) المصدر نفسه : ٤ / ٤٥٠ .
  - ( ٣ ) المصدر نفسه : ٤ / ٤٥١ .
  - ( ٤ ) المصدر نفسه : ٤ / ٤٥١ .



- فالدال مع التاء نحو انقَدَرْتُكَ = انقُتَكَ ومثله قَعَدْتُ وَاذْرُتُ وقرأ الجمهور قوله تعالى " قَدْ تَبَيَّنَ " ( البقرة ٢٥٦ ) بإدغام ، والفك ثقيل لأنهما شديداً .
- والدال مع الطاء ، نحو : انقُدْ طَالِبًا = انقُطَالِبًا .
- والدال مع الظاء ، نحو : أَرُدُّ ظَالِمًا = أَرُدُّ ظَالِمًا ، وقرئ " لَقَدْ ظَلَمَكَ " ( ص ٢٤ ) بإدغام .
- والدال مع الذال ، نحو : انقُدْ ذَلِكَ = انقُدَّكَ ، وقرئ " لَقَدْ ذَرَأْنَا " ( الأعراف ١٧٩ ) بإدغام .
- والدال مع التاء ، نحو : انقُدْ تَابِتًا = انقُتَابِتًا ، وقرئ " يُرِدُّ ثَوَابًا " ( آل عمران ١٤٥ ) بإدغام .
- والدال مع أصوات الصغير ، في السين نحو " قَدْ سَمِعْتُ = قَسَمِعْتُ ، وقرئ " قَدْ سَمِعَ " ( المجادلة ١ ) . وقوله تعالى " يَكَادُ سَنَا بَرْقِيهِ " ( النور ٤٣ ) بإدغام .
- وفي الصاد نحو : انقُدْ صَابِرًا = انقُصَابِرًا ، وقرئ " ، وَلَقَدْ صَرَفْنَا " ( الفرقان ٥٠ ) بدغمًا ، وقوله تعالى " فِي الْمَهْدِ صَبِيًا " ( مريم ٢٩ ) كذلك .
- وفي الزاي نحو " انقُدْ زَيْدًا = انقُزَيْدًا ، وقرئ " ، وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ " ( الملك ٥ ) وقوله تعالى " يَكَادُ زَيْتُهَا " ( النور ٣٥ ) بإدغام .
- وتدغم في الشين تقول نحو : انقُدْ شَيْبًا = انقُشَيْبًا ، وقرئ " قَدْ شَفَفَهَا حَبًّا " ( يوسف ٣٠ ) ، وقوله تعالى " وَشَهِدَ شَاهِدًا " ( يوسف ٢٦ ) بإدغام في كليهما .
- وتدغم في الجيم تقول : انقُدْ جَابِرًا = انقُجَابِرًا ، وقرئ " قَدْ جَاءَكُمْ " ( النساء ١٢٠ ) ، وقوله تعالى " وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ " ( البقرة ٢٥١ )



- وفي الشاء نحو : خَذَّ ثَابِتًا = خُتِّبْنَا .
- وفي التاء نحو : خَذَّ تِلْكَ = خُتِّلِكَ ، وقُرى " إِنْ تَسَوَّرُوا " ( ص )
- ( ٢١ ) بالإدغام ، وقراً نافع <sup>(١)</sup> " اتَّخَذْتُمْ " ( البقرة ٥١ ) بالإدغام .
- وفي الدال نحو : خَذَّ دَاوُدَ = خُدَّ دَاوُدَ ، وقُرى " إِنْ تَدْخَلْتَ جَنَّتَكَ " ( الكهف ٣٩ ) .
- وفي الطاء نحو : خَذَّ طَالِبًا = خُطِّبِيَا .
- وفي السين نحو : مُذَّ سَاعَةٍ = مُسَاعَةٍ ، وقُرى " إِنْ سَمِعْتُمُوهُ " ( النور ١٢ ) و " فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ " ( الكهف ٦١ ، ٦٣ ) بالإدغام .
- وفي الصاد نحو : خَذَّ صَابِرًا = خُصَّابِرًا ، وقُرى " وَإِنْ صَرَفْنَا " ( الأحقاف ٢٩ ) و " مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً " ( الجن ٣ ) بالإدغام .
- وفي الزاي نحو : مُذَّ زَمَانٍ = مُزَمَانٍ ، وقُرى " وَإِنْ زَيْنَ " ( الأنفال ٤٨ ) بالإدغام .
- وأدغم أبو عمرو زال إن في الجيم فقراً وحده <sup>(٢)</sup> " إِنْ جَاءُوكُمْ " ( الأحزاب ١٠ ) بالإدغام .
- وتدغم في الشين تقول : خَذَّ شَنِيبًا = خُشِّنِيَا .
- وتدغم في الضاد نحو : خَذَّ ضَرَمَةً = خُضَّرَمَةً . <sup>(٣)</sup>

( ١ ) السبعة ١١٤ مذهب نافع المدني .

( ٢ ) المصدر نفسه ١١٩ .

( ٣ ) انظر المصدر نفسه ، وفيه مذهب أبي عمرو حيث ذكر ابن مجاهد إدغامه

زال إن في هذه الحروف عدا التاء والطاء والشين والضاد ، والنشر

٣٩٥/١ ، حيث ذكر إدغامها في قوله تعالى : " فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ " و

" مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً " .

### الـرَاءُ :

صوت لثوى متوسط مجهور مكرر ، لا يدغم في شيء سواه على الأرجح وروى  
(١)  
عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام فقط .

ويرى سيبويه امتناع إدغام الراء في غيرها : " لأنها مكررة وهي تنفسي  
إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها ، فتدغم مع ما ليس يتفشل في  
الغم مثلها ولا يكرر " (٢) .

وقرأ أبو عمرو بالإدغام في قوله تعالى " هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ " ( هود ٧٨ )  
وقوله تعالى " يَفْغِرْ لَكُمْ " ( نوح ٤ ) ، ونقل الصيمري عن الكماشي  
والفراء إدغامها في اللام قال : " والحجة في ذلك أن الراء إذا أدغمت في  
اللام صارت لاماً ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براً فيها تكرير وبعد ها  
لام ، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد " (٣)

فالصيمري يعدُّ الراء صوتين لأنها مكررة ، والأصح عدم إدغامها كما  
أسلفنا ، وليس في تكريرها خروج عن كونها صوتاً واحداً ، بدليل حصول العكس  
وجواز إدغام اللام في الراء في نحو " هل رأيت " .

### الـزَاي :

صوت أسناني لثوى رخو مجهور صغير ، لا يدغم إلا في السين والصاد  
وهما من مخرجه ويتصان مع الزاي بصفة الصغير فتقول في : أَوْجِزْ صَابِرًا - أَوْجِصَابِرًا  
وَرِزْ سَلَمَةً = رَسَلَمَةً . ويدغم في الزاي غيرها كالتاء والذال والذال .. ،

### الـسَّيْنُ :

صوت أسناني لثوى رخو مهموس صغير كالزاي لا تدغم في غير أختيهما

(١) السبعة ١٢١ ، والنشر ١/٣٩٥ .

(٢) سيبويه ٤/٤٤٨ .

(٣) التبصرة والتذكرة ٢/٩٥١ .

تقول في أَحْبَسَ صَابِرًا = أَحْبَصَابِرًا ، وفي أَحْبَسَ زَيْدًا = أَحْبَزَيْدًا ، وقُرئ " وإنَّ  
النُّفُوسَ زُوِّجَت " ( التَّكْوِير ٧ ) بالإدغام .

وروى عن أبي عمرو إدغامه الزاي في الشين في قوله تعالى " واشتعلَّ  
الرَّأْسُ شَيْبًا " ( مريم ٤ )

الشين :  
=====

صوت غاري رخو مهوس متفتش لا تدغم ولا يدغم فيها إلا الجيم ، قال سيويه :  
" والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل  
بمخرج الطاء ، فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا  
فيها والتفتش ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء ، ...  
وقد تدغم الجيم فيها ... وذلك : أَخْرَشَبَتًا " ( ٣ ) يريد أخرج .

المصاد :  
=====

صوت أسناني لثوي رخو مهوس مطبق صغير ، يدغم في السين والزاي  
تقول في : افْحَصَّ سَالِيًا = افْحَسَالِيًا ، وفي افْحَصَّ زَيْدًا = افْحَزَيْدًا ، ويجوز  
ازهاب الإطباق ويقاؤه ، إلا أن إنهابه مع السين أقل ، لأنها والمصاد  
مهوستان ، والبيان عربي جيد . ( ٤ )

الضاد :  
=====

صوت أسناني/شديد مجهور مطبق ، عند المحدثين من علماء الأصوات  
اللغوية ( ٥ ) ، وسأخذ بقول القدماء الذين يرون أنها صوت رخو مخرجه أول حافة

- ( ١ ) النشر في القراءات العشر ( تحقيق محسن ) ٣٩٥ / ١ .  
( ٢ ) المصدر نفسه ٣٩٥ / ١ .  
( ٣ ) سيويه ٤٤٨ / ٤ فما بعدها .  
( ٤ ) المصدر نفسه ٤٦١ / ٤ ، وكذلك انظر قوله في السين والزاي .  
( ٥ ) انظر اللغة معناها ومناها ٧٩ ، و علم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٤ .

اللسان وما يليه من الأضراس . ( ١ )

لأن اختلاف المخرج والصفة ( أعني صفة الشدة والرخاوة ) بين القدماء والمحدثين ، يوجب اختلاف الحكم . فالقدماء يرون امتناع ادغامها في غيرها لا اعتبار أنها وحيدة في مخرجها ، ثم لا اعتبار صفتي الاستطالة والإطباق ، وهذا المنع ينتفي حين تنتفي اعتباراته السابقة فهي عند المحدثين من مجموعة الأصوات الأسنانية اللثوية ( ص - س - ز - ت - ط - د ) ومقاربة جدا لمجموعة ( ظ - ذ - ث ) الأسنانية فأمكن أن يجرى الإدغام بينها على اعتبار اتحاد المخرج أو قربه من جهة ، ومن جهة أخرى انتفت صفة التفشي ( الاستطالة ) المعتمدة عند القدماء . ( ٢ )

وعلى هذا فهي صوت لا يدغم في غيره لانفرادها بمخرجها ، إن يقول سيويه : " ولولا الإطباق لصارت الظاء دالا ، والصاد سينا ، والظاء ذالا ، وخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها غيرها " ( ٣ ) لأنها صوت مطبق متفش ، وهاتان صفتان معتبرتان في منع إدغام الصوت .

وروى عن أبي عمرو إدغامه الضاد في الشين في قوله تعالى " لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ " ( النور ٦٢ ) ووجهها السيرافي ( ٤ ) على جواز ذلك لتفشي الشين وقرئها من خرج الضاد .

الظـــــــــــــــــاء :  
=====

أسناني لشوى شديد سهموس مطبق، تدغم فيما أدغمت فيه التاء والدال ،

- 
- ( ١ ) سيويه ٤/٤٢٣ .
  - ( ٢ ) المصدر نفسه ٤/٤٦٦ .
  - ( ٣ ) المصدر نفسه ٤/٤٣٦ .
  - ( ٤ ) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٩٥٤ .

إن هي معهما من مخرج واحد ولا يفرق بينهما وبين التاء عند القدما، إلا أن هذه مطبقة بخلاف تلك .

فتدغم في التاء نحو " انْقَطُتُوا مَا = انْقَتَّوْأَمَا " والأرجح إبقاء الإطباق معها، إذ التاء مهموسة مرققة فخالفتها في الإطباق ، ومنه تقول " أَحَطَّتْ بِالْإِدْغَامِ وَقَرَأَ عَمْرُو " أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ " ( النمل ٢٢ ) و " فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ " ( يوسف ٨٠ ) بِالْإِدْغَامِ وَذَكَرَ سَيِّوِيهِ لَفِيَّةً عَنِ الْعَرَبِ إِخْلَاصَ الطَّاءِ تَاءً عِنْدَ الْإِدْغَامِ فِي مِثْلِ " حُتَّتُمْ " يَرِيدُونَ حُطَّتُمْ ، وتدغم في الدال نحو : اضْبِطُّ دَلَامًا " وإبقا إطباقها حَسَنًا .

وتدغم في الظاء نحو : اهْبِطْ ظَالِمًا = اهْبِطَّالِمًا . وتدغم في الـذال نحو : ارْبِطْ ذَلِكَ = ارْبِطَّذَلِكَ . وتدغم في أصوات الصغير ففي الزاي نحو : اضْبِطُّ زَيْدًا = اضْبِطَّزَيْدًا ، وفي السين نحو اضْبِطُّ سَالِمًا = اضْبِطَّسَالِمًا ، وفي الصاد نحو اضْبِطُّ صَالِحًا = اضْبِطَّصَالِحًا .

وتدغم في الضاد نحو : اضْبِطُّ ضَرَمَةً = اضْبِطَّرَمَةً ( ٤ ) .

وفي الشين نحو : اضْبِطُّ شَيْئًا = اضْبِطَّشَيْئًا . والبيان في كل ذلك جائز إلا أنه " يشقل التكلم بهن لشدتهن ، وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه " ( ٥ ) .

( ١ ) يرى المحدثون من علماء اللغة أنها صوت مهموس في حين رآها القدما صوتا مجهورا ، انظر سيويه ٤ / ٤٣٤ ، واللغة العربية معناها وبنائها

٧٩ ، وعلم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٢ ، وأفاض الأخير في تحليل الخلاف بين القدما والمحدثين في وصف الطاء .

( ٢ ) انظر معاني القرآن للفرأ ٢ / ٢٨٩ .

( ٣ ) سيويه ٤ / ٤٦٠ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٦٠ وما بعدها .

( ٥ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٦١ .

ويلاحظ هنا مسألة بقاء الاطباق حين تدغم الطاء في صوت غير مطبق وهو أمر لا يمكن حدوثه ، ذلك لأن الإدغام يعني فنا صوت في صوت مماثل له أو مقارب ، فإن كان مقاربا فانه يعني تحول الأول الى مثل الثاني . فإذا ادغمت الطاء في التاء والذال مثلا ، كان من سبيل إدغامها أن تُحوَّلَ إلى تاءٍ أو ذالٍ ، ومن ثم تدغمها ، فان أبقيت الإطباق كان عملك في الصوت الثاني أن تُحوَّلَهُ إلى مثل الأول ومن ثم تدغم فيه الأول ، فتحول التاء أو الذال إلى طائين ومن ثم تدغم الطاء ( الأولى ) فيهما ، ومثل هذا يقال في إدغام صوتي الصاد والظاء . فكأن التأثير هنا ليس تأثيرا رجعيا ، يتأثر فيه الأول بالثاني ، بل تأثيرا تقدسياً ، يتأثر فيه الصوت الثاني بالأول . ( ١ )

الظاء :  
=====

صوت <sup>بين</sup> أسناني رخو مجهور مطبق ، ليس بينه وبين الذال إلا الإطباق يدغم فيما أدغمت فيه الطاء ، ففي الذال نحو : أَحْفَظُ ذَلِكَ = أَحْفَذُكَ ، وفي التاء نحو : أَحْفَظُ ثَابِتًا = أَحْفَتًا بِتَاءٍ . وفي التاء نحو : أَحْفَظُ تِلْكَ = أَحْفَتِيكَ . وفي الذال نحو أَحْفَظُ ذُلَامًا = أَحْفَذُ لَامًا ، وفي الطاء نحو : أَحْفَظُ طَابِلِسًا = أَحْفَطَالِبًا ، وفي أصوات الصغير ففي السين نحو : أَحْفَظُ سَلَمَةً = أَحْفَسَلَمَهُ ، وفي الزاي نحو : أَحْفَظُ زَهْدًا = أَحْفَزَهْدًا ، وفي الصاد نحو : أَحْفَظُ صَالِحًا = أَحْفَصَالِحًا . وتدغم في الصاد نحو : أَحْفَظُ ضَرَمَةً = أَحْفَضَرَمَهُ ، وتدغم في الشين نحو : أَحْفَظُ شَنْبًا = أَحْفَشَنْبًا ، ولم يذكر سيبويه إدغامها في الجيم .

والبيان في كل ذلك حسن لا اختلاف المخرج إلا مع أختيها التاء والذال ؛ فان الإدغام أفضل لاتحاد المخرج، وكذلك مع الطاء والصاد لاتفاق صفة الاطباق .

-----  
( ١ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ١٨٠ ، وانظر معاني القرآن ٢٨٩ / ٢ للفراء .



والأفضل بقا\* الإطباق عند إدغامها في غير المطبق كالثا\* والذال والنا\* ،  
ويكون توجيهها حينئذٍ على ما قد سنا في آخر حديثنا عن الطاء\* .

العين :  
=====

صوت حلقي رخو مجهور ، يدغم في الحاء فقط ، نحو اقْطَعْ حَمَلًا  
= اقْطَحَمَلًا ، لاتحاد المخرج، والبيان حسن لاختلاف الصفة ، فالعين مجهورة  
والحاء مهموسة ، ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام<sup>(١)</sup> .  
وإذا التقت العين مع الهاء\* ، والعين سابقة نحو اقْطَعْ هَلَالًا ، فإن  
أدغم حول الصوتان - الهاء\* والعين - إلى حائمين أدغمتا مثلين ، لبعده  
مخرج الهاء\* عن العين ، ولقرب العين من حروف الفم ، ومثل ذلك قول بني  
تميم في " مَعَهُمْ = مَعُمُ " وفي " سَعَّ هَوْلًا = مَعَّأَوْلًا " <sup>(٢)</sup> ولهذا كانت  
قراءة أبي عمرو " زُحِجَ عَنِ النَّارِ " ( آل عمران ١٨٥ ) بإدغام جائزة إذ أدغم  
الأبعد في الأقرب إلى الفم . وأجاز المبرد إدغام العين في الغين والحاء عملاً  
بأن الأبعد يدغم في الأقرب إلى الفم <sup>(٣)</sup> .  
بأن الأبعد يدغم في الأقرب إلى الفم <sup>(٤)</sup> .

الغين :  
=====

صوت ليهوي رخو مجهور ( مغم ) ، تدغم في الخاء فقط ، نحو: ادْغِ  
خَلْفًا = ادْمَحَلْفًا . والبيان أحسن لأنها من حروف الحلق، وليست بأصل فسي  
الإدغام ، وللمخالفة بينهما في الجهر والهمس وأما جواز الإدغام فلكون الغين  
والحاء من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو المخرج الأقرب إلى الفم ، فحلت  
على الإدغام في حروف الفم ، ولهذا سُمع اخفا\* النون عند الغين والحاء في نحو:

(١) سيويه ٤/٤٥١ .

(٢) المصدر نفسه ٤/٤٥٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٣٩٣ واحتج لذلك بقوله : " والحاء تدغم في

العين في حرف واحد قوله تعالى : " زحج عن النار " فسقط لطول الكلمة

وتكرار الحاء ، ولذلك تظهر فيما عداه نحو " لا جناح عليكم . . . " .

(٤) المقترض ١/٣٠٨ .

” مُخْلٌ ، وَمُخْلٌ ”<sup>(١)</sup> والمبرد يرى عكس ما يراه سيويه إذ يرى إدغام الفين في الخاء أحسن .<sup>(٢)</sup>

الغـاء :  
=====

صوت شفوي أسناني رخو مهموس ، لا يدغم في غيره لبعده عن حروف الغم لأن مخرجه من باطن الشقة السفلى والثنايا العليا ، فلم يتصل بالحروف السني يكثر فيها الإدغام ، وقرأ الكسائي<sup>(٣)</sup> بإدغامها في الباء في قوله تعالى ” تخسف بهم الأرض ” ( سبأ ٩ ) .<sup>(٤)</sup>

القـاف :  
=====

صوت لهوي شديد مهموس ( مفخم ) ، من الأصوات التي عدّها القدماء مجهورة ، ويراها المحدثون<sup>(٥)</sup> مهموسة ، وهي التي يقرأ بها القرآن الكريم ، وينطق بها المتخصصون ، بل إن بين القدماء والمحدثين خلافاً في تحديدها مخرجها فحين يراها القدماء تخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى<sup>(٦)</sup> تاليةً للفين والحاء في المخرج ، يراها المحدثون لهوية تسبق الفين والحاء في المخرج .<sup>(٧)</sup> وهذا الخلاف هو الأهم إذ بحسب مخرجها يتحدد إن كانت تدغم أو لا تدغم إذا اعتبرنا مسألة البعد والقرب من حروف الغم، فهي عند القدماء تالية للفين والحاء ، الأمر الذي يضع إدغامها فيهما . وهي عند المحدثين سابقة على الفين والحاء ، وحينئذ يصح قياساً ( كقياس المبرد السابق ) أن تدغم في

( ١ ) المقتضب ٢٠٩ / ١ ، سيويه ٤ / ٤٥١ .

( ٢ ) المقتضب ٢٠٩ / ١ .

( ٣ ) الكشف ١٥٦ / ١ .

( ٤ ) انظر حرف الباء فيما سبق ص

( ٥ ) انظر علم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٩ .

( ٦ ) سيويه ٤ / ٤٣٣ ، علم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٩ .

( ٧ ) علم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٩ وما بعدها .

الفين والخاء ويمتنع العكس لأنها أقرب إلى الفم في رأى المحدثين والأقرب إلى الفم لا يدغم في الأبعد وهي على وصف القدماء ، تدغم في الكاف نحو : الْحَقُّ كَدَّه = الْحَكَّدَهُ .

وقد قرأ أبو عمرو بإدغامها في الكاف في قوله تعالى " خَلَقَكُمْ " و " رَزَقَكُمْ " في جميع القرآن (١) . إلا أنه لا يدغمها إلا إذا تحرك ما قبلها وكان بعدها ميم للجمع . (٢)

### الكــــــــــــــــاف :

=====

صوت طبقي شديد مهوس ، تدغم في القاف نحو قولك : انْهَكَ قَطْنَا = انْهَقَطْنَا ، وإدغام القاف فيها أمثل من إدغامها في القاف بحسب القرب والبعث إلى الفم ، ولكونهما قريبين من مخرج الفين والخاء المعدودين من أصوات الحلق التي يمتنع فيها الإدغام .

وقرئ قوله تعالى " حتى إذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا " ( محمد ١٦ ) بإدغام بشرط تحرك ما قبل الكاف . (٣)

وفي تبادل إدغام القاف والكاف دليل على قرب مخرجهما ، ودليل آخر يَعَضُّد ما ذهب إليه القدماء من تحديد مخرج الصوتين بأنه من أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، ولا تعارض في هذا بين القدماء والمحدثين، إذ تتطور أصوات اللغة تطورا يبعدها كثيرا عن أصلها القديم في كثير من الحالات كالقاف والضاد . إلا أنه يبقى دليلا على سلامة منهج القدماء من جهة وعدم ثبوت الأصوات اللغوية من جهة أخرى .

(١) السبعة ١١٨ .

(٢) النشر ٣٨٧/١ ، وانظر السبعة ١١٨ ، ١٢١ .

(٣) انظر التيسير ٢٣ .

## اللام : =====

صوت لشوى متوسط مجهور ، وإدغامه حالتان :

أولها : أن تكون هذه اللام ليست للمعرفة ، وهي نوعان : نوع ملازم للسكون في جميع حالاته كلام هلَّ وِلَّ ، وفي هذه يجوز إدغام اللام وإظهارها فتدغم - جوازا - في الحروف التي تدغم فيها لام المعرفة ، وقُرئ بذلك على خلاف بين القراء ، قال سيويه \* فإذا كانت غير لام معرفة نحو لام هلَّ وِلَّ ، فإن الإدغام في بعضها حسنٌ ، وذلك قولك هلَّ رأيت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها ، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد ، وإظهار لفة لأهل الحجاز (١) .

وتدغم أيضا في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين ، ولكن ليس ككثرته مع الراء لتراخي هذه الحروف عنها ، وليس منهن انحراف وجاز الإدغام لاتصال اللام بحروف طرف اللسان ، وهي مع الطاء والتاء أقل حسنا ، وأبعد في الضاد والشين لاختلاف المخرج ، وإدغامها في النون جائز ، وإظهار أحسن لأنهم استوحشوا أن يدعوا في النون ما أدغمت فيه (٢) .

فتدغم لام هلَّ وِلَّ في الراء نحو قولك : هلَّ رأيت = هرَّأيت وقُرئ \* بِلَّ رَانَ \* ( المطففين ١٤ ) بالإدغام . إلا في رواية حفص عن عاصم (٣) وقوله تعالى \* بِلَّ رَفَعَهُ اللَّهُ \* ( النساء ١٨٥ ) .

- 
- (١) سيويه ٤٥٧/٤ .  
 (٢) المصدر نفسه ٤٥٦/٤ .  
 (٣) أجمع القراء السبعة إلا ابن عامر على إدغام اللام من هلَّ وِلَّ في الراء واختلفوا في الباقي ، فأدغمها الكسائي في التاء والتاء والميم والراء والطاء والظاء والصاد والنون والزاي ، ووافق حمزة في الأربعة الأولى وكذلك أبو عمرو في التاء والتاء فقط ، والباقيون مجمعون على إدغامها في الراء ، إلا أن ابن عامر وروايه حفص عن عاصم بالسكت على ( بِلَّ ) في ( بِلَّ رَانَ ) سواء أكانت هلَّ وِلَّ أم لام قل . انظر السبعة ١١٣-١٢٥ بتصرف .

- وفي الطاء قرأ الكسائي " بَلَّ طَبِيعَ اللّٰهُ " ( النساء ١٥٥ ) بإدغام .  
 — وفي الظاء قرأ الكسائي " بَلَّ ظَنَنْتُمْ " ( الفتح ١٢ ) بإدغام .  
 — وفي التاء قرأ الكسائي وحمزه قوله تعالى " بَلَّ تَوَثُّرُونَ " . . .  
 بإدغام ، وأدغمها أبو عمرو في التاء في موضعين في الحاقّة "هَهَلْ  
 تَرَى لِسَمٍ مِنْ بَاقِيَةٍ " ، و " وَهَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ " من سورة الطك . وذكر

سيويه قول الشاعر :

- فَدَعْنَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَمِّسًا عَلَى غَسْوٍ بَرَقَ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبٍ (١)  
 — وفي التاء قرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة " هَلْ تُؤَبِّبُ الكَفَّارُ " ( الطغفان ٣٦ )  
 بإدغام .

- وفي الزاي قرأ الكسائي قوله تعالى " بَلَّ زَيْنَ " ( الرعد ٣٣ ) بإدغام .  
 — وفي السين قرأ حمزة والكسائي " بَلَّ سَوَّلَتْ " ( يوسف ١٨ ) بإدغام .  
 — وفي النون قرأ الكسائي " بَلَّ نَحْنُ " ( الواقعة ٦٧ ) بإدغام .  
 — وفي الضاد قرأ الكسائي " بَلَّ ضَلُّوا " ( الأحقاف ٢٨ ) بإدغام .

وروي عن الكسائي أيضا إدغامه اللام في الذال في قوله تعالى: " وَمَسَّنْ  
 يَفْعَلُ ذَلِكُمْ " ( البقرة ٢٣١ ) (٢) . ولم يذكر ابن مجاهد أن من السبعة ممن  
 أدغمها — أي لام بل وهل — في الشين والذال والجيم وإن سُمع عن المـ

إدغامهم لام هل في الشين . قال الشاعر :

تَقُولُ إِذَا اسْتَهَلَكْتَ مَالًا لِلذَّيِّ فِكَيْهَةٌ هَشِيٌّ بِكَفِّكَ لَائِقٌ (٣)

والنوع الآخر من اللام التي ليست للمعرفة ، اللام التي لا يلزمها السكون  
 في نحو قُلْ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ، ونحوهما لتغير حركة اللام هنا بحسب نوع الفعل ، قال

- (١) سيويه ٤٥٩/٤ .  
 (٢) انظر القراءات الواردة هنا في مذاهب القراء في كتاب السبعة ص ١٣ (فما  
 بعدها .  
 (٣) سيويه ٤٥٨/٤ .

سيويه: " واللام مع الراء نحو: **أَشْفَلَ رَجَبَهُ** " لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا ، وقاربتها في طرف اللسان ، وهما في الشدة وجسرى الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج والإدغام أحسن .<sup>(١)</sup> ومثل هذه اللام لا تدغم إلا في الراء على الأحسن ، وأدغمها الكسائي في الذال في جميع القرآن<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى " **مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ** " . أما الباقون من السبعة فأجمعوا على إدغامها ( أى اللام غير الملازمة للسكون ) في الراء في نحو قوله تعالى " **قُلْ رَبِّ** " ( المؤمنون ٩٣ ) .<sup>(٣)</sup>

#### والحالة الثانية : لام المعرفة :

وهذه إدغامها واجب في ثلاثة عشر صوتا مقاربا لها ، وطلة الوجوب هنا كثرة الاستعمال ، التي تعضد التقارب بينها وبين هذه الثلاثة عشر صوتا ، قال سيويه " ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام ؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام ؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف باللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا، منها حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام " .<sup>(٤)</sup>

ومن إحدى روايات القراءات السبع نستشف ملاحظة هامة ، ففي رواية حفص عن عاصم أنه لم يدغم اللام في الراء من قوله تعالى " **بَلْ رَانَ** " وكذلك النون في الراء في " **مَنْ رَاقٍ** " ، ولم يرو عنه الوصل - أيضا - بل كان **يَسْكُتُ سَكْةً** لطيفة على اللام من " بل " وعلى النون من " مَنْ " والسكت هنا هو العلة المانعة

( ١ ) سيويه ٤ / ٤٥٢ .

( ٢ ) السبعة ١٢٣ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١١٤ .

( ٤ ) سيويه ٤ / ٤٥٧ وروى عن الكسائي أنه كان يظهر لام المعرفة مع كسل الأصوات إلا الراء واللام والنون، ويحكي ذلك لفة عن العرب . انظر ما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٩ .

من الإدغام ، إذ لو أدغم لأدى إلى اللبس "بَبْرَان" على فَعْلَان ، و "بَحْرَاق" على فَعَّال ، وهذا يعني إمكان الإدغام في لام "بَلْ وَهَلْ" لو أسن الالتباس ولكنه لم يؤمن كما أمن حين تكون اللام للمعرفة ، لأنها إن كانت كذلك أمن اللبس للحاقها في أول الاسم ، ولوجود قرينة لفظية خطية ، هي همزة الوصل ، مع تعذر وجود مثل ذلك في لام بل وهَلْ، أو لام أي فعل مجزوم آخره لام ، فعلة أمن اللبس هي التي أوجبت إدغام لام المعرفة ، والأخرى أجازت الإدغام إن لم تكن اللام الساكنة لام معرفة .

الميم :  
=====

صوت شفوي متوسط مجهور مخنون ، لا يدغم في غيره من الأصوات حتى الباء وهي من نفس مخرجه على رأى سيويه الذى يقول في ذلك "ولم يدغموا الميم في النون لأنها لا تدغم في الباء التي هي من مخرجها ومثلها في الشدة ولزوم الشفتين ، فذلك لم يدغموها فيما تفاوت مخرجه عنها ولم يوافقها إلا في الفنة" (١) وروى عن أبي عمرو إدغام الميم في الباء إذا كان ما قبلها متحركاً ، نحو (٢) قوله تعالى "بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ" ( الأنعام ٥٣ ) ، وهو عند النحاة على إخفاء الحركة واختلاسها . (٣) وفيما أثر عن أبي عمرو من إسكانه أو آخر الكلم كثيراً تفسير لما روى عنه من إدغام الميم في الباء . ذلك أنه إذا لقيت الميم الساكنة الباء كان حكمها الإخفاء ، مع بقاء الفنة (٤) وهذا هو ما كان يفعله أبو عمرو ، وما جعل بعض القدماء يترجمون ذلك بقولهم "إدغام وليس بإدغام" ، وأراه على أى تسمية إدغاماً - ما دامت الفنة - ذلك أنك إذا أسكتت الميم وأردت إخراج الباء كُنْتَ

( ١ ) سيويه ٤ / ٤٥٦ .

( ٢ ) السبعة ١١٨ .

( ٣ ) التبصرة والتذكرة ٩٦٢ وهو رأى السيرافي .

( ٤ ) انظر في القراءات المشرقة ١ / ٣٩٧ فما بعدها .

( ٥ ) انظر التبصرة والتذكرة ٩٦٢ ، وإدغام القراء لأبي سعيد السيرافي ص ٥ وما بعدها .

ناطقا ميا — لا محالة في ذلك — وكان العمل العضوي للشفتين واحدا في إخراج الصوتين ( الميم والباء ) . ويؤيد ما ذهب اليه أبو عمرو من إسكان الميم إذا لقيت الباء قول ابن مجاهد \* وكان يشم الحرف الأول إذا أدغم إعرابه في الإظهار من الرفع والخفض ، في كل ما أدغم إلا الميم مع الميم والياء مع الياء ، والميم مع الباء والياء مع الميم ، ولا يشم في النصب \* ( ١ ) .

إلا أنك إن أردت الإخفاء ، كما هو عند القراء كان عليك أن تُخرج الغنة ثم تنطق الباء مع عدم إطباق الشفتين على بعضهما تماما . وذلك هو الانفراج اليسير الفارق بين الإدغام والإخفاء .

### النون : =====

صوت لثوي متوسط مجهور ( مفعون ) ، لها في قراءة القرآن أربعة أوجه :

الأول : إدغامها في خمسة أحرف هي اللام والراء والواو والياء والميم ، وقد

اختلف في كيفية الإدغام فيها على النحو التالي :

( ١ ) تدغم في الميم نحو " مِنْ مَّا = مِمَّا " وتبقى فيها الغنة

بلا خلافاً إذ كل من المدغم والمدغم فيه مفعون ، وتبقى غنة

الأخير ( الميم ) ، وتدغم في الباقي بلا غنة .

( ٢ ) تدغم في الواو والياء بغنة ، وفي اللام والراء بلا غنة ، وهو

الذي عليه جمهور القراء وأئمة التجويد . ( ٢ )

( ٣ ) تدغم في الجميع بغنة .

ومقاء الغنة أحدث إشكالا في إدغام النون الساكنة والتنوين

( ١ ) السبعة ١٢٣ .

( ٢ ) النشر في القراءات العشر ٢ / ١٦٣ .



واتخذ هذا الإشكال إتجاهين :

أولهما : في الإدغام حيث اختلف في بقاء الفنة مع اللام والراء والواو

والياء ، فذهب بعض القراء إلى أنه إخفاء لبقاء الفنة ،

ونذهب بعضهم إلى تسميته إدغاما ناقصا - كما قال ابن

( ١ )  
الجزرى .

وأما سيويه فيقول " وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا

أدغمت بغنة فليس مخرجها ( أى النون ) من الخياشيم ولكن

صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز

أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن " ( ٢ )

والآخر : هو أن الفارق بين الإخفاء والإدغام مع النون الساكنة

هو بقاء الفنة ، قال مكي ابن أبي طالب " . . . وذلك أن

النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الشايبا

( يقصد أصولها ) ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، فإذا

أخفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف

اللسان منها ، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا " ( ٣ )

وهذا الإشكال يفرض السؤال التالي : هل يكون الإدغام

بغنة نوعا من الإخفاء أولا ؟

والإجابة تتضح في الآتي :

أولا : تحديد موقع الفنة : فالإدغام كما عرفناه ، إدخال صوت في

صوت ، ولذلك كان موقع الفنة مع الإدغام على الحرف الثاني

( ١ ) النشر في القراءات العشر ٢ / ١٦٩ .

( ٢ ) سيويه ٤ / ٤٥٤ .

( ٣ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ١٦٦ .

"الصوت المشدد" على حين تكون الفنة مع الاخفاء قبيل الحرف الثاني، ولذلك كان يقول سيويه: "ولكن صوت الفم أشرب غنة" أى أن الصوت المشدد مفنون سواء أكان واوا ، أو يا ، أم لا ما أمراء ، ولذلك - أيضا - كان يقول مكسي " تقول أخفيت النون عند السين ولا تقل في السين . . . . .  
 وأدغت النون في اللام ، ولا تقل عند اللام . ( ١ )

ثانيا : أن النون الساكئة إذا أدغت في الراء ، ذهبت غنتها ، لأن وجودها يؤدي إلى تكرار الراء لأن مقدارها حركتان ، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى النطق بالراء مكررا .

ثالثا : إن الواو والياء حرفا مدولين ، وهذان مخرجهما متسع لذلك كان إخراج الفنة ممهما من الخيشوم ممكا ، بيد أن هناك ثقلا في نطق الغنة مع الراء واللام ، وهذا ما جعل رأى الجمهور على إدغامها في اللام والراء بلا غنة .

اخفاء النون :  
 =====

النون تخفى عند سائر حروف الفم ، وقد تخفى عند بعض أصوات الحلق كالخاء والفيين . فقد ذكر سيويه أن اخفاء النون في نحو "مَنْخُلٌ ، مَنَّعٌ" لغة لبعض العرب . ( ٢ )

ويرى جمهور النحويين والقراء قلبها ميما إذا سكنت قبل الباء ، والأصح أنها تخفى عند الباء كما تخفى سائر حروف الفم على ما ذهب اليه الفراء فيما نقله السيرافي عنه . ( ٣ )

- 
- ( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١ / ١٦٢ .  
 ( ٢ ) سيويه ٤ / ٤٥١ .  
 ( ٣ ) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٢ .

ولم يَلَقَ رأيُ الفراءِ هذا حظه من الشهرة ، بل نَقَدَ وُردَ ، فَعَلَ ذلك  
السيرافي مرجحاً رأي سيويه والبصريين ، وإن أردنا أن نجد التوجيه المناسب  
للمرأين المشهور منها والمغمور . كان علينا أن نفرق بين شيئين أساسيين في -  
عملية الكلام وهما :

( ١ ) الأراءء " النطق " .

( ٢ ) السماع .

ذلك أن جانب الأراءء ينبغي فيه أن تخفى النون عند الباء ، فإذا  
أخفيتُها أذ هبت مخرجها الفموى ( موضع طرف اللسان على اللثة ) وأبقيت  
غتها ، ثم تهيأت لنطق الباء ، فتطبق شفثيك لتخرجها فتنتطق الميم - لا محالة  
في ذلك - وتخرج الباء بعد فتح الشفثين إذ هي شديدة ( انفجارية ) هذا  
هو الأراءء النطقي ، والحركات العضوية كاملة لإخراج النون إذا سكنت قبل الباء  
وهذا القول نهدف منه إلى شيء : ذلك أن العرب كانت تخفي النون مع حروف  
الفم جميعها من القاف من مؤخر الفم إلى الباء في الشفثين - عدا ما أدغمت  
فيه - ، لأنها لو كانت تظهر لأظهرت النون مع الباء وهي أحق بالإظهار ، لأن  
الإخفاء يؤدي بها فيما يُسَمَعُ إلى ( ميم ) .

أما جانب السماع فهو يؤيد جمهور النحويين والقراء ، ولا يورد قول  
الفراء لأن الأراءء شيء والسماع شيء آخر ، ولكلٍ جهازه .

ولعل عذا - أي جانب سماع النون المخفأة عند الباء ميماً بطريق حتى  
لا مناص من الأراءء بغيره عند إرادة الإخفاء - ما جعل العرب تُفَقِّلُ المواد  
الممكن تأليفها من الميم والباء متعاقبين فاء وعينا، أو عينا ولا ما ، فلا تجد فسي  
المعجم العربي مواد من مثل ( م + ب + أي صوت آخر ) ، وكذلك ( أي صوت  
+ م + ب ) ؛ لأن العربي ناطق لا محالة ما كان من المواد مثل ( ن + ب + أي

صوت آخر ( وكذلك ( أى صوت + ن + ب ) أو أى مادة أخرى وقعت فيها النون والباء متعاقبتين بطريق الأصالة كان تعاقبها كما مُثِل ، أو بطريق الزيادة (١) .  
عند سكون الأولى بإخفاء النون ، فَتَسَمِعُ مِيمًا فَتَخْتَلِطُ المباني .

ويرد سؤال هنا ، هو لِمَ لَمْ تهمل العرب استخدام هذا الضقلب سماعاً إلى ميم ؟ أعني المواد المولفة من ( ن + ب ) في موضعي الفاء والعين ، أو العين واللام ؟ ، قد يكون ذلك الاحتمال وقوعهما متعاقبين في حال زيادة الأولى ( النون ) حين تكون وحدة صرفية كما هي في " انفعل " فيما جاء مِمْماً فأوّه باء نحو " انبرى " فلما كان ذلك كذلك لزموا في التأليف النون والباء واهملوا الميم والباء لأن اللبس . وليس لما يؤلان إليه من ثقل ، فالميم والباء من مخرج واحد ، وأداؤهما يكون بحركة عضوية واحدة تفلق الشفتين ثم تفتحهما لتخرج ميمًا ساكنة ثم باء .

الهـاء :  
=====

(٢) صوت حنجري رخو مهموس تدغم في الحاء نحو " اجبه حملاً " والبيان

والإدغام حسنان ، إلا أن الإدغام ليس أصلاً في حروف الحلق ، وإنما جاز الإدغام لاتفاق الصوتين في الهمس والرخاوة ولقرب مخرجيهما ويعتنع إدغام الحاء في الحاء لقرب مخرجها من الفم ، وقالوا إن الأذننى إلى حروف الفم لا يدغم في الأذننى إلى الحلق .

السواو والياء :  
=====

الواو صوت شفوي متوسط مجهور ، والياء غاري ( شَجْرِي ) متوسط مجهور

(١) انظر دراسة احصائية لجذورتاج المروس ص ١٧٧ ، ٢٤٥ ، وقد قال بذلك المبرد في (١/ ٢٢٠) من المختضب .

(٢) —————  
يـلـوـهـ ٤/٤٤٩

كذلك ، وهذان الصوتان يدغمان على نحو يكونان فيه يا<sup>١</sup> مشدداً  
وهو ما أسماه الاعلال بالقلب ، نحو سَيِّدٍ وَمَيْتٍ أَصْلُهُمَا سَيِّودٌ وَمَيْتٌ  
فقلبت الواو يا<sup>٢</sup> ، وأدغمتا مثلين ، ولا يخفى هنا قول الصرفيين المشهور<sup>٣</sup> إذا  
اجتمعت الواو والياء<sup>٤</sup> وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو يا<sup>٥</sup> وأدغمت اليا<sup>٦</sup> في  
اليا<sup>٧</sup> .

ومثل قولك : طَيِّباً وَلَيِّباً ، أَصْلُهُمَا : طَوِيّاً مِنْ طَوَيْتُ ، وَلَوِيّاً مِنْ  
لَوَيْتُ .

وهما أي الواو والياء إذا اجتمعتا تقلب الواو إلى اليا لا العكس ،  
قال الصميري : " لأن اليا أخف من الواو ، فلما اجتمعتا ، ووجب الإدغام  
للمقاربة قلب الأثقل إلى الأخف تقدم أو تأخر ، ولأن قلب الواو إلى اليا أكثر  
في كلام العرب من قلب اليا إلى الواو للخفة التي ذكرنا ، ولأن مخرج اليا<sup>٨</sup>  
أمكن من مخرج الواو لأن اليا من وسط اللسان والحرف المتوسط أمكن وأولى أن  
يرد غيره إليه " . ( ١ )

ونقول بعد هذا البيان لما أدغم وما لم يدغم من الأصوات إن العرب  
تصرفت في أدغام أصوات لفتها ، تخفيفاً من الجهد العضلي المبذول مع عدم  
المساس بهدف اللفظة ( الإيصال ) فأدت هذا الهدف بأقل مجهود ، مع محافظتها  
على تحقيق هذا الهدف بعدم إدغام الأصوات ذات التميُّز الصوتي الذي يساهم  
يتحقق للحرف قيمته الخلافية كمنصر فرق في النظام الصوتي فأعطت للمخرج  
تحقيقه القيمة الخلافية فمنعت إدغام الضاد لتفردا في المخرج . ( ٢ ) وأعطت  
للمصفات المفردة في بعض الأصوات كالصغير والتكرير تحقيقها القيمة الخلافية

( ١ ) التبصرة والتذكرة للصميري ٢ / ٨٢٥ ، ٨٢٦ .

( ٢ ) هذا التفرد لا يكون إلا في الضاد القديمة ، أما نطقها المعاصر فقد  
اتحدت في المخرج مع الدال والطاء والتاء ، إذ هي النظير المفخم للدال  
فيما يقرأ به الآن ، انظر ( علم اللغة العام ( الأصوات ) ١٠٤ .

فمنعت إدغام أصوات الصغير ( س . ص . ز ) ، والصوت المكرر ( ر ) .  
 وبين هذا وذاك اتخذت سبيلها في التخفيف من ثقل المقاربات فسي  
 مواطن يؤمن فيها اللبس ، فان أمكن المحافظة على الصفة المفردة المحققة  
 للقيمه الخلافية للصوت أدغت كما فعلت ذلك في صوتي الإطباق ( ط . ظ )  
 وصوت ( ن ) الذي كان لمخرج غنته أثر في إدغامه إن أمكن المحافظة عليها  
 مع غالب أصوات الفم في حالتها الإدغام والإخفاء ، وامتنع الإدغام إن لم يمكن  
 المحافظة على صفة الغنة لو أدغت لاعتبار مخرج أصوات الحلق ، ومخرجي  
 النون الأنفي والقموي .

## المبحث الثاني :

## ( حذف أحد المثليين )

إذا امتنع الإدغام ، بقي المثلان على صفتها المؤدية إلى الثقل في الأداة ، فكان من شأن اللغة أن أوجدت لها طريقا آخر للتخلص من هذا الثقل ، وهذا واحد من طرقها ، ذلك هو إسقاط أحد المثليين من الكلمة المفوظ بها ، فلا يبقى إلا صوت واحد ، فتخففُ الكلمة بذلك ، سواء أكان التقاء المثليين في الكلمة بطريق الأصالة أم بطريق الزيادة ، ما يوافق أصلا أو زائدا مثله .

وهذا الحذف يسوغ كثيرا إذا امتنع الإدغام <sup>(١)</sup> طريقا إلى التخفيف ومن ثم ساء الحذف إن أمن اللبس وإلا احتل الثقل لأجل المعنى .

ويرى كارل بروكلمان أن السبب في حذف أحد المثليين أو الأمثال المتتالية يتمثل في الارتباط الذهني بينهما ، فيكتفى بواحد منهما <sup>(٢)</sup> .

في حين يراه برجستراسر نوعا من التخالف ، إذ قال : " ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف وهو حذف أحد مقطعين متتالين أولهما حرفان مثلان أو شبهان نحو " تذكرون " بدل : " تتذكرون . . . " <sup>(٣)</sup> .

وليس هو كما قال برجستراسر ، إن التخالف حذف وإبدال ، أو بعبارة أخرى وضع صوت موضع أحد المثليين أو الأمثال تيسيرا للنطق ، والحذف والتخالف يسعيان لفاية واحدة هي التخلص من ثقل توالي الأمثال أو المقاربات .

وقد يكون لما قاله بروكلمان وجه من الصحة في أن الارتباط الذهني بين

- 
- ( ١ ) انظر امتناع الإدغام فيما سبق ص ٤٣ .  
 ( ٢ ) فقه اللغات السامية ٧٩ ، وانظر بحوث ومقالات في اللغة ( رمضان عبد التواب ) ٢٧ .  
 ( ٣ ) التطور النحوي للغة العربية ٧٠ ، وانظر بحوث ومقالات في اللغة ٢٧ .

المثلين حاصل بينهما، بدليل اختصاص الحذف تخفيفاً بمواطن اشتهر فيها—  
توالي المثلين ، كما أن فيه إلماحا الى استعمال الحذف وسيلةً من وسائل  
التخفيف فيما أمن فيه اللبس .

وسنأتي فيما يلي على المواضع التي حذف فيها أحد المثلين تخفيفاً ،  
مصنفة بحسب موقع المثلين من الكلمة أولاً أو وسطاً أو آخراً .

أولاً : حذف أحد المثلين في أول الكلمة :  
=====

( ١ ) المضارع الذي تجتمع فيه تاءان أو ثلاث ، ما توافق فيه تاء المضارعة

تاء أصلية أو زائدة للمطاوعة ، من مثل بناء " تفعل وتفاعل " ، مما

تأوه زائدة ك : تَقَطَّعَ وَتَدَكَّرَ وَتَفَاعَلَ وَتَجَاهَلَ . . إذا لحقته تاء

المضارعة أولاً يصير " تَقَطَّعَ وَتَفَاعَلَ " أو تكون تأوه الثانية أصلية

وزيدت عليها تاء المطاوعة نحو " تابع " ، تصير " تتابع " ماضياً ،

أو تزداد عليه تاء المضارعة نحو " تتابع " أو تجتمع الثلاث في أول ذي

التاء الأصلية نحو " تتابع " ما زيدت فيه تاء المضارعة والمطاوعة ،

فتحذف إحدى التامين ، لما لم يُقدَّر على الإدغام لما يحدثه من سكون

الأول ، فيحتاج إلى همزة الوصل لإبتداء بها ، وهي لا تدخل على

المضارع<sup>(١)</sup> ، فاستنع الإدغام ، وجاز الحذف لعدم اللبس ، تقول في

تَدَكَّرُونَ = تَدَكَّرُونَ ، بالحذف ، ويجوز أن تذكر التاءان جميعاً ،

فتنطق بالتامين متحملاً للمستكره ، وقد ورد الأمران في القرآن الكريم في

قوله تعالى : " تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ " ( فصلت ٣٠ ) ، وقوله تعالى :

( ١ ) ذكر الرضى في شرح الشافية جواز إدغام المثلين في أول المضارع في

الدرج ٣ / ٢٤٠ ، وعليه أجاز الأُخفش الأوسط الإدغام في قوله تعالى :

" وَلَا تَتَّبِعُوا " ( النساء ٣٢ ) لجواز التقاء الساكنين ، معاني القرآن ١ /

٢٣٥ بتصرف . وانظر البحث السابق ص ٢٧



"تَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ" (السجدة ١٦) ، وقوله تعالى: "وَلَقَدْ كُتِبَ  
تَمَنُّونَ الْمَوْتَ" (آل عمران ١٤٣) ، وقوله تعالى "تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا"  
(القدر ٤) .

فإذا حذف إحداهما لم يجزأ حذف الأخرى إذا التقت بمثل أو  
مقارب من أصول الكلمة ، أمنا للبيس (١) .

وإذا لم تحذف إحدى التائين ، وكان بعدهما مقارب لهما جـاز  
إدغام المثل الثاني "تاء المطاوعة أو التاء الأصلية" في مقاربها فيقال فسي  
"تَدَّعُونَ = تَدَّعُونَ" بإدغام ، ويبقى الإبتداء بـ"تاء المضارعة المتحركة" .  
ويلزم حذف إحدى التائين إذا ما كانت عِدَّتُهَا ثلاثاً في كل ما كان من  
الأفعال فأوّه تاء اجتمعت معها تاء المطاوعة والمضارعة فيقال في "تتفاعل" من  
ترك = تتشارك "مُتَحَدِّفٌ واحدة منها" .

وحول أي التائين المحذوفة ، خلاف بين البصريين والكوفيين ذكره ابن  
الأنباري (٢) إذا كانت التاء الثانية أصلية فيما هو مثل "تَلُونُ" ، وكان خلاصة  
السؤال على أن البصريين يرون أن المحذوفة الثانية ، وحجتهم مجي "التاء"  
الأولى لمعنى المضارعة فكان على حسب قولهم "حذف ما لا معنى له أولى من  
حذف ما له معنى" (٣) ، واحتج الكوفيون بزيادة تاء المضارعة وقالوا بضعف  
الزائد وقوة الأصلي ، فلما حذف إحداهما كان "حذف الأضعف أولى من حذف  
الأقوى" (٤) .

ويرى سيويه حذف الثانية لكون الأولى "تاء المضارعة" جاءت لمعنى  
ويضيف أن الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تَسْكُنُ وتَدَّغَمُ في قوله تعالى:

- 
- (١) سيويه ٤٧٦/٤ .  
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٩/٢ .  
(٣) المصدر نفسه ٦٤٩/٢ ، وانظر الأصول للدكتور تمام حسان ص ٢٢٨ .  
(٤) الإنصاف ٦٤٩/٢ ، وانظر الأصول للدكتور تمام حسان ص ٢٣٢ .

فَأَرَاتُمْ فِيهَا <sup>[البقرة ٧٢]</sup> ، وَأَزَيْتُ <sup>[يونس ٤٤]</sup> وهي التي يفعل بها ذلك في " يَذْكُرُونَ " (اللغمام ١٢٦) بتشديد الـ ذال - فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك . ( ١ )

وقد رجح عدد من النحاة <sup>( ٢ )</sup> حذف الثاني ، لأن الاستتقال حصل عند النطق به .

وأرى حذف إحدى التامين بدون تحديد ، لأن التامين - سواء أكانتا زائدتين أم إحداهما أصلية والأخرى للمضارعة ، أم كانتا للمضارعة أو المطاوعة - متحركتان بالفتح ، فإن حذفت إحداهما بقيت الأخرى مفتوحة ، فلا يدرى أيهما حُذف حقيقة ؟ ، والمعمول عليه في معرفة مضارعية الفعل عند حذف إحدى التامين حاله في الإعراب ، إذ في إعرابه قرينة على كونه مضارعا ، وقد تكون علامة إعرابه فرعية إذا كان من الأفعال الخمسة كما في " تظاهرون وتسالون " وحينئذ تكون أكد في الدلالة على كونه مضارعا ، فيحسن حذف إحدى التامين بلا تحديد .

أما إذا كان الفعل ماضيا نحو " تابع " وزيدت عليه تاء المطاوعة ، فلا حذف لوجود اللبس ، إذ لو حذف لأدى إلى التباس ( تابع ) فلا يدرى أهو تابع على فاعل أو تفاعل . ( ٣ )

فإن كان هذا المضارع المبدوء بتامين مبنيا للمجهول نحو " تتعمَّل " لم يجز الحذف ولا الإدغام لاختلاف الحركتين ، فلا تستقلان كما تستقل - الحركتان المتفتتان ، ولمنع اللبس بين ما هو مبني للمجهول ، وما هو مبني للمعلوم ، إذا حذفت الأولى <sup>( ٤ )</sup> ، والتفسير الثاني أوجه خاصة إذا ما ذكرنا أنه

( ١ ) سيويه ٤٧٦/٤ .

( ٢ ) ذهب إلى ذلك الأخفش الأوسط في معاني القرآن ٢٢٤/١ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ١٧٦/٢٠٥٨ .

وابن جنى في الخصائص ٣٩٨/١ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ١٧٦/٢٠٥٨ .

وابن الحاجب في شرح الشافية ٢٩٠/٣ ، وابن عصفور في الممتع ٦٣٦/٢ .

( ٣ ) الممتع في التصريف ٦٣٦/٢ .

( ٤ ) شرح شافية ابن الحاجب ٢٩١/٣ .

يمكن أن يتوالى المثلان في أول الكلمة ولا يحذف أحدها وذلك نسي  
صيغ اسم المفعول ، واسم المكان ، والمصدر الميمي . . . ونحوها  
ما تبدأ بحيم زائدة ، فإذا بُنِيَتْ مِمَّا فَاوَهُ سِم توالى ميان، ولا يحذف  
منها شيء لا اختلاف الحركة، وهي حركة دالة ؛ ولسكون الثاني من  
المثلين في هذه الصيغ امتنع الإدغام .

( ٢ ) الهزتان المتواليتان في أول الكلمة :

إذا توالى الهزتان في أول الكلمة ( أو فيما هو كاللغة )  
حُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً ، ويكثر ذلك في مضارع الفعل الماضي المزيد ( ١ )  
نحو أكرم ، وأحسن ، فإن مضارعها حال التعبير عن النفس يكون  
بزيادة همزة ، فتتوالى هزتان تُحذَفُ إحداهما ، وتحذف أيضاً من  
هذا الفعل مع ياء المضارعة حملاً على الهمزة التي يعنى بها المتكلم  
نفسه فنقول " يُكْرِمُ وَيُحْسِنُ " قال ابن الأنباري: " وإنما حذفت إحدى  
الهزتين من ( أكرم ) لأن الأصل فيه " أ أكرم " فلما اجتمع فيه هزتان  
كرهوا اجتماعهما فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حلوا سائر أخواتها  
عليها في الحذف . . . " ( ٢ )

وتحذف كلتا الهزتين في الأمر فيما هو نحو " كُلُّ - خُذْ " .  
كراهة اجتماعهما ، وحذف إحداهما يؤدي إلى الالتباس . ( ٣ )

وهذا الحذف في أمر الأفعال السابقة معدود من الحذف  
غير القياسي ، لأن القياس في ذلك إبدالها ، أما الحذف فسوغه كثرة  
الاستعمال . ( ٤ )

- |       |                  |         |
|-------|------------------|---------|
| ( ١ ) | المقتضب ٩٧/٢     | بتصرف . |
| ( ٢ ) | الانصاف ١٢/١     |         |
| ( ٣ ) | المقتضب ٩٧/٢     | •       |
| ( ٤ ) | شرح المفصل ١١٥/٩ | •       |

كما تحذف إحدى الهمزتين إذا كان الحاجز بينهما غير حصين فكأنهما متواليان ، وذلك في مضارع " رأى " البدوء بهمزة " التكم " أصله " أَرَأَى " .  
فحذفت الثانية وألقت حركتها على الساكن قبلها فأصبح الفعل " أَرَى " ثم طرد الباب على وتيرة واحدة ، تقول " أَرَى ، وَيَرَى " (١) ، وجعل ابن يميث نقل الحركة إلى الساكن سببا في كون هذا الحذف قياسيا ، وذكر ابن جنى أن هذا الحذف غير قياسي ، وإنما اطراد ، لأنهم هجروا الأصل وتركوه . (٢)  
والموضح في هذا المثال أن الحذف لم يكن بسبب اجتماع الهمزتين لسكون الحاجز بينهما ، وإنما خفت الهمزة الثانية بالقاء حركتها على الساكن قبلها فأصبحت " أَرَأَى " = " أَرَى " بألف في موضع الهمزة فالتقى ألفان حذفت إحداهما إذ هما لا تجتمعان لسكون الألف سكونا لازما ، ولذلك طرد الباب في الماضي والمضارع بالحذف ونقل الحركة إلى الساكن قبلها ، وذلك في " تَرَى وَيَرَى " أصلهما " تَرَأَى ، وَيَرَأَى " .

وفي القرآن الكريم ما اجتمعت فيه همزتان في أول الكلمة نماذج كثيرة من ذلك قوله تعالى " فَاقْتُلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ " ( التوبة ١٢ ) حيث قرأ بحذف إحدى الهمزتين نافع وابن كثير وأبو عمرو بغير مدِّ بهمزة واحدة (٣) . وما حذفت منه الهمزة قوله تعالى " أَلْأَنْذَرْتَهُمْ " ( البقرة ٦ ) بهمزة واحدة ، ذكر ابن جنى أن ذلك تخفيف لكراهة الهمزتين (٤) ، حذف همزة الاستفهام لقيام القرينة الدالة على التسوية في " مَوَاءٌ عَلَيْهِمْ " ولمجيء أم بعد ذلك . (٥)

- 
- ( ١ ) شرح المفصل ١١٠ / ٩ .  
( ٢ ) المصدر نفسه ١١٠ / ٩ .  
( ٣ ) انظر السبعة ٣١٢ ، وحجة القراءات ٣١٥ ، وفي السبعة ٤٠ : أن الكوفيين الثلاثة وابن عامر كانوا يحققون الهمز في جميع القرآن أما الحرميان وأبو عمرو فكانوا إلى التخفيف أميل وأجروا في ذلك جميع طرق التخفيف ، من البدل والمد والحذف . . . وحققوا في بعض المواضع .  
( ٤ ) المحتسب ٥٠ / ١ .  
( ٥ ) المصدر نفسه ٥٠ / ١ .

ثانيا : حذف أحد الظلين المتواليين وسطا :

=====

( ١ ) الفعل المضعف المسند إلى ضمير الرفع المتحرك ، يفك إدغامه عند الإسناد كقولك : ظَلَلْتُ وَوَسَّيْتُ . . . إذ لا سبيل إلى بقاء الصوتين ( المثلين ) مدغمين ، (١) لسكون الثاني منهما عند الإسناد . فلما امتنع الإدغام هنا ، لجأ بعض (٢) المرب إلى الحذف وسيلةً أخرى للتخلص من ثقل توالي المثلين ، فقالوا : ظَلَلْتُ فِي ظَلَلْتُ ، وَوَسَّيْتُ فِي وَسَّيْتُ ، وَأَحْسَسْتُ وَأَحْسَسْتُ فِي أَحْسَسْتُ . وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في آيتين بسلا خلاف في أن الفعل فيهما من المضعف ، وهي قوله تعالى: " فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ " ( سورة الواقعة ٦٥ ) قُرِءَ فِيهَا بِالْكَسْرِ والفتح ، وقوله تعالى: " وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا " ( سورة طه ٩٧ ) .

وأما قوله تعالى " وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ " ( سورة الأحزاب ٣٣ ) فمن عده من المضعف أدخله في حديثنا هذا . قال الأخفش الأوسط حول قوله تعالى " فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ " إنما كسر أولها لأنه يقول ظَلَلْتُ ، فلما ذهب أحد الحرفين استثقلا حول حركته على الظاء . . وقال بعضهم ترك الظاء على فتحها وحذف إحدى اللامين . (٣)

- ( ١ ) ذكر سيويه لفة ليكر بن وائل ببقا الإدغام عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك نحو " رَدَّنَ ، وَوَدَّنَ ، وَوَدَّتْ " ٥٣٥/٣٠٠ كما ذكر جواز فك المدغم ضرورة للشاعر كقول الشاعر :  
سهلاً أعانل قد جَرَّيْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا  
سيويه ٥٣٥/٢ .
- ( ٢ ) انظر اللهجات في كتاب سيويه ٥٤٨ حيث عزيت اللهجة إلى بني سليم كما عزيت إلى بني عامر وأهل الحجاز .
- ( ٣ ) معاني القرآن ٢٢٦/١ .

وقد وقع مثل هذا الحذف في الشعر من ذلك ما جاء في كتب النحاة  
من قول أوس بن مِقرأ (١) :

مَسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَطَالَهُمْ      حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوَى وَشَهْلَانَا

وقول الآخر ( أبي زيد الطائي ) (٢) :

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا      أَحْسَنَ بِهِ فَمَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وهذا الحذف عند النحاة من الشان ، يقول سيويه : " ومن الشان  
قولهم : أَحَسْتُ وَظَلْتُ وَسِتُّ لَمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمُ التَّضْعِيفُ ، وَكَرِهُوا تَحْرِيكَ  
الذی لا تصل إليه الحركة في فَعَلْتُ وَفَعَلَنْ الذی هو غير مضاعف . . ." (٣)

ويؤكد ما ذهب إليه سيويه قوله في موضع آخر قال : " ومن ذلك قولهم :  
ظَلْتُ ، وَسِتُّ ، حَذَفُوا وَأَلْقَوْا كَمَا قَالُوا خِفْتُ ، وليس هذا النحو إلا شاناً  
والأصل في هذا عربي كثير ، وذلك أَحَسْتُ وَسِسْتُ وَظَلْتُ " (٤)

بل إن سيويه ينص على أن الحذف هنا لا لتقاء الساكنين وذلك حين  
قال في باب ما شذ من المضاعف " وإذا كان في موضعٍ يَحْتَمِلُونَ فِيهِ التَّضْعِيفَ  
لِكِرَاهِيَةِ التَّحْرِيكِ ، حَذَفُوا لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ " (٥)

وذهب المبرد إلى مثل ذلك حيث قال : " وليس ذلك بجيد ولا حسن (٦)  
ويتفق سيويه والمبرد وابن جنى (٧) على أنهم حين حذفوا كان تشبيهاً بالمعتل  
في مثل خِفْتُ وَأَرَدْتُ . . . ، يقول المبرد في هذا باب ما شبه من المضاعف  
بالمعتل فحذف في موضع حذفه " وذلك قولك في أَحَسْتُ : أَحَسْتُ ، وَفَسِي

(١) معاني القرآن ١/٢٢٦ .

(٢) الخصائص ٢/٤٣٨ .

(٣) سيويه ٤/٤٨٢ .

(٤) المصدر نفسه ٤/٤٢٢ .

(٥) المصدر نفسه ٤/٤٢٢ .

(٦) المقتضب ١/٢٤٥ .

(٧) سيويه ٤/٤٢٢ ، والمقتضب ١/٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٣٨ .

سَسُنْتُ = مَسُنْتُ ، وتطرح حركته على ما قبله ، وتحذفها ، تشبيها بقولك : أَرَدْتُ  
وَأَقَمْتُ ، كَلْتُ ، صَعْتُ ، كما استويا في باب رَدَّ وقام بالإسكان . ( ١ )

وعلى هذا يحتمل في حذف أحد صوتي المضعف أن يكون حذفه لالتقاء  
الساكنين لا المثلين ، ويصح أن يكون الثاني لا الأول ، ومن حذف لم يستثقل  
توالي المثلين وإنما استثقل توالي ساكنين إذا أول مثلي المضعف ساكن ، فالتقى  
مع الساكن المعارض للإسناد ، فحذف أحدهما مع نقل حركته ، وإذا صح هذا  
الاحتمال صح تَبَعاً له أن تكون حركة الكسر " ظَلَلْتُ " في عين المضعف المسند  
ليست حركة بنية على أنه من باب ( فَعِلَ ) وإنما حركة التقاء الساكنين على الأصل  
ونقلت الحركة إلى الأول دلالة على المحذوف كما نقلت حركة الممثل ، وهذا  
المفهوم من قول المبرد في النص السابق " كما استويا في باب رَدَّ وقام بالإسكان " .  
والأرجح أن يَحْمَلُ تشبيه النحاة للحذف هنا بالحذف في الممثل على  
وجود الشغل في كليهما لا على أنه ثقل التقاء ساكنين ، فحذف من الممثل  
لمدم إمكان تحريكه لالتقاء الساكنين ، وحذف من المضعف لمدم إمكان إدغامه  
لسكون الثاني .

وحكى الأشموني الاطراد عن الشلوين وابن مالك ، إن ذهب الأخير  
إلى اطراد الحذف في مكسر العين من المضعف ، قال في الشافية الكافية : ( ٢ )

ظَلَلْتُ وَظَلَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اَطْرَادَا      وَقَرَنَ فِي أَتَرَرْنَ وَقِسْ مُعْتَصِدَا  
وَلَا تَقِسْ مَفْتُوحَ عَيْنٍ وَأَرَى      مَنْ قَاسَ ذَا ضَمِّ حَرِّ أَنْ يُعْذَرَا

وليس حذفه مطردا كما ذهب إليه ابن مالك، إن لم يسمع فيه إلا ألفاظ  
قليلة ، ولعل الصوغ الذي بني عليه ابن مالك قوله بالاطراد ما ذهب إليه

( ١ ) المقتضب ٢٤٥/١ .

( ٢ ) شرح الشافية الكافية ٢١٦٩/٤ فما بعدها وليس لقول ابن مالك في

المضموم وجه إن لم يأت من المضعف مضموم العين إلا ( لَبَّ ) فقط

انظر سيويه ٣٧/٤ .

ابن جنى في توجيه قراءة ابن يعمر " فَمَرَّتْ بِهِ " خفيفة : " من أن الحذف نسي  
المكسور أسوغ ، لأنه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرة ، وكلاهما مكروه . . . " (١)

وأرى أنه لم يطرد ولم يشع في لغة العرب توقيا للبس، إذ يلتبس هذا  
المحذوف منه لتوالي المثلين بما حذف منه لالتقاء الساكنين في الأجوف على  
التوجيه السابق .

واختلف النحاة في أي المثلين في " ظَلَّتْ " وضوحها حذف ، وقد أورد  
السيوطي خلافهم في هذا وجعله على قولين : الأول حذف العين ، والثاني  
هو حذف اللام .

والأول الأصح في رأيه ، إذ العين هي المحذوفة ، ودليل ذلك إلقاء  
حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها في " خِفْتُ وَهَبْتُ وَطَلْتُ ، وقلسب  
أول المثلين في نحو قولك دينار في " دِنَّارٌ " وذهب إلى ذلك سيويه (٢) ، أما  
ابن مالك فذهب إلى أن اللام هي المحذوفة (٣) وأرى أن نقول بحذف أحدهما  
والدليل على ذلك ورود اللغتين كسر وفتح الفاء ، فمن كسر الفاء لم  
يحول ، وإنما كسر دلالة على أن الفعل من باب " فَعِلَ " بكسر العين فلا حجة  
فيه على كون العين محذوفة . وقد نقل السيوطي عن أبي علي الفارسي نسي  
الاعغال قوله : " قد حذف الأول من الحروف المتكررة ، كما حذف الثاني  
وذلك قولهم " ظَلَّتْ وَمِسَّتْ ونحو ذلك " (٤) وهذا يؤيد أن الحذف لأحد المثلين  
بدون تحديد .

( ١ ) المحتسب ١ / ٢٦٩ .

( ٢ ) الأشباه والنظائر ١ / ٣٧ ، وسيويه ٤ / ٤٨٣ .

( ٣ ) شرح الشافية الكافية ٤ / ٢١٧٠ .

( ٤ ) الأشباه والنظائر ١ / ٣٧ .



( ٢ ) وما حذف ما التقى فيه مثلان فيما هو في وسط الكلمة قطبهم هي صيغة " افتعمل " ما لقيت فيه تا " الافتعال تا " بدلة من الواو وذلك فسي " اتقى ) ، اتخذ ، واتجه " ما حذف فاء الأصلية ( الواو أو الهزة ) عوض عنها تا " ، فحذفت إحدى التائين ، قال سيويه : " ومن الشاذ قولهم تقيت وهو يتقي ، ويتسع ، لما كانتا ما كثر في كلامهم وكانتا تائين ، حذفوا كما حذفوا العين من الضاعف نحو أحست . . وكانوا على هذا أجراً لأنه موضع حذف وبدل " . ( ١ )

وجاء في اللسان " اتقى ، يتقي " كان في الأصل " اتقسي " على ( افتعمل ) ، فقلبت الواو يا " لانكسار ما قبلها ، وأبدلت منها التاء وأرغمت ، فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى ، يتقى ، بفتح التاء فيهما مخففة . . ( ٢ ) ومثل ذلك " تجه يتجه " ( ٣ ) ، و " تخذ ، يتخذ " ( ٤ ) وقرئ " لو شئت لتخذت عليه أجراً " ( ٥ ) ( الكهف ٧٧ ) .

( ٣ ) الفعل الأجوف في بعض تصاريفه ما يجتمع في وسطها يا " أو واوان : فما اجتمع فيه يا " ان وزن " فيعمل " نحو سيّد وميت وهين ولين . . . يقال فيها بالتخفيف سيّد وميت وهين . . قال المازني " فأما قولهم " هين ولين وميت " فإنما حذفوه وهم يريدون وهين ولين وميت ، ولكنهم حذفوه استخفافاً كما حذفوا " كينونكة

( ١ ) سيويه ٤٨٣/٤ .

( ٢ ) اللسان " وقى "

( ٣ ) الخصائص ٢٨٦/٢ .

( ٤ ) المصدر نفسه ٢٨٧/٢ ، ويرى فيه ابن جنى أن تا " ( تخذ ) أصلية هي فاء الكلمة وليست منقلبة عن واو أو همزة .

( ٥ ) قرأ بحذف إحدى التائين ابن كثير وأبو عمرو وحفص . السبعة ٢٩٦ .

وَقَيْدُ وِدَّةٍ (١) . وقد وردت لفتا الحذف والذکر (٢) في القرآن الكريم في قوله  
 " أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ " ( الأنعام ١٢٢ ) . وقوله تعالى " أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ  
 يَأْكَلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا " ( الحجرات ١٢ ) ، وقوله تعالى " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ  
 وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ " ( البقرة ١٧٣ ) ، وورد كذلك لفظ (هَيِّن) في قوله تعالى  
 " قَالَ رَبِّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ " ( مريم ٩ ) . وقرئ في لفظ ( مَيِّت ) بالتخفيف  
 والتشديد على خلاف بين القراء ما يتعذر معه ايجاد فارق في المعنى بين  
 اللغتين . (٣)

ويدل على عدم اختلاف معناهما قول الشاعر الذي جمع بين التخفيف

والتشديد في بيت واحد :

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ      إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ (٤)

وأصل " مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ . . . " بالتشديد - ، سَيِّتٌ سَيِّودٌ ، فلمَّا

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياءً وأدغت الياء ان

إدغامًا لازماً ، ثم حذف من الشدد إحدى يائيه تخفيفاً فقلب " مَيِّتٌ ، سَيِّدٌ . . . " .

ويشبه النحويون الحذف في " مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ " بالحذف في قولهم " كَيِّنُونَةُ

وَقَيْدُ وِدَّةٍ " إذ الأصل " كَيِّنُونَةُ وَقَيْدُ وِدَّةٍ " بياً مشددة حذفت إحداهما تخفيفاً

لازماً لطول الكلمة ، كما نص عليه ابن جنى إذ قال : " اعلم ان أصل هذه

المصادر (٥) " فَيَمْلُولَةُ " لأنها كانت في الأصل كَيِّنُونَةُ وَقَيْدُ وِدَّةٍ وَصَيِّرُورَةُ " بوزن عَيْضُورُ

وَهَيِّزُونٌ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون ، فقلبوا الواو ياءً ،

وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير " كَيِّنُونَةُ وَقَيْدُ وِدَّةٍ " فحذف الياء

( ١ ) المنصف ١٥ / ٢ .

( ٢ ) السبعة ٢٠٣ .

( ٣ ) يقول بعضهم أن لفظ ( مَيِّت ) بالتشديد يطلق لمن لم يميت ، والميت

بالإسكان من قد مات ، وهو قول تدفعه الرواية واختلاف مذاهب القراء

السبعة ٢٠٣ .

( ٤ ) المنصف ١٧ / ٢ .

( ٥ ) يعني كَيِّنُونَةُ وَصَيِّرُورَةُ .

الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت " قَيْدُ وِدَةٍ وَكَيْنُونَةٌ " وألزموه الحذف ، لأنهم قالوا في " مَيِّتٌ وَهَيَّيْنٌ " فحذفوا عين الفعل مع أن الكلمة على أربعة أحرف ، وخيروا بين الحذف والإثبات ، فلما كانت " قَيْدُ وِدَةٍ وَكَيْنُونَةٌ " على ستة أحرف طالت ، فألزموها الحذف ، ولم يخيروا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في مَيِّتٌ وَهَيَّيْنٌ " . ( ١ )

واختلف النحاة في وزن " سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ " على ثلاثة آراء نجملها فيما يلي :

الأول : أن وزن سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ . . . " فَيَعْمَلُ " بالكسر ، وهو رأى الخليل

وسيويه نقله الأخير حيث قال : وكان الخليل يقول : سَكَّيْدٌ

" فَيَعْمَلُ " ، وإن لم يكن " فَيَعْمَلُ " في غير المعتل ، لأنهم قد

يخصون المعتل بالبناء ، لا يخصون به غيره من غير المعتل ، ألا

تراهم قالوا : كَيْنُونَةٌ وَالْقَيْدُودُ ، لأنه الطويل في غير السماء ،

وإنما هو من قَادَ يَقُودُ ، ألا ترى أنك تقول جمل منقاد وأقود -

فأصلهما فَيَعْمَلُوتَةٌ ، وليس في غير المعتل فَيَعْمَلُوتَةٌ مصدرًا . . ( ٢ )

الثاني : أن وزن سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ " فَيَعْمَلُ " بالفتح ، ثم نُقِلَ إلى الكسر، وقد نقله

سيويه - أيضا - إن قال : " وقال غيره هو " فَيَعْمَلُ " لأنه ليس في

غير المعتل " فَيَعْمَلُ " وقالوا غيرت الحركة ، لأن الحركة قد تقلب

إن أُغْيِرَ الاسم ، ألا تراهم قالوا : " بِصَرِيٍّ " وقالوا " أَمَسِيٍّ "

وقالوا : " أَخْتُ " ، وأصله الفتح ، . . . ( ٣ ) ويختار سيويه

قول الخليل مرجحا له بقوله " وقول الخليل أعجب إليّ لأنه قد جاء في

( ١ ) المنصف ١٠ / ٢ .

( ٢ ) سيويه ٣٦٥ / ٤ وانظر الانصاف مسألة ١١٥ .

( ٣ ) سيويه ٣٦٥ / ٤ .

المعتل بناءً لم يجيء في غيره (١) .

والرأى الثاني ينسبه ابن جني<sup>(٢)</sup> إلى ألفيداديين ويرجح عليه رأى الخليل محتجا عليهم بأنهم لو أرادوا بَعَيْتَ وَسَيِّدَ وَزَنَ ( فَيَعْسَلُ ) بالفتح لقالوا دون حاجة إلى تغيير البناء .

الثالث : يقول إن سَيِّدَ وَمَيْتَ أصلهما : " فَعَمِيلٌ " ، وهو ضروب إلى الفراء وتقدير الأصل عنده " سَوَيْدٌ ، وَمَوَيْتٌ " ، ثم حصل القلب والإدغام . ورد هذا الرأى بشذوذ القلب وعدم قياسيته ، قال ابن عصفور

: " وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأن القلب ليس بقياس ، وأيضا

فإنه لم يجيء على الأصل في موضع ، ولو كان الأمر كما ذكر لسمع

" سَوَيْدٌ وَمَوَيْتٌ " وأيضا فإن " فَعَمِيلًا " لا يحفظ ما عينه يا ، ولا

حرف صِحَّة ، ليس في كلام العرب مثل " كَبِيلٌ " فإن أحمل " بَيْتًا وَلَيْتًا "

على أن الأصل فيهما " لَيْيِنٌ وَمَيْيِنٌ " فقد ادعى شيئا لا يحفظ في

كلام العرب مثله . (٣)

وأذهب إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، لما في قولهما من

كون المعتل حَصًّا بيناء لا يكون في الصحيح .

أما المصادر المشبه بها وهي " كَيْنُونَةٌ وَقَيْدُودَةٌ " ونحوها ،

فلا أرى وجهها يجعلنا نقول إن أصلها " كَيْنُونَةٌ وَقَيْدُودَةٌ " بالتشديد

على فَيَعْلُولَةٌ على ما ذهب إليه سيبويه وغيره (٤) . وأرى رأى الفراء

الذى قال : إنها " فَعْلُولَةٌ " أصل فاءها بالضم وحركت بالفتح

(١) سيبويه ٣٦٦/٤ .

(٢) المنصف ١٦/٢ .

(٣) المتع في التصريف ٥٠١/٢ فما بعدها .

(٤) سيبويه ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٠/٢ ، والاقتضاب ٣٣٩/٢ .

حملا على ذوات الياء نحو : صَيْرُورَةٌ وَطَيْرُورَةٌ .

( ١ ) ويحتج كثير ممن ذهب إلى أنها " فيعلولة " بقول الشاعر :

قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ      وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّمِينَةَ

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَةَ      حَتَّى يَمُودَ الْوَصْلَ كَيُنُونَسَةَ

وحمله على الضرورة أرجح ، ويرد من كلام الفراء قوله بانضمام فاء

" فَمَلَّوْهُ " إذ الأفضل أن يقال أَلْحِقِ الْبِنَاءَ مِنَ الْوَاوِيِّ بِالْبِنَاءِ مِنَ

الْيَائِي لِقَلَّةِ مَجِيءِ مَصَادِرِ الْوَاوِيِّ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ فَحُمِلَ عَلَى مَا كَثُرَ

مَجِيئُهُ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ وَهُوَ الْيَائِي . ( ٢ )

وعلى ترجيح رأى الفراء لا يكون حذف ومن ثم لا يكون تخفيف

لا انتفاء ثقل العثلين .

الهزتان الملتقيتان من كلمتين :

( ٤ )

والهزتان لا تلتقيان وسطا في كلمة واحدة ، وإذا التقتا

كانتا في وسط الكلمة عيين . كقولك : " رأس ، وسأل . . . . " إن

لا تسهل أو تخفف بإبدال أو حذف وهما في مثل هذا الموقع ، لأن

العيين لا تكونان - أبدا - إلا مثلين . ( ٣ )

وتلتقي الهزتان في كلمتين بأن تكون الهزمة الأولى آخسر

الكلمة الأولى والثانية أول الكلمة الثانية نحو قوله تعالى " أَأَمِنْتُمْ

مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ " ( الملك ١٦ ) و " أَنُومِنُ كَمَا آمَنَ السَّفَهَاءُ أَلَا "

( البقرة ١٣ ) ونحوها ، وقد أُخِذَ وَجْهَانِ مِنَ الْأَدَاءِ " لِلْهَمْزَتَيْنِ "

( ١ ) المنصف ١٥ / ٢ .

( ٢ ) اللسان " كون " .

( ٣ ) المتع في التصريف ٦٢٢ / ٢ .

لا اعتبارات موقعية وسياقيه ، هذان الوجهان هما : ( ١ )

الأول : التحقيق على الأصل وإعطاء كل همزة حقها في النطق

بها محققه ، لكونهما منفصلتين كل في كلمة ، فجرى

حكهما هنا مجرى إدغام المثلين والمتقاربين في كلمتين .

الأخر : التخفيف باعتبار الأداة في حال الوصل " الدرج "

ولوجود صوتين مثلين يكره تواليهما ، ثم إنه قد توالى

همزتان والواحدة منها إذا انفردت خُفِّفت ، فكان

اجتماع اثنتين أكد في الثقل . وأوجب في التخفيف .

والأداة الأخير هو الذى يعنينا ، إن جاء بالتخفيف ، وقد

كان مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو ( ٢ ) إلا أن أداة هم كان يختلف في

الهمزتين المتفتقتي الحركة عنه في مختلفتيها . ( ٣ )

والذى يهنا في هذا أن أبا عمرو كان في المتفتقتي الحركة

تحذف احدهما في حالاتها الثلاث كقوله تعالى " هُوَ لَأِنْ كُنْتُمْ "

( النساء ٢٢ ) و " السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ " ( النساء ٥ ) ، و " أولياء أولئك "

( الأحقاف ٣٢ ) ، وقد وافقه في ذلك قالون والبرى في المفتوحتين

فقط . فكانهم اختاروا الحذف ورجعوه للتخلص من التقاء المثلمين

الذين يحتج إدغامهما .

وقد حدد ابن البادش ( ٥ ) الهمزة المحذوفة ، فذكر أنها

( ١ ) قرىء فيما التقت فيه همزتان من كلمتين في القرآن بالتحقيق على لهجة

تميم ، صنع ذلك الكوفيون وابن عامر ، وقرا بالتخفيف على لهجة الحجاز

نافع وابن كثير وأبو عمرو " الحجة لأبي زرع ٩٠ - ٩٢ .

( ٢ ) الحجة لأبي زرع ٩١ ، وانظر الإقناع ٢٨٢ / ١ فما بعدها والتيسير ٣٣ .

( ٣ ) انظر الحجة لأبي زرع ٩١ وما بعدها ، والإقناع ٣٧٧ / ١ إلى نهاية الفصل .

( ٤ ) القياس في المتفتقتي الحركة أن تكون بين بين سيويه ٥٤٩ / ٣ .

( ٥ ) الإقناع ٣٨٠ / ١ .

الأولى ، وكذلك ذكر ابن مجاهد <sup>(١)</sup> ، حاملاً ذلك على التشبيه بالإدغام  
 وذكر أبو زرع <sup>(٢)</sup> أنه اختلف في أى الهمزتين المحذوفة ؟ والأنسب أن  
 يقال حذفت احداهما ، لاتفاقهما في الحركة ، بل إن اتفقا هما  
 في الحركة كان أدعى للاكتفاء بواحدة في مذهب أبي عمرو من غير  
 تحديد للمحذوفة ، ثم إن حذف إحدى الهمزتين لا يغير من التوزيع  
 المقطعي للكلمات المكونة للآية ، سواء أ حذفت الأولى أم حذفت  
 الثانية ، لتحرك الهمزتين ، ويبقى معنا أن نقول إن حذف الأولى  
 أو الثانية يستدل عليه بانتقال النبر، ففي قوله تعالى " السّفْهُاءُ "  
 أموالكم " يكون النبر مع التحقيق على الهاء ، وهو عليها إذا حذفت  
 الهمزة الثانية " السّفْهُاءُ " أموالكم ، ولكن إذا حذفت الهمزة الأولى  
 انتقل النبر إلى " السّين " السّفْهُاءُ أموالكم .

وقد يمكن أن يقال إن أبا عمرو حذف الأولى مرة والأخرى مرة  
 حملاً على ما ذكره في الهمزتين المختلفتي الحركة ، من أنه كان  
 يخفف الأولى ، ويحقق الثانية ، ويحدث العكس ، وقد قال عنه سيويه  
 إن كلاً عربي <sup>(٣)</sup> أى تخفيف إحدى المختلفتين فهل يمكن أن تحمل  
 التفتتا الحركة على المختلفتيها ؟ نعتقد ذلك .

( ٥ ) وحذف أحد المتقاربين إذا تواليا في وسط الكلمة أو ما هو كوسط  
 الكلمة ، وذلك قولك في " يستطيع = يستطيع " استثقلوا التاء مع  
 الطاء ، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السين وهي لا تحرك  
 أبداً . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) السبعة ١٤٠ .  
 ( ٢ ) الحجة لأبي زرع ٩٢ .  
 ( ٣ ) سيويه ٥٤٩ / ٣ بتصرف .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٤٨٣ / ٤ .

قال سيويه : " وقد تحذف الطاء فيقال " يَسْتِيع " فحذف الطاء كما  
حذف لام " ظَلْتُ " وتركوا الزيادة ( يعني التاء ) كما تركوها فسي  
" تَقَيْتُ " وإن شئت قلت أبدلوا التاء مكان الطاء ، ليكون ما بعد  
السين مهموسا مثلها " . ( ١ )

فكأنما يريد سيويه أن يقول في الحالة الأخيرة ( يستيع )  
أنه توالي اعلان حذف التاء ثم ابدال الطاء تاء ، والأرجح فسي  
تفسيرها حذف الطاء ، كما أشار إليه أولا ، وقد قرأ السبعة غير  
حمزة في قوله تعالى " فما اسطاعوا " ( ٢ ) ( الكهف ٩٧ ) بحذف  
التاء . وذكر الأخفش الأوسط لغتي حذف الطاء وحذف التاء . ( ٣ )

وفي حذف التاء والطاء عن كلمة ( يستطيع ) دلالة على  
حذف أحد المثليين بدون تحديدٍ واعتبارٍ لمزية أحدهما دون الآخر  
بعدا عن الخلاف الكبير بين النحاة في أي المثليين حُذِف .

كما حذف أحد المتقاربين عند إضافة كلمة ( بني ) الى كل  
اسم قبيلة تظهر فيه لام المعرفة ( ٣ ) كقولهم في " بني العنبر ، وبني  
الحارث . . . " بلعنبر ، ولحارث . . . ، لتقارب النون والسين  
وكثرة الاستعمال ، ( ٤ ) وامتناع الإدغام لسكون لام المعرفة سكونا لازما .

- 
- ( ١ ) سيويه ٤٨٤/٤ .  
( ٢ ) السبعة ٤٠١ ، وانظر الكشف ٢/٨٠ .  
( ٣ ) معاني القرآن ٢/٣٩٩ .  
( ٤ ) سيويه ٤٨٤/٤ .  
( ٥ ) المصدر نفسه ٤٨٤/٤ .



ثالثاً : حذف أحد المثليين المتواليين آخرًا :

=====

يكثر توالي المثليين ( الأمثال ) آخراً في المواضع التالية :

- ( أ ) نون الوقاية مع نون الأفعال الخمسة .  
 ( ب ) نون الوقاية مع إن ، وأن ولكن وكان ومثلها لعل وليت ، ونون  
 من وعن ، ومع قد وقط .  
 ( ج ) نون الوقاية مع النون الأصلية في الفعل ( لام الفعل ) .  
 ( د ) نون الوقاية مع نون النسبة .  
 ( هـ ) نونا التوكيد مع نون الأفعال الخمسة .  
 ( و ) ياء النسب إذا لحقت اسماً وفيه ياء أصلية ، أو آخره ياء  
 مشددة .  
 وسنبداً بذكر نون الوقاية مع ما تدخل عليه ويلتقي عند  
 دخولها مثلان أو أكثر .

( ١ ) نون الوقاية مع نون الأفعال الخمسة :

-----

وذلك حين تلحقها ياء المتكلم نحو " تَضْرِبَانِي  
 وَتَضْرِبُونِي وَتَضْرِبَانِي " بنونين ، أولاهما علامة رفع  
 الأفعال الخمسة والثانية نون الوقاية . ومعنى ذلك أنه  
 لا تجتمع النونان إلا في حال الرفع ، وعند ذلك يحصل  
 الثقل المفضي إلى التخفيف بإدغام أو حذف إحداهما وقد  
 ورد ذلك في قوله تعالى " أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ " ( الأنعام  
 ٨٠ ) و " تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ " ( الزمر ٦٤ ) حيث قرئ فيهما  
 بالتشديد ( ١ ) والتخفيف ( ٢ ) .

- ( ١ ) قرأ بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي السبعة ( ٢٦١ ) .  
 ( ٢ ) قرأ بالتخفيف نافع وابن عامر ، وروى عن الأخير في " تأمروني " بنونين  
 السبعة ٥٦٣ .

فالأداء في الآيتين كله مخفف ، فمن شدد فقد أسكن الأولى وأدغمها في الثانية ، واختار الإدغام طريقاً للتخفيف ، ومن خفف بالحذف ، فقد كره اجتماعهما ولم يسلك طريق الإدغام لزيادة النون الثانية .

وقد اختلف الملماء النحاة في أي النونين المحذوفة ، وقد أُورِدَ السيوطي اختلافهم في الأشباه والنظائر ، إذ قال : " إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف إحداهما تخفيفاً نحو " أحتاجُني وتأمرُني " وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية ؟ خلاف : ذهب سيويه <sup>(١)</sup> إلى الأول ورجحه ابن مالك <sup>(٢)</sup> لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله :

أَبَيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبية عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ " ( البقرة ٦٧ ) " وَمَا يُشْعِرُكُمْ " ( الأنعام ١٠٩ ) في قراءة من سكن <sup>(٣)</sup> ، ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ، وذهب المبرد والميرافي وابن جنى <sup>(٤)</sup> وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط <sup>(٥)</sup> وابن هشام <sup>(٦)</sup> إلى الثاني لأنها دخلت

- 
- ( ١ ) انظر سيويه ٣٦٨/٢  
( ٢ ) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٥ ، والساعد على تسهيل الفوائد ٩٨/١ .  
( ٣ ) القراءة لأبي عمرو بن العلاء - السبعة ١٥٥ ، ١٥٦ .  
( ٤ ) المقتضب ٢٤٨/١ ، والنصف ٣٣٧/٢ فما بعدها .  
( ٥ ) هوركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي ( ٧٧٧هـ ) ، انظر حاشية الأشباه والنظائر ٧٧/١ ( عيد العال ) .  
( ٦ ) مفني اللبيب ٣٤٤/٢ ، وأوضح السالك ١٠٩/١ ، وفي كليهما صحح ابن هشام مذهب سيويه .

لغير عامل ، فلو كانت المحذوفة لزوم وجود مؤثريلا أثر مع امكانه ، ولأن الثقل  
نشأ من الثانية فهي أحق بالحذف .<sup>(١)</sup>

ومع وجاهة التحليل وحسنه في كلا الرأيين السابقين ، نجد الأداء  
الصوتي لا يعبر عن إحداهما بل يعبر عن حذف واحدة من النونين دون اعتبار  
لها ، سواء أكانت علامة أم وقاية، إذ في الباقية دلالة على المحذوفة ، وتبقى  
قرينة الرفع لهذه الأفعال تجردها من الناصب أو الجازم ، ودخول الناصب  
والجازم قرينة عدم اجتماعهما ، هذه من جهة . والأخرى أن الكسر يدخل  
الأفعال الخمسة في نحو "تفعلان ويفعلان" فلم نقى المكسور الكسر ؟ ثم إن  
النون لا يضيرها أن تتحرك بأى حركة إذ هي علامة الإعراب ، وإنما كانت نون  
الوقاية لتحافظ على آخر الفعل في غير باب الأفعال الخمسة .

فأما دخولها على الأفعال الخمسة ، فلشدة الارتباط بين هذه النون  
والياء ، الأمر الذي جعل سيويه<sup>(٢)</sup> لا يعد ( يا ) التكلم ضميرا واحدا بل  
ضميرين، أحدهما المجرور وهو ( الياء ) في نحو ( غلامي ) وأما الآخر فالنصب  
وهو عنده " ني " .

ومما يمكن أن تحمل عليه الآيتان " أتحتاجونني في الله " و " تأمرؤنني  
أعد " أن تخلو كل منها من نون الوقاية ، وتكون هذه المشددة نون التوكيد ،  
إما الثقيلة وحينئذ تكون نون الرفع محذوفة، أو تكون الخفيفة وحينئذ يسلك المثالان

( ١ ) الأشباه والنظائر ١ / ٣٥ فما بعدها .

( ٢ ) سيويه ٢ / ٣٦٨

سبيل الإدغام بإسكان نون الرفع وإدغامها في نون التوكيد الخفيفة بالكسـ  
لناسبة الياء ، وهذا الموضع الذي ورد فيه التوكيد بالنون ما ذكره سيويه حيث  
قال : " ومن مواضعها - أي نون التوكيد - الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد  
حروف الاستفهام ، وذلك أنك تريد أعلمني إذا استفهمت ، وهي أفعال غير  
واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي ، فإن شئت أقحت النون ، وإن شئت  
تركت ، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي وذلك قولك " هل تقولن ؟ وأقولن ذلك ؟  
وَكَمْ تَمُكِّنَنَّ . . . وكذلك جميع حروف الاستفهام " . ( ١ )

وقد ورد ما التقت فيه النونان بغير حذف في قوله تعالى " وكادوا  
يقتلونني " ( الأعراف . ١٥٠ ) و " أتعديني " ( الأحقاف ١٧ ) على الأصل  
ويرى ابن جنى : إنما جاز الأظهار في هذا ، وإن كان المثان متحركين فسي  
كلمة ، لأنه لا يلزم الأولى أن يكون بعدها مثلها ( ٢ ) ، ويحتمل في ( أتعديني )  
أن يكون عدم الحذف لأن اللبس ، وذلك حين تعد النون الثانية نونا للتوكيد  
خفيفة ، فإذا قلت ( أتعديني ) تساوى اللفظ المؤكد مع غير المؤكد .

( ١ ) سيويه ٥١٣/٣ ، كما ذكر سيويه أن النون في قوله تعالى : " أتعديني " .

للتوكيد ٥١٩/٣ .

( ٢ ) السبعة ٥٩٧ حيث قرأ الجميع بنونين مع سكون الياء عدا الحرمين

حيث فتحا الياء .

( ٣ ) النصف ٣٣٧/٢ .

( ٢ ) نون الوقاية مع إِنَّ وأَنَّ ولَكِنَّ وكَأَنَّ :

هذه الحروف إذا لحقتها ياء التكلم ، دخلت نون الوقاية لتقيها الكسر ، لأن هذه الحروف جنية على الفتح ، فأشبهت الفعل الماضي في حركة بنائه <sup>(١)</sup> ، فيقال : إِنَّنِي ، وأَنَّنِي ، وكَأَنَّنِي ولَكَّنَّنِي وقد حذفت منها إحدى النونات تخفيفا فقول : أَنِّي ووَأَنِّي وكَأَنَّنِي ولَكَّنَّنِي بنونين فقط ، وثالثتها حذفت كراهة توالي الأمثال .

واختلف في أى النونات المحذوفة على قولين :

أحدهما : نون الوقاية وهو رأى سيويه <sup>(٢)</sup> وعليه الجمهور .

والآخر : نون إِنَّ ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إِنَّنِي ووَأَنَّنِي وما دخل للفرق لا يحذف .

كما اختلف في أى نوني " إِنَّ " حذفت الأولى المدغمة أم

الثانية المدغم فيها ؟ ذهب المعجربى إلى القول بحذف الأولى فيما نقله السيوطي <sup>(٣)</sup> .

والخلاف الأخير في أى نوني " إِنَّ " حذفت ؟ غير مجيد ،

لأن اللفظة تستخدم إِنَّ الشددة والخفيفة ، كل في موضع فإذا علم

حذف إحدى نوني " إِنَّ " علم أنها الخفيفة وليست الشددة . إنما

الخلاف في أى النونات المحذوفة ؟ نون من نوني " إِنَّ " أم نون

الوقاية ؟ يحتاج إلى عرض أوسع ، لكون هذه الأدوات " إِنَّ ووَأَنَّ ،

( ١ ) رصف الجاني ٢٠٣ .

( ٢ ) سيويه ٢٦٨/٢ .

( ٣ ) انظر الخلاف في أى النونات المحذوفة في الأشباه والنظائر ٨٣/١ ،

وهمع الهوامع ٢٢٥/١ .

ولكنَّ وكانَّ " لها وجهان في الاستعمال أحدهما بالتخفيف ، والآخر بالتشديد ، ولكنَّ سياق ومعنى ، فلو نظرنا إلى " إنَّ " من هذه الأرواح - مثلا - فانه يحتمل أن تكون " إنَّ " في " إئتِي " مخففة ، اتصلت بياء المتكلم ، فاجتلبت نون الوقاية ، فأصبحت " إئتِي " مدغمةً وحينئذ لا حذف فيها . أو تكون الثقيلة ، وحذفت إحدى نونيهما دون نون الوقاية ، وحينئذ لا يكون فرق في المعنى بينها ، وبين الخفيفة إذ الأصل في المشددة أن تكون أكد . . . ، ولما كما لا ندرى أى النونات حذفت ، إذ حذف واحدة منها يبقى بعده نونا مشددة ، فقد تمين التخيير في حذف واحدة منها ، لقيام المعنى في السبقي خاصة إذا ما علمنا أن الاحتمال الأول وهو كونها " إنَّ " الخفيفة غير قائم ، لعدم اتصال المخففة بالضمير إلا شذوا ولا ضرورة . قال ابن عصفور: " وأما إنَّ فإنها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها ، فإذا أعطت فإنها بمنزلة المشددة في كل شيء إلا أن اسمها لا يكون ضمرا إلا في ضرورة فتقول " إنَّ زيدا لقاوم " ولا تقول " إنَّك لقاومٌ : تريد إنَّك لقاومٌ " <sup>(١)</sup> ومثلها في ذلك " أن " المفتوحة ، فإنها إذا خففت لا يكون اسمها إلا ضمير شأن لا يبرز إلا في ضرورة <sup>(٢)</sup> ، أما كسان إذا خففت فانه يجوز فيها أن يكون اسمها ظاهرا أو ضمير شأن ولا يكون ضميرا متصلا بها . <sup>(٣)</sup> هذا في مذهب من يعمل " أن " المخففة ، أما من ذهب إلى أنها لا تعمل <sup>(٤)</sup> فلا يقع بعدها ضمير نصب مطلقا

- 
- ( ١ ) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٧/١ .  
 ( ٢ ) الجنى الداني ٢١٧ .  
 ( ٣ ) رصف البانسي ٢٨٦ .  
 ( ٤ ) هو مذهب الكوفيين أن " أن " المخففة المفتوحة الهمزة لا تعمل في ظاهر ولا ضمير، الجنى الداني ٢١٩ .

وما بعدها إن لم يكن فعلاً فهو مرفوع على أنه مبتدأ .

وكالسابقا تكون " لكن " إذا خُفِّتْ أهملت بإجماع النحاه (١) ،

فلا يقع بعدها متصلاً بها وهي مخففة ضمير نصب لعدم عملها .

وعلى هذا فإذا ما لحق " إنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ " ياء المتكلم ،

وحذفت إحدى النونات ، فهي الشددة مطلقاً في جميع المواطن ،

وهذا ما دعانا إلى القول بالتحخير في حذف إحدى النونات منها

دون تعيين ، لا نتفاء اللبس وقيام الدليل على كونها هي الشددة .

نون الوقاية مع نون " من وعن ومع قط وقد " :

( ٢ )

فمن وعن وقط وقد تلحقها نون الوقاية ، ولا يجوز حذفها

فتقول " مَنِّي وَعَنِّي وَقَطْنِي وَقَدْنِي " إلا في ضرورة اشعر ، وهو ما نص

عليه سيويه بقوله " وقد جاء في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلا

بد من النون . . . " (٢) وذكر قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي لَيْسَ إِسَامَ بِالشَّحِيحِ الطُّحِيدِ (٣)

ومثله في الحذف للضرورة حذف نون " من وعن " ، قال الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَسْنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

وعلة عدم حذف النون في الكلام سكون آخر الكلمة ، ولم يلجأ

في الكلام إلى الحذف إلا مكان الإدغام في " مَنِّي وَعَنِّي " ولعدم تتابع

مثلين في " قَدْنِي وَقَطْنِي " . . . "

( ١ ) انظر رصف الجاني ٣٤٧ ، ٣٤٨ حيث ذكر رأياً شاذاً للسهبلي في

إعمالها مخففة .

( ٢ ) سيويه ٣٧١ / ٢

( ٣ ) المصدر نفسه ٣٧١ / ٢

( ٤ ) نون الوقاية مع لعل ، وهي تدخلها كما تدخل الأفعال وقاية لها من كسر مناسبة الياء ، إلا أنها يجوز حذفها لوجود التقارب بين اللام والنون ، فأما المحذوف هنا فهو النون صراحة لا اختلاف الصوتين قال المبرد في علة حذف نون الوقاية من لعل : " إنما ذلك لأن لعل مضممة ، وهي أقرب الحروف من النون وتعاقبها وتدغم كل واحدة منها في صاحبته (١) ولم ترد في القرآن (٢) متصلة بياء المتكلم إلا بالحذف من نحو قوله تعالى " لعلِّي آتاكم منها بقبس " ( طه ١٠ ) و " لعلِّي أبلغ الأسباب " ( غافر ٢٦ ) .

( ٥ ) نون النسوة مع نون الوقاية :

في مثل قولك : " هُنَّ يَضْرِبُنِنِي " يعتنع الحذف ويلزم ذكر النونين أنا للبس ، فلو قلت في " يَضْرِبُنِنِي " بكسر النون لأجل الياء لالتبس ذلك " بِيَضْرِبُنِنِي " المضارع المتصل بضمير النصب " الياء " إلا في ضرورة شمريه نحو :

تَرَاهُ كَالثَغَامِ يُعَلُّ سِنًا يسوء الفاليات إذا فلييني (٣)

ويعتنع الإدغام هنا لسببين :

أولهما : أن الإدغام في مثل هذه الحال يؤدي إلى التقاء ساكنين أولهما ساكن صحيح ، إذ الفعل إذا اتصل بضمير رفع متحرك ( نون النسوة ) سكن آخره ، فإذا أدغمت النونان

( ١ ) المقتضب ١ / ٢٥٠ .

( ٢ ) انظر عمدة الحافظ وعمدة اللافظ ١٤٤ .

( ٣ ) سيويه ٢ / ٥٢٠ .



التقى ساكنان على غير حده الجائز ، ولذلك تجد لغويا كابتن جنى  
يجيز الإدغام إذا ما كان الفعل معتل الآخر إن يقول : " . . . ولكن  
من قال " رَضَيْتَنِي ، وَهَوَيْتَنِي " جازله الإدغام - وإن اجتمع  
ساكنان - لأن قبل الأول منهما ياءً مكسورا ما قبلها فجرت مجسرى  
الواو في أتجاجوتّي " ( ١ ) .

والآخر : أن الإدغام في مثل هذا يؤدي إلى اللبس بالفعل المؤكد  
بنون التوكيد الثقيلة ، إذا كان أمرا أو مضارعا فتقول مثلا فسي :  
" اضْرَيْتَنِي " اضْرَيْتِي ، فتحرك لام الفعل لالتقاء الساكنين ، وتجعل  
بناء الأمر على الفتح ، ثم تدغم النونين ، فلا يكون هناك مانع من  
اللبس بين الأمر السنند لنون النسوة المتعدى ولنصب مقبول به هو  
" الياء " ، وبين الأمر المؤكد بنون التوكيد الثقيلة المتعدى إلى الياء  
- أيضا - ومثله المضارع تقول في " يَضْرِيْتَنِي = يَضْرِيْتِي " لا تدرى  
إن كان مضارعا مؤكدا أم سنندا إلى نون النسوة متعديا إلى الياء  
ولذلك تجد امتناع الحذف والإدغام واحتمال ثقل توالي المشلسين  
حفاظا على القرينة اللفظية الفارقة بين مختلف الاستعمالات .

( ٦ ) إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ مع " نأ " الضمير :

إذا دخلت " إِنَّ " على " نأ " توالى ثلاث نونات " نونا ( إِنَّ )  
ونون الضمير ( نأ ) ، وجاز حينئذ حذف واحدة منها لدلالة  
المتبقية على المحذوفة . واختلف في أى النونات المحذوفة : أهسي

إحدى نوني إن أم نون الضمير ؟ وقد ذكره السيوطي إذ قال:  
 " إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف  
 احدهما نحو " إِنَّا وَلَكِنَّا " وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثانية  
 فيها ؟ القولان السابقان ، ولم يجز هنا القول بأن المحذوفة نون  
 الضمير لأنها اسم فلا يحذف " (١) وكذلك ذكره في همع الهوامع الا  
 أنه أضاف أن ابن قاسم في شرح الألفية قال بحذف نون الضمير (١) ،  
 والأوجه أن يقال : إنه حُذفت إحدى النونات بدون تعيين لقياس  
 الدلالة على الحذف، ولعدم معرفة المحذوفة حقيقة .

وأما من استند إلى أن نون الضمير اسم فلا تحذف ، فهي  
 كذلك إن لم يُدَلَّ عليها بشيء منها أو بالسياق وهي أي نون الضمير  
 متكون من حرفين " النون والألف " والأخير صائت طويل مسموع . ثم  
 إنه يقال هنا ما قيل في إن مع ياء التكلم من أنها — أي إن — اذا  
 خففت لا يكون اسمها ضميرا متصلا بها وهو ما يدل على أن ( إِنَّا )  
 ليست إلا أن ( المشددة ) والضمير " النون " .

( ٧ ) نون الأفعال الخمسة مع نوني التوكيد :

ذلك أنه إذا أكد الفعل المضارع المرفوع من الأفعال  
 الخمسة ، اجتمع في آخره نونان أو ثلاث نونات ، الأولى علامة رفع  
 الأفعال الخمسة ، والباقية نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، وكراهة  
 لتوالي الأمثال حذفت إحدى هذه النونات ، وإنما سلك طريق الحذف

( ١ ) الأشباه والنظائر ( ١ / ٣٦ ) .

( ٢ ) همع الهوامع ( ١ / ٢٢٥ ) .

تخفيفا ، لامتناع الإدغام في هذه الحال ، لسكون نون التوكيد  
الخفيفة وكون الثانية نونا مشددة ، ولا يدغم متحرك في ساكن ، ولا  
ساكن في مشدد ( مدغم ) ، وحينئذ حذف إحدى النونات ، وعلى  
رأى سيويه أن المحذوفة هي نون الرفع ، قال : " وإذا كان فعل  
الاثنين مرفوعا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع  
النونات . . . " (١) ثم قال : " وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم  
أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك  
" لَتَفَعَلَنَّ ذَاكَ " ، " لَتَذْهَبَنَّ " لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفتها  
استثقالا ، وتقول " هل تَفَعَلَنَّ ذَاكَ " ، تحذف نون الرفع ، لأنسك  
ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف فحذفتها إذ كانت تحذف  
وهم في هذا الموضع أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفتها فيما هو  
أشد من ذاك ، بلغنا أن بعض القراء قرأ " أتُحَاجُّونِي " وكان يقرأ  
" فِيم تَبْشُرُونَ " وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا  
التضعيف . . . " (٢)

ورأى سيويه في أن المحذوفة هي نون الرفع صحيح ، ولا  
نقول بالتخيير في حذف إحدى النونات ، لوجود إحدى النونيين  
خفيفة ساكنة ، والأخرى ثقيلة وهما الباقيتان بعد الحذف على غير  
ما تبقى عليه النونات السابقات ، فكان التخيير هناك ، ولزم حذف  
نون الرفع هنا . وكذلك لا اختلاف القِيم الصوتية الناتجة عن حركات نون  
الرفع ونوني التوكيد فبينما الأولى مفتوحة تكون الأخرى مشددة

( ١ ) سيويه ٥١٩/٣

( ٢ ) المصدر نفسه ٥١٩/٣ ٥٢٠

مفتوحة أو ساكنة ، وهذا يدعو إلى القول بسقوط النون الأولى \* نون  
الرفع \* .

( ٨ ) ويحذف عند النسب إلى ما آخره ياءً مشددة زائدة أو ياءً مشددة إحدى

يأتيها زائدة والأخرى أصلية ، فتحذف الياء المشددة الزائدة من  
الاسم المنسوب إليه وتحل محلها ياء النسب حتى لا تتوالى الياءات  
في آخر الاسم عند النسب، وذلك قولك في النسب رُومِيٌّ - وكُرْسِيٌّ  
حيث يعتمد على السياق اللغوي في تحديد المعنى المراد من  
اللفظ : كُرْسِيٌّ - رُومِيٌّ ، أهو منسوب إليه ، أم أنه اسم للكُرْسِيِّ  
( الآلة المعروفة ) أو واحد الروم بالنسبة للأخير . ( ١ )

وكذلك يصح في النسبة إلى اسم المفعول من الفعل الثلاثي  
اليائي الآخر كهدي ورَمِيٌّ أن يُقال : مَهْدِيٌّ وَرَمِيٌّ بحذف الياء المشددة  
في آخره المكونة من يائين إحداهما منقلبة عن واو المفعول والأخرى  
لام الكلمة ، كراهة اجتماع الياءات في آخر الاسم المنسوب إليه . ( ٢ )

ويصح حذف واحدة وقلب الأصلية مخالفة لياء النسب وذلك  
قولك مَرْمِيٌّ وَمَهْدَوِيٌّ ، وعند اختيار الأول يكون اختياراً ملبساً  
لا يدرى إن كان ( مَرْمِيٌّ ) اسم مفعول أم اسم مفعول منسوباً إليه  
والعمدة السياق اللغوي .

وكذلك في النسبة إلى هَذِيلٍ وَقَرِيْشٍ قبيلتان يقال هَذَلِيٌّ ،  
وَقَرِشِيٌّ بحذف الياء المتوسطة لا اجتماع ثلاث ياءات عند النسبة أحدثن  
ثقلًا، فعدل إلى الأخف حين لا يكون خفيفاً إلا بالحذف ، وقد لا

( ١ ) انظر شرح شافيه بن الحاجب ٩/٢ ، ٥٣ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٤٩/٢ ، ٥٣ .

يحذف عند الالباس كما في النسبة إلى " فقيم كانه " و " ملج خزاعة " فرقا بينهما وبين فقيم بن جرير التميمية و ملج بن الهون بن خزيمه . ( ١ )  
وتحذف الألف الخامسة فصاعدا من الاسم المنسوب إليه ، ذلك أنها لو بقيت لكان صيرها أن تنقلب إلى ياء لمناسبة الكسرة التي تسبق ياء النسب ، فتجيء ألفاظ مثل " حباري وجمادي " منسوبا اليها ، يحذف الألف كراهة أن تنقلب إلى الياء فتكثر الياءات إذا اجتمعت مع ياء النسب فتصبح . حباري وجمادي .

---

( ١ ) انظر النكت في تفسير كتاب سيويه ٨٠٨٢ / ٢ .

## ( المخالفة )

والمخالفة وسيلة أخرى من وسائل التخفيف من ثقل المثليين أو الأمثال التي أوجدتها اللغة كي تتخلص بها من هذا الثقل .

والمخالفة في عرف اللغويين المحدثين ، تعني " إحلال صوت محل أحد صوتين متماثلين تماما (١) . ويكون الصوت الحالُّ أحد الأصوات الصائتة أو أحد الأصوات الشبيهة بها وهي اللام والميم والراء والنون (٢) ، وأكثر هذه الأصوات شهرة في الاستعمال المرسي إحلال الياء محل أحد المثليين أو الأمثال وقد عرف القدماء " المخالفة " وجرت في كتبهم ضمن مباحث الإبدال (٣) . وأشاروا إلى أنها أحد ما يخفف به من اجتماع المثليين أو المتقاربين (٤) .

ويفترض بعض الماصرين (٥) أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين مثليين . . . من مثل الكلمات : حَرَجَل - حَجَل - وجَلَد - وجَمَد ، وَعَكَب - عَكَب . . . (٦) ، وإلى مثل ذلك ذهب هنرى فليش لكنه يرى : " أن المخالفة في مثل هذه الصيغة لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية ، وإنما كان ذلك لتضخيم الكلمة وتكبير حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة العربية (٧) ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الصيغة ( فَعَل ) مضخمة بالتضعيف نتيجة التحول

- 
- ( ١ ) التطور اللغوي علله وقوانينه ص ٣٧ بتصرف .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٣٧ .  
 ( ٣ ) انظر كتاب الإبدال لابن السكيت ، وصرناعة الإعراب ٢ / ٧٤٠ وفي حديثه عن كل صوت أنه يقع أصلاً ومدلاً وزائداً .  
 ( ٤ ) المسائل المشككة المعروفة بالبهفداديات ٢٢٨ .  
 ( ٥ ) انظر دراسة الصوت اللغوي ٣٣٠ .  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ٣٣٠ .  
 ( ٧ ) العربية الفصحى ( هنرى فليش ) ١٥٦ .

الداخلي في صيغة الثلاثي الذي أشار إليه هنرى فليش أو أشار إليه بالقاعدة العامة العربية ، فلما كانت تلك الصيغة المتحولة مستثقلة ككراهتهم التشديد خولف بينهما بإبدال الساكن منهما صوتا مخالفا للآخر ، وبالتالي لم تكن هناك رغبة في التكبير والتضخيم الذي أشار إليه فليش ، خصوصا وأن المدغم المشدود يعطى من حيث الإيقاع الكمي إحساسا بوجود الصامت المدغم الأول ، يدل على ذلك التقطيع المقطعي للصيغتين فَعَلَّ ← حَجَل ، وَفَعَّلَّ ← حَرَجَل ، فهما متكوّنتان من مقاطع متماثلة ( ص ح / ص ح / ص ح ) والإيقاع في العربية يتكىء على المقاطع بدرجة كبيرة . ( ١ )

فالمخالفة إذن اتجاه لغوي يعمد الى التخفيف من ثقل توالي المثليين أو الأمثال ، ويرى علماء اللغة المحدثون أن " قانون المخالفة " قانون يسير ضد قانون المماثلة " بمعنى أنه إذا كان من نتائج الأخير أنه يلغى القيم الخلافية للحروف ( الفونيمات ) سواء من حيث المخرج أو الصفة فإن قانون المخالفة يعمق الخلاف في النسق الصوتي بين الحروف لتبرز في صورة أكثر استقلالية . ( ٢ )

وفي حين تهدف المماثلة إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق ، ولا تلقى بالا إلى الجانب الدلالي الذي يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين ، فإن المخالفة ينظر إليها - عكس ذلك - على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات . . . " ( ٣ ) .

فالمماثلة والمخالفة يمثلان عاملين يتجاذبان اللغة ولكل فاعليته وتأثيره ولكل منهما هدفه وغايته ومن صراعهما يحدث التوازن بين مطلب سهولة النطق

- 
- ( ١ ) دروس في علم الأصوات ( كانتينو ١٩٨ ) .  
 ( ٢ ) دراسة الصوت اللغوي ٣٣٠ بتصرف .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ( ٣٣ ) .

ومطلب سهولة التفريق بين المعاني <sup>(١)</sup> .

والذى يظهر لي أن هذين القانونين حملاً وظائفاً أخرى ليست بذات علاقة بما تفسره ، فالتوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب التفريق بين المعاني يتكىء على القرائن المساعدة المتضافرة في السياق اللغوى ، بل إن المخالفة في ذاتها ليست الا طريقاً من طرق التخفيف قد يحمل قرينه لفظية ذات دلالة على بنية الكلمة أو أصل بنيتها كما سيأتى بيانه .

ويذهب " برجستراسر " مذهباً بعيداً حين يشرح علة التخالف بقوله " أما التخالف فالعلة فيه نفسية محضة ، نظيره الخطأ في النطق ، فإننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق ، ويلغظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ، لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه ، بعد حصوله بعه قصيرة ، ومن هنا ينشأ الخطأ ، إذا أسرع الانسان في نطق جملة محتوية على كلمات ، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة وكثيراً ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وسدون خطأ <sup>(٢)</sup> . ويبدو من مقولته الأخيرة بتسامر الصبيان متسابقين في نطق هذه الجمل أن العلة في التخالف ليست إلا عضوية صرفة .

وكذلك فإن الملة في وجود ظاهرة المخالفة في اللغة إنما كان بسبب الجهد العضلي المستثقل في أداء الأصوات المتماثلة ، يدل على ذلك تعدد اتجاهات التخفيف من إدغام وحذف ومخالفة وفصل ، ويدل عليه كذلك أن الصوت المخالف غالباً ما يكون صوت عله ( صائت ) طويل الياً ، أو الألف ، أو

( ١ ) دراسة الصوت اللغوى ٣٣١ ، وانظر اللغة لغندريس ص ٩١ وما بعدها .

( ٢ ) التطور النحوى للغة العربية ٣٤ .



الواو ، وكذلك غالبا ما يقع بدلا من أحد الأمثال \* الساكنة \* لا التحركسة  
كظنَّيتُ من تظنَّنتُ، إذ حلت الياء محل \* النون \* الساكن الثالث من الأمثال  
المتوالية في هذه الكلمة .

ويبدو من خلال هذا السثال القرينة اللفظية التي تحملها المخالفة  
والتي وعدنا بالاشارة إليها قبل قليل . حيث ما زالت الصيغة بمينها (١) تكفَّلتُ  
في كلا اللفظين الأصل والمخالف ، وذلك لإيقاع صوت العلة الصائت بدل واحد  
من المثليين ، وهذا نتيجة موقعية تكون فيه الياء معدودة في الصوامت في  
النظام الصوتي للغة العربية، والأفهي في علم الأصوات صوت واحد من حيث  
المخرج والصفة (٢) ، وإنما يضيق مخرجها فيصيرها نوع من الحفيف لموقعيتها (٣)

كما طمع في شيوع استخدام الأصوات الصائتة مبالغة في أطراح المجهود  
المضـلي، فكان يمكن أن يحافظ على الصيغة بتحويل أحد الصوتين السـي  
مثل ساكن صامت كاللام والسيم والراء . . . . ولكن الصوامت تحتاج إلى حركات  
عضوية لسانية غالبا ، وهو الأمر الذي أميدل صائتاً طويلاً يكون فيه - اللسان -  
في وضع حيادي ( ساكن ) وإن ساعد في تشكيل حجرة الرنين المناسبة لاصدار  
الصوائت .

ويكون اتجاه المخالفة كخلص من ثقل توالي المثليين أو الأمثال إذا -

امتنع الإدغام والحذف ، ذلك أن الإدغام يمتنع إما لسكون الثاني من المثليين

( ١ ) أشار الصيمري إلى أنهم يعتمدون إلى إبدال الياء من الصحيح

الساكن حتى لا يتحرك حين ذكر قول الشاعر :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تتمرُّه من الثعالي ووخرٌ من أرانيها

حيث يقول \* لوترك الياء للزيمه أن يحركها ، ولو حركها لانكسر  
الشعر ، فأبدل منها حرفا لا يحرك في مثل موضعه وهو الياء، وشبهه

بتظنيت \* انظر التبصرة والتذكرة ٨٣٧/٢ .

( ٢ ) مناهج البحث في اللغة ١٣٦ .

( ٣ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٤٢ .

سكونا لازما إسناد المضعف إلى ضمير الرفع المتكلم ( ظَنَّتُ ) أولاً أن المتوالى من الأمثال ثلاثة ، اثنان منهما مدغمان كما في " تَظَنَّتُ " أو يؤدي إلى الابتداء بالساكن أو التقاء الساكنين وهما أمران لا يجيزهما نظام اللفظة ، فيحتمل الثقل لأجلهما ، أو يسلك بهما اتجاهها آخر في التخفيف كالحذف فيقال في " ظَلَّلَ وَسَّ " سندا إلى الفعل " ظَلَّتْ وَسَّتْ " بحذف واحد من المثليين وهو طريق يؤدي إلى اللبس إذ لا يعلم إن كان أصله المضعف أو الممتل ، إذ يحذف من الأخير لا لتقاء الساكنين فيقول في " طَابَ وَخَافَ " سندا طَبَّتْ - وَخَفَّتْ . ولما كان ذلك كذلك اتجه إلى المخالفة فرارا من ثقل المثليين في المواطن التي امتنع فيها الإدغام ، وقد يتجاوز طريق المخالفة المعتنع من الإدغام إلى المدغمين نحو " دِتَّارٌ " و " قِرَاطٌ " فيحل محل الساكن في المدغمين صوت " الياء " فيقال " قِرَاطٌ وَدِيَّارٌ " .

وستناول الآن أشهر المواطن التي وقعت فيها المخالفة تخفيفا من

الثقل :

أولا : المضعف السند إلى ضمير الرفع المتحرك :

المضعف عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك يفك إدغامه

ويتوالى المثان غير مدغمين لمكون الثاني من الأمثال ، وقد تتوالى

في المضعف ثلاثة أمثال عند تضعيف عين المضعف فيصبح ظَنَّ - ظَنَّتُ

- تَظَنَّتُ ، فيخالف في الأخيرة بين الأصوات المتماثلة وحل الياء

محل الساكن غير المدغم فتصبح = تَظَنَّيتُ .

ويقال في : أملت - أمطيت ، وعليها قوله تعالى " فِهِي

تَمَلَى عليه بكرة وأصيلا " ( الفرقان هـ ) أي تَمَلَّ لقوله تعالى :

\* فَلْيَمْلِكْ وَلِيَهُ \* (١) (البقرة ٢٨٢) .

وكذلك تقول في " قَصَصْتُ وَتَقَضَّضْتُ وَتَلَعَمْتُ ، وَتَسَرَّرْتُ —

قَصَيْتُ وَتَقَضَّيْتُ ، وَتَلَعَمْتُ وَتَسَرَّرْتُ \* (٢) بإبدال المثل الأخير يا .

ومنه قوله تعالى " ثم ذهب إلى أهله يتطعمون " ( القيامة ٣٣ )

وقوله تعالى " وَقَدْ خَابَ مِنْ دَسَّاهَا " ( الشمس ١٠ ) ، وقوله تعالى

" فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ " ( البقرة ٢٥٩ ) . وأصلها

على التوالي: يَتَمَطَّطُ ، وَدَسَّسَهَا ، وَلَمْ يَتَسَنَّهْ " أبدلت فيها الياء من

موضع المثل الأخير .

ويبدو لنا من اسناد المضعف الى ضمير الرفع المتحرك ثلاث

ملاحظات :

الأولى : أنه أحدث تطورا في بنية المضعف تحول به إلى بناء

معتل الآخر، لتحرك الياء المبدلة وانفتاح ما قبلها

فأصبحت ألفاظ مثل " تَمَطَّطَ ، وَدَسَّسَ ، وَتَقَضَّضَ ، وَأَمَلَّ " .

← تَعَطَّى ، وَدَسَّى ، وَتَقَضَّى ، وَأَمَلَّى ، وكأنا قد

تنويسي الأصل واستعملت استعمالها عند الاسناد . .

الثاني : أنه أحدث تطورا في استعمال صيغة محل صيغة أخرى ،

ذلك أن المضعف لا يستعمل في اللهجات المعاصرة

إلا على صيغة " فَعَلَّ " عند الإسناد ، فيقال : عَدَّيْتُ

وَمَدَّيْتُ وَشَدَّيْتُ بمعنى عَدَدْتُ وَشَدَدْتُ وَمَدَدْتُ ، وكأنا

( ١ ) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٠/٣ .

( ٢ ) قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

( ٣ ) انظر الأمثلة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٣ .

٧٥٥ ، ٧٤٤ . وكتاب القلب والإبدال ص ١٣٣ .

استخدمت فعلت بمعنى فعلت : ويقتصر ذلك الاستخدام  
عند الإسناد فقط .

الثالث: أنه قد يبالغ في تناسي الأصل فتتصرف الكلمة وكأنما هي  
ممتلة الآخر ذلك هو أَمْلى - يُطلي ، . . . وتتصرف الأصل  
كذلك فيقال أَمَلَّ ، يُمِلُّ .

ويتحدث ابن جنى عن المخالفة في التضعيف فيقول " وإذا  
كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف ، نحو ظَلَّتْ وَسِتُّ وَأَحْسَتْ  
وظَنَّتْ ذاك أي ظَنَنْتُ ، كان الإبدال أحسن وأسوغ ، لأنه أقل فحشا  
من الحذف ، وأقرب " . ( ١ )

كما يرى ابن جنى أنه قد يعدل عن الحرف الثقيل إلى ما  
هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف ، وعقد لذلك بابا ( ٢ ) في الخصائص  
قال فيه : " وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكثيرها ، فيترك  
الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفأ على اللسان " . ( ٣ )  
وضرب لذلك مثلا لكلمة " الحيوان " قال : ألا ترى أنه عند  
الجماعة - إلا أبا عثمان - من مضاعف الياء وأن أصله " حَيَّيَّان " .  
فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو وهذا مع احاطة العلم بأن الواو  
أثقل من الياء ، لكه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك " . ( ٤ )

ثانيا : النسب إلى المنقوص والمقصود :

حيث تجتمع في بعض الأبنية كاسم المفعول وصيغة فعييل

- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | الخصائص ١٩ / ٣ .                            |
| ( ٢ ) | المصدر نفسه ١٨ / ٣ .                        |
| ( ٣ ) | المصدر نفسه ١٨ / ٣ .                        |
| ( ٤ ) | المصدر نفسه ١٨ / ٣ ، وانظر المنصف ٢٨٤ / ٢ . |

وفعيل ، يا<sup>١</sup> ان إحداهما مزيدة والأخرى أصلية هي لام الكلمة ، فعند النسبة إلى اسم المفعول من الفعل الثلاثي اليائي الآخر تجتمع الياء<sup>٢</sup> وواو الصيغة التي تقلب إلى يا<sup>٣</sup> لاجتماعها وهي ساكنة مع الياء<sup>٤</sup> ، فتدغم في الياء ( لام الكلمة ) ، وذلك قولك من رمى<sup>٥</sup> وهدي<sup>٦</sup> ، رمي<sup>٧</sup> ومهدى<sup>٨</sup> ، فعند النسبة إليهما تحذف الياء المنقلبة عن الزائدة وتقلب الأصلية إلى واو مخالفة ليا<sup>٩</sup> النسب المشددة فتقول مرمى<sup>١٠</sup> ومهدى<sup>١١</sup> ، وذلك كراهة أن تجتمع الثلاث ياءات في آخر الاسم المنسوب إليه .

ومثل ذلك يقال في " فعيل وفعيل " من اليائي نحو النسبة إلى غني<sup>١٢</sup> وقصي<sup>١٣</sup> يقال غنوي<sup>١٤</sup> وقصوي<sup>١٥</sup> ، بحذف الزائدة ( ياء<sup>١٦</sup> فعيل وفعيل ) وقلب الأصلية إلى واو كراهة اجتماع الياءات فتقول فيهما غنوي<sup>١٧</sup> وقصوي<sup>١٨</sup> . ( ١ )

وكذلك الياء المفردة في آخر الاسم المنسوب إليه نحو عم<sup>١٩</sup> وشج<sup>٢٠</sup> إذا كان مكسورا ما قبلها قلبت الياء<sup>٢١</sup> واو عند إلحاق ياء النسب فتقول عموي<sup>٢٢</sup> وشجوي<sup>٢٣</sup> مع تحريك ما قبل الواو بالفتح كراهة اجتماع الكسرات مع الياءات . يقول سيويه في ذلك : " وإذا كانت الياء<sup>٢٤</sup> ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء<sup>٢٥</sup> مكسورا ، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه<sup>٢٦</sup> " ، وذلك قولهم في عم = عموي<sup>٢٧</sup> . . وقالوا كلهم في الشجي<sup>٢٨</sup> شجوي<sup>٢٩</sup> وذلك لأنهم رأوا فعيل بمنزلة فعل في غير المعتل ، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي

-----ز-----

- ( ١ ) سيويه ٣ / ٣٤٤ .  
 ( ٢ ) أراد بقوله ( كالمضاف إليه ) في الباب الذي فوقه ما كان آخره ألفا نحو هدي<sup>٣٠</sup> وحصى<sup>٣١</sup> ، يقال حصوي<sup>٣٢</sup> وهدي<sup>٣٣</sup> ، ٣ / ٣٤٣ .

الحركات " (١) . وتقلب الياء واوا أو همزة إذا كان قبلها ألف نحو  
 رايّة وسقاية فتقول: راويّ وسقاويّ أو راويّ وسقائيّ ، كل ذلك لأجل  
 كراهة توالي الأمثال ، ولعل الهمزة وهي صوت يكثر تخفيفه بالحذف  
 والتسهيل والإبدال قد قلبت إليه الياء تحقيقا للتخالف الذي يعد طريقا  
 من طرق التخلص من ثقل توالي المثليين أو الأمثال - رغم ثقل الهمزة -  
 وهذا يؤيد قول ابن جنى الذي سبق الإلماح إليه (٢) حيث يلجأ إلى  
 الثقيل في نفسه ( الواو أو الهمزة ) لتحقيق التخفيف الناتج عن  
 التجاور أو تتكرر الأمثال في الكلمة الواحدة أو ما هو مثلها . وكذلك  
 النسب إلى ما آخره ألف فإنها تحذف فيما كانت فيه خامسة فما فوق  
 كـ " حُبَارِيٍّ وَجَمَادِيٍّ " تقول " حُبَارِيٍّ وَجَمَادِيٍّ " . (٣) ، وتقلب الرابعة  
 فما دون واوا ، إن مصيرها أن تنقلب إلى ياء لمناسبة ياء النسب ،  
 وحتى لا تجتمع الياءات قلبت الألف واوا فتقول في " عَصَا وَرَحْسَا "  
 : عَصَوِيٍّ وَرَحْسَوِيٍّ " (٤) . وكذلك تقول في النسبة إلى " حَبْلِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ "  
 : " حَبْلَوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ " . (٥)

ثالثا : الهمزتان المتقيتان في كلمة أو كلمتين :

حيث تبدل الهمزة الثانية من المجتمعتين صائتا طويلا من

جنس حركتها أو من جنس حركة الهمزة السابقة عليها ، كراهة أن

- 
- (١) سيويه ٣/٣٤٢ ٣٤٣٤ .  
 (٢) انظر ص ١٢٤ .  
 (٣) سيويه ٣/٣٥٤ .  
 (٤) سرح المفصل ٥/١٤٩ .  
 (٥) انظر المصدر السابق يتصرف .

تلتقي الهمزتان، فخولف بينهما بقلب أو إبدال إحداهما صوتا صائتا وسنجمل الأحكام المتعلقة بذلك والتي توضح كيف تم تحقيق المخالفة بين الهمزتين على النحو التالي :

( أ ) إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة وكانت الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى (١) نحو قولك في : أُتُّمِنَ ← أُوتُمِنَ ، وفي إِئْتِ ← إِيْتِ ، وفي أَمَّنَ ← آمَنَ ، ونحو ذلك . وقلبت من جنس حركة ما قبلها تناسبا بين حركة الهمزة الأولى والصوت الذي انقلبت إليه حتى تشكل معها ما نسميه صائتا طويلا ، إن هو مكون من صائتين قصيرين أحدهما هو حركة الهمزة الأولى، وذلك أن آمَنَ مكونة من ص ح ح = آ ، و ص ح ، ص ح = مَنَ بينما قبل الإبدال ( المخالفة ) كانت مكونة من ص ح ص = أ ، ولا تغيير في باقي الكلمة .

( ب ) وإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة وكانتا متحركتين قلبت الثانية وجها (٢) على النحو التالي :

— إن كانت الثانية لام الكلمة قلبت ياء كقولك " قرأى " على مثال جعفر وكذلك قولك في جمع خطيئة ورزية على " فعائل " حيث تصبح خطايا ورزايا ، وفي إحدى مراحل تحولها حدثت بها مخالفة حيث كانت " خطايىء " على فعائل كقبيلة وقبايل ثم همزت الياء فأصبحت " خطائىء " على فعائل كقبيلة وقبايل ثم قلبت الهمزة الثانية ياء

( ١ ) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٥٥ / ٣ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٥٥ / ٣ .

لا اجتماع الهمزتين فأصبحت " خطائِي " وهذا الشاهد حيث حولت إحدى الهمزتين ياء كراهة اجتماع الهمزات ولوقوعها لا ما للكلمة . ثم أبدلت مكان الياء ألفا فصارت " خَطَاءً " كما تقول في " مَدَارًا وَمَعَايَا " لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلوا الهمزة الواقعة بين ألفيين فأصبحت " خَطَايَا " لأنها - أي الهمزة - قريبة المخرج من الألف فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات على حد قول المازني (١) .

وكل اسم فاعل لفعل ثلاثي أجوف لاء همزة تغلب الهمزة الآخرة فيه إلى ياء ثم تحذفها كما تحذف في قاض وغاز ، وذلك أنك تقول في اسم الفاعل من جاءَ وشاءَ : جاءَ وشاءَ ، وأصله على الشكل التالي : جاءَ وشاءَ ← جاءَ وشاءَ ← جاءَ وشاءَ ، لالتقاء الساكنين ، قال ابن جنى : " ولا بد من قلب الثانية وإخراجها من باب الهمز أصلا . " (٢)

— وإن كانت الثانية من الهمزتين المتحركتين غير لام " فانها لا تخلو من أن تكون : (٣)

( أ ) مكسورة وحينئذ تغلب ياء أيًا كانت حركة الأولى ، وذلك فسي مثل : " أئِمَّة " وهو موضع اتفق النحاة والقراء في التخفيف على إبدال الهمزة الثانية فيه ياء محضة لأنها من كلمة واحدة . (٤)

- 
- ( ١ ) انظر المنصف شرح تصريف المازني ٥٤/٢ ، ٥٥ ، وانظر الحديث في نفس الصفحات عن جمع خطيئة ونحوها .  
 ( ٢ ) المنصف ٥٢/٢ .  
 ( ٣ ) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٥٦/٣ يتصرف .  
 ( ٤ ) الاقناع في القراءات السبع ٣٧٤/١ .



( ب ) أو مضمومة وحينئذ تقلب واوا نحو أَوْبُ أَفْعَلُ من أَبَّ يُؤَبُّ وأصلها أَبُّ ، أو أَوُّمٌ أَفْعَلُ أَمَّ يُؤَمُّ .

( ج ) أو مفتوحة بعد مضمومة فتقلب حينئذ واوا - أيضا - نحو قولك أَوَيْدِمٌ \* تصغير آدَمَ وأصلها أَأْيَدِمُ .

( د ) أو مفتوحة بعد مفتوحة فتقلب واوا - أيضا - نحو قولك أَوَادِمٌ جمعا لآدَمَ ، وأصلها أَأَادِمٌ \* ، فقلبت الثانية واوا مخالفة بين الهمزتين ويرى المازني أن <sup>(١)</sup> القلب هنا حاصل للألف المبدلة من الهمزة في المفرد آدَمَ وعلى رأيه لا يكون فيه شاهد على المخالفة بين الهمزتين إلا في المفرد فقط . فأما صيغتا التصغير والجمع فإنه يُجْرِيهِمَا على آدَمَ \* الذي أبدلت فيه الألف مكان الهمزة وحينئذ يكون القلب للألف لا الهمزة ، ولا شاهد لنا فيه .

( هـ ) أو مضمومة بعد مكسورة ، وهذا لا يوجد في كلام العرب على حد تعبير الرضى ونرى ما يعضده في قول ابن جني <sup>(٢)</sup> : <sup>(٣)</sup> " ولا يوجد في الكلام فِعْلٌ " بكسر الفاء وضم العين وإنما لم يجيء ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناءً لازماً ، وإذا كانوا قالوا : أَقْتَلُ <sup>مُهْوِ</sup> فضموا الهمزة لضمة التاء ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزاً وهو القاف كفالاً يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر \* .

( ١ ) المنصف ٣١٤ / ٢ .

( ٢ ) شرح شافية ابن الحاجب ٥٦ / ٣ .

( ٣ ) في المنصف ٢٠ / ١ ، والخصائص ٦٨ / ١ وفيه حديث ضاف عن كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

ويشير ابن جني إلى أن التقاء الهمزتين في كلمتين لا يلزم تخفيفها إذ لا يلزم ما بعد الأولى أن يكون همزة فاحتمل الثقل لذلك فَعَدَّ مَا أَفْرَطَ فِي الثَّقَلِ أَنْ تَجْتَمَعَ الِهْمَزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرِ عَيْنَيْنِ . ( ١ )

ووجب التخفيف عند العرب كلهم بالقلب ، وشذذ ابن جني أن تحقق الهمزتان في كلمة واحدة نحو " أَيْمَّةٌ " وخطائيٌّ مثل خَطَّاعٍ . ( ٢ )

وكذلك يفعل بالهمزتين المجتمعتين من كلمتين حال اتفاق حركتهما ، فتبدل الثانية من المفتوحتين ألفا ، ومسسن المكسورتين ياء ، ومن المضمومتين واوا ، على سبيل المخالفة بسين الصوتين الثقيل اجتماعهما .

وكذلك يَفْعَلُ بِالْمَخْتَلِفَتِي الْحَرَكَةِ وَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتَا مَضْمُومَةً وَمَفْتُوحَةً أَوْ مَكْسُورَةً وَمَفْتُوحَةً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى " الْمَفْهَاءُ أَلَّا " ( البقرة ١٣ )

( ١ ) انظر الخصائص ١٨١/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط

• ٤٢/١

( ٢ ) الخصائص ١٨٢/١ •

وقوله تعالى : " وَعِيسَى أَخِيهِ " ( يوسف ٧٦ ) بالإبدال واوا محضة أو يا،  
محضة ، ولا تجعل بين بين لأنها تقرب حينئذ من الألف والألف لا  
تسبقها ضمة ولا كسرة . ( ١ )

ويرى الأخفش الأوسط ذلك مذها في جميع كلام العرب وأن  
التحقيق لفظة قليلة<sup>(٢)</sup> ، والذي ذكره ابن جنى والأخفش في شذوذ  
التحقيق في الكلمة والكلمتين تأتي عليه قراءة أربعة من القراء السبعة  
المشهورين هم الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين في كلمة أو كلمتين  
في جميع القرآن ، وليس يعني ذلك سوى أنه لم يطلب القراءة الأخرى  
بالمخالفة . وجاء بها على الأصل، إذ أعطى الهمزة وحدها ومع مثلها  
حقها في أن تكون " فونيما " غير ذي " اللفونات " كما كان بقيمة  
السبعة يفعلون ذلك . ( ٣ )

رابعاً : المضعف من غير الأفعال :

حيث يتخلص عن ثقل المثلين المتواليين بإبدال أحدهما صوتاً  
آخر مخالفة للآخر فيقال في : دِبَّاج = دِبَّجَاج بإبدال إحدى الباعين  
المدغمتين باء استثقالا للتضعيف<sup>(٤)</sup> وكذلك يقال في دِنَّار دِنَّارٍ ،  
بالباء كذلك ، وليس معنى أن نضرب مثلا لذلك بالنون أن المخالفة  
تقتصر على استخدام هذا الصوت فقط ، بل كما أشرنا سابقا قد يكون  
صوتا آخر غير النون ، كما أن ذلك يعني أن التقاء المثلين حتى ولو  
كانا مدغمين قد يسبب نوعاً من الثقل أدى إلى تحويل أحدهما صوتاً  
مخالفاً لثقل التضعيف ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " إن نظرية

( ١ ) الإقناع في القراءات السبع ٣٨٢/١ فما بعدها .

( ٢ ) معاني القرآن للأخفش الأوسط ٤٢/١ .

( ٣ ) حجة القراءات ( لأبي زرعة ) ص ٩٠ فما بعدها بتصرف .

( ٤ ) سر الصناعة ٧٤٣/٢ .

سريعة في كتب اللغة وقواميسها ساعدتني على جمع عشرات من أمثلة  
فيها معتل العين أو اللام يشترك في المعنى مع مضعف من نفس المادة  
ويظهر أن الأصل في كل هذه الأمثلة هو التضعيف ، ثم سهل مع تطور  
الزمن بالاستعاضة عن أحد الصوتين المتماثلين بالياء أو الواو  
لخفتهما . . . أو بأحد أشباه أصوات اللين كاللام والنون وإن كان هذا  
قليلا في اللغة العربية <sup>(١)</sup> وسبب القلة فيما يبدو لي ليس لعدم  
استخدامهما بكثرة وإنما لأن العربية اعتبرت التضعيف وبالذات فسي  
الأفعال — مَدَّ — شَدَّ . . . ونحوها — نوعا من اللفظ بالمثلين بحركة  
عضوية واحدة ، وهذا يعني أنها أخف منهما منفكين ، ولذلك عدوا  
الإدغام واحدا من طرق التخلص من كراهة توالي الأمثال وحمل عليها  
المقاربان على النحو الذي يكون فيه تقارب يجعل إدغامها أمرا ممكنا  
غير طبعي .

خامسا : ومن احلال صوت محل أحد المثلين مما لا يقبل تفسيراً صوتياً سوى  
المخالفة لمجرد المخالفة إبداهم من الهمزة تاء في كل ما جاء على  
افتعل من مثل قولك: اتَّخَذَ وأصلها \*أَتَّخَذَ\* بهمزتين مكسورة  
فساكنة ثم أبدلت الهمزة تاء للأسباب التالية :

- أ ( ) تخلصا من المثلين وخصوصا أنها همزتان واجتماعهما مكروه ،  
ب ( ) وإبدال الهمزة تاء حتى توافق التاء بعدها \*تاء\* افتعل فتدغم  
فيها إدغام مثلين فلا يشعر المرء أنه أمام مادة أخرى غير  
\*أَخَذَ\* وهذا نوع من الإبدال بين صوتين لا يجمعهما مخرج ولا صفة  
فلا يفسر إلا أنه مخالفه يوتى بها بما لا يدع مجالاً لليس مع تحقيقها

( ١ ) الأصوات اللفوية ( أنيس ) ٢٦١ .

( ٢ ) المسائل المشككة المعروفة بالبداديات ٢٢٨ .

مطلب سهولة الأداء أو النطق .

والحقيقة أن كراهة التضعيف ومحاولة التخلص من هذه الكراهة أشار -  
إليها القدماء وأخص منهم سيبويه الذي عقد لذلك باباً أسماه " باب ما شَدَّ " ( ١ )  
فأبدل مكان اللام اليا لكراهية التضعيف وليس بمطرود " يجعله فيما ليس  
مدغماً ، أو ما لا يمكن إدغامه وأشار في بعض مباحث الإبدال إليه كما أسماه أحياناً  
" التفيير " وهو مصطلح معناه اللغوى قريب من المخالفة ، بل إنه ينصر على أن  
وجود ظاهرة الإدغام في العربية ليس لغرض التماثل ، وإنما كان لغرض التخفيف  
من ثقل المثلين ، فهو عمل صوتي مسبق للمخالفة لا مضاد لها ، لأن الغرض  
منه التخلص من الثقل الناتج عن تكرار العمل في موضع واحد أو العمل فسي  
موضعين متقاربين عندما يكون الإدغام في المتقاربين .

وهذا نخلص إلى أن المخالفة طريق يساعد في التخلص من الثقل الذي  
يجده المتكلم حين يريد النطق بصوتين مثلين ، وليست إلا طريقاً يأتي كما  
تأتي طرق أخرى كالإدغام والحذف كل في موضعه الذي قد لا يصلح فيه غيره .

المبحث الرابع :  
-----

## ( الفصل بين المثليين )

في هذا المبحث سنتناول آخر طرق التخلص من كراهة توالي المثليين بعد أن تحدثنا عن الإدغام والحذف والمخالفة ووهي ليست شائعة شيوع الطرق الأخرى ، ذلك لأن فيها زيادة على بنية الكلمة تتمثل في الصوت الفاصل بين المثليين ، فالمواطن التي تخلص من ثقلها بهذه الطريق ليست إلا مواطن معدودة ، ثم إن هذه الزيادة التي تحصل تطيل في بنية الكلمة وتؤدي بها إلى بناء آخر غير الذي كانت عليه قبل الفصل بين المثليين ، وهذا يعني أن هناك زيادة كم صوتي لا حاجة سوى التخفيف ، وهو أمر مكروه في ذاته ، ولكنه ارتضى حين كان توالي المثليين أثقل وأشد كرهاً .

ومن أهم المواطن التي يكثر فيها التخلص بهذه الطريقة ما يلي :

أ ( توالي الهمزتين :  
=====

حيث تلتقي الهمزتان كما مر بنا سابقا واحداهما مستقلة فان كانتا اثنتين كانتا أشد ثقلا مما يعني أنه لا بد من التخلص من ثقل تواليهما فيكون ذلك بأحدى طرق ثلاث :

( ١ ) الحذف لإحدى الهمزتين - وقد مر الحديث عنه - .

( ٢ ) المخالفة بتحويل إحدى الهمزتين صوتا مغايرا - وقد مر

الحديث عنه - .

( ٣ ) الفصل بينهما ، وهو ما سنتحدث <sup>عنه</sup> فيما يلي :

فبعض القراء مثلا كان يدخل بين الهمزتين الطلقتين في

كلمة ألفا ، في مثل قوله تعالى " أَنْذَرْتَهُمْ " ( البقرة ٦ ) وقوله  
 " أَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ " ( الأنعام ١٩ ) ، وقوله تعالى " أَوْتِبْتُكُمْ " ( آل عمران ١٥ ) .

فعل ذلك أبو عمرو وقالون ونافع وهشام عن ابن عامر ، حيث  
 أنهم لما خففوا الهمزة الثانية من الهمزتين الملتقيتين في كلمة جعلها  
 بين بين كانت أقرب إلى الهمزة منها إلى صوت مخالف لها ، فأدخلوا  
 بينهما ( بين الهمزة الأولى والثانية المخففة بين بين ) ألفا كراهة  
 أن تجتمع الهمزتان ، بل إن هشاما كان يقرأ في ما كانت فيه الهمزتان  
 مفتوحة ومضمومة من مثل " أَلْقَى عَلَيْهِ الذِّكْرَ " ( القمر ٢٥ ) بتحقيق  
 الهمزتين مع الفصل بينهما بألف<sup>(٢)</sup> وكذلك كان يصنع بالمفتوح حسنة  
 والمكسورة<sup>(٣)</sup> من مثل قوله تعالى " أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ " ( فصلت ٩ ) .  
 يقول سيويه " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام  
 وبين الهمزة ألفا إذا التقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا  
 كما قالوا: اخشياناً ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة " (٤)

ثم استشهد بقول ذي الرمة :

فِيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ      وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمِ

وبالرغم من ذلك فإن هذا السبيل من التخفيف

عند اجتماع الهمزتين لم يكن بالكثرة التي كان عليها

التحقيق ، إذ قرأ أربعة من القراء وهم الكوفيون وابن

( ١ ) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٤٧

( ٢ ) الإقناع في القراءات السبع ١/٣٧٦ .

( ٣ ) الإقناع في القراءات السبع ١/٣٧٠ .

( ٤ ) سيويه ٣/٥٥١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش الأوسط ١/٣٠ .

(١) عامر بتحقيق الهمزتين في كل ما ورد في القرآن من همزتين اجتمعتا في كلمة ، إلا أن ذلك لا يعني أكثر من أنهم جاءوا بالهمزتين محققين على الأصل وهو أيضا لا ينقض سلك القراء الآخرين ، حيث إن هؤلاء استثقلوا اجتماع الهمزتين كما استثقل العرب الواحدة ، وكان مذاهبهم مذاهب أكثر العرب الذين كانوا يخففون الهمزة ، بلــــه الهمزتين معا .

يقول سيبويه : " وأعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقها لما ذكرت لك ، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا . . . " (٢) .  
ثم قال " وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت " (٣) .

( ب ) اجتماع نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة :  
=====

وهن إذا اجتمعن لزم دخول ألف يسمونها ألف الفصل بين نون التوكيد ونون النسوة ، ولا يكون ذلك الا في حال التوكيد بالنون الثقيلة في الفعل المسند لجميع النساء على حد قول سيبويه : " وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت : اضرينان يا نسوة ، وهل

(١) الكوفيون من القراء هم الكسائي ( ١٨٩ هـ ) وحمزة بن حبيب الزيات

( ١٥٦ هـ ) وعاصم بن أبي النجود ( ٢٧ هـ ) انظر في ذلك معانسي القرآن للأخفش الأوسط ٤٤ / ١

(٢) سيبويه ٣ / ٥٤٨ • ٥٤٩ •

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٥٥٠ •



تَضْرِبَانَّ وَلِتَضْرِبَانَّ \* . ( ١ )

وعلة ذلك عند سيويه أنها \* إنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحدفوا نون النسا\* كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد \* . ( ٢ ) ولا يكون هذا مع النون الخفيفة لأنه يلزم من وجودها مع الألف التقاء الساكنين على غير حدّ الجائز ، إذ يشترطون أن يكون الساكن بعد حرف اللين حرفا مشددا ، وهذا رأى سيويه وأغلب البصريين ولم يذهب إلى جوازه إلا يونس بن حبيب وناس من النحويين ( ٣ ) .

الفصل بين المثلين بأحد أصوات المد واللين : ( ج )

وذلك يقع فصلا بين المثلين في التضعيف كأنه كره أن يجتمعا وهما مدغمان . قال سيويه \* ويفصل بين العينين بواو ويسكن أول حرف فيلزمه ألف الوصل ويكون الحرف على أفْعَوْلَتْ ، ويجرى على مثال استفعلت في جميع ما صرفت فيه استفعلت ، ولا يفصل بين العينين إلا في هذا الموضع ولا يكون الفصل إلا بواو وذلك قولك \* اغْدَوْدَنَ و مَهْدَوْدَنَ وَاَحْلَوْلِي يَحْلَوْلِي \* . ( ٤ )

وكذلك تدخل الألف والواو والياء بين المثلين . يقول سيويه : \* وقد تدخل بين الحرفين ( ٥ ) الزيادة وذلك نحو شِمْلَالٍ ، وِزْحَلِيلٍ وِبُهْلُولٍ وَعَثْوَتْلٍ ، وِفِرْنَدَايٍ ، وَعَقْنَقَلٍ ، وَخَفَيْفَدٍ . فكما جعلت

( ١ ) سيويه ٥٢٦/٣ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٥٢٦/٣ ، وانظر سر صناعة الاعراب ٢/٧٢١ .

( ٣ ) سيويه ٥٢٧/٣ وانظر المقتضب ٢٤/٣ وانظر أكثر تفصيلا وبسطا كتاب يونس البصرى : حياته وآثاره ومذهبه للدكتور احمد مكي الأنصارى ، ص ١٤٧ وما بعدها، وفيه أن موافقي يونس هم الكوفيون .

( ٤ ) سيويه ٢٨٥/٤ .

( ٥ ) يعني الحرفين المثلين المزيد أحدهما للإلحاق كَهَرْدَنَ وَمَهْدَنَ .

إحداهما زائدة وليس بينهما شيء\* ، كذلك جعلت احداهما زائدة  
وبينهما حرف ، وقد تبين لك أنهم يفعلون ذلك في شِمْلَالٍ ، لأنهم  
يقولون طَمَلٌ وشِمْلَةٌ ، وفي شِمْلِيلٍ وَعَقَنْقَلٍ وَعَثْوَتَلٍ ، لأنك تقول : عَثْوَتَلٌ\* . (١)  
ويمكن أن يحمل على هذا الرباعي المضاعف من مثل صَرَصَرَ ،  
زلزل ودَهَدَهَ . . . ونحوها ، مما يوافق فاءه وعينه لامية الأخيرين ، إن  
يكون الأصل الافتراضي أنه من الثلاثي المضعف ثم فصل بتكرار الفاء بين  
المضعفين كراهة للتضعيف ذاته وبهذا وجد هذا الكم من الرباعي  
بما هو مكرر المعين والفاء\* .

ولكن الذي يحد من اطلاق هذا الحكم اختلاف المعنى بين  
المضعف والرباعي لما في الأخير من تكرار وترجيع للحدث على حد قول  
الخليل " فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين من المفصول الأعجاز  
والصدور وغير ذلك ، . . . ألا ترى أنهم يقولون " صَلَّ اللجَامَ يَصِلُّ  
صليلاً " فلو حكيت ذلك قلت " صَلَّ " تمد اللام وثقلها ، فقد خففتها  
في الصَّلَلِ " فالمتقل مَدُّ ، والمضاعف ترجيع وتخفيف . . . " (٢)

ولم يشع هذا السبيل في التخفيف من ثقل توالي المثليين أو  
الأمثال شيوع السبيل الأولى من ادغام وحذف ومخالفة ذلك أن فيـه  
إطالة في الكم الصوتي الشائع في المستعمل العربي من الأبنية وهو

(١) سيويه ٣٢٦/٤ ، ٣٢٧ .

(٢) المعين ٦٣/١

بناءً الثلاثي وطول الكلمة العربية يتسم بالاعتدال فمعظم ألفاظ اللغة ثلاثي الأصل ، ولا يبلغ حد الأربعة والخمسة . . . إلا قليلا يقول ابن جني : " وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشي به ، وحرف يوقف عليه ، وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب ، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ، لأنه أقل حروفا . . . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمري ، ولشيء آخر ، وهو حجز الحشوا الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتغادي حاليتها ، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذا فيه ، وضمنا إليه " (١) .

ويلاحظ على قول ابن جني أنه يعني بالحركات التالية لصوامت الثلاثي أكثر من عنايته بالصوامت نفسها ، وهو قول صحيح غير مطلق ، إذ يقيد أمران : أولهما : أن سكون ذلك الحرف الأوسط ( الحشو ) مطلوب في تخفيف كثير من الكلمات الثلاثية مثل " فَخْزِرٌ وَضُدٌّ " بسكون الميم . في كل ما ينفي بقاء حركة الميم لدفع التنافر بين حركة الفاء وسكون اللام عند الوقف .  
والآخر : إن الوقف أمر عارض وليس أصلا ، فإن صح كلامه في حال غير وصل الكلام، فإنه لا يصح في حال الوصل، إذ ليس هناك تنافر بين حركة الفاء واللام لعدم الوقف ابتداء .

( ١ ) الخصائص ( ١ / ٥٥ ، ٥٦ )

# الفصل الثاني

تفقد لَوَّالِي المتناظرين

وفيه تهديد ومبشرات

المُبَيَّحَاتُ الْأَوَّلُ : التناسب الحركي  
المُبَيَّحَاتُ الثَّانِي : التناسب بين الأصوات  
الصَّامِتَةُ

## ( الفصل الثاني )

### ثقل توالي المتنافرات

-----

تمهيد :  
-----

يأتي هذا الفصل ليعكس في الظاهر ما أثبت الفصل الأول من كراهة توالي الأمثال الصوتية ، فهذا الفصل يسعى للقول بكراهية التنافر ، وإذا كانت اللفة تكره توالي الأمثال ، وتكره التنافر ، فما الذي ترتضيه اللفة ؟ سؤال طرحه الدكتور تمام حسان وأجاب عليه بقوله : " من الواضح أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعا يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين . أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ، ويكرهان التنافر والتماثل . فأما كراهية التنافر فلأنه يناهي الذوق العربي ، وأما كراهية التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس . . . . ومن هنا كانت الظواهر الموقعية التي ترد في السياق لتفادي ما تكرهه اللفة من تنافر أو تماثل تتجه دائما إلى المحافظة على التخالف " . ( ١ )

وأضيف أن اللفة حين تكره توالي الأمثال في نفس الوقت الذي تكره فيه التنافر تهدف إلى نوع من التوازن ( ٢ ) بقصد تحقيق الانسجام الصوتي . ذلك أن كراهة توالي الأمثال ستؤدي إلى تأليف الأضداد ، الأمر

الذي يسبب توترا صوتيا غير مرغوب لغويا .

-----  
( ١ ) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

( ٢ ) اللغة " فنديس " ص ٦٣ ، ٩١ .

ولهذا كان لا بد من أن تسلك اللفظة سبلا تحقق بها التوازن المنشود ، وكان من سبلها لتلافي الأضرار ايجاد قدر من التناسب بين الأصوات المتضادة .

وقبل أن نخوض في بحث هذا التناسب نحاول أن نبحث عن الأسباب المؤدية الى التضاد .

أسباب التنافر :  
=====

من خلال الفصل السابق الذى أفضى إلى أنه لا بد من وجود قدر من التخالف بين الأصوات المؤلفة للكلمة ، وجدنا أن التأليف من المخارج المتباعدة يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف بعدا عن المخارج المتقاربة التي تؤدي إلى تماثل أو تقارب الأصوات .

ومعنى ذلك أن مرتكز الثقل والكراهية وسبيل الخلاص منها كسان للمخارج لا لصفات الأصوات .

ومرتكز الثقل والكراهية في التنافر يكمن في الصفات الصوتية ، ونحن إذا نظرنا إلى الصفات الرئيسية في النظام الصوتي وجدناها تكمن في العقابلات التالية :

- ( ١ ) الجهر وضده الهمس .
- ( ٢ ) الشدة وضدها الرخاوة . ( ١ )

( ١ ) بين الشدة والرخاوة صفة ثالثة قسيمة لهما في الوصف الصوتي للعربية تلك هي صفة التوسط ، والأصوات المتوسطة ستة هي : ( ل - ر - م - ن - ي - و ) وزاد القداماء حرف العين ، والأربعة الأولى تسمى الأصوات المائعة أو السلسة ، أما الياء والواو فهما صائتان ويعدان وظيفيا في بعض السياقات صائتان ، ولذلك يسميان ( أنصاف صوامت ) انظر معجم علم اللفظة النظرى ( الخولي ) ١٥٨ ، ٢٥٢ .

## ( ٣ ) التفخيم وضده الترقيق . ( ١ )

ويدل على ذلك بالاضافة الى ما بين هذه الصفات من تضاد ، نزوع كثير من التواليات المجهور والمهموس ، والشديد والرخو ، والمفخم والمرفق ، إلى أن تتناسب ويحدث بينها توافق بنزوع إحدى الصفتين إلى الأخرى . كما أن وجود التوافق بكثرة في الحركات يؤيد ما ذهبنا إليه من أنها تتركز على الصفات الصوتية لا المخارج ، ذلك أن الحركات لا يحدث عند نطقها قطع في مجرى الهواء مماثل لما يحدث في الصوامت .

ولتوضيح هذه النقطة نضرب مثلا بالفتحة الطويلة ، فعند نطقها نحس بحياد اللسان عن جميع ما يحيط به من الحنك والأسنان . . . صحيح أنه بوضعه هذا يشكل حجره رنين مناسبة للفتحة الطويلة ، لكنك لا تستطيع أن تضع اللسان بوضعه هذا مخرجا للفتحة وإن نسبت إليه في كثير من الدراسات المعاصرة <sup>(٢)</sup> ولا ينسب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين مخرجا ، ولكنه يجعل دور اللسان في الحركات تشكيليا \* لأنه هو الذى يضيق مجرى الهواء في نقطة معينة أو يوسعه ليخرج الصوت على ما يريده الناطق : فتحة - ضمة - كسرة أى حركة ضيقة أو واسعة \* . ( ٣ )

- ( ١ ) ليست هذه هي الصفات الصوتية فحسب بل بقيت صفات أخرى لا مقابل لها من مثل التكرار والانحراف والاستطالة والفنة والتفشي والصغير ، انظر سيويه : باب مخارج الحروف العربية ، ٤ / ٤٣١ .
- ( ٢ ) انظر على سبيل المثال : علم الأصوات - المبرج - ص ٦٣ .
- ( ٣ ) الصدر نفسه ص ٧٥ ، ويرى الدكتور محمد علي الخولي أن وصف الصوت الصائت لا يسأل فيه عن مكان نطقه رغم خضوعه في الوصف لكثير من المسائل التي لا بد منها عند الحديث عنه . انظر الأصوات اللغوية ص ٥٢ ، ١٢١ . وانظر لمزيد من التفصيل والإبانة الفرق بين الصاح والمعلل في كتاب مناهج البحث في اللفظة ص ١٤١ فما بعدها ، والأسس التي اعتمد عليها في التفريق بين الصاح والمعلل على أساس فسيولوجي أو صوتي أو كليهما أو على أساس وظيفي .

وإذا سلمنا أن الضيق والسعة التي أشار إليهما الدكتور عبد الصبور شاهين ليسا هما الضيق والسعة المسببين للشدة والرخاوة ، اتضح أن التوافق بين الحركات توافق يماثل التوافق بين الصفات .

أوبمعنى آخر توحيد حجرة الرنين التي تتشكل فيها الحركات على نحو يماثل توحيد صفات الشدة والرخاوة ، والتفخيم والترقيق . . الخ .  
وعن سبب التنافر الرئيسي المذكور سابقا نجد أن مواطن الكراهة تكمن

في توالي التتابعات التالية :

- ( ١ ) اختلاف الحركات .
- ( ٢ ) المجهور والمهموس أو عكسه .
- ( ٣ ) الشديد والرخو أو عكسه .
- ( ٤ ) المفخم والمرقق أو عكسه .

وليس من الضروري أن تتابع بشكل متجاور ، بل يصح أن يكون ذلك مع وجود صوت فاصل بين موطنى التضاد . على النحو الذى سنراه فيما بعد .  
وكما قد ألمحنا سابقا إلى التناسب المنشود لتجاوز كراهة التنافر ،

وهذا التناسب يسمى في كتب اللفظة والأصوات بمسميات مرادفة من مثل :

المضارعة وهو من مصطلحات سيويه <sup>(١)</sup> ، والمشاكلة والتجانس <sup>(٢)</sup> ، وكذا التقريب <sup>(٣)</sup> الذى عرفه ابن جنى الإدغام الأصغر فى عرفه ، ويسميه المحدثون : التماثل أو المماثلة <sup>(٤)</sup> . أما المناسبة فهي اختصت بالحركة فى عرف اللغويين

- 
- ( ١ ) سيويه ٤ / ٤٧٧ فى باب الحرف الذى يضارعه حرف من موضعه والحرف الذى يضارعه ذلك الحرف وليس من موضعه .
  - ( ٢ ) انظر الحجة لأبى علي الفارسي ١ / ١٥٤ .
  - ( ٣ ) الخصائص ٢ / ١٤١ .
  - ( ٤ ) الأصوات اللغوية ابراهيم أنيس ص ١٧٩ ، ودراسة الصوت اللغوى ٣٢٤ والتطور طله وقوانينه ص ٢٢ والتماثل عند مؤلفه قانون من أهم قوانين التفهيمات التركيبية نفس الصفحة .



القدماء .

وسأختار مصطلح التناسب<sup>(١)</sup> لدراسة كراهة التنافر لأجمع أولاً بين التناسب الحركي كما هو في حركة المناسبة واعلال الواو والياء ليجانسا حركة السابق عليهما ، وكذا حركة ضمير الفائب في المواقع المختلفة . . . وبين التناسب بين الصوامت نفسها كجهر المهموس وتفخيم المرقق وتشديد الرخو . . . ولأحقق ثانياً مع التوهم الظاهر بين كراهة التماثل والنزوع اليه هرباً من التنافر لو استخدمت مصطلح المحدثين .

ويهدف التناسب إلى تحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات المتنافرة على مستوى الحركات وكذلك على مستوى الأصوات الصامتة فيما بينها ، أو بينها وبين الصوائت في الكلمة الصوتية .

وسأتناول أولاً الحديث عن التناسب الحركي ثم أعطف بالحديث عن التناسب بين الأصوات الصامتة ، جاعلاً ختامه الحديث عن التناسب بين الحركات والأصوات الصامتة . على النحو الذي يكون في ترقيق اللام وتفخيمها .

(١) أشار إلى هذا المصطلح السيوطي في همع الهوامع ٦/١٨٣ ، فسي معرفته حديثه عن الإمالة .

## المبحث الأول :

### ( التناسب الحركسي )

#### تمهيد :

تمد الحركات أشيع الأصوات اللغوية في العربية ، ويعزى شيوعها

إلى عاملين وظيفيين اثنين :

- ( ١ ) وجودها كدوال إعرابية في أواخر معظم الكلمات العربية .
  - ( ٢ ) وجودها في كل مقطع من المقاطع المولفة للكلمة في العربية ، بسبب  
إنها تعتبر نواة المقطع على ما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون .<sup>(١)</sup>
- ويضيف الدكتور محمد علي الخولي عاملاً ثالثاً فسيولوجياً وهو توافق هذا الشروع مع مبدأ السهولة والتيسير ، فيقول : " فمن المعروف أن نطق الصائت أسهل من نطق الصامت ، حيث لا يحتاج الصائت إلى حيز تيار النفس أو إعاقته كما لا يحتاج إلى مكان نطق محدد<sup>(٢)</sup> ، وهو ما يمكن أن يفهم من قول القدماء<sup>\*</sup> " إن السبب في تسميتها حروف المد واللين : أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان ، وذلك لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ، ولان ، وإذا ضاق انضبط فيه الصوت وصلب<sup>\*</sup> ."<sup>(٣)</sup>
- وقد أشار النحاة القدماء إلى خِفَّة الحركات فيما بينها مفاضلين بين الفتحة والكسرة والضمة في الخفة ولكنهم لم يذكروا خفتها في ذاتها ، فقد ذكر

---

( ١ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ص ١١٩ .  
 ( ٢ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ص ١٢١ ، وانظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي لرمضان عبد التواب ص ٩١ .  
 ( ٣ ) شرح تصريف العزى ص ١٠٦ .

السيوطي في حديث له عن البناء أن : " الأصل في البناء السكون ، لأنه أخف ، فلا يعدل عنه إلا لسبب ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ، وإذا عدل إلى الحركة قُدِّم الأخف فالأخف ، وذلك الفتح ، ثم الكسر ، ثم الضم " . ( ١ )

ونقل السيوطي عن الخليل تعليلاً لخفة الفتحة وثقل الضمة فقال فسي الأشباه والنظائر : " قال رجل للخليل لا أجد بين الحركات فرقا ، فقال له الخليل ، ما أقل من يميز أفعاله ، أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال لا أدرى قال : أخف الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت ، وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عَمِلَ فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد " . ( ٢ )

ويبدو جمال قول الخليل في اعتماده على الجهد العضلي في التمييز بين الضمة والفتحة ثقلاً وخفة .

ويقول الدكتور أنيس : " على أنه حين نتساءل عن أى الصوتين أيسر في النطق أو أيهما الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر ، نجد الضم هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر ، لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان ، في حين أن الكسر تتكون بتحريك أدنى اللسان ، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه " ( ٣ )

ولكن ابن جنى يستند إلى الاستعمال في خفة الفتحة فيقول : " إن الدليل على خفة الفتحة أنهم يَفِرُونَ إليها من الضمة كما يَفِرُونَ إلى السكون " . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) هـمع الهوامع ٦٢/١ .  
 ( ٢ ) الأشباه والنظائر ١٦٠/١ .  
 ( ٣ ) في اللهجات العربية ٨٥ .  
 ( ٤ ) الأشباه والنظائر ١٦٠/١ .

وقد استدل النحاة على خفة الفتحة والكسرة بالنسبة إلى الضمة بنسبة الشبوع في استعمال الحركات علامات للبناء<sup>١</sup> أو الإعراب ، وذلك أنهم لما رأوا المنصوبات أكثر من المرفوعات حكوا بخفة الفتحة ، وكذلك حين وجدوا الجني على الفتح أكثر من العيني على الكسر حكوا كذلك بخفة الفتحة . ( ١ )

وهذا استقرار<sup>٢</sup> ناقص يؤيد نتائجه ما توصل إليه الدكتور الخولي من شبوع الفتحة والكسرة ، إذ احتلتا الموقعين الأولين في قائمة شبوع الأصوات وتأخرت ونهما الضمة لتحتل المرتبة السادسة . ( ٢ )

وقد أسرف بعضهم في الحديث عن خفة الفتحة حتى أخرجها من أن تكون قريبة إعرابية، وقصر مجيئها على استحباب العرب لها لخفتها ، واستحسانهم إياها لمضارعتها السكون من جهة ولوصل الكلام استنادا على مذهب قطرب فسي علة مجيئ الحركة الإعرابية . ( ٤ )

ولما كان أمر الحركات بالقدر الذي رأيناه سابقا من خفتها في ذاتها والتفاضل بينها في الخفة والثقل لزم من تواليها وجود التنافر والثقل وقد ذهب ابن جني في النصف إلى أنهم لم يخرجوا من الكسر إلى الضم كراهة لهذا

- 
- ( ١ ) الأشباه والنظائر ١ / ١٦٠ ، ١٦١ بتصرف .  
 ( ٢ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ١١٧ .  
 ( ٣ ) تأخرت الضمة إلى المرتبة السادسة في قائمة الشبوع وسبقها الصوتان ( ل . ت ) وعزا الدكتور الخولي سبب هذا الشبوع إلى مجيئ السلام والتاء وحدتين صرفيتين فتأتي اللام للتعريف . . والتاء كسوابق للتأنيث والمخاطبة والمطاوعة . . أو لواحق للتأنيث ، أو مجيئها ضميرا للفاعل انظر المصدر السابق ١١٩ .  
 ( ٤ ) انظر إحياء النحو ، لابراهيم مصطفى ٧٩ ، وانظر مذهب قطرب فسي الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٠ ، ٧١ .

التوالي فقال : " ولا يوجد في الكلام : فِعْلٌ ، بكسر الفاء ضم العين ، وإنما لم يجيء ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بنا\* لا زما\* " (١) فهو إذن - خروج من ثقيل إلى أثقل - " كسر ← ضم " .  
ولكن الخروج من الخفيف إلى الثقيل - فتح ← كسر ، أو فتح - ضم - لم يكن مكروها عندهم بالرغم من مضارته للمكروه في الثقل من حيث إن الثقيل خفيف بالقياس إلى ما هو أثقل منه .

والذي يبدو لي أن القسمة والحاجة إلى الأبنية المختلفة كانت ورا\* رضا ثمهم عن الخروج من خفيف إلى ثقيل ، ولذلك لم يسقط من القسمة إلا ما ذكره ابن جني فقط ، ومع ذلك فقد قاموا بإيجاد قدر من التناسب بين الحركات - طويلة كانت أو قصيرة - في ما يعترض في الكلام من التناظر على النحو التالي :  
أولا : أصوات المد ومناسبة الحركة السابقة عليها :  
=====

إن أصوات المد الثلاثة ( الألف والواو والياء ) لا تكون كذلك حتى تكون الحركة السابقة عليها من جنسها .

والمحدثون يذهبون إلى أن الألف والواو والياء ليست إلا هـ - هذه الحركة مضافة إلى حركة أخرى من جنسها بمعنى أن الألف ليست إلا فتحتين ، وكذلك الواو ليست إلا ضمتين . وهو قريب من قول ابن جني في مطل الحركات وقول القدام\* عموما في اشباع الحركة لينشأ عنها الألف أو الواو أو الياء (٢) إلا أن قول القدام\* بمطل الحركات واشباعها يجعلهم يعدون الناشئ\* صوتا مستقلا ، إما ألفاً أو واوا أو ياء ، وهذا

( ١ ) المنصف ٢٠ / ١

( ٢ ) سر الصناعة ١٨ / ١ ، ٢٣ ، ٢٧ . وما يؤكد هذا القول ما ذهب إليه

الدكتور خليل عساكر في محاولته لاختصار علامات الضبط الكتابي - عن الاستغناء عن ضبط الحرف السابق على ( الألف والواو والياء ) في مثل " قال ، ويدعو ، ويجرى " انظر مقالة " طريقة لضبط النصوص العربية المطبوعة بشكل مخفف " في مجلة معهد اللغة العربية العدد الأول ص

يعني أن القدا<sup>٥</sup> يتحدثون عن صوتين ( الحركة ، صوت المد ) في الكلمة الواحدة ، أما المتحدثون فإنها عندهم حركة طويلة تساوى تماماً " صوت المد " وحد ، بلا حركة القدا<sup>٥</sup> التي يصرّون عليها .

أ ( قلب الواو والياء<sup>٥</sup> ألفا :  
-----

تشتهر في كتب النحو والصرف المقولة التالية : " إذا تحركت الواو

أو الياء<sup>٥</sup> وانفتح ما قبلها قلبتا ألفا " . ( ١ )

وسواء<sup>٥</sup> أكانت الواو أو الياء<sup>٥</sup> عيناً أو لا ما فإنه إذا تحركنا وانفتح

ما قبلها تقلبان في مثال " قال وباع " فعلين وأصلهما — قول ، وبيع ،

أو " باب وناب " اسمين وأصلهما — بوب<sup>٥</sup> ونيب<sup>٥</sup> .

أو في مثال " غزا ورعى " فعلين وأصلهما غزو ورعى<sup>٥</sup> ، أو " عمأ

ورعى<sup>٥</sup> " اسمين ، وأصلهما — عمو ورعى<sup>٥</sup> " . ( ٢ )

ويلاحظ أن الواو والياء<sup>٥</sup> وقعت بين حركتي الفتح القصيرتين

سابقة ولا حقة عليها كما هو موضح : ق- و- ل ، وب- ي- ع .

ويزعم بعض المعاصرين<sup>(٣)</sup> أن الواو لم تقلب ولكنها سقطت فاجتمعت

الفتحتان لتشكلا الألف التي قلبت إليها الواو أو الياء<sup>٥</sup> في زعم القدا<sup>٥</sup> .

وأما كان الخلاف بين هذا الأخير والقدا<sup>٥</sup> في تفسير خلـسـو

الاستعمال من الواو أو الياء<sup>٥</sup> في النماذج السابقة فإن الذي يبدو هو أن

التوتر الذي يحدثه اكتناف الحركتين القصيرتين للواو أو الياء<sup>٥</sup> يؤدي إلى

إسقاطها أو تغييرها بما يحدث نوعاً من التناسب في الكلمة وبعدها بها

( ١ ) انظر النصف ٢ / ١١٦ .

( ٢ ) الأمثلة مأخوذة من شرح شافيه ابن الحاجب ( الإعلال ص ٦٦ ) وانظر ص

٩٥ و ص ١٥٧ ) .

( ٣ ) دراسات في علم أصوات العربية ، داود عبده ص ٣٤ .

عن التضاد ، التماسا للتخفيف .

ولكن التخفيف مطلب أدائي ينحسر مع بقاء موطن الشقل والتنافر  
 إذا كان في سلك التخفيف ما يؤدي إلى الالتباس <sup>(١)</sup> ، ولذلك نجد  
 لديهم امتناع قلب الواو أو اليا في مثل عَصَى ، وَسَعَى إلى ألف عضد  
 التثنية أو الإسناد إلى ألف الاثنين . ولم يمكن الحذف ، كما لم يمكن  
 بقاءهما معا لشقل التقاء الألفين على أنهما ساكنان وحينئذ تصح الواو  
 أو اليا ، وتضاف علامة التثنية أو ضمير الاثنين فنقول : "عَصَوَانٌ" و  
 "سَعِيَا" . ويؤكد هذا امتناع القلب مع سكون الواو أو اليا في نحو  
 "قَوْلٍ وَبَيْتٍ وَحَوْضٍ" وهو امتناع للفرق بين الفعل والمصدر "قال قَوْلًا"  
 و "حَاصٍ حَوْضًا" ، و "بات بَيْتًا" وقد يكون الفرق بين الفعل والاسم  
 كما في الحوض والبيت اسمين للمكان .  
 ( ٢ )

ومعنى هذا تأكيد ما سبقنا الإشارة إليه في الفصل السابق فسي  
 مواطن كثيرة من أن الإلباس والخروج إلى ثقل جديد . . يعوقان  
 التخفيف ، ولذلك اقتصر على المواطن المأمونة من جهة ، كما أنه يؤدي  
 دوره كاملا إن لم يفض إلى ثقل جديد .

( ب ) قلب الواو يا :

وكما تقلب الواو واليا ألفا لمناسبة الفتحة السابقة عليها ، كذلك

تقلب الواو يا لمناسبة الكسرة قبل الواو مثل : مِيزَانٌ وَمِيعَادٌ . وأصلهما

( ١ ) شرح شافية ابن الحاجب من قول ابن الحاجب ص ١٥٧ ، وانظر سيبويه

٣٩٢/٤ ، وأنت المقرب ١٨٦/٢ .

( ٢ ) اللسان : مادة "حوض وبيت"

"مَوْزَانٌ وَمَوْعَادٌ" من وَزَنَ وَوَعَدَ فقلبت الواو يا\* لمناسبة الكسرة السابقة عليها .

ويعبر سيوييه عن هذه المناسبة بين الواو والكسرة بقوله : " وكان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم وجسروا على ذلك الاعتلال " . ( ١ )

والذي يدل على أنها قلبت للمناسبة النظر في مثال سيوييه وهو قوله في "حالت حِيَالًا" : " إنما قلبوها - أي الواو - حيث كانت معتلة في الفعل ، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه اليا\* " . ( ٢ )

وقلنا في حديثنا عن قلب الواو ألفا إنها تصحح إذا سبقتها الألف لتعذر التقاء الألفين فلو صححت لم تقلب ، وكذا قلبها للكسرة قبلها .  
وأما قوله " وبعدها حرف يشبه اليا\* " يعني الألف ، فيقلل من قيمته شبه الألف بالواو أيضا من حيث كون الثلاثة أحرف العلة المتغيرة في المواقع المختلفة .

ويعود سيوييه ليؤكد علاقة المناسبة في قلب الواو يا\* ، ولكنه يشير أيضا إلى وجود الألف بعدها فيقول " وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحدة ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : " دِيْمَةٌ وِدِيمٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيمٌ ، وَتَارَةٌ وَتِيرٌ ، وَدَارٌ وَدِيَارٌ ، وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها فلما كانت اليا\* أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد جَسَرُوا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولا ، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد اليا\* " . ( ٣ )

( ١ ) سيوييه ٣٦٠/٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٣٦٠/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٣٦١/٤ .



ويصر بعض النحاة على وجود الألف بعدها فيذهب ابن السراج مذهب سيوييه وينقل عنه تفسيره للقلب هنا بحذافيره <sup>(١)</sup> . ولكن الواو تقلب يا\* وفتت بعدها الألف أم لم تقع وذلك في اسم الفاعل من المعتل الآخر الواوى يقال فيه بالياء\* لمناسبة الكسرة التي في اسم الفاعل فيقال من يدْعُو ، وَيَسْمُو : " دَاعٍ وَسَامٍ " بالياء\* .

ويحسم ابن جنى القضية فيقول : " فأما استكراههم الخروج من كسر الـي ضم بنا\* لا زما ، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف ( يعني الصوامت ) ، إنما هو استئثار منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، وأنت لو رُمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع البتة ، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة ، أو الضمة قبل الياء\* الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصاحح ، وذلك نحو " فَعَلَ " من القَوْل والطَّوْل ، أصله أن تقول قَوْلٌ وقَوْلٌ ، ثم تستثقل ذلك فتقلب الواو للكسرة قبلها يا\* ، فتقول قَيْلٌ وطَيْلٌ ، وقد قالتها العرب مقلوبين هكذا ونحوهما : مِيزَانٌ ومِيقَاتٌ وبيَعَارٌ ، كل هذه من الواو في : " وَزَنَ وَوَقَّتَ وَوَعَدَ . . . " <sup>(٢)</sup> ، ثم يضيف : " إنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء\* ، وآذنت بتمامها ، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره ، وخالفت بين طرفيه ، وكذلك إذا بدأت بالضمة . . . " <sup>(٣)</sup> . وهو القول الذى يوضح التنافر ، ويفسر مبدأ التناسب تخلصاً منه .

( ١ ) الأصول ٢٦٤/٣ .

( ٢ ) سر الصناعة ١٨/١ - ١٩ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١٩/١ .

( ج ) قلب اليا<sup>ء</sup> واوا :

وهو عكس ما مضى في الفقرة ( ب ) ، إذ تسبق الضمة اليا<sup>ء</sup>

الساكنة فتقلب واوا لتناسبها :

وذلك في مثل "مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ" ونحوهما ، كان الأصل : "مُوقِنٌ

وَمُوسِرٌ" .

يقول ابن السراج : "أبدلت واوا من أجل الضمة" ( ١ ) .

وقلب الواو لأجل الكسرة أكثر من قلب اليا<sup>ء</sup> لأجل الضمة ، وذلك

لأنهم يَغْرُونَ من الواو إلى اليا<sup>ء</sup> إذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون .

ولذلك إذا سبقت الضمة اليا<sup>ء</sup> حولت كسرة لتبقى اليا<sup>ء</sup> ولا تقلب إلى واو ،

لا يجاد التناسب كما فعل باسم المفعول "مَبَّيعٌ" ( ٢ ) إذ الأصل "مَبَّيْعٌ"

بعد نقل حركة اليا<sup>ء</sup> حين حذف واو ( الصيغة ) ثم حولت كسرة .

ومثله ما قاله ابن السراج : "قالوا في جمع أبيض : بِيضٌ ، وكان

القياس : بِيُوضٌ لأنه فُعْلٌ يدلُّك على ذلك قولهم : أَحْمَرُ حُمْرٌ ، ولكمهم

أبدلوا الضمة كسرة لتصح اليا<sup>ء</sup> التي كانت في الأصل" ( ٣ ) ثم أضاف

"ولقلا يخرجوا من الأخف إلى الأثقل في الجمع ، وهو أثقل من الواحد عندهم

فيجتمع ثقلان" ( ٤ ) .

ولو بقي الجمع "بِيضٌ" بضم ويا<sup>ء</sup> ساكنة لما كان خروجها من خفيف

إلى ثقيل لأن الضمة أثقل من الكسرة التي من جنسها اليا<sup>ء</sup> ، ولكن

السبب المباشر محاولة الخلو من التنافر بين الضمة واليا<sup>ء</sup> الساكنة بعدها

( ١ ) الأصول ٢٦٦/٣ .

( ٢ ) المقتضب ١٠٠/١ .

( ٣ ) الأصول ٢٦٥/٣ ، وانظر سيويوه ٥٩٢/٣ ، النصف ٣٤٠/١ .

( ٤ ) الأصول ٢٦٥/٣ .

وهو موطن الثقل فقلبت الضمة كسرة ليكون العمل من وجه واحد ، مع  
عدم البعد عن الأصل .

ثانيا : حركة التناسيب :  
=====

فلما قبل قليل إن الضمة تحول إلى كسرة لتناسب الياء حين لم  
يقدر وا على قلبها واوا . وفي المواطن التالية سترى أن الحركة السابقة  
للألف أو الواو أو الياء لا بد أن تكون من جنسها لتسلم من الإعلال  
بالقلب منعا للالتباس إذ تستخدم الألف والواو والياء وظيفيا كضائر كما  
تستخدم الياء كدال على النسبة .

أ ( حركة ما قبل ياء النسب :  
-----

ياء النسب : " يا شديدة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير  
بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا  
إلى المجرد عنها " ( ١ ) .

ومن أهم التغييرات التي تحدث عند النسبة كسر ما قبل ياء  
النسب ليناسب الياء ( ٢ ) ويؤيد كسر ما قبل ياء النسب شيئان :  
أولهما : أنها علامة للنسب ولا يمكن التصرف فيها بالقلب أو  
الحذف .

ثانيهما : أنها شديدة وهذا يعني عدم إمكان قلبها معا ، أو  
حتى قلب إحداهما واوا ، إذ هما إذا اجتمعتا مع  
سبق إحداهما بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الياء في

( ١ ) شرح شافية ابن الحاجب ١٢/٢ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١٧/٢ .

الياء فيمار إلى ما فر منه .

ولهذا تقول في النسب إلى البصرة والكوفة : "بَصْرِيٌّ" ،

و"كُوفِيٌّ" . . . إلخ .

ولأجل الكسرة يعمد إلى الألف فتقلب واوا في شل : "عَصَاً وَرَحِيٌّ" فتقول

منسوبا إليهما : "عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ" . ويلاحظ هنا احتمال ثقل تحرك الـواو

وانفتاح ما قبلها لكلا يعاد إلى ما فر منه . وإن لم تقلب حذفتم وجعلت الكسرة

على الصحيح قبلها كما تقول : "حُبْلِيٌّ" في النسبة إلى "حُبْلَى" و"مُصْطَفِيٌّ"

إلى "مُصْطَفَى" .

وقد تزايد بين الألف والياء النسب واو لظهور الكسرة فيصح أن تقول في

"حُبْلَى" : "حُبْلَاوِيٌّ" ( ١ ) .

كما يعمد إلى الياء فتقلب واوا كراهة اجتماع الكسرات والياء على ما

قدمنا في الفصل السابق ( ٢ ) فتقول "عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ" في النسبة إلى العَمِي

والشَجِي . ( ٣ )

ويتبادر إلى الذهن سؤال : فقد دل الاستقراء على لزوم كسر ما قبل ياء

النسب ( ٤ ) ، ولكن الموازنة بين الياء المشددة تظهر اختلافا ، ففي : "سَيِّدٌ

وَمَيِّتٌ" مثلا لا كَسَرَ قبل الياء المشددة ، وكذلك في حَسِيٍّ وَطَسِيٍّ . . . ونحوها

بينما يكسر ما قبل ياء النسب أيا كان موقعها - ثالثة أو رابعة أو خامسة . . . -

ولتفسير ذلك نطرح الاحتمالين التاليين :

( ١ ) أن يكون للفرق بين ياء النسب المشددة وغيرها وخصوصا حين تكون آخر

يقول المرعي : ( إن "حُبْلَاوِيٌّ" زيدت قبل ألف التأنيث ألف وقلبت ألف

التأنيث واوا " انظر شرح الشافيه ٤٠ / ٢ .

( ٢ ) انظر في ص ١٤٤ ، ١٤٥

( ٣ ) انظر في الأمثلة الواردة هنا شرح شافية ابن الحاجب ٣٥ / ٢ ، ٤٠ .

( ٤ ) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣٢ / ٢ .

كَهَيِّ وَطَيِّ .

( ٢ ) يحتمل أن تكون يا\* النسب في الأصل يا\* واحدة على ( شكل صائت طويل ) كضمير المخاطبة تماما ثم تطورت وشدت مع بقاء الكسرة للأسباب التالية :

أ ( ) عدم ظهور بعض الحركات على اليا\* لو كانت للمعدلثقلها ، ولذلك شددت لتظهر عليها الحركات .

ب ( ) أنها تحذف عند التنوين إن كانت نكرة لالتقاء الساكنين كما تحذف من داع وساع وهذا يؤدي إلى الإلباس فشددت وكسر ما قبلها .

ب ( ) حركة ما قبل يا\* الضمير :

( ١ )  
وقلت يا\* الضمير لأجمع بين يا\* المخاطبة ، ويا\* المتكلم إن يلزم أن يكون ما قبلها مكسورا وهما في حقيقتهما الصوتية صائت طويل \* يدل على ذلك التوزيع العقطمي . فالكلمات التالية : تَضْرِبِينَ ، أَضْرِبِي ضَرْبِي ، قَلْبِي ، تكون فيها \* اليا\* الحركة الطويلة في المقطع المتوسط المفتوح - ص ح ح - وهذا يفسر لزوم الكسر قبل \* اليا\* المعتبرة وظيفيا ضميرا . والكسر المعتبر مقطعا جزئا من الحركة الطويلة . قال الجبر \* وإنما جاز إسكانها - يعني يا\* المتكلم - فسي قولك: هذا غلامي وزيد ضَرْبِي ، لأن ما قبلها معها بمنزلة شي\* واحد ، فكان عوضا مما يحذف منها ، والحركات مستثناة في حروف المد واللين فلذلك اسكنت استخفافا \* . ( ٢ )

( ١ ) اختلف النحاة القدماء في ألف الاثنين وواو الجماعة ويا\* المخاطبة ، هل

علامات أو ضائير ؟ انظر الضائير في اللغة العربية - محمد عبد الله

جبر - ص ٥١ وما بعدها .

( ٢ ) المقضب ٤ / ٢٤٨ .

وقد ذهب النحاة إلى أن ما قبل يا<sup>٥</sup> الضمير يجب أن يكون مكسورا سوا<sup>٥</sup>  
أكان ذلك في الفعل أو الاسم أو الحرف .

ففي الفعل تلحق يا<sup>٥</sup> المخاطبة الفعل ويكسر ما قبلها فتقول اضربِني  
وتضربِين .

أما إذا لحقت يا<sup>٥</sup> المتكلم الفعل فلا بد من زيادة نون في آخر الفعل  
لتظهر عليها الكسرة ، إذ الفعل لا يدخله الكسر كما يدخل الأسماء<sup>(١)</sup> ويسمى  
النحاة نون الوقاية<sup>(٢)</sup> وكذلك إذا لحقت يا<sup>٥</sup> المتكلم الحرف رافقتها نون الوقاية  
لتكون الكسرة عليها . سوا<sup>٥</sup> أكان ذلك الحرف ناصبا كان<sup>٥</sup> ولكن أو جارا كين<sup>٥</sup> وعن .

أما إذا أضيف الاسم إلى يا<sup>٥</sup> المتكلم فيكسر ما قبلها بدون إدخال النون  
لأن الكسر من علامات الأسماء . ولا يمنع من كسر ما قبل يا<sup>٥</sup> المتكلم في الأسماء  
إلا أن يؤدي إلى ثقل جديد كالتقاء الساكنين وحينئذ تحرك يا<sup>٥</sup> المتكلم — م .  
يقول سيويه : \* اعلم أن اليا<sup>٥</sup> لا تغير الألف ، وتحركها — أي اليا<sup>٥</sup> —  
بالفتحة لثلاثي يلتقي ساكنان ، وذلك قولك : بُشْرَايَ وَهُدَايَ وَأَعْشَايَ \* .<sup>(٣)</sup> ثم  
قال \* اعلم أن اليا<sup>٥</sup> التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد يا<sup>٥</sup> لم تكسرهما ،  
وصارت يائين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضيٌّ وهؤلاء<sup>٥</sup>  
جَوَارِيٌّ \* .<sup>(٤)</sup>

وقد يمنع من كسر ما قبلها أمن اللبس ، وذلك كما قال سيويه : \* فإن  
جاءت تلى ألف الاثنين ( في العثنى ) في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف النقص

- 
- ( ١ ) سيويه ٣٦٩/٢ بتصريف .  
( ٢ ) اختلف في نون الوقاية أهى للوقاية من الكسر أم للوقاية من اللبس كما  
قال ابن مالك ، وأكثر النحاة على الأول عدا سيويه الذي جعل الضمير  
المنصوب ( ني ) انظر سيويه ٣٦٨/٢ وهمع الهوامع ٢٢٢/١ ، ٢٢٢٣ .  
( ٣ ) سيويه ٤١٢/٣ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ٤١٤/٣ .

— يريد المقصور — إلا أنه ليس منها لغة من قال "بَشْرِي" فيصير  
 العرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب ، ويصير كالواحد نحو عَصِي ، فكَرِهُوا  
 الالتباس حيث وجدوا عنه مندوحة " ( ١ ) .

حركة ما قبل ألف الاثنين : ( ج )

لا خلاف أن الألف آياً كانت وظيفتها هي من ناحية الوصف  
 الصوتي ألف واحدة لا غير ، وإن تعددت وظيفتها كألف التثنية ،  
 وضمير الاثنين ( ٢ ) ، وألف التأنيت ، والألف الفارقة ، والألف الزائدة  
 في الصيغ المختلفة ، والألف المنقلبة عن الياء والواو . . . . ،

وهي — أيضا — كالياً — من حيث إنها صائت طويل ، مكون  
 من حركتين ( فتحتين ) والذي يهنا هنا مجيئها ألفا للثنتين  
 أو علامة للتثنية ، وهي إذا كانت كذلك لزم أن يكون ما قبلها مفتوحا  
 ليناسبها ، بل لا يمكن تحريك ما قبلها بغير الفتح ، كما يتعذر  
 تحريكها إذ هي لا تتحرك . قال ابن جني : " وأنت لورومت أن  
 تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة " ( ٣ ) .

ولهذا إذا تغيرت حركة ما قبلها في بنية ما فإنها تتغير  
 لتناسب تلك الحركة ، وذلك قولك في التصغير : " ضَوِّبْ " وأصله  
 " ضارب " بألف ، وهذه وإن كانت ألف فاعل فهي صوتيا مثل ألف  
 ( ٤ )

الاثنين .

- 
- ( ١ ) سيويه ٤١٤ / ٣ .  
 ( ٢ ) سبق الإشارة إلى الخلاف بين علامة التثنية وألف الاثنين .  
 ( ٣ ) سر صناعة الاعراب ١٨ / ١ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ١٩ / ١ .

( د ) حركة ما قبل واو الجماعة :

هي علامة الجميع في الاسم ، وضيرهم في الخطاب والغياب  
وذلك قولك : **سَلِمُونَ** ، **وَأَكْتَبُوا** ، **وَيَكْتُبُونَ** ، وهي مثل أختيها الألف  
والياء في كونها صائتا طويلا .

وحيث تكون كذلك يكون ما قبلها مضموما ليناسبها .  
وتتحول علامة الجميع ياء في النصب والجر ، ويكسر ما قبلها  
للمناسبة — أيضا — فتقول مسلمين على الضد من ألف التثنية التي  
تتحول إلى ياء وتبقى فتحة الألف للفرق بين الجمع والعثنى .  
وقبل أن أترك هذا الموضوع إلى غيره أشير إلى أن الإفراط  
في توالي الحركات المتماثلة لا يعد حلا للتنافر والتضاد الملموس  
فيما بين الحركات ولذلك كان هناك بعض التعديل لعدم الإفراط  
فعند النسب تحول الكسرة السابقة على كسرة المناسبة فتحة ، كما  
تحذف بعض الياءات من الأسماء عند النسبة إليها ، وذلك قولك في  
النسبة إلى **نَمِرٍ** ، **وَدُئِلٍ** ، **وَإِبِلٍ** ← : **نَمَرِيٌّ** ، **وَدُوئِيٌّ** ، **وَإِبِلِيٌّ** ،  
فتحول الكسر إلى فتح حتى لا تصبح على غاية من الثقل بتتابع الأمثال  
من الياء والكسرة ( ١ ) .

وكذا في النسبة إلى " **حَنِيفَةَ** و**قُرَيْشٍ** " ونحوهما ما فيه الياء  
تقول : " **حَنْفِيٌّ** و**قُرَيْشِيٌّ** " كراهة اجتماع الياءات والكسرات .

( هـ ) الحركات المقدرة على المنقوص والمقصور :

كان من نتيجة تنافر الحركات وعدم اختلافها أن قدرت علامات

( ١ ) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٨ .



للإعراب في أواخر الكلمات المنتهية بياء أو ألف أو واو .

( ١ ) تقدير الحركة على المقصور :

لا تظهر الحركات الإعرابية على الاسم المقصور ، وقيل فسي  
عدم ظهورها تعذر الأتيان بها لأن الألف لا تحرك . قال سيويه :  
" لا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " (١) فالرفع والجر لا تظهر  
علامتهما لتعذر ائتلافهما مع الألف ، لأنها يتباينان والألف تتباينا  
مفرطا ، وهذا ما دعا النحاة أن يطلقوا على عدم ظهورها " التعذر " (٢)  
أما النصب فلا تظهر علامته كذلك لما سبق من التعذر ولأن  
الفتحة من جنس الألف أو هي بعضها وحينئذ لا معنى لتحريك الألف  
في حال النصب إذ لن يجدوا إلا كمية من الفتحة أطول مما هو  
موجود ( الألف ) ، ولن يحتسب هذا الكم كعلامة إعرابية ، لأن  
الحركات مهما مطلّت أو زيد في كمها الصوتي فلن تؤدي وظيفة أخرى  
غير وظيفتها المعروفة في اللغة بالتمييز الكمي بين الحركات القصيرة  
والطويلة ، ولذا كان المدّ القرآني متصلا أو منفصلا لا يعتبر من حيث  
الكمية الوظيفية سوى حركتين بالرغم من أنهم يقيسون مداهم بأربع  
وخمسة حركات ، فلا فرق بين " والسَّمَاءُ بَنِينًا " (٣) الذاريات

( ١ ) سيويه ٥٣٦/٣ ، وفيه يسمى المقصور منقوصا ، والفراء يسميه المنقوص

ووسم كتابه عنه وعن المدود بالمنقوص والمدود ، أنظره ص ١١ .

( ٢ ) همع الهوامع ١٨٢/١ .

( ٣ ) التمهيد في علم التجويد ١٧٣ ، حيث قال " والقراء مجمعون على

مد هذا القسم ( يعني المد المتصل للهمز ) وبينهم تفاسات

في إشباعه وتوسطه ودون ذلك . . . " .

( ٤٧ ) مدت أم قصرت (١) ولست أعني نفي قيمة المد الصوتية ، إن يساعد في التقاء الساكنين على حدِّه الجائز في العربية نحو " الطَّائِة " ( النازعات ٣٤ ) ، إن كان الالتقاء لغير الوقف ، وكذا إن كان التقاء الساكنين للوقف كالمند العارض للممكن (٢) وهي قيمة أدائية لا تعتبر جزءاً من النظام الصوتي للعربية .

ويجرب مجرى الاسم المقصور الفعل المضارع المنقلبة ياءً أو واو ألفاً مثل " يَخْشَى " (٣) في عدم ظهور الضمة عليه .

( ٢ ) تقدير الحركة على المنقوص :  
=====

ولا تظهر الحركة الإعرابية على المنقوص ، إلا الفتحة لخفتها وتقدر الضمة والكسرة على الياء ، وطة عدم ظهورها ثقل (٤) الإتيان بها وليس تعذره كما في المقصور ، ومعنى ذلك إمكان النطق بهما مع الياء بتكلف وثقل ، وهو ما فر منه .

كما تقدر الضمة وحدها على المضارع المختوم بالياء (٥) وتظهر الفتحة لخفتها ، ولا يكون في الأفعال جر ، ولذا لم تقدر الكسرة وكذلك في المضارع المختوم بالواو كـ : " يَدْعُو " . ولا تظهر عليه الحركة لاستثقالها .

- ( ١ ) يختلف مصطلحا المد والقصر بين النحاة والقراء ، فالمد عند النحاة اللفظ بالألف الممدودة في سماء وكساء على أصلها ، بينما القصر حذف الهمزة وإلحاق الممدود بالمقصود ، أما المد عند القراء فهو عبارة عن زيادة مطّ في حرف المد على المد الطبيعي وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد منه ، والقصر : مجاربه عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله " انظر النشر في القراءات العشر ٤٢١/١ ، وكذا المنقوص والممدود للقراء ١١ .
- ( ٢ ) التمهيد في علم التجويد ١٧٦ .
- ( ٣ ) همع الهوامع ١٨٢/١ .
- ( ٤ ) الصدر نفسه ١٨٢/١ .
- ( ٥ ) الصدر نفسه ١٨٢/١ .

وقد استثقلت الضمة على الواو ، ولولم تكن حركة إعراب  
 وذلك في اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي فتقول " مَقُولٌ " <sup>(١)</sup>  
 وأصله " مَقُوُولٌ " نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وحذفت  
 الواو ، كما استثقلت على الياء في اسم المفعول من الفعل الأجوف  
 اليائي فتقول " مَبِيعٌ " وأصله " مَبِئُوعٌ " فنقلت الضمة وحذفت الواو ،  
 وحولت الضمة المنقولة كسرة لتناسب الياء . ( ١ )

ولا يكون في الأسماء مختوم بواو <sup>(٢)</sup> لا اعتلالها بالقلب حينئذ  
 كما في الدَّاعِي والغَازِي أو بقائها مع تحريكها وإدغام ما قبلها فيها  
 نحو " مَفْرُوزَةٌ " <sup>(٣)</sup> وحينئذ تلحق المنقلبة المنقوص وتخرج المتحركة لظهور  
 الحركات عليها كما تظهر على ياء النسب المشددة .

ثالثا : الاتباع الحركي :

=====

يحدث أثناء التأليف الصوتي للكلمات المستقلة تتابع حركات  
 متنافرة ، بين الكسر والضم والضم والكسر ، وكذا بين الفتح والضم ،  
 والضم والفتح . . . . ، وقد يحدث التنافر بين الحركة وعدم الحركة

( ١ ) سيبويه ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ ، وقال " وحض العرب يُخرجه على الأصل  
 فيقول " مَخْيُوطٌ وَمَبِئُوعٌ " . وقال ولا تعلمهم أتموا في الواوات ، لأن  
 الواوات أثقل عليهن من الياءات ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا  
 اجتماعها مع الضمة . والاتمام في اليائي لهجة بني تميم ، انظر  
 النصف ٢٨٣/١ ، وأجاز المبرد الاتمام في الواوي خلافا للبصريين  
 انظر النصف ٢٨٥/١ ، ولم يجزه المبرد إلا ضرورة خلافا لما نقله  
 ابن جني في النصف " انظر المقتضب ١٠٢/١ ، وتعليق الشيخ  
 محمد عبد الخالق عظيمة في حاشيه الصفحة نفسها .

( ٢ ) شرح الشافيه الكافية ٢١٢/١ .

( ٣ ) المقتضب ١٧٤/١ ، ١٧٥ .

( السكون ) نتيجة للتباين بينهما .

وقد يمتد التأليف الصوتي ليشمل عدداً من الكلمات المصاغ أو المجاورة ، مما يطيل الكلمة الصوتية فيزيد احتمال توالي المتغيرات من الحركات مما يدعو إلى التخلص منه بإيجاد قدر من التناسب بين حركات الكلمة المنطوقة ، يقول الدكتور ابراهيم أنيس : " إن الكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية ، وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أن الناطق حين يقتصد في الجهد العضلي يعيل دون شعور منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمة " ( ١ ) .

وسيلاحظ على ما سأتناوله هنا عدم الإطراء ، بل إنه قد يكون مخالفاً للمطرود أو الشائع استعمالاً ، وقياساً ، ولكن ذلك لا ينفي التوجه إلى التناسب ، كما لا ينفي احتمال وجود ثقل التنافر بين الحركات أو بينها وبين السكون قبل الإتياع .

وفيما يلي نتناول أهم مسائل الإتياع الحركي في العربية :

#### ( ١ ) حركة ضمير الفائب :

وضمير الفائب هو " الها " وحدها على ما ذهب إليه جمهور النحاة ( ٢ ) ، وأصل حركتها الضم والواو الحاصلة بالإشباع زائدة لتقوية الحركة ( ٣ ) ، ولا تبقى " الها " على حركتها كما لا يبقى إشباعها أحياناً ، وقد يتبع الإشباع تغير حركتها على النحو التالي :

- 
- ( ١ ) في اللهجات العربية ٨٦ .  
 ( ٢ ) همع الهوامع ٢٠٣/١ ، وانظر سيبويه ١٩٥/٤ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٢٠٣/١ .

( ١ ) كسر الهاء إتياعا لكسرة سابقة :  
=====

وهي تكسر إذا سبقها كسر بناء أو إعراب أو بعد ياء ساكنة نحو : " مَرِيءٌ ، وَلَمْ يُعْطِهِ ، يَرْمِيهِ ، وَفِيهِ ، وَعَلَيْهِ " ، وإنما كُثِرَتْ هُنَا إتياعا ، ومنه قوله تعالى : " فَخَسَفْنَا بِهِ وِدَارَ الْأَرْضِ " ( ١ ) ( القصص ٨١ ) وينص سيويه على أن الإتياع هنا كان للتناسب الصوتي ، فيقول : " فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة ، لأنها خفيفة كما أن الياء خفيفة ، وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة ، وهي من موضع الألف ، وهي أشبه الحروف بالياء . فكما أمالوا الألف فسي مواضع استخفافا كذلك كسروا هذه الهاء ، وقلبوا الواو ياء ، لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة ، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو : كَلَابٍ وَعَابِدٍ . وذلك قولك : مَرَزْتُ يَهِي قَبْلُ ، وَلَدَيْهِ مَالٌ . . . " ( ٢ ) .

ولست أوافق سيويه فيما ذكر من علل أو جبت الكسر هنا ، فالهاء حرف صامت ، والياء والواو صائتان أو نصف صامت ، وليست مشابهتها الياء في الزيادة موجبا للكسر ، إذ يلزم منه كسر أحرف الزيادة الأخرى إذا سبقها كسر لمساوئتها الياء في الزيادة . كما أنها ليست من مخرج الألف بل هي صوت حنجري صامت والألف صائت يخرج من الفم .

أما تشبيهه للكسر هنا بإمالة الألف فهو تشبيه مقبول بجامع

( ١ ) قرأ السبعة إلا ابن كثير بكسرة بغير ياء ، وكذا بضمة بغير واو فيمسا

كان حقه الضم ، انظر الكشف ٤٢/١ ، ٤٣ .

( ٢ ) سيويه ٤/١٩٥ ، وانظر المحتسب ٤٤/١ ، ٤٥ .

المناسبة في الحالين، وكذا مقارنته بين قلب الواو ياء للكسرة قبلها بين كسر الهاء بجامع المناسبة أيضا . وإذا كان ضميرا لجميع أخذ حكم ضمير المفرد في كسرها ، فتكسر الهم إبتاعا لكسرة الهاء فتقول " بهم " و " عليهم " بكسرتين ، يقول سيويه : " فإن لحقت الهاء الهم في علامة الجمع كسرتها كراهية كراهية الضمة بعد الكسرة ، ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفا أبدا . فإذا كسرت الهم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء " (١) ومعنى ذلك كسرها للتناسب بين الحركات وقد مر معنا قول ابن جني : " أنهم يكرهون الخروج من كسر الهم الى ضم بناء لازما " (٢) وهو ما عبر عنه سيويه بقوله : " لا يلزمان حرفا أبدا " .  
وقرأ أبو عمرو بن العلاء (٣) " عليهم الذلّة " ( آل عمران ١١٢ )  
بإتباع الكسرة الكسرة لالتقاء الساكنين ، قال أبو علي الفارسي محتجا لهذه القراءة : " وحجة من كسر الهم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول : أتبع الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسرة كما استثقلوا ضم الهاء بعد الكسرة ، وكذلك استثقلوا ضمة الهم بعد ( كسر ) الهاء " (٤) ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل : فَعُلُّ وأنهم يضمنون ألف الوصل في مثل أُقْتَلُ ، فرارا من الضم بعد الكسر " (٥) .

- 
- ( ١ ) سيويه ١٩٥/٤ .  
 ( ٢ ) النصف ٢٠/١ ، وانظر الحجة لأبي علي الفارسي ٧٣/١ .  
 ( ٣ ) الحجة ٤٢/١ .  
 ( ٤ ) زيادة لازمة للتوضيح ، وهي موجودة في اختلافات نسخ التحقيق بهاض حجة أبي علي الفارسي ٤٥/١ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٤٥/١ ، حيث سرد اختلاف القراء السبعة في حركتي الضمير " هم " وأفاض في الاحتجاج لقراءتهم وتوجيهها لفويا .

( ٢ ) ضم الميم اتباعا لضمة الهاء في ضمير الجميع :

مرآن أصل حركة الهاء انضم ، فإذا لحقتها الميم للدلالة على الجمع ضمت على الأصل (١) ، فتقول له ، وبنه ، ولهم ، ومنهم . ويرى سيويه في ذلك لفات عدة منها الضم مع الإشباع نحو "عليكم" ، وأنتم زاهبون . . . " (٢) أو الحذف نحو "عليكم مال ، وأنتم زاهبون" . . . قال تمقيا على هذه الأمثلة : "لما كثر استعمالهم هذا - يعني الضمير - في الكلام واجتمعت الضمتان مع الواو ، والكسرتان مع اليا . . . حذفوا كما حذفوا من الهاء في الباب الأول (٣) . . . ان صارت الهاء بين حرفي لين . . . وأسكوا الميم لأنهم لما حذفوا اليا والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئا منهما ، إن كانتا تحذفان استئقلا فصارت الضمة بعدها نحو الواو" (٤) . وإذا أسكت ميم الجمع كما مر فانها لا تحرك إلا بالضم على الأصل إذا التقت بساكن بعدها قال سيويه " فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام" (٥) . ويلاحظ في حركة التقاء الساكنين هنا خروجها عن الكسر المعتاد إلى الضم لا لأصالة فحسب ، بل ولتحقيق التناسب الصوتي بأن تتبع الضمة الضمة ، وقد قرئ "عليهم" ( الفاتحة ٧ ) بضمتين بلا إشباع . (٦)

- 
- ( ١ ) همع الهوامع (١) / ٢٠٤ .  
 ( ٢ ) سيويه ١٩١ / ٤ ، ١٩٢ .  
 ( ٣ ) يعني حذف اليا أو الواو المتشبعتين من حركة ضمير المفرد فسي ( باب ثبات اليا والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما " )  
 . ١٨٩ / ٤  
 ( ٤ ) سيويه ١٩٢ / ٤ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ١٩٣ / ٤ .  
 ( ٦ ) المحتسب (١) / ٤٤ .

ومما يؤكد الإتياع في حركات الضمير مفردا وجمعا ما شبه به  
سيويه الإتياع في "عليهم" . . ونحوها بالتقريب بين الصاد والذال  
في الجهر فقال : " كما أنك تقول في باب الإدغام "مصدر" فتقريبها  
- أي الصاد - من أشبه الحروف من موضعها بالذال وهي الزاي . ( ١ )

( ٣ ) كسر الميم إتياعا لكسرة الكاف في خطاب الجميع :

وذلك نحو قولك : من أحلامكم ، ومكم ، قال سيويه :  
" شبيهها بالهاء لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع  
الكسرة الكسرة حيث كانت حرف اضمار ، وكان أخف من أن يضم بعد  
أن يكسر . ( ٢ )

واستشهد بقول الحطيئة : ( ٣ )

وإن قال مولا هم على جلا حاد

من الدهر ردت وأفضل أحلامكم ردت

وهي لهجة الناس من بكر بن وائل كما ذكر سيويه . ( ٤ ) غير

أن الأصل في ميم ضمير الجمع ( كم ) أن تكون بالضم ، حتى أنه لو  
لقيت ساكا بعدها حركت بحركتها الأصلية . ( ٥ ) وحينئذ تتبعها  
حركة الكاف فتضم لضمة الميم ، فتقول : بكم ، عليكم .

( ١ ) سيويه ١٩٦/٤ .

( ٢ ) سيويه ١٩٧/٤ ووصفها بالقبح والرداءة ، وتبعه الأخفش الأوسط

في معاني القرآن ٢٨/١ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١٩٧/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨/١ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١٩٧/٤ .

( ٥ ) المصدر نفسه ١٩٣/٤ .



( ٢ ) حركة همزة الوصل في أمر الثلاثي :

يقول سيويه : " واعلم أن الألف الموصولة . . . مكسورة أبدًا " (١)  
 هذا هو الأصل في همزة الوصل ، وهي تلحق أمر " كلُّ فعل ثلاثي  
 ثاني مضارع ساكن " . (٢)

ويعدل عن هذا الأصل إذا كان ثالث حروف المضارع مضمومًا ،  
 نحو " اُقْتُلْ " فتتبع حركة همزة الوصل حركة الثالث المضموم ، يقول  
 سيويه : " . . . إلا أن يكون الحرف الثالث مضمومًا فتضمها ، وذلك  
 قولك : " اُقْتُلْ اُسْتُضِعِفَ ، اُحْتَقِرَ ، اُخْرُنَجِمَ " (٣) ، وذلك أنك  
 قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة  
 بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك  
 في " مُذُ النُّيُومِ يَا فَتَى " وهو في هذا أجدر ، لأنه ليس في الكلام  
 حرف أوله مكسور والثاني مضموم . . . " (٤)

ويلاحظ هنا أن سيويه مثل بالبناء للمجهول في اُسْتُضِعِفَ  
 . . ونحوها على أن فيه إتياعا بين همزة الوصل وثالث الفعل الجني  
 للمجهول والأمر حينئذ لا يخلو من ملاحظات .

أ أن سيويه حمل الإتياع في الجني للمجهول على مضارع  
 الفعل مجردا من الزيادة ، ويلاحظ أن " ضَعُفَ وَحَقُّسِرَ "  
 يأتيان من باب شَرَفَ (٥) ومضارعهما على " يَفْعُلُ " ويوافقهما

- 
- ( ١ ) سيويه ١٤٦/٤ .  
 ( ٢ ) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٢/٤ .  
 ( ٣ ) في سيويه ١٤٦/٤ مشكولة هكذا " اُخْرُنَجِمُ " وفي اللسان : اُخْرُنَجِمَ  
 الرجل : أراد الأمر ثم كذب عنه ، واُخْرُنَجِمَ القوم أو الإبل : اجتمعت  
 انظر اللسان " حرجم " .  
 ( ٤ ) سيويه ١٤٦/٤ .  
 ( ٥ ) اللسان - مادة ( ضعف ) - ومادة ( حقر ) .

- قَتَلَ في المضارع وينقض هذا الاحتمال أنه مثل يعز يد الرباعي "أَحْرَجَمَ" .
- ( ب ) أن يكون أراد ضم ثالث العز يد ما أوله همزة وصل عند بناؤه للمجهول  
إتباعاً لضمة همزة الوصل فتقول : "أَسْتُخْرِجُ - اسْتَعِمْ" وهو ما لم يصرح  
به هنا ولا في حديثه عن بناء المجهول من العز يد من "اسْتَفْعَلَ" (١) .
- ( ج ) أنه اعتبر حركة الثالث في المبني للمجهول أصلية ، ولذا ضم لها  
همزة الوصل إتباعاً ، وهو الذي يفهم من قوله ، وذلك حين تنظر في  
كتب التأخرين عنه فقد تابعوه على أن ضم الهمزة إنما كان إتباعاً  
لضمة التاء ، فذهب إلى ذلك المبرد (٢) ، وابن جني (٣) ، وابن مالك (٤) ،  
والسيوطي (٥) قال ابن مالك "وتضم - أي همزة الوصل - قبل ضم  
أصلية/نحو أخرج ، وكذا مع الماضي المبني للمفعول نحو : انطَلِقْ  
واستخرج" (٦) محتجين بكراهة الخروج من كسر إلى ضم . والسدى  
أراه في المسألة يتمثل في نقطتين :

أولاهما : إن ضم همزة الوصل في المبني للمجهول إنما كان من  
قبيل أنها علامة المبني الدائمة الظهور في أول هذه  
الأفعال مزيدة كانت أم مجردة ، وهو ما يَصْرَحُ به في  
الحديث عن بناء الفعل للمجهول ، يقول ابن مالك :

- 
- ( ١ ) سيويه ٢٨٤/٤ حيث قال " وَقِيلَ من جميع هذه الأفعال الستة  
لحقها ألف الوصل على مثال قَتَلَ في الحركة والسكون إلا أن الثالث  
مضموم " .
- ( ٢ ) في المقتضب ١/٨١ .
- ( ٣ ) النصف ١/٥٤ .
- ( ٤ ) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٦/٤ ، وتسهيل الفوائد ٢٠٣ ، والمساعد  
في تسهيل الفوائد ٦١٤/٢ .
- ( ٥ ) همع الهوامع ٦/٢٢٣ .
- ( ٦ ) المساعد في تسهيل الفوائد ٦١٤/٢ ، وما بعد لفظ "موجودة" سر كلام  
صاحب المساعد .

" قد يحذف الفاعل لكونه معلوما . . . فينوب عنه فيما كان له من رفع ، واعتناء ، وغير ذلك المفعول به مسند إليه فَعُضِلُ مَهِيًا بِهِيئةً تُنَبِيُّ " عن النيابة . . . متهيئة الفعل لذلك بضم أوله - مطلقا - وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا ويكسره إن كان ماضيا " (١) ومثل ذلك ذكره السيوطي (٢) .

والأخرى : أن ما يضم مع ضم همزة الوصل يجرى مجراها فإذا ضم الثالث من الأفعال المزيدة الجذوة بهمزة الوصل فللدلالة على البناء على المجهول إذا سقطت همزة الوصل، وهي تسقط في وصل الكلام كما هو معلوم مشهور ، ولعزيد من التأكيد على هذه النقطة نقارن بين الفعل " استضعف " في حال بنائه للمجهول مع عدم ضم ثالثه في قوله تعالى : " قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لئن آمن منهم أتعلمون أن صالحاً مرسلٌ من ربِّه قالوا إنا بما أرسلنا به مؤمنون " ( الأعراف ٧٥ ) .

إنه لا يدرى إن كان أمرا بالاستتصاف أم إخبارا عن

المستضعفين ؟

أما الضم اتباعا للضم في الفعل فلا يكون - فيما أرى - إلا خاصا بالأمر من الثلاثي المجرد المضموم المين في المضارع ، لأن حين يكسر ، لا يلتبس بغيره . قال ابن جنى : " وحكى بعضهم " اِقْتُلْ " بكسر الهمزة فجاء به على الأصل، واعتد الساكن حاجزا

( ١ ) شرح الكافية الشافية ٦٠٣/٢ .

( ٢ ) همع الهوامع ٣٦/٦ .

لأنه وإن كان لا حركة فيه ، فهو حرف على كل حال ، وهذا من الشاذ ،  
 وإن كان له وُجِيهٌ في القياس ، فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال  
 جميعاً . ( ١ )

جمع "فُعْلَةٌ" جمعا صحيحا : ( ٤ )  
 =====

يأتي "فُعْلَةٌ" مثلث الفاء ، ساكن العين ، وحين يجمع

تتبع عينه حركة فله ، على النحو التالي :

أ ( اتباع الضم الضم :  
 -----

وذلك نحو "خُطُوَةٌ" ، وُغْرَفَةٌ " تقول في الجمع "خُطُواتٌ  
 وُغْرَفَاتٌ" يقول سيويه : " وأما ما كان "فُعْلَةٌ" فانك إذا كسرت  
 على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضممة  
 وذلك قولك : "رُكْبَةٌ وُرُكْبَاتٌ ، وُغْرَفَةٌ وُغْرَفَاتٌ ، وُحْفَرَةٌ وُحْفَرَاتٌ  
 . . . " ( ٢ ) . ثم قال : " صناديق الواو بهذه المنزلة قالوا :  
 خُطُوَةٌ وُخُطُواتٌ . . . " ( ٣ ) .

وقد ذكر المبرد ( ٤ ) أن تحريك "فُعْلَةٌ" إذا جمع بالألف

والتاء إنما يكون عوضا عن الهاء المحذوفة ، ويكون فرقا بين

الاسم والنعته .

ولست مع المبرد أن الحركة عوض عن تاء التانيث المحذوفة

إن وجدت بدلا منها تاء الجمع وهي للتانيث . يقول السيوطي

- 
- ( ١ ) المنصف ١ / ٥٤ ، ٥٥ .  
 ( ٢ ) سيويه ٣ / ٥٧٩ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٣ / ٥٨٠ .  
 ( ٤ ) المقتضب ٢ / ١٨٨ .

: " تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً  
بتاء الجمع " (١)

ويبقى أن يكون تحريكها للفرق بين الاسم والصفة،  
(كضَخْمَة و ضَخَمَات ) وهو ما ذهب إليه سيويه ؛ إذ يتفق  
جمع الصفة المؤنثة ، وكذا الاسم المؤنث وحينئذ يجمعان  
ويحرك الاسم للفرق . غير أن هذا التحريك لا ينفى اختيار  
الضم للإتباع ذلك أنه يصح أن تفتح عين المضموم الفاء ،  
يقول سيويه : " ومن العرب من يفتح العين إذا جسع  
بالتاء فيقول " رُكَبَات ، وُفَرَفَات " (٢) وهذا يعني أن مجرد  
التحريك يكون فرقا بين الاسم والصفة ، لكن اختيار الضم  
إنما كان للإتباع وهو ما ذهب إليه المبرد ، (٤) وقد قرئ قوله  
تعالى: " خُطُوات الشيطان " (البقرة ١٦٨) ، بالضم إبتاعاً<sup>(٥)</sup>

#### ( ب ) إبتاع الكسر الكسر :

وذلك نحو " سِدْرَة وَسِدْرَات "

يقول سيويه : " وما كان " فِعْلَةً " ، فإنك إذا كسرت

على بناء أرنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة

وذلك قولك : قَرِيَّاتٌ وَسِدْرَاتٌ وَكَبِيرَاتٌ " (٦) وذلك إبتاعاً

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | همع الهوامع ٧١/١ .  |
| ( ٢ ) | سيويه ٦٢٧/٣ .   |
| ( ٣ ) | الصدر نفسه ٥٧٩/٣ .  |
| ( ٤ ) | المقتضب ١٨٩/٢ .   |
| ( ٥ ) | قرأ بالضم ابن عامر والكسائي وحقق وقنبل ، وأسكن الباقر الطاء . |
|       | انظر الكشف ٢٧٣/١ .  |
| ( ٦ ) | سيويه ٥٨١/٣ .   |

لكسرة الفاء ، وحتى يكون العمل من وجه واحد .  
وما قيل في أن الحركة للفرق يرد هنا - أيضا -  
ونذهب الفراء<sup>(١)</sup> إلى منع الإتياع مطلقا في جمع الصحيح المكسور  
محتجا بأن " فَعِيل " كَأَيْل بناء نادر .

( ج ) إتياع الفتح الفتح :

وذلك نحو " جَفَنَة وَجَفَنَات " ، يقول سيويه : " وأما  
ما كان على " فَمَلَّة " فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها  
بالتاء ، وفتحت العين ، وذلك قولك : " قَصَّعَة وَقَصَّعَات  
وَصَحْفَة وَصَحَفَات وَجَفَنَة وَجَفَنَات . . " ( ٢ )

ويجوز مجرى الصحيح المعتل اللام يقول سيويه :

" وِنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ ، تَقُولُ رَكْوَةٌ وَرَكْوَاتٌ  
وَقَشْوَةٌ وَقَشَوَاتٌ . . . " ( ٣ ) وكذا معتل العين ففي  
لهجة هذيل إن يقال " بَيْضَة وَبَيْضَات ، وَجَوْزَة وَجَوْزَات " ( ٤ )  
ذلك محرك لأجل الفرق بين الاسم والصفة كما مر ، لكن  
التحريك أدى غرضه في إيجاد التناسب بين حركتي الفاء  
والعين في الجمع .

وليس في المفتوح الفاء إلا الفتح لفة واحدة، إذ هي  
أخف الحركات ، ( ٥ ) وقيل أن نترك هذا الإتياع إلى غيره ،

- 
- ( ١ ) جمع الهوامع ٧٤/١ .  
( ٢ ) سيويه ٥٧٨/٣ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ٥٧٨/٣ ، ٥٧٩ والقشوة : قفة تجعل فيها المرأة  
طيبها ، اللسان ( قشو ) .  
( ٤ ) المقتضب ١٩٣/٢ .  
( ٥ ) المصدر نفسه ١٨٩/٢ .

نذكر أن من لغات العرب في هذا الجمع اسكان العين وفتح عينها  
استثقالا لضمتين أو كسرتين . ( ١ )

( ٤ ) اسم الفاعل من الفعل المزيد :  
=====

وهو يبنى من الفعل المزيد على وزن مضارع مع إبدال يائه  
ميما مضمومة وكسرا ما قبل آخره ( ٢ ) ، فتقول : " مُنَحْدِرٌ " من " انحدر " .  
ويروى سيويه عن الخليل الإلتباع فيقول " مُنَحْدِرٌ من الجبل " ( ٣ ) وذلك  
كراهة الخروج من ضم إلى كسر ، وكذلك قالوا : " مِفِيرَةٌ ومِيعِينَ " ( ٤ )  
بالإتباع ، حيث اتبعوا الكسرة الكسرة ، وقد روى الأَخْفَشُ الأُوسَطُ ( ٥ )  
لفتين إلتباعيتين في لفظ " مُنْتِنٌ " ، فيقال " مُنْتِنٌ " بضمّتين و " مُنْتِنٌ " .  
بكسرتين .

وهذا يعني أن الإلتباع يكون في الإلتجاهين فمرة يتبع الأول  
الآخر في الكسر وأخرى يتبع الآخر الأول في الضم ، وفي كليهما كراهة  
التنافر بين الكسرة والضمة وخاصة إذا سبقت الأخيرة ، وخاصة أن  
اسم الفاعل من المزيد للمعتل العين لا يكون إلا بالكسر ، وإتباعه  
لا يكون إلا بالكسر ، خوفا مما فرّ منه حين أعلت ياء ( مُفِيرَةٌ ومِيعِينَ " .  
بنقل الحركة إلى الساكن قبلها .

( ٥ ) الكسر مع حروف الحلق :  
=====

يحدث الإلتباع بين حركة الحرف الحلقي الواقع عينا في الكلمة

- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | المقتضب ١٨٩/٢ ، ١٩٠٤ .   |
| ( ٢ ) | همع الهوامع ٥٢/٦ .   |
| ( ٣ ) | سيويه ١٤٦/٤ ، وفي الخصائص " مُنَحْدِرٌ " بضمّتين بعد النون ١٤٣/٢ . |
| ( ٤ ) | سيويه ١٠٩/٤ .  |
| ( ٥ ) | معاني القرآن ٥/١ .   |

مين فاء الكلمة ، يقول ابن جني : " ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ، نحو شَعِير ، مَعِير ، وَرَغِيفَ وسمعت الشجرى غير مرة يقول : زَعِير الأسد ، يريد الزَعِير " (١) إذ كسرها الكلمة لكسرة العين ، لكونها حرفاً حلقياً

والأخفش الأوسط (٢) يجعل هذه المسألة من كلامهم في كل ما كان ثانية أحد الحروف الستة . ويذكر سيويه (٣) إن ما كان عينه واحداً من الحروف الستة ( الحلقية ) ، فيه أربع لفات مطردة سواء أكان فعلاً أم اسماً إذا كان على " فَعِيل " وهي " فَعِيل فَعِيل فَعِيل فَعِيل " . وكذا " فَعِيل " إذا كانت عينه حرفاً حلقياً يطرد فيه لفتان " فَعِيل وفَعِيل " . وينسب سيويه الإتيان لهجة لتعيم . (٤)

ويعلل سيويه علاقة الحرف الحلقى بالإتيان هنا ، حملاً على الإتيان في " فَعَل يَفَعَل " الحلقى العين أو اللام ، وأنه إنما فتح هناك لمشابهة هذه الحروف الألف (٥) وكسر هنا وكان الكسر أقرب الأشياء إلى الفتح (٦) ، ولم يفتح كما فتح هناك منعا لليس . (٧)

ولم يقتنع الدكتور ضاحي عبد الباقي بتفسير سيويه حيث قال :  
" والتفسير هو أن طبيعة الأصوات الحلقية تؤثر في غيرها ولا تتأثر هي بغيرها ،

- 
- ( ١ ) الخصائص ٢ / ١٤٣ .  
 ( ٢ ) معاني القرآن ١ / ٥ .  
 ( ٣ ) سيويه ٤ / ١٠٧ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٤ / ١٠٨ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٤ / ١٠١ .  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ٤ / ١٠٨ .  
 ( ٧ ) المصدر نفسه ٤ / ١٠٨ .



بل إن أصوات الحلق نفسها يؤثر ما هو أبعد منها عن الغم فيما هو أقرب للغم " (١) ثم عقب بأنها لهجة شائمة غير مشروطة بحلقية المين ، فقال " فكل فَمِيل يصير فَمِيل مثل " رَغِيفٌ وَسَلِيمٌ كَبِيرٌ " ، وهو ما هو شائع في منطقة نجد وما حولها (٢) في عصرنا الحاضر . والحقيقة أنها لهجة تسمع في كثير من الأقطار العربية حديثا . (٣)

ويذهب الدكتور أنيس<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا معنى لاشتراط حلقية المين في مثل هذه الكلمات ، والأمر عنده لا يعدو الانسجام الصوتي بين الحركات الـذي تسمعه الآن في بعض اللهجات من نطق " كَبِيرٌ - بَعِيدٌ - نَظِيفٌ " بكسر أولها . أما الدكتور حسام النعيمي فيرى ما رآه القداماء من اشتراط أن يكون

مثل هذا الانسجام بين الفاء والمين كسرا ، فيما كانت المين فيه حرفا حلقيا . (٥) كما أن سيويه يحمل على وجود الحرف الحلقى فتح المين في مضارع فعل ماعينه أولاه حرف حلقى ، نحو " سَأَلَ ، يَسْأَلُ ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ " فيقول : " وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سَقَلَتْ في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو . . " (٦) وإلى ذلك ذهب ابن جني فقال : " وذلك أنهم ضارعوا بفتحة المين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا منسب مخرج الألف التي منها الفتحة " . (٧)

- 
- (١) لهجة تعميم دراسة تاريخية وصفية ٢١٤ .  
 (٢) المصدر نفسه ٢١٣ .  
 (٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢١٦ ، ٢١٧ .  
 (٤) المصدر نفسه ٢١٦ .  
 (٥) المصدر نفسه ٢١٦ ، ٢١٧ .  
 (٦) سيويه ١٠١/٤ .  
 (٧) الخصائص ١٤٣/٢ .

ويلاحظ على نص سيويه أنه يقسم الحركات بإزاء الحروف على النحو

التالي :

- ( ١ ) حروف الحلق " لسفولها " وتناسبها الفتحة لأنها من حيزها .  
 ( ٢ ) حروف الفم " لارتفاعها " وتناسبها الضمة أو الكسرة " لارتفاعها " .

ويؤكد صحة ما ذهبنا إليه قوله في النص السابق : " كرهوا أن يتناولوا

حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي فسي حيزها وهو الألف ، ثم إنه يعود فيكرر قوله هذا بقوله " وكذلك حركوهن إذ كن

عينات - يعني حروف الحلق - ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء

لأنهما من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حده ، فإنما

تتناول للمرتفع حركة من مرتفع ، وكره أن يتناول للذى قد سفل حركة من هذا

الحيز " . ( ١ )

ثم أكد قوله هذا في حديثه عن الحلقي العين واللام ما جاء

مضاره على الأصل بالكسراً والضم ، إن قال في ما ضم مضاره نحو " صلح يصلح

وفرغ يفرغ " : " والأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون ، يعني الخاء

والعين ، لأنهما أشد السته ارتفاعاً " . ( ٢ )

لكه يحيل المسألة فيما جاء على الأصل إلى الفرق ، واختلاف الأبنية

ولزومها حركات بعينها لا تخرج عنها ، فيقول معقبا على ما جاء على الأصل مثل

" رعدت السماء ترعد " ونحت ينحت ( ٣ ) . وهذا الضرب إذا كان فيه شيء من

هذه الحروف لم يفتح ما قبلها ولا تفتح هي أنفسها إذا كانت قبل آخر

( ١ ) سيويه ١٠١/٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١٠٢/٤ .

( ٣ ) انظر بقية الأمثلة ما جاء على الأصل في ١٠٢/٤ ، ١٠٣ من

الكتاب .

حرف (١) ، وذلك لأن هذا الضرب الكسر له لازم في "يَفْعَل" لا يعدل عنه ، ولا يصرف عنه إلى غيره ، وكذلك جرى في كلامهم وليس فَعَمَل (٢) كذلك ، وذلك لأن فَعَل يخرج يَفْعَل منه إلى الكسر والضم ، وهذا لا يخرج إلّا إلى الكسر (٣) فهو لا يتغير ، كما أن فعل منه على طريقة واحدة ، وصار هذا في فعل لأن ما كان على ثلاثة أحرف قد بينى على فَعَل ، وَقَعِل ، وَقَعُل ، وهذه الأبنية كل بناء منها إذا قلت فيه فَعَل لزوم بناء واحد في كلام العرب كلها (٤) .

وإن كنت أوافق سيويه في تفسير ما جاء على الأصل بأنه من باب الفرق وأمن اللبس إلا أنني لا أذهب معه فيما قال من التناسب بسبب الحركات والحروف في السفل أو الارتفاع وأقول إن كان لا بد من تفسير للفتحة التي ترافق الحرف الحلقي في بعض الحالات ، أن خفتها مع ثقل الحرف الحلقي سبب في اختيار الأخف للأثقل .

( ٦ ) إتباع في نماذج متفرقة من الكلمات :

=====

يستشهد النحاة أحيانا ببعض الكلمات التي جرى التناسب

( ١ ) قوله لم يفتح ما قبلها ( إذا كُنَّ لَمَات ) ، وقوله " لا تفتح هي أنفسها

إذا كانت قبل آخر حرف ( إذا كُنَّ عِينَات ) .

( ٢ ) يعني الماضي المفتوح العين .

( ٣ ) قوله ( وهذا لا يخرج إلّا إلى الكسر ) يشير إلى المضارع ، إذ ليس

بعد خروجه من الماضي مع تغيير حركة عينه ما يخرج إليه على عكس

الماضي الذي إن كان مفتوحا خرج مثلث العين على فَعَل يَفْعَل وَيَفْعِل

وَيَفْعُل - انظر الأمثلة قبل نص سيويه أعلاه .

( ٤ ) سيويه ١٠٣/٤ .

الصوتي بين حركات بنيتها ، ويقرأ القراء بالاتباع في بعض هذه الكلمات وسنورد بعضا من هذه الكلمات موضحين موطن الاتباع فيها :

( أ ) كلمة " أم "

في موضع الجر باللام تتبع حركاته كسرة لام الجر فتقول : " إِمَّكَ "

وعقب سيويه على الشاهد :

" اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلُ " ( ١ )

بقوله : " فكسرهما جميعا كما ضم في ذلك " ( ٢ ) - يعني " أَجُوكُ "

وَأَنْبُوكُ وَهُوَ سَحْدَرٌ " . ( ٣ )

وقد قرأ حمزة والكسائي ( ٤ ) قوله تعالى " فَلِإِمَّةِ السُّدُسِ " ( النساء )

( ١ ) بالكسر إتباعا ، وكذلك قوله تعالى : " فَردُّنَاهُ إِلَى إِمَّةٍ "

و " حتى يبعث في إِمَّتِهَا " ( القصص ، ٥٩ ) ، وقوله تعالى : " في

بُطُونِ إِمَّتَاتِكُمْ " ( النحل ٧٨ ) .

ويلاحظ على هذه القراءات أنها لم تختص بما دخلت عليه اللام

الجارية ، فأتبعَت حركة الهمزة كسرة اللام ، بل تجاوز ذلك إلى أن يكون

لفظ " أم " مجرورا بالحرف أو بإضافة . وهذا يعني أن الإتيان قد يكون

متبادلا فبينما قد يتبع الأول الآخر ، قد يتبع الآخر الأول ، والـذي

يلاحظ على القراءة بالأصل " لِإِمَّةٍ " أن الهمزة وقعت بعد كسره وهي

مضمومة ثم تلاها كسره وهذا يعني أن التنافر المكروه يتحل في أمـور :

أولهما : كراهة الخروج من كسر إلى ضم - في اللام والهمزة .

( ١ ) سيويه ١٤٦/٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١٤٧/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١٤٦/٤ .

( ٤ ) السبعة ٢٢٨ والكشف ٣٧٩/١ .

والثاني : كراهة الخروج من ضم إلى كسر - في الهمزة والميم . والثاني أثقل من الأول بدليل أن الخروج من الضم إلى الكسر لم يأت في بناء أصلي أو لازم .

والثالث : الخروج من كسر إلى ضم ثم إلى الكسر ، مجتمعة في "لَامٌ" ولهذا كان إيجاد التناسب بين هذه الحركات مصدر تخفيف ويعد عن الكراهة والاستثقال ، إلا أن الواضح من القراءات السابقة أن الخروج من الضم إلى الكسر كان هو السبب المباشر للإلتباع ، لأن قوله تعالى : " فردناه إلى أبيه " لم تسبق فيه الهمزة بكسرة ولا ياء وإنما بألف ، وكسرت الميم من " أم " للجر فكان لا بد من أن يقع المكروه بتتابع الضم والكسر ، فتخلصوا منه بكسر الهمزة لكسرة الميم ، وبخاصة وهو لفظ كثير الاستعمال .

( ب ) كلمة النَّقِيد : ( ١ )

قال الأخفش الأوسط : " قالوا في " النَّقِيد " : النَّقِيد ، فكسروا النون لكسرة القاف <sup>( ٢ )</sup> وقد يحمل هذا الإلتباع على ما كان فيه حرف حلقي عينا أو لا ، يقول ابن جنى " وأما قولهم : " رجل جئز ، ومجك ونغير " ونحوه فإنما أصل بنائه على " قَعِيل " ، ولكنهم كسروا فاء الفعل اتباعاً من أجل حرف الحلق ، كما قالوا شَعِيرٍ وبعير فكسروا فاء الفعل لكسره عينه <sup>( ٣ )</sup> وإلى مثل ذلك ذهب أيضاً في المحتسب فقال : إن كل ما كان على قَعِيلٍ وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات ، وذلك نحو

( ١ ) النَّقِيد : تقشر من الحافر وتأكل في الأسنان ، اللسان ( نقد ) .

( ٢ ) معاني القرآن ٥ / ١ .

( ٣ ) النصف ١٩ / ١ وفيه مثل بكلمة ( نفر " بالفاء " ، وصوابه بالفين مسن

المحتسب) ٣٥٦ / ١ .

"فَخِذٌ وَمَحِكٌ وَنَفِيرٌ" بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل . . .  
 وإن شئت اتبعت الكسر فقلت : "فَخِذٌ وَمَحِكٌ وَنَفِيرٌ"  
 وكذلك الفعل نحو "ضِحِكَ" . ( ٢ )

ووجه حمل الإتياع في كلمة "نَقِيدٌ" على الإتياع في حروف  
 الحلق ، مجاوزة القاف للغير والخاء في المخرج عند القدماء والمحدثين ،  
 إذ تخرج القاف من أول المخارج ما يلي الحلق ( ٢ ) ، وهي عند المحدثين  
 من مخرج واحد هو اللهاة . ( ٣ )

( ٧ ) الإتياع في الكلمتين :  
 =====

ويكون ذلك بين حركة الإعراب في آخر الكلمة وحركة أول الكلمة  
 الثانية ، وعلى ذلك جاءت القراءة في قوله تعالى : "الْحَمْدُ لِلَّهِ"  
 بضمين ( ٤ ) وكسرتين ( ٥ ) ، حيث يتبعون في حال الضمتين الصوت الثاني  
 للأول ، وفي حال الكسرتين الأول للثاني ، يقول ابن جني "فلمّا  
 أطرر هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما  
 بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ، فصارت "الْحَمْدُ لِلَّهِ"  
 كَعُنُقٍ وَطُنْبٍ ، و ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) كإِبِلٍ وَإِطْلٍ إِلَّا أَنْ "الْحَمْدُ لِلَّهِ" بضم  
 الحرفين أسهل من "الْحَمْدُ لِلَّهِ" بكسرهما . ( ٦ )

ويدل ابن جني على أن القراءة بضمين أسهل من القراءة

- 
- ( ١ ) المحتسب ٣٥٦/١ ، واللغتان الأخريان الاسكان مع الفتح والاسكان  
 مع نقل حركة العين الى الفاء "فخذ" .  
 ( ٢ ) سيويه ٤٣٣/٤ .  
 ( ٣ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٨٧ .  
 ( ٤ ) ( ٥ ) وهما قراءتان شاذتان انظر المحتسب ٣٧/١ ، وذكر الفراء الحمد  
 لله " بفتح وكسري معاني القرآن ٣/١ .  
 ( ٦ ) المحتسب ٣٧/١ .

( ١ )

بكسرتين بدليلين موجزهما :

أولا : أن أقيس الإتياع أن يكون الثاني تابعا للأول .  
والثاني : أن ضمة الدال في " الحمد " إعراب ، وكسرة اللام في ( لله ) بناء ،  
وحُرمة الأعراب أقوى من حُرمة البناء .

ويبدو أن العكس هو الأسهل ، لا ما ذهب إليه ابن جني رغم القبول  
الذي يحظى به استدلاله الأول وهو أن الثاني يتبع الأول .  
ذلك أن الضمة أثقل من الكسرة وذلك يعني أن تتابع كسرتين أيسر من  
تتابع ضمتين .

وليس دليله الثاني قويا ، إذ لو اعتبرت قيمة الحركة الإعرابية لكان  
الأخف القراءة المشهورة بلا إتياع محافظة على الحركة الإعرابية وحركة البناء .  
ووجه الثقل في " الحمد لله " الذي ألجأهم إلى الإتياع إنما هو تتابع  
الضم والكسر في كلمتين كثر استعمالهما حتى أصبحتا كالا سم الواحد . ( ٢ )

( ١ ) المحتسب ٣٧/١ ، ٣٨ .

( ٢ ) معاني القرآن ( للفراء ) ٣/١ .

رابعاً : ( الإمالة )

تعريف الإمالة :

=====

وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت ، وهذا تعريف

الزخشرى<sup>(١)</sup> لها ،

وهذا التعريف جمع بين فحوى استعراض سيبويه<sup>(٢)</sup> لمواضع إمالة الألف وأسباب

ذلك، وبين تعريف ابن جنى لها من خلال إدخاله لها ضرباً ما أسماه

" بالإدغام الأصغر"<sup>(٣)</sup> الذى عرفه " أنه تقريب الحرف من الحرف وادناؤه من غير

إدغام يكون هناك " ، وبين قول ابن جنى أيضاً - في سر الصناعة - من أن الإمالة

بين الألف والياء إنما كانت " لضرب من تجانس الصوت " .<sup>(٤)</sup>

وسيبويه يشبه الإمالة بإجهار الصاد إذا جاورت الدال في نحو " صدر "

وسمى الأخير إدغاماً<sup>(٥)</sup> ، ونص على أن ذلك إنما يكون التماساً للخفة<sup>(٦)</sup> في المشبه

والمشبه به .

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس الخفة الحاصلة من الإمالة بقوله " إن الانتقال

من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر ما لو انسجبت أصوات

اللين بعضها مع بعض ، بأن تصبح متشابهة ، لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة

سها إلى الفتحة " .<sup>(٧)</sup> ويتضح مقدار التخفيف الذى يحدثه التجانس الناتج

عن الإمالة في قول ابن جنى - مجيباً من سأل " لم لم يجز في واحدة من الكسرة

ولا الضمة أن ينحى<sup>بها</sup> نحو الفتحة ؟ " :<sup>(٨)</sup> " أن الفتحة أول الحركات وأدخلها في

( ١ ) شرح المفصل ٥٣/٩ ، وانظر تعريفات أخرى في " الإمالة في القراءات

واللهجات العربية " ٢٩ .

( ٢ ) سيبويه ١١٧/٤ ، وعقد لذلك باباً أسماه " هذا باب ما تنال فيه الألفات "

( ٣ ) الخصائص ١٤١/٢ .

( ٤ ) سر صناعة الإعراب ٥٢/١ .

( ٥ ) سيبويه ١١٧/٤ .

( ٦ ) المصدر نفسه ١١٧/٤ .

( ٧ ) في اللهجات العربية ٥٧ .

( ٨ ) سر صناعة الإعراب ٥٣/١ .



الحلق ، والكسرة بعدها ، والضمة بعد الكسرة ، فإذا بدأت بالفتحة ، وتصعدت  
تطلب صدر الفم والشفيتين ، اجتازت في مرورها بمخرج اليا<sup>١</sup> والواو ، فجـاز أن  
تُشَمَّ شيئا من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما ، ولو تكلفت أن تُشَمَّ الكسرة ،  
أو الضمة راحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق ، فكان في ذلك  
انتقاص عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه ، وتركه التقدم إلى صدر الفم والنفوذ بسين  
الشفيتين ، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة راحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض  
ترك ذلك فلم يتكلف البتة " . ( ١ )

وما ذهب إليه ابن جني يصور التضاد الحاصل بين الفتحة والكسرة الذي  
من أجله كانت الإمالة ، لكنه مذهب معقود على أن مخرج الألف من الحلق ،  
والكسرة من الشفتين ، فلا تصح عنده الإمالة في عكس اتجاه الهواء ، وهي إمالة  
الضمة أو الكسرة نحو الفتحة .

والحدثون يرون أن الحركات الثلاث ( الفتحة والضمة والكسرة ) تتحدد  
بحركة مقدمة اللسان نحو سقف الحنك أو حركة مؤخرة اللسان نحو الحنك<sup>( ٢ )</sup> فالألف  
تحدد " إذا كان اللسان مستويا في قاع الفم ، مع انحراف قليل في أقصاه نحو  
أقصى الحنك " ( ٣ ) ، والكسرة تحدد " إذا تَصَعَّدَ اللسان نحو وسط الحنك  
الأعلى " . ( ٤ )

( ٥ )

وتكون الفتحة الإمالة بين وضعي مقدمة اللسان في الفتحة والكسرة وهذا  
يعني وجود اللسان بينهما أي بين التَّصَعُّد في الكسرة ، والاستواء في الفتحة

- 
- ( ١ ) - سو صناعة الإعراب ( ١ / ٥٣ ، ٥٤ .  
( ٢ ) - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٩٢ .  
( ٣ ) - المصدر نفسه ٩٢ .  
( ٤ ) - المصدر نفسه ٩٢ ، وانظر في اللهجات العربية ٥٥ .  
( ٥ ) - المدخل إلى علم اللغة ٩٣ .

ولعل هذا يفسر وجه التناسب ( التجانس ) المقصود بإيمالة .  
 ويذكر " مكسي " محتجا لرواية أبي عمرو الدوري بإيمالة الألف التي تسبق  
 الراء المكسورة في نحو " النَّار - الشَّار " ( البقرة ٣٩ ، ١٦٤ ) - أن ذلك  
 يحسن ليعمل اللسان عملا واحدا متساقلا ، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا  
 بالفتحة والألف ، ثم يهبط متفلا بكسرة الراء . . . . ( ١ ) ، فالكسرة عنده إذن  
 صوت ستفيل والألف ستعليل ، وهي كذلك عند سيويه - أيضا - حين قال :  
 في حديثه عن حروف الاستعلاء ومنعها الإمالة : " والألف إذا خرجت مسنن  
 موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى " ( ٢ ) . ثم قال : " فلما كانت الحروف  
 ستعلية وكانت الألف تستعلي وقرت ( ٣ ) من الألف ، كان العمل من وجه واحد  
 أخف عليهم " . ( ٤ )

إذن فالألف حرف ستعل بإضافة إلى كونه حلقيا عند سيويه ومكسي ،  
 فأما الحلقية التي ذهب إليها فقد رددناها ، بمذهب المحدثين  
 السابق - وبقي الاستعلاء من صفة الألف أو الفتحة عندهما ، أما سيويه فقد  
 ذهب إلى أن الألف ستعل في هذا النص ، وذكر أنه ستفل في حديثه عن  
 مناسبة الفتحة للحرف الحلقى ( ٦ ) كقرا يقرأ . . .

لكن صفة الاستفال هناك تتعلق بالمخارج بدليل أنه كان يربط بين  
 الحرف الحلقى المستفل والألف التي من حيزها ، والفتحة التي هي بعض الألف .  
 أما صفة الاستعلاء هنا فتعلق بالكيفية التي عليها الألف في الحروف  
 المستعلية ، وشبه الألف بها في الاستعلاء بالرغم أن وسط اللسان أو مؤخره

- 
- ( ١ ) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ١٧١ .  
 ( ٢ ) سيويه ٤ / ١٢٩ .  
 ( ٣ ) يعني الأصوات المستعلية المانعة من الإمالة .  
 ( ٤ ) سيويه ٤ / ١٢٩ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٣٣ ، والكشف ١ / ١٣٩ .  
 ( ٦ ) سيويه ٤ / ١٠١ وانظر ما سبق ص ١٧٦ .

يكون مستعليا إلى الحنك مع الحروف المستعلية ، عكس الفتحة التي لا يستعلسي معها ، بل يكون في قاع الفم ، وتكون الكسرة أقرب إلى وسط الحنك من الفتحة .  
أنواع الإمالة :

تنقسم إمالة الألف التي نحن بصددها <sup>عنها</sup> الحديث إلى نوعين : ( ١ )

- ( ١ ) إمالة الألف نحو الياء أو الكسرة .
- ( ٢ ) إمالة الألف نحو الواو أو الضمة .

وقد فرغ ابن جنني عن هذين النوعين أنواع أخرى أشار إليها بالمضارعة بين الحركات حملا على المضارعة بين الحروف <sup>( ٢ )</sup> ، وكانت الإمالة عنده تشمل الآتي <sup>( ٣ )</sup> :

- ( ١ ) الفتحة المشوبة بالكسرة " نحو فتحة عين عابد " .
- ( ٢ ) الفتحة المعالة نحو الضمة وذلك نحو الصلاة والزكاة ودعا . . . .
- ( ٣ ) الكسرة المشوبة بالضمة ، نحو " قيل وبيع " .
- ( ٤ ) الضمة المشوبة بالكسرة نحو " مررت بمدعور " ؛ نحوت بضمة الواو نحو كسرة الراء .

وأوثر أن ناقش النوع الأول من هذه الأنواع إذ يجعل ابن جنني إمالة الفتحة شيئا آخر غير إمالة الألف ، وكأنما الألف في ( عابد ) شيء وفتحة عينه شيء آخر ، والثابت - حديثا - أنهما شيء واحد هو الألف على ما مر في كثير من المسائل التي عالجتها في المناسبة الصوتية والإتباع الحركي .

أسباب الإمالة :

تلك تنحصر أسباب الإمالة في وجود الكسرة والياء ظاهرة أو مقدرة في

نفس السياق الصوتي الذي توجد فيه الألف وعلى هذا يمكن أن نقسم مواطن إمالة

الألف نحو الكسرة حسب ما تطرق إليها سيويه <sup>( ٤ )</sup> في كتابه إلى التقسيمات التالية :

- ( ١ ) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٠ .
- ( ٢ ) المصدر نفسه ١ / ٥١ .
- ( ٣ ) المصدر نفسه ١ / ٥٢ ، ٥٣ .
- ( ٤ ) سيويه ٤ / ١١٧ .

( ١ ) بحسب موقع الألف من الكسرة أو اليا ، ويتفرع عن هذا :

أ ( أن تكون قبل الكسرة نحو كلمة "عَابِدٌ" .

ب ( أن تكون بعد الكسرة نحو "عِمَادٌ وَسِرِّيَالٌ" .

( ٢ ) بحسب موقع الألف من أصوات الكلمة ويتفرع عنه :

أ ( أن تكون الألف وسطا : نحو خَافَ وَهَابَ وَطَابَ .

ب ( أن تكون الألف ثالثة متطرفة : نحو "رَمَى - غَزَا" .

ج ( أن تكون الألف طرفا رابعة فما فوق : "مِعْرَى - حُبْلَى" .

( ٣ ) بحسب ما يتعلق بالألف من الأصالة والفرعية والزيادة ، ويتفرع عنه :

أ ( الزائدة وسطا كألف فاعِلٍ نحو "عَابِدٌ" .

ب ( الزائدة آخرا كألف التأنيت نحو "حُبْلَى" .

ج ( المنقلبة عن أصل واوى نحو "غَزَا وَخَافَ" .

د ( المنقلبة عن أصل يائي نحو "بَاعَ - سَعَى" .

( ٤ ) بحسب ما يتعلق بالكسرة ويتفرع عنه :

أ ( الكسرة اللازمة نحو "عَابِدٌ" .

ب ( الكسرة غير اللازمة كعلامة الاسم المجرور ، نحو "مَرَرْتُ بِبَابِهِ" .

ج ( الكسرة الملاصقة للألف ، نحو "عَابِدٌ" .

د ( الكسرة غير الملاصقة للألف نحو "شِطْلَالٌ" .

وتخرج من عرض هذا التقسيم بالنتائج الآتية :

( ١ ) إن تأثير الكسرة على الألف يكون تقدماً ورجعياً ، فالألف تمال سبقتها

الكسرة أو لحقتها ، ولتفسير هذه النتيجة نقول إن الخروج من الفتحة

إلى الكسرة أو العكس <sup>(١)</sup> أمرٌ يتطلب مجهوداً عضلياً ، لذا كانت الإمالة

في الاتجاهين أيسر أداً لأن بها يتحقق الانسجام الصوتي بين الحركتين

المختلفتين .

( ١ ) في اللهجات العربية ٥٧ .

( ٢ ) تأثير الكسرة على الألف يمتد حتى لو فصل بين الألف والكسرة بأكثر من حرف ، ولتفسير هذا التأثير الممتد أعود إلى ما سبق أن ذهب إليه سيويه من تشبيه الإمالة بإجهار الصاد في " صَدْر " للبدال بعدها ، وأمد هذا التشبيه في زاوية أخرى وهي ما سبق الإشارة إليه في أول هذا الفصل من أن بين صفات الأصوات الصامتة والحركات صَرًّا من التشابه في التأثير في السياق الصوتي الواحد ، وكما أن المجاورة الملاصقة لا تشترط في جهر أو تفخيم الأصوات المهموسة أو المرققة في السياق الصوتي الواحد ، فكذلك لا يشترط بين الحركات أن يكون تأثيرها في الملاصق لها ، ولذلك سمع في " السَّرَاط " " الصَّرَاط " بالصاد تفخيماً لأجل الطاء وبينهما السراء والألف ، وقد ذكر سيويه ذلك حين حمل تأثير الكسرة مع الفصل بحرف أو حرفين على تأثير القاف في السين في " سَبَقْتُ " و " صَبَقْتُ " وفي " سَوِيْقٌ وَصَوِيْقٌ " . ( ١ )

( ٣ ) الإمالة في الألف المنقلبة عن أصل ليست لفرض التناسب الصوتي :  
 يذهب النحاة إلى <sup>( ٢ )</sup> أن جزءاً من إمالة الألف يرجع السبب فيه إلى محاولة مضارعة الأصل اليائي أو الواوي ، يقول سيويه : " ومما يميلون ألفه كل شيء من نبات الياء والواو ، كانت عينه مفتوحة ، أما <sup>( ٣ )</sup> ما كان من نبات الياء فتعال ألفه ، لأنها في موضع ياء ومدل منها ،

( ١ ) سيويه ١١٧/٤ .

( ٢ ) انظر في ذلك : " سيويه ١١٨/٤ وما بعدها ، والمقتضب ٤٢/٣

وما بعدها ، وتسهيل الفوائد ٣٢٥ وشرح شافيه ابن الحاجب ٤/٣ .  
 ( ٣ ) قوله : " كانت عينه مفتوحة " يعني إذا كانت نبات الواو والياء لامات مع فتح العين حتى يصح أن تنقلب ألفا .

فنحوا نحوها . . .

أما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة اليا على هذه اللام لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاورت ثلاثة أحرف قلبت يا ، والياء لا تقلب على هذه الصفة واوا ، فأملت لتمكّن اليا في بنات الواو<sup>(١)</sup> ، ثم قال : " وما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات اليا والواو مما هما فيه عين إذا كان أول فعلت مكسورا نحووا نحو الكسر ، كما نحووا نحوانيا فيما كانت ألفه في موضع اليا ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون ، وذلك خاف وطاب وهاب<sup>(٢)</sup> .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٣)</sup> أن هذا الضرب من الإمالة ليس لفرض التناسب بين الألف وأصلها ، وإنما هو لهجة أصلية<sup>(٤)</sup> كانت الإمالة فيها مرحلة سابقة على الفتح في لهجة أخرى ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " إن المراحل التي مر فيها الفعل " بَعَّع " هي :

بَيَّعَ ثم ( إمالة ) ثم ( فتح )

فالصوت المركب ( ai ) قد تطور أولاً إلى ( e ) ثم إلى ( a ) .

- 
- ( ١ ) سيويه ١١٨/٤ ، ١١٩ .  
 ( ٢ ) نفس المصدر ١٢٠/٤ ، ١٢١ .  
 ( ٣ ) في اللهجات العربية ٥٦ ، ٥٧ .  
 ( ٤ ) لهجة تميم وقيس وأسد من نسبت اليهم الإمالة ، والفتح لهجة الحجاز ، أنظر سيويه ١١٧/٤ ، وقد تنسب بعض ظواهر الإمالة لبعض الحجازيين ، ولعل هؤلاء البعض ممن اختلطوا بغيرهم من أصحاب الإمالة نتيجة تموجات القبائل العربية التي لا تكاد تستقر في مكان واحد عدا القبائل المتحضرة كقريش وثقيف وأهل المدينة .

تلك هي المراحل التي تبررها القوانين الصوتية والتي لها نظائر في اللغات الأخرى ، ولذلك نستطيع أن نرجح أن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ( يا ) أصلية قد تطورت أولاً إلى الإمالة ثم إلى الفتح ، فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة وقد تفرع الفتح عنها . ( ١ )

والنظائر الموجودة في اللغات الأخرى التي أشار إليها الدكتور أنيس هي اللغات السامية ، والحبشية منها بوجه خاص التي ما زالت تحتفظ بمرحلة الإمالة في الأفعال الجوفاء ( ٢ ) وهي إحدى مراحل أربع مرت بها الأفعال المعتلة في العربية من " قَوْلٌ وَيَبِيعُ وَطَوَّلَ إِلَى قَوْلٍ وَيَبِيعُ وَطَوَّلَ، التي تطورت إلى قَوْلٌ وَيَبِيعُ وَطَوَّلَ بِالْإِمَالَةِ ، وعند هذه المرحلة وَقَفَ تطوُّر الأفعال الجوفاء في الحبشية ، لكنها تطورت في العربية إلى المرحلة الحالية في جميع الأفعال المعتلة بالتحول من الإمالة إلى الفتح الخالص. ( ٣ )

ولا يجد الدكتور ابراهيم أنيس مبرراً لانتقال الإمالة إلى الفتح سوى الاقتصاد في الجهد العضلي والاعتماد على السهولة التي يلجأ إليها الانسان في معظم ظواهره الاجتماعية . ( ٤ )

ولم يوضح وجه الاقتصاد هنا ، لكن هذا الوجه يبدو في خفة الفتحة التي كثرت الإشارة إليها في بداية هذا الفصل . والتي يؤكد لها سيويه حين يقول : " وقال أكثر الفريقين إمالة : رَمَى ، فلم يمل كرهه أن ينحون نحو الياء إن كان إنما فرَّنها " . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) في اللهجات العربية ٥٦ .  
 ( ٢ ) بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عيد التواب ٦٤ .  
 ( ٣ ) انظر تفضيل المراحل التي مربها تطوُّر الأفعال المعتلة في العربية والحبشية في بحوث ومقالات في اللغة ص ٥٧ .  
 ( ٤ ) في اللهجات العربية ٥٧ .  
 ( ٥ ) سيويه ١٢٦/٤ .

لكن هذا يشير سؤالا هو : إذا كانت مرحلة الفتح تفسر  
بالاقتصاد والسهولة ، فبِمَ نفس مرحلة الإمالة ؟ ويزداد الحاح  
السؤال حين نرى الدكتور أنيس<sup>(١)</sup> يفسر الإمالة لأجل الكسرة أو الياء ،  
إذا كانت الألف أصلية ( غير منقلبة عن أصل واوى أو يائي ) بأنسه  
انسجام صوتي لأن اختلاف الحركات يتطلب مجهودا عضليا .  
وللاجابة على السؤال نقول : إن مرحلة الأصل المعال كانت

بعد مرحلة تسكن فيها الأصول الواوية أو اليائية وهذا يعني أن  
الإسكان يجلب معه الحركة المركبة " aw ، ay " <sup>(٢)</sup> من  
توالي الفتحة والواو أو الفتحة والياء في نحو " قَوْلٌ وَيَبْعُ " وهي حركة  
متنافرة، إذ هي مزدوجة أو متركبة من حركتين وهذا يعني خلوها من  
الانسجام مما جعل التطور يبلغ بها مرحلة الإمالة ، فأميلت الفتحة  
نحو الواو ، وسميت " الضمة المعالة " ( َ ) وأميلت الفتحة نحو  
الياء وسميت " الكسرة المعالة " ( ِ ) وفقا لما يسمى في عـرف  
اللغويين المحدثين بـ " انكماش الأصوات المركبة " . <sup>(٣)</sup>

( ٤ ) إمالة الألف غير المنقلبة لغرض التناسب الصوتي :  
=====

الألف غير المنقلبة هي الألف الزائدة ، ذلك أن الألف لا  
تقع أصلا في غير الحروف والأدوات وأشباهاها من الأسماء غير المتمكئة ،  
وهي إذا وقعت زائدة وجاورت الكسرة أو الياء تمال إليها سـموا

- 
- ( ١ ) في اللهجات العربية ٥٧ .  
( ٢ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٩٩ .  
( ٣ ) بحوث ومقالات في اللفة ٦٣ ، ٦٤ ، وانظر التطور اللغوي عـلسه  
وقوانينه ٤٩ .



سبقت الكسرة الألف أم تلتها على ما مرّ آنفاً . وتكون إمالتها للانسجام الصوتي بين الحركات ليس غير . يقول الدكتور أنيس : " أما حين تعرض الإمالة لفسير أصل من أصول الكلمة ، كإمالة الفتحة ، أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين ، لذلك جعل القدماء من أسباب هذه الإمالة وجود كسرة ، سواء كانت سابقة أو لاحقة . ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض ، بأن تصبح متشابهة ، لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة " (١) وهذا الذي قاله الدكتور أنيس موافقاً فيه النحاة القدماء يصح على كل ألف زائدة جاورت الكسرة أو الياء نحو " عَأيِد ، عَأيَاد ، سَريَال ، وَكَيَال . . . " ، لكنه يتخلف عن تفسير إمالة ألف التأنيث التي لا تجاورها الكسرة في " حُبَلَسِي " وقد ذكر سيويه إمالتها " (٢) ووجه الإمالة حملاً على الإمالة الأصلية للألف المنقلبة عن الياء أو الواو فيما زاد عن الثلاثة ، وأنها تنقلب لو قلت " فَعَلَّتْ " من " حُبَلَسِي " . إلى ياء " (٣)

والسؤال هنا عن الوجه الجامع بين ألف التأنيث المقصورة وبين الألف المنقلبة عن أصل ، والذي يذكره سيويه والنحاة (٤) أن هذه الألف زائدة ، وهذا يعني أنه لا أصل لها تضارعه .

ونحن نجد لألف التأنيث المقصورة مقابلاً في بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية، وهذا المقابل كان قديماً في هاتين اللغتين صوتاً مركباً (ay)

- 
- (١) في اللهجات العربية ٥٧ .  
 (٢) سيويه ١٢٠/٤ .  
 (٣) المصدر نفسه ١٢٠/٤ .  
 (٤) المصدر نفسه ١٢٠/٤ ، والمقتضب ٢٥٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩٣/٢ ، ووصف الباني ١٠٨ .

ثم تطور نتيجة انكماش الأصوات المركبة الى ( ē ) ، على النحو الذى نجده  
 في كلمة ( ḥrē ) بمعنى أخرى المبرية تماما<sup>(١)</sup> . وهذا يعني أن -  
 الألف المقصورة العربية مرت بثلاث مراحل " ay ← ē ← ā " ، وعلى  
 هذا فالإمالة فيها هربا من الحركة المركبة وليس إمالة للألف ، ويصدق عليها  
 في التفسير من جهة الاقتصاد ما سبق أن وجهنا به مرحلتى الإمالة والفتح في  
 المعتل .

وقد يحمل على هذا - أيضا - إمالة ألف ضمير المؤنثة الغائبة  
 المتصل ( ها ) ، المتطور عن ضمير المفرد المؤنث المنفصل الذى يستخدم  
 ضميرا في المبرية وعنصرا إشاريا في العبرية<sup>(٢)</sup> . ولا تعترف اللغات السامية  
 بضمائر للمثنى<sup>(٣)</sup> ، فلا يبقى أمانا سوى أن نحملها على ضمير المفرد في اللغات  
 السامية ، يقول برجستراسر : " والمفرد من ضمائر الغائب هو في العبرية وفي  
 أقدم المستندات الآرامية ( 𐤆𐤀𐤁 ، 𐤆𐤀𐤁 ) أى : hū و hī غير  
 أن آخره في الإملاء ألف تدل على همزة سقطت . فنستنتج من ذلك أن الأصل  
 كان : ( hū'a و hī'a ) . . . . وأن الهمزة حذفت في المبرية ،  
 وأبدلت واوا في المذكر ، ويااء في المؤنث . ولا شك في أن ذلك الإبدال كان  
 في زمن قديم جدا . . . . " (٤)

وقد يدعم هذا الرأى ما نقله سيبويه عن الخليل من أن بعضهم  
 يقول : " رأيت رجلاً فيهمز ، وهذه حبالاً ، وتقديرهما رجلاً ، وحبالاً " (٥)

- 
- ( ١ ) التطور النحوى للغة العربية ١١٥ . وانظر هامش الصفحة نفسها .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٧٩ .  
 ( ٣ ) فقه اللغات السامية ٨٦ .  
 ( ٤ ) التطور النحوى للغة العربية ٨٢ .  
 ( ٥ ) سيبويه ١٧٦/٤ ، وانظر سر صناعة الإعراب ١/٢٤ .

سمعه عن بعض العرب يقول " هو يَضْرِبُهَا " ، فیهمز كل ألف فسي  
الوقف " ( ١ ) .

وهذا الهمز في الوقف يعد شاذاً لا يقاس عليه ( ٢ ) ولعلسه  
كان مرحلة قديمة جداً ، ومقت في لهجة ما من اللهجات العربية  
المتعددة التي لم تُرَوِّ لنا بكاملها ، وما تبعث منها في بطون الكتب  
- بالاضافة إلى قَلَّتْ - ، بسبب إشكالا بسبب عدم نسبة اللهجات إلى  
أصحابها .

( ٥ ) إمالة الألف الزائدة " غير المنقلبة " لغرض التناسب الصوتي :

وتعال الألف الزائدة سواء كانت زائدة وسطاً أو طرفاً وهي  
تزداد وسطاً مجاورة للكسرة في صيغ من نحو " فاعِل ← كَعَالِم " ،  
" وفعال ← كَعِمَاد " و " مفاعل ← كَسَاجِد " ، وتزداد طرفاً  
للتأنيث أو لللاحاق ، نحو " حَبَلِي وَمِعْرِي " .  
وهي إذا زيدت وكانت مع الكسرة في سياق صوتي واحد ،  
فإنها تعال ، وتفسر إمالتها بالرغبة في الانسجام الحركي في ذلك  
السياق ، وهذا هو رأي الدكتور أنيس ( ٣ ) ، وهو إن فسر الإمالة مع  
الكسرة ، فإنه لا يفسر الإمالة إن خلا سياقها من الكسرة كما فسي  
الألف الزائدة للتأنيث في نحو " حَبَلِي " ( ٤ ) ، والألف الزائدة في  
" فَعَال ← كَحَجَّاج " ( ٥ ) وألف ضمير المتكلمين في نحو

( ١ ) سيويه ١٧٦/٤ ، وانظر سر صناعة الإعراب ٧٤/١ .

( ٢ ) سر صناعة الإعراب ٧٣/١ .

( ٣ ) في اللهجات العربية ٥٧ .

( ٤ ) سبقت الإشارة إلى احتمال أن يكون أصلها النياء .

( ٥ ) سيويه ١٢٧/٤ .

" طَلَبْنَا زَيْدًا " ( ١ ) ، وألف الوقف في المعرب المنصوب نحو " رَأَيْتُ عَبْدًا " ( ٢ ) . . . . . وغيرها من الألفات الزوائد .

وإلا مالة بهذا الشكل لا تجد ما يفسرها غير أن تكون تطورا منعكسا ، إذ هذه الألفات ونحوها مزيدة وهي ألف ، أو بمعنى آخر إنها غير منقلبة عن أصل يمكن أن تكون إمالتها مرحلة من مراحل تطوره كما في ( باع وقال وسمى وغزا . . . . من الأجوف ، والدراسات السامية المتوفرة لا تسعفنا بنظائر هذه الألفات في اللغات الأخرى ، وأرى تطورها - أى الألفات - تطورا منعكسا يفسره ميل اللغة إلى التوازن ( ٣ ) في نظامها الصوتي الذي يلاحظ عليه عددا من الظواهر المتعارضة من شدة ورخاوة وجهر وهمس ، ومماثلة ومخالفة ، وتفخيم ، وترقيق ، وترخيم وإقحام ( ٤ ) . . . . غير أن التخفيف لا يظهر في هذا التطور نتيجة لأن الفتحة أخف من الكسرة على ما قررنا والفتحة المعالة أو الألف المعالة تقع بينهما ، وهو أمر لا يمكن تفسيره بالتخفيف ، وهذا يعني أن ليس شرطا أن يكون كل تطور صوتي مرهونا بالاتجاه إلى الأيسر والأخف بالرغم من ملاحظته بشكل ظاهر في اللغة .

( ٦ ) موانع الإمالة :

تتحقق الإمالة كما قلنا سابقا إذا وجدت الألف مجاورة للكسرة

ولكن هذا الوجود والتجاور إذا اختلف فإن إمالة الألف لا تتحقق

- 
- ( ١ ) سيويه ١٢٧/٤ ، وفيه ضبطت " طَلَبْنَا " بسكون الباء مع رفع زيد .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ١٢٧/٤ .  
 ( ٣ ) انظر الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٢٢٥ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٢٢٦ .

ويكون ذلك لعدم وجود الكسرة، إذ يكون ما قبل الألف أو ما بعدها مفتوحا ،  
يقول سيويه : " فإذا كان ما بعد الألف مضموما أو مفتوحا لم تكن فيه إمالة ،  
وذلك نحو آجْرٌ ، وَتَابِلٍ ، وَخَاتِمٍ . . . ، وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف  
مفتوحا أو مضموما نحو " رَبَابٍ ، وَجَمَائِرٍ ، وَالْبَلْبَالِ ، وَالْجَمَاعِ ، وَالْخَطَّافِ " . ( ١ )  
ويعلل سيويه امتناع الإمالة في هذا ، فيقول : " لأن الفتح من الألف  
فهو ألزم لها من الكسرة ولا تتبع الواو ، لأنها لا تشبهها ، ألا ترى أنك  
لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن ألفا " . ( ٢ )

فلا انسجام بين الألف والكسرة الذي كانت من أجله الإمالة ، ينتفي  
حين يكون ما قبل الألف أو ما بعدها الضمة ، وبينها نفور ودرجة الانسجام  
بينهما لا تتحقق بالإمالة وإنما يثقل الألف واوا لتناسب الضمة وهو أمر لم يقدر  
عليه لأنه يبعد بها عن الأصل .

أما الألف التي تجاور الفتحة فلا تماثل، لأن الانسجام متحقق بوجودهما  
وهو ما أشار إليه سيويه في النص السابق بقوله : " لأن الفتح من الألف فهو  
ألزم لها من الكسرة " .

وقد يتحقق شرطا الإمالة وتمتنع لوجود صوت من أصوات الاستعلاء ،  
وأصوات الاستعلاء سبعة ( ٣ ) : " الصاد ، والضاد ، والطاء ، والنظاء ، والغين  
والقاف ، والخاء " . وذلك قولك : " قَاعِدٌ ، وَغَائِبٌ ، خَائِدٌ ، وَصَاعِدٌ ، وَطَائِفٌ  
وَضَامِنٌ ، وَظَالِمٌ " . ( ٤ ) سواء أكانت الألف بعد هذه الحروف ، كما في النماذج  
السابقة ، أو قبلها نحو " نَاعِدٌ ، وَعَاطِسٌ ، وَعَاصِمٌ ، وَعَاعِدٌ ، وَعَاطِلٌ ، وَنَاخِلٌ

( ١ ) سيويه ١١٨/٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١١٨/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١٢٨/٤ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١٢٨/٤ .

وواغريل \* . ( ١ )

ويعلل سيويه المنع حين يقول : " لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت عليها الكسرة في مساجيد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه " .

والذي ذهب إليه سيويه من أن الإمالة هنا غير متحققه صحيح ، غير أن توجيهه للمسألة لم يكن موفقا رغم صواب قوله " إن العمل من وجه واحد أخف عليهم " ، ذلك لأنه قد سبقت الإشارة إلى أن الألف ليست صوتا مستعليا وهذا يعني أن التناسب المفترض بين واحد من أصوات الاستعلاء الصحيحة " ط - ظ - ض - ص - غ - خ - ق " وبين الألف - على ما ذهب إليه سيويه من العمل على وجه واحد ، ليس لأن الألف مستعلية ، بل لتأثير أصوات الاستعلاء السبعة في تخفيف الألف كلما جاورتها .

ويصدق ما ذهب إليه إذا علمنا أن أصوات الاستعلاء "وهي مفخمة كلها" تفرض صفة التخفيف - سياقيا - ( ٢ ) على صفات الأصوات المجاورة لها في السياق الصوتي وهذا ما جعلها تؤثر في الألف تخفيما ، وتحيد دور الكسرة في اجتذاب الألف نحوها .

ومعنى ذلك أننا حصلنا على " ألف " غير الألف الأصلية ، وغير الألف العمالة إلى الكسرة إنها الألف المفخمة في السياق لمجاورتها الصوت المفخم ،

( ١ ) سيويه ١٢٩/٤ .

( ٢ ) انظر التخفيف والترقيق في الأصوات اللغوية ( الخولي ) ص ٢١٤ وما بعدها .

وهي الألف التي أشار إليها ابن جني في حديثه عن الفتحة الممالئة نحو الضمة حين قال : " وأما الفتحة الممالئة نحو الضمة فالتى تكون قبل ألف التفخيم وذلك نحو : الصَّلَاة وَالزَّكَاةُ وَدَعَا وَغَزَا وَقَامَ وَصَاغَ ، وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة ، بل هي مشبهة بشيء من الضمة ، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها ، فجرى عليها حكمها .

ورغم الخلاف بين القدماء والمحدثين في الفتحة والألف بعدها ، إذ يعدها القدماء صوتين ، حركة الحرف السابق والألف ، ويعدّها المحدثون حركة طويلة فقط . مما لا مجال للتفصيل فيه هنا . إلا أن الجدير بالإشارة أن قول ابن جني " أن الألف تابعة لحركة هذه صفتها " لا يستقيم في لفظ " صلاة " لأنها ليست ممالئة إلى الضم ، بل هي مفخمة بتأثير الصوت المجاور . وأما قوله بإمالتها للضم في " دَعَا وَغَزَا وَقَامَ . . " فيحمل على الإمالة الأصلية كمرحلة من مراحل التطور الصوتي وقد سبقت الإشارة إليها في الحديث عن الإمالة لغرض غير التناسب .

وقيل أن أترك حديث التناسب الحركي أود أن أشير إلى قوليين للدكتور إبراهيم أنيس أحدهما قوله : " وللانسجام الصوتي درجات بعضها أيسر من بعض : فتوالي الضم ثم الكسر ثم الفتح أشق من توالي ضمّتين ثم الفتح أو توالي كسرتين ثم الفتح ، وربما كان أيسر من هذا وذلك أن تصبح الكلمة مشتلة على ضم ثم فتحتين " ( ١ ) .

وهذا النص يفقل الإشارة إلى هجر الأبنية المشتلة على " كسر ثم ضم "

( ١ ) في اللهجات العربية ٨٦ .

وهو ما ظل هجره بالخروج من ثقيل الى أثقل منه ، إضافة الى احتمالية درجات الانسجام الصوتي التي أشار اليها الدكتور ما يعني نسبة الثقل والتخفيف في الحركات ودرجات الانسجام . إلا أن للدكتور ملاحظة جديرة بالاشارة هي قوله الثاني : " ولسنا في كل حال نتوقع أن يلتصق الناطق أيسر السبل ، وإنما نتوقع منه أن يقوم ببعض الانسجام أياً كانت درجته من اليسر " (١) ولعل هذا ما يتضح من خلال ما عالجنه فيما مضى من هذا البحث وروز الخلاف في كثير من الصائل بين درجات الانسجام، ويلحظ بصورة واضحة في الحديث عن الإتياع الحركي الذي يتبادل بين ضمتين للهجة ، وكسرتين للهجة أخرى ، ثم في الإمالة بين الممليين الذي تحدثنا عن إمالتهم بوجه عام ، وبين أولئك الذين لم يميلوا الألفات وهم من أغفلنا الحديث عنهم لأنهم لم يحققوا درجة الانسجام الصوتي بين الألفات والكسرات ، أو الألفات والياءات ما يعني أن أداهم كان أقسل يسرا من الممليين .

---

( ١ ) في اللهجات العربية ٨٦ .



## المبحث الثاني

( التناسب بين الأصوات الصامتة )

تمهيد :  
=====

سأتناول في هذا المبحث التناسب بين الأصوات الصامتة الذي به

يتخلص من مواطن التنافر في السياق الصوتي .

ومواطن التنافر غالبا ما توجد بين الصفات المتضادة للأصوات الصامتة

المتعلقة في :

( ١ ) الجهر والهمس .

( ٢ ) الشدة والرخاوة .

( ٣ ) التفخيم والترقيق .

والتنافر بين كل صفة من هذه ومقابلتها يرتفع بتحويل إحداهما إلى

الأخرى ، ما يعني إيجاد تماثل في الصفات الصوتية المتقابلة أو توحيدهما

بعدا عن التنافر الموجود في تضادهما .

وسأتحدث فيما يلي عن كل صفة ومقابلتها مع التمثيل لها بنماذجها

التي حدث فيها التحول من صفة إلى أخرى .

أولا : الجهر والهمس

=====

الجهر : ( ٢ ) صفة صوتية يحدثها تذبذب الوترين الصوتيين لاقترابهما عند

=====

( ١ ) انظر سبب اختيار مصطلح التناسب ومناقشة المصطلحات الأخرى في

أول هذا الفصل ص ( ٤٣ )

( ٢ ) انظر تعريف الجهر والهمس في معجم علم الأصوات الخولي ( ١٥٤ ،

١٦٤ ) ، والأصوات اللغوية ( أنيس ٢٠ ) .

خروج الهواء ، والهس عكسه ، أى عدم تذبذب الوترين الصوتيين لتباعدهما عند خروج الهواء ، ويسمى الصوت في الحالة الأولى مجهورا وفي الثانية مهموسا . ويرتبط مفهوم الجهر بالوضوح السعفي<sup>(١)</sup> للصوت . ويرى الدكتور إبراهيم أنيس " أن الأصوات المهموسة تتطلب جهدا أكبر في التنفس ، . . . فما تحتاجه عبارة مثل " سكت شخص " من تنفس حين النطق بها أضعاف ما تحتاجه عبارة مثل " زرع رجل " لأن أصوات العبارة الثانية مجهورة ، في حين أن كل الأصوات الساكنة في العبارة الأولى مهموسة " .<sup>(٢)</sup>

فالأصوات المجهورة اذن أخف من المهموسة ، ومعنى هذا أن النزوع إلى جهر الأصوات نزوع السنى الأيسر .

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الكلمات المشتتة على أصوات مهموسة ثقيلة ، ذلك أن التأليف الصوتي قد يشمل هذه المجموعة المهموسة أو يشطبها مع غيرها من المجهورات بدون اعتبار للثقل النوعي في المهموسات أو للثقل الحاصل من تجاور المهموسة والمجهورة .

ويعرف تحول الصوت المهموس إلى مجهور " بالإجهار"<sup>(٣)</sup> ، وعكسه يسمى " الإهماس"<sup>(٤)</sup> أى هس المجهور ، وهذان التحولان لا يقمان للصوت منفردا<sup>(٥)</sup> بل في السياق الصوتي المعتبر فيه تأثر الأصوات بعضها ببعض .

- 
- ( ١ ) في اللهجات العربية ٩٥ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٩٦ .  
 ( ٣ ) مناهج البحث في اللفظة ١٨٣ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ١٨٣ .  
 ( ٥ ) الأصوات اللغوية " الخولي " ٤٠ ، وانظر مناهج البحث في اللفظة ١٨٣ ، حيث يقول الدكتور تمام " الإجهار جهر ما هو مهموس من جهة التثويب والتفعيد ، والإهماس هس ما هو مجهور من هذه الجهة ، في موقع صالح لذلك " .

ولا تشترط المجاورة المباشرة بين الصوتين ( المجهور والمهموس )  
ليتحقق في أحدهما الإجهار أو الإهماس ، كما لا يشترط أن يسبق أحدهما  
الآخر بل يقع الإجهار والإهماس تقديماً تارة ورجعياً تارة أخرى ، وسيؤكد  
هذا حين نرى الأمثلة التالية ، وكيف يحدث فيها التناسب بطريق الإهماس  
أو الإجهار .

( ١ ) جهر السين لمجاورتها القاف :  
=====

السين صوت مهموس وكذلك القاف <sup>(١)</sup> في الوصف الصوتي  
للفصحى المعاصرة ، وكذا في أداء القراء المعاصرين . لكن القاف  
صوت مجهور عند القدماء <sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا لا يتم جهر السين إلا إذا  
كانت القاف مجهورة .

يقول ابن جني : " وكَلَّبْ تَلَبَّ السَّيْنِ مَعَ الْقَافِ خَاصَّةً زَايَا  
فَيَقُولُونَ فِي " سَفَرٍ : زَقَرٌ ، وَفِي " مَسَّ سَقَرٌ " ( القمر ٤٨ ) مَسَّ زَقَرٌ ،  
..... <sup>(٣)</sup> . وفي ما ساقه ابن جني تَلَبَّبَ  
السين زايَا خالصة لتوافق القاف في الجهر .

( ٢ ) جهر السين لمجاورتها الدال :  
=====

والدال صوت مجهور بلا خلاف بين القدماء والمحدثين ، وإذا

- 
- ( ١ ) أنظر الأصوات اللفوية ( أنيس ) ٨٤ ، ٨٥ ، ودروس في علم أصوات  
العربية ( كانتينو ) ٣٥ ، ١٠٧ .
- ( ٢ ) أنظر سيويه ٤٣٤/٤ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ ، والإيضاح في  
شرح المفصل ٤٨٧/٢ .
- ( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١٩٦/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٧/٤  
وانظر اللسان ( سقر ) .

جاورته السين جهرت لتوافقه في الجهر . يقول سيويه : " فإن كانت سين في موضع الصاد <sup>(١)</sup> وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في التَّسْدِير : التَّزْدِير ، وفي يُسَدِّرُ شمه : يُزِدُّ شمه ؛ لأنها من موضع الزاى وليست بمطبقه فيبقى لها الإطباق ، والبيان فيها أحسن ، لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان فيها أكثر أيضا " . <sup>(٢)</sup>

ونقل <sup>(٣)</sup> ابن عقيل عن السيرافي أن السين يضارع بها الزاى ولا تخلص زايا ، استدلاله بقول سيويه في النص السابق : " والبيان فيها أحسن ، لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين والبيان فيها أكثر أيضا ، لأنه يقتضي أن في السين مضارعة ، وإنما تطلق المضارعة على بين بين <sup>(٤)</sup> ، ونص سيويه صريح في أنه " لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب " فلا وجه لما ذهب إليه السيرافي ولا أرى في قول ابن عقيل " وإنما تطلق المضارعة على بين بسين " استدلالا قويا ، إذ ليس بين السين والزاى إلا همس الأولى وجهسر الثانية وتتفغان في المخرج والرخاوة والصفير .

( ٣ ) جهر السين لجاورتها الطاء :

=====

(٥) تبدل السين زايا لتوافق الطاء في الجهر - على رأى القدماء -

- (١) كان يتحدث عن جهر الصاد في "فَصْد" لتوافق الدال بعدها .  
 (٢) سيويه ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ .  
 (٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٧/٤ .  
 (٤) المصدر نفسه ٢٢٧/٤ .  
 (٥) ذهب القدماء إلى أن الطاء صوت مجهور ، وخالفهم المحدثون في ذلك ويؤيد القدماء إدراكهم أنها النظير المفخم للدال . يقول سيويه : " ولولا الاطباق لصارت الطاء دالا " ، ولعل التطور الصوتي أصابها فهمت وهو رأى المحدثين ، وحينئذ تصبح النظير المفخم للتاء ، انظر سيويه ٤٣٤/٤ ، ٤٣٦ ، وسر الصناعة ٢١٧/١ ، والأصوات اللغوية ( أنيس ) ٦١ ، منهاج البحث في اللغة ١٢٢ ، ودرون في أصوات العربية ( كانتينو ) ٤٩ .

وقد قرأ حمزة وأبو عمرو قوله تعالى " السَّـرَّاطُ " بالزاي خالصة<sup>(١)</sup> ، وهذا يعني أن الطاء كانت مجهورة فعلا ، فجهرت لها السين بتحويلها إلى نظيرها المجهور ، وعلى هذا كان الاحتجاج لهذه القراءة ، فقال أبو علي الفارسي نقلا عن ابن السراج : " ويقول من قرأ بالزاي : أبدلتُ منها حرفا مجهورا حتى يشبه الطاء في الجهر ، ورمتُ الخفة ويحتج بقول العرب ، صَقَّرَ ، وَسَقَّرَ وَزَقَّرَ ،<sup>(٢)</sup> غير أنه كان يرى ضعف الوجه اللغوي لهذه القراءة . فقال في موضع آخر : " وأما القسراءة بالزاي فليس الوجه ، وذلك أن من قال في أَصَدَرْتُ : أَزَدَرْتُ ، وفي الْقَصْدُ : الْقَزْدُ ، فأبدل من الصاد الزاي ، فإنه إذا تحركت الصاد في نحو : صَدَرْتُ وَصَدَقْتُ ، لم يبدل فإنما لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال ، وكانت الطاء في الصراط ، مثل الدال في القصد في حكم الجهر ، فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء ، لأنها قد تحركت كما تحركت في صَدَقْتُ مع أن بينهما في "سراط" حاجزين"<sup>(٣)</sup> . وينقل ابن مجاهد عن الفراء : أن حمزة يقرأ بالزاي الخالصة في " الزراط " قال : " ويحكى ذلك في الصاد الساكئة فقط<sup>(٤)</sup> ، ويفهم من هذا أن الإجهار كان للصاد وليس للسين أي أنه كان يرى أن الأصل " الصراط " بالصاد ، فأبدلها حرفا مجهورا هو الزاي ، على لغة من يقول التَّزْدِيرُ في التَّصْدِيرِ ، والفَزْدُ في الفَصْدِ بالزاي الخالصة<sup>(٥)</sup> ، أو أن السين مرت بمرحلة التخفيف

(١) السبعة ١٠٥ ، ١٠٦ ، وحجة أبي زرعة ٨٠ .

(٢) الحجة ٣٧/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٩/١ .

(٤) السبعة ١٠٦ .

(٥) سيويه ٤٧٨/٤ .

فقلبت صاداً ، ثم جهرت الصاد بتحويلها زايًا .

ويبدو في كون الطاء مهموسة في نظر المحققين ما جعل الدكتور  
رمضان عبد التواب يذهب إلى أن قراءة " الزَّراط " أبدلت فيها الزاي من  
الصاد بتأثير الراء<sup>(١)</sup> ، وهو توجيه صوتي احتمالي لمخالفته القداماء من  
جهة ، ولأنه لم يعهد أن الراء تؤدي إلى جهر السين أو الصاد من  
جهة أخرى .

كما أن ما ذهب إليه الدكتور رمضان لا يستقيم إلا على الوصف  
المعاصر للطاء ، إذ ليس من حقها وهي مهموسة أن تؤدي إلى إجهار  
السين أو الصاد ، وهذا يعني أن ننسب التأثير إلى الراء أو الألف  
المفخمة المجاورة للطاء .

( ٤ ) جهر التاء لمجاورتها الدال :

تجهر تاء " أفْتَعَلَ " إذا كانت ناءوها دالا ، وذلك قولك " أدْرَأَ ،  
وَأَدَّانَ " ، والأصل فيهما " ادْتَدَرَأُ " و " ادْتَدَّان " فوَقَعَتِ التاء  
المهموسة بعد الدال المجهورة ، فجهرت التاء بقلبها دالا ، ومن ثم  
أدغمت الدال في الدال ، يقول ابن يعيش في بيان سبب قلب التاء  
دالا : " إنما وجب إبدال تاء " أفْتَعَلَ " دالا إذا كان ناءؤه زايًا أو  
دالا أو ذالا ، نحو اذْدَجَرَ ، واذْدَهَى ، واذْدَارَ ، واذْدَانَ وَاذْخَرَ ،  
وَاذْكَرَ ، وَاذْلَفَ ، وَاذْرَأَ ، لما بيناه من إرادة تجانس الصوت ، وكرهية  
تباينه " .<sup>(٢)</sup>

( ١ ) التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه ٣٥ .

( ٢ ) شرح الملوكي في التصريف ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

وجاء على هذا قوله تعالى " فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا " ( البقرة ٧٢ ) ،  
 وأصلها " فَتَدَّارَأْتُمْ " ومثلها " أَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ " ( المؤمنون ٦٨ )  
 وأصلها " يَتَدَّبَّرُوا " . قال الأخفش الأوسط : " فلما أدغمت فيها حوَّلت  
 فجعلت دالا مثلها " (١) .

ومثل ذلك - أيضا - تأء الفاعل بعد الفعل الذي لامه دال

تحول دالا وتدغم الدالان ، يقول سيويه : " وقال بعضهم عُدَّه ، يريد :  
 عُدَّتْهُ ، شبيهها بها في ادان ، . . . وقالوا : نَقَّدُّهُ ، يريدون : نَقَّدْتُهُ " (٢)

وهذا الإبدال للإدغام وليس للتناسب بين الصوتين ، أو بعبارة

أخرى للتخلص من ثقل التقارب المخرجي الحاصل باجتماع الدال والتاء ،  
 وهو ما يذهب إليه ابن جني في سر الصناعة (٣) فقد أغفل ذكر مجيء

الدال بدلا من التاء ، وصرح بالفرق بين إبدال الإدغام وغيره مما يجيء  
 للتناسب مثلا في حديثه عن إبدالهم الذال دالا في ادكر ونحوها (٤) .

إلا أنه يذكر أنها تقع بدلا من التاء في التصريف الطوكي حيث يقول :  
 " إذا كانت فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تأؤه دالا وذلك قولك  
 ادَّارَأَ وادَّكَّرَ وازْدَجَرَ . . . " (٥)

والذي أراه أن الإبدال إن كان للإدغام كما في " يتدَّبَّرُون " .

ونحوها لا يمد تناسبا أو تجانسا صوتيا ، بل هو أشبه بالمخالفة بلأن

هدفه التخلص من ثقل توالي المثليين ، وإن كان لغير الإدغام فإنـــــــه

( ١ ) معاني القرآن ١ / ١٠٦ .

( ٢ ) سيويه ٤ / ٤٧٢ .

( ٣ ) سر الصناعة ١ / ١٨٥ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

( ٥ ) التصريف الطوكي ٤٨ ، وانظر شرحه لابن يعين ٣٢٢ .

للتجانس والتناسب بين الأصوات المصانة ، وعليه تأتي حالات صيغة  
 " افتعل " التي فأؤها مجهورة أو مطبقة وما ادغم فيها فانه يكون مرحلة  
 أخرى لا تعد لأجل التناسب وانما لأجل التخلص من ثقل المقاربات  
 في المخرج " كاصبر وأزان ، واظلم " التي كان أصلها مع وجود التناسب  
 : " اصطبر وأزدان واظلم " . وقد يحدث العكس فيهمس المجهور  
 وذلك لفظ " سبت " (١) ، وأصله " سدس " (٢) ، قال سيبويه : " وإنما  
 دعاهم إلى ذلك - أي الإبدال والإدغام - حيث كانت ما كثر استعماله  
 في كلامهم ، أن السين مضاعفة ، وليس بينهما حاجز قوي ، والحاجز  
 أيضا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين ، فكرهوا إدغام الـدال  
 فيزداد الحرف سينا ، فتلتقي السينات ، ولم تكن السين لتدغم في  
 الدال لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع  
 الدال لتلا بصيروا إلى أثقل ما فروا منه إذا ادغموا ، وذلك الحرف  
 التاء ، كأنه قال " سدت " ثم ادغم الدال في التاء ، ولم يبدلوا  
 الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق " (٣) أي أن الدال همست لتوافق  
 التاء المبدلة من السين ، ثم ادغمتا فصار اللفظ " سبت " .

( ٥ ) جهر التاء لمجاورتها الدال :  
 =====

في صيغة " افتعل " إذا كانت فأؤها ذالا تجهرت التاء  
 الافتعال لمجاورتها الدال المجهورة وذلك قولك " ادكر " والأصل كان

- 
- ( ١ ) سيبويه ٤ / ٤٨١ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٨١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٥ .  
 ( ٣ ) سيبويه ٤ / ٤٨١ ، ٤٨٢ ، وفقه اللغات السامية ٥٩ ، والتطور  
 النحوي للغة العربية ٣٢ .



" اذ تَكَرَّرَ " فجهرت التاء بقلبها دالا فصارت : " اذ دكر " ثم ادغمت  
الذال في الدال للتقارب المخرجي والاتفاق في الجهر ، ولم يبق بينهما  
سوى الشدة في الدال والرخاوة في الذال .

وجاء على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : " وَاذْكُرْ بَعْدَ

أُمَّةٍ " ( يوسف ٤٥ ) ، قال الأخفش الأوسط : " وإنما هي " افتعمل "

من " ذكَّرت " ، فأصلها " اذ تَكَرَّرَ " ، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة

ومخرجاها متقاربان ، وأرادوا أن يدغموا ، والأول حرف مجهور ، وإنما

يدخل الأول في الآخر ، والآخر مهموس " فكرهوا أن يذهب منه الجهر ،

فجعلوا في موضع التاء حرفا من موضعها مجهورا هو الدال ، لأن الحرف

الذي قلبها مجهور ، ولم يجعلوا الطاء ، لأن الطاء مع الجهر مطبقة" ( ١ )

وقد يكون جهر التاء بابدائها ذالا ، ومن ثم تدغم الذال السين

وقد قرئ ( ٢ ) بذلك في قوله تعالى : " مَذْكُورٌ " ( القمر ١٥ ) .

وقد تسيق التاء الذال ، وحينئذ تدغم التاء أولا تدغم ، وقد

جاء ذلك في القرآن بالفك والإدغام في قوله تعالى : " إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ

أُولُوا الْأَلْبَابِ " ( الرعد ١٩ ) ، وقوله تعالى : " وَيَبِينُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ

لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ " ( البقرة ٢٢١ ) ، وقوله تعالى : " وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا

( ٣ )

أُولُوا الْأَلْبَابِ " ( البقرة ٢٦٩ ) .

والملاحظ أن التاء والذال ، وكذا التاء والدال لا تأتلفان

( ١ ) معاني القرآن ٣٦٦/٢ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٣٦٦/٢ .

( ٣ ) كثير ورود مثل هذه الآيات بالفك والإدغام وما أوردنا إلا المثال وللمزيد

انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ( ذكر ) .

( ١ )

في الجذور الثلاثية ، وذلك يعني أن مجيئهما متتالين لا يكون إلا بزيادة إحداهما غالبا وهي التاء ، إذ الدال والذال ليستا من أحرف الزيادة ، ولما كان من أقوال النحاة أن الزائد لا يلزم أن يكون بعده مثله جاء فيهما الإدغام والفك<sup>(٢)</sup> في المتقاربين حملا على العثيين .

( ٦ ) جهر التاء لمجاورتها الزاى :

=====

تجهر تاء الافتعال إذا كانت فاءها زايا ، وذلك نحو "أزْدَجِرْ وَأَزْدَهَوِ وَأَزْدَانِ" ، يقول سيويه : " والزاى تبدل مكان التاء دالا ، وذلك قولهم : "مُزْدَانِ" في مُزْتَانِ ، لأنه ليس أشبه بالزاى من موضعها من الدال ، وهي مجهورة مثلها<sup>(٤)</sup> ويفصل ابن جنى أكثر فيقول : " ولكن الزاى لما كانت مجهورة ، وكانت التاء مهموسة ، وكانت الدال أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاى في الجهر ، قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا أشبه الحروف من موضعها ، وهي الدال<sup>(٥)</sup> .  
ومنه أيضا قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

إِلَّا كَعَهْدِهِمْ يَذِي بَقَرِ الْجَمِيٍّ هَيْهَاتَ ذَوْبَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَارِ

- 
- ( ١ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٦٣ ، ٦٥ ، ولم يأت من التاء والدال الا خمسة جذور هي " حتد ، وعتد ، وقتد وكتد ووتسد ، ويلاحظ عليها تقدم التاء على الدال وهذا يوفّر إمكان إدغامها ، انظر الصحاح المواد المذكورة .
- ( ٢ ) انظر سيويه ٤٤٣/٤ ، والتبصرة والتذكرة ١٤١/٢ ، والمنصف ٣٣١/٢ .
- ( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١٨٥/١ ، والمنصف ٣٣٠/٢ .
- ( ٤ ) سيويه ٤٦٣/٤ .
- ( ٥ ) سر صناعة الإعراب ١٨٥/١ .
- ( ٦ ) المصدر نفسه ١٨٦/١ ، ونسبه المحقق نقلا عن صاحب الخزانة لمؤرّج السُّلَمي .

وجاء في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : " وقالوا مَجْنُونُونَ  
 وَاذْجُرْ " ( القمر ٩ ) ، وقوله تعالى : " وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا  
 فِيهِ مُزْدَجَرٌ " ( القمر ٤ ) . كل ذلك كانت التاء فيه بعد الزاي . أما  
 إذا سبقتها فتدغم التاء في الزاي في مثل قوله تعالى : " الْمُزْمِيلُ " .  
 وأصلها الْمُزْمِلُ ، وقوله تعالى : " حتى إذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا  
 وَأَزْيِنَتْ " ( يونس ٢٤ ) وأصلها تَزْيِنَتْ ، ويلاحظ هنا أيضا أن الزاي  
 والتاء لا تأتلغان <sup>(١)</sup> سواء سبقتا التاء أم الزاي <sup>(٢)</sup> . وهذا يعني أن مجيئهما  
 متتاليين لا يكون - غالبا - إلا بزيادة أحدهما وهو التاء .

( ٧ ) جهر التاء لمجاورتها الجيم :

في الصيغة نفسها حين تكون فأوها جيمًا تجهر التاء بابدالها  
 دالا ، وذلك قولك : " أَجَدَّ مع " في اجْتَمَعَ ، و " أَجَدَز " في اجْتَزَّ  
 واستشهد ابن جني بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

فَقَلَّتْ لِمَا جِيَّ لَا تَحِيْسَانَا      يَنْزَعُ أُصُولُهُ وَأَجْدَزُ شَيْبَهَا

غير أن ابن جني يرى أن هذا الضرب من البدل لمناسبة الجيم  
 لا ينقاس فلا تقول في اجْتَرَأَ : اجْدَرَأُ ، ولا في اجْتَرَحَ : اجْدَرَحُ . <sup>(٥)</sup>

فالتناسب هنا بين الجيم والتاء ، إذ الأولى مجهورة والثانية

مهموسة .

- 
- ( ١ ) دراسة احصائية لجذور الصحاح ٦٣ ، ٦٥ .  
 ( ٢ ) لم يرد مما تألفت فيه الزاي والتاء غير جذرين ثلاثين اثنين في الصحاح  
 هما " زنت ، ولتزر " .  
 ( ٣ ) سيويه ٤ / ٤٧٩ ، وانظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٨٧ .  
 ( ٤ ) سر صناعة الإعراب ١ / ١٨٧ ، والبيت لمُصَرَّسٌ بن ريعي الفَقْقَسي ، وقيل  
 ليزيد بن الطثري ، انظر هامش الصفحة نفسها .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ١ / ١٨٧ .

وقد ورد في القرآن الكريم ما اجتمعت فيه التاء والجيم فسي  
 صيغة افتعل قوله تعالى : <sup>(١)</sup> " قُلْ لَيْنِ اجْتَمَعَتِ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ " (الإسراء  
 ٨٨) ، وقوله تعالى : " اجْتَثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ " (إبراهيم ٢٦) وقوله  
 تعالى : " أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ " (الجاثية ٢١) .  
 وهذا الصوتان ( الجيم والتاء ) لا يأتلفان أيًا كان السابق  
 منهما ، وهذا يعني أن جيئهما لا يكون غالبًا إلا بزيادة التاء <sup>(٢)</sup> .  
 وبعد الحديث عن إجهار تاء الافتعال إذا جاورت الدال والذال والزاي  
 والجيم نطرح سؤالاً ، لم يختص الإجهار بشكل قياسي بهذه الصيغة دون غيرها ؟  
 ولم كان يختص بإجهار التاء إذا جاورت الدال والذال والزاي والجيم ؟  
 وللإجابة على الشق الأول من هذا السؤال نطرح التفسيرين التاليين :  
 الأول : أن التاء لا تأتلف والأصوات المجهورة الآتفة الذكر ، كذلك لا تأتلف  
 ومقارباتهما المهموسة كالتاء والسين . . . ، وقد ألمحنا إلى ذلك وقلنا  
 إن تألف التاء مع الدال والذال والجيم والزاي . . . أيًا كان السابق  
 منهما تتابع نادر جدا في الجذور الثلاثية .  
 وهذا يعني أن احتمال تتابعهما لا يتحقق إلا بزيادة التاء ،  
 وهي لا تزداد إلا في موضعين بشكل عام :  
 أحدهما : تزداد مجاورة لفاء الفعل سابقه عليه أو لاحقة له .  
 الآخر : تزداد آخر الفعل أو بعد لامه كالتأنيث وتاء الضمير . .  
 والتاء لا تزداد سابقه على فاء الفعل إلا في الصيغ " ففعل وتفاعل

---

( ١ ) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم باب الجيم .  
 ( ٢ ) دراسة احصائية لجذور الصحاح ٦٣ ، ٦٥ ، ولم يرد ما اجتمعت فيه  
 التاء والجيم غير ثلاثة جذور في الصحاح هي : ( نتج ، رتج ، وتجر ) .

واستفعل \* وفي الصيغتين الأوليين تدغم التاء في الدال والذال والزاي ونحوها إذا كانت هذه الأصوات فاء في تلك الصيغتين ، ويمتنع إدغامها في الصيغة الثالثة لتحركها ، ولزوم السكون للسابق عليها واللاحق لها ، يقول سيوييه : " ولا يدغمونها في استدار ، واستطار ، واستضاء ، كراهية لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبدا ، ولا نعلم لها موضعا تحرك فيه ، ومع ذلك أن بعدها حرفا أصله السكون فحرك<sup>(١)</sup> لعلسة أدركته .. " (٢)

ولا تزداد التاء نالية للقاء إلا في \* افتعل \* فوقعت بذلك بعد مجهور - إن كانت الفاء دالا أو ذالا أو زايًا - فأجهرت التاء ، ولم تدغم الدال والذال في التاء بعدهن لأ من اللبس ما يبني من ما فاءه تاء على صيغة افتعل نحو \* اتبع \* من تبع ، \* واتجر \* من تجر ، أما الزاي فلهذا - أي اللبس - ولا تمتنع إدغام الزاي في التاء لصغيرها - أيضا - .

الآخسر: يقوم هذا التفسير على ما يذهب إليه المحدثون من أن صيغة افتعل ، متطورة بالقلب المكاني عن \* اتفعل \*<sup>(٣)</sup> ، ويستدل الدكتور داود عبده لإثبات أن افتعل متطورة عن \* اتفعل \* بدلائل نوجزها في الآتي :<sup>(٤)</sup>

- 
- ( ١ ) قوله أصله السكون فحرك لعله أدركته \* يعني الفاء في استفعل أصلها السكون ، وإنما حركت في استفعل من المعتل الذي مثل به .
- ( ٢ ) سيوييه ٤٧٣/٤ .
- ( ٣ ) التطور النحوي للغة العربية ٩٢ ، والعربية الفصحى ( فليش ١٤٦ ) ، وأبحاث في اللغة العربية ١٣٦ ، ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أن \* اتفعل \* هي الصيغة المقلوبة ، وأن الأصل \* افتعل \* انظر محاضرات في اللغة ١٢٦ .
- ( ٤ ) انظر أبحاث في اللغة العربية \* داود عبده \* ١٣٦ .

أ ( أن نظير هذه الصيغة في اللغات السامية كان \* اتفعل \* بتقدم التاء .  
 ب ( أن معظم الزيادات في الأفعال تقع قبل الفاء \* أفعل - تفعل - تفاعل - استفعل . . . ،

ج ( أن المماثلة الشائعة في العربية رجعية ( خلفيه ) ( ١ ) ، وهي في افتعمل لو افترضت أصلتها لكان حقها أن يهس مجهورها فيقال : استهر في ازدهر - واتعى في ادعى . . .

وعلى ذلك فإن المماثلة تمت في الأصل الأقدم \* اتفعل \* فجهرت التاء للزاي والذال ، ثم بقي التماثل على ما هو عليه في الشكل الجديد للصيغة \* افتعمل \* .

وأجدني أوافق الدكتور داود عبده في استدلاله الأولين ، وأبدي وجهة نظري الاستدلال الأخير ، ستمثل في جانبين :

- ( ١ ) أنه لو صح أن المماثلة كانت في الصيغة الأقدم ، لكان سبيلها الإدغام ، إذ تدغم التاء في مجموعتها الصوتية الأسنان المجهورة ، والمهموسة ، والصغيرة ، وكان حقها أن تكون : \* ازهر من اتزهر واتعى من ادعى \* .  
 ( ٢ ) إن أول تطور أصاب الصيغة في شكلها الأقدم كان يخص أصوات الصغير ، يقول برجشتراسر : \* الافتعال تاؤه دائما تالية لفاء الفعل ، وكانت في الأصل سابقة لها ، كما هي في الأرامية نحو \* 'et̪k̪r̪ī ' ، أي اقتراً ، يعني : قُرى ، لكنها كانت توخر بمد فاء الفعل ، إذا كانت هي واحدا من حروف الصغير ، نحو : \* 'ešt̪má ' أي استمع ، يعني \* سَمِعَ \* وعلى هذا القياس أخرت التاء في سائر الأفعال أيضا \* ( ٢ )

( ١ ) يسميها \* داود عبده \* " خلفيه " المصدر نفسه ١٣٧ .

( ٢ ) التطور النحوي للغة العربية ٩٢ .

ويبدو أن هذا التأخير كان لثلاث تدغم التاء في حروف الصغير  
ويمكن على هذا القول بأن الإدغام في "أَصْبِرْ وَأَزَانٌ" ونحوها هو بقايا تلك  
المرحلة التي كانت فيها التاء سابقة على الفاء . وبالتالي ينتهي أن يكون  
هناك تعاضل متبادل في الاتجاهين ، إذ ليس هناك إلا إدغام الأول  
( التاء ) في الثاني ( فاء الكلمة ) .

أما لم تحولت التاء إلى الدال مع هذه المجهورات ؟ وهو الشق  
الثاني من التساؤل الذي طرحناه آنفا فلا أعتقد أن شيئا يفسره غير  
التقارب المخرجي بين التاء وهذه الأصوات المجهورة من بين جميع  
المجهورات التي تتعد في المخرج عن التاء ، كاللام ، والراء ، والميم ،  
والمعين ، والفين ، والنون التي تخفى عند التاء .

( ٨ ) جهر الصاد لمجاورتها الدال :  
=====

وذلك نحو قولهم " مَزْدَر " في " مَصْدَر " ويشترط النحاة سكون  
الصاد حتى تكون مجاورتها للدال مباشرة <sup>(١)</sup> ، ولجهر الصاد بتأثير  
الدال طريقان :

أحدهما : إبدالها زايًا خالصة ، قال سيبويه : " وسمعنا المـرب

الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا

في الإدغام - يعني إطباق الصاد - وذلك قولك في التصدير :

" التَزْدِير " ، وفي الفصد : الفَزْد ، وفي أصدرت : أَزْدَرْت <sup>(٢)</sup>

وهذا الوجه لهجة ينسبها ابن جني لقبيلة " كَلْب " <sup>(٣)</sup> ويستشهد

على إبدال الزاي من الصاد يقول الشاعر :  
(٤)

( ١ ) سيبويه ٤ / ٤٧٨ ، وسر الصناعة ١ / ٥١ .

( ٢ ) سيبويه ٤ / ٤٧٨ .

( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٦ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١ / ١٩٦ .

وَدَعُ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى ، تَرَكَ ذِي الْهَوَى  
مَتَّيِنَ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرْمِ مَزْدَرَا

يريدُ مَصْدَرًا .

( ١ )  
وقول الشاعر :

بِزَيْدٍ زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ      حَارِي نِزَارٍ عِنْدَ مَزْدٍ وَقَاتِيهِ  
أَي مَصْدُوقَاتِهِ .

وقرى في قوله تعالى : " يَصْدُرُ الرَّعَاءُ " ( القصص ٢٣ ) بالزاي

خالصة لتجانس الدال ( ٢ )

( ٣ )

والآخر: أن تشم الصاد شيئاً من الجهر ، ويسمى بالقدماء " الصاد التي كالزاي "

قال ابن جنى : " هي التي يقل همسها قليلاً ، ويحدث فيها ضرب من

الجهر لمضارعها الزاي ، وذلك قولك في يَصْدُرُ : يَصْدُرُ ، وفي قَصْدٍ

— قَصْدٍ " ( ٤ ) .

وقد قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى " أَصْدَقُ " ( النساء ٨٢ )

و " يَصْدِفُونَ " ( الأنعام ٤٦ ) ، بين الصاد والزاي قال مكِّي محتجاً

لهذه القراءة : " لأن الصاد حرف مهموس ، وبعدها الدال حـرف

مجهور ، فقربت الصاد من الدال بأن خلط لفظها بالزاي ، لأنه حرف

مجهور ، مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وحسن

ذلك ، لأن الصاد والزاي من مخرج واحد ، ومن حروف الصغير " ( ٦ )

- 
- ( ١ ) سر صناعة الإعراب ١/١٩٦ .  
( ٢ ) التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠١٩ .  
( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١/٥٠ ، وسيبويه ٤/٤٣٢ .  
( ٤ ) سر الصناعة ١/٥٠ .  
( ٥ ) انظر الإقناع ٢/٦٣١ ، والنشر ٣/٣٢ ، والكشف ١/٣٩٣ ، وفيه أن  
الصاد ساكنة وقعت قبل الدال في اثني عشر موضعاً في كتاب الله ، وقرأ  
حمزة والكسائي في ذلك كله بإجهار الصاد بجعلها بين الصاد والزاي .  
( ٦ ) الكشف ١/٣٩٤ .



وهذه الصاد التي كالزاي تشبه في النطق "الظاء" الصغيرة<sup>(١)</sup> فسي  
العامية المصرية في كلمات من مثل "مَظَاهِر" ، وَالْوِظْفِيفَة " ، ويسميهما  
الدكتور عبد العزيز مطر الزاي المفخمة .<sup>(٢)</sup>

كما تسمع هذه الصاد المجهورة قبل الفين في الأداة العامي  
المصري والشامي والخليجي للفظ "صَفِير" .

( ٩ ) هس العين لمجاورة لها :  
=====

هي ظاهرة لهجية تسمية<sup>(٣)</sup> ، تقلب فيها العين والها "إلسى  
حائين ثم تدغان إدغام المثلين<sup>(٤)</sup> . يقول سيويه : " وما قالت العرب  
تصدقا لهذا في الإدغام - يعني قلب العين والها "حائين - قول  
بني تميم : مَحْم ، يريدون : مَمَّهم ، وَمَحَّوْلًا ، يريدون : مَمَّع  
هَمَّوْلًا " .<sup>(٥)</sup>

فالعين المجهورة همست بتحويلها إلى "ح" ، بتأثير من الها ،  
ثم حدث العكس وأثرت الحاء في الها فحولت حاء ، ومن ثم أدغمت  
إدغام المثلين ، هذا موجز ما يذهب إليه المحدثون .<sup>(٦)</sup>

وهذا يعني أن الهماس حدث لأجل الإدغام ، إن الصوتان

متقاربان مخرجيا ، ولإدغام يحدث من الإهماس وإلجهار والشدة

- 
- ( ١ ) الأصوات اللغوية ( انيس ) ١٤٧ ، وانظر حديثه عن الزاي الظائية في  
نفس الصفحة . ويذهب جان كانتينو الي أن الظاء الصغيرة ( Z ) هي  
نطق تركي الأصل للظاء ، درس في علم أصوات العربية ٦٤ ، ويصدق قوله  
إذا ما قارناه بما يسمع في الحجاز بعامة من نطقهم "للضابط" و"بالضبط"  
بزاي مفخمة بدلا من الضاد ، وهو أمر يفسره الوجود العثماني في بلاد  
الحجاز على عكس الساطق الأخرى التي لم تكثر وطأة الأترك فيها .
- ( ٢ ) خصائص اللهجة الكويتية ١٦ .
- ( ٣ ) سيويه ٤/٤٥٠ ، وانظر لهجة تميم دراسة تاريخية وصفية ١٦٠ .
- ( ٤ ) انظر ما سبق ص ٧٣ .
- ( ٥ ) سيويه ٤/٤٥٠ .
- ( ٦ ) لهجة تميم دراسة تاريخية وصفية ١٦٠ ، ١٦١ .

والرخاوة ، والتفخيم والترقيق ، ما لا يحدث لغيره ، لذلك اقتضت حالات التماثل لغير الإدغام على صيغة " افتعل " وبعض النماذج الخاصة بموقعية الصوت كتجاور الصاد والذال ، والسين والقاف ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الفرق بين الإدغام والتماثل ، أو بالأحرى بين الإبدال للإدغام والإبدال للتماثل الصوتي .

ونبدأ أولاً بحديث الدكتور عبد الصبور شاهين الذي يرى أن بين الإدغام وبين المماثلة - كما هي عند المحدثين - عموماً وخصوصاً ، فالمماثلة أعم من الإدغام لشمولها حالات التماثل الجزئي ، والكلي ، والإدغام أعم من المماثلة حيث يشمل إدغام المثلين . ( ١ )

ومن خلال رأيه نستطيع أن نقول إن العموم المتبادل في الجهتين - الإدغام والتماثل - جعل المحدثين يصنفون الإدغام في المتقاربين ضمن حديث المماثلة الكاملة ( ٢ ) ، وأجدني هنا متابعاً للقديماً الذين كانوا يفرقون بين الإبدال للإدغام ( ٣ ) والإبدال لغير الإدغام ، وأخرج الإدغام من حديث المماثلة أو التماثل ، لأقصره جمعياً كان ، أو تقدماً على المواطن التالية :

( ١ ) المماثلة الحركية الكاملة وهذه لا يحدث فيها فناء تام لعدم التجاور؛ إذ الحركة تلي الصامت دائماً .

( ٢ ) المماثلة الجزئية التي يتأثر فيها الصوت جزئياً بصوت آخر سواءً منهياً المتصلة أو المنفصلة وسنحقق بهذا الإخراج هدفين :

( ١ ) ملخصاً من أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي ٢٣٥ فما بعدها .

( ٢ ) انظر المماثلة الكاملة في الأصوات اللغوية ويعبر عنها بالفناء ١٨٢ ، ودراسة الصوت اللغوي ٣٣٢ ، والتطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه ٢٢ ، ٢٥ ، وفقه اللغات السامية ٦٠ ، ٦١ ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٢٣٥ .

( ٣ ) سر الصناعة ١ / ١٨٥ .

الأول : إعادة التوازن بين التأثير الرجعي والتقدمي فيستويان من حيث  
الشيوع<sup>(١)</sup> في العربية لإخراجنا الإِدغام من العائلة ، وهو مصنف على  
أنه من العائلة الرجعية .

الأخرى : أن العائلة والتأثير من شأنها أن تخلق " ألوفونات " تتحقق بها  
الفونيمات في السياق الصوتي ، وهذا يعني قلة عدد الألوفونات لكل  
فونيم متأثر سياقيا بالموقع أو المجاورة لأصوات أخرى .

ولتوضيح هذه النقطة أقول إن القول بأن الإِدغام جزء — من  
العائلة يعني تعدد الألوفونات لكل فونيم يُدغم ، وسنحصل فيما لو  
كان ذلك كذلك على عدد كبير من الألوفونات لكل صوت فيكون لغونيم  
" اللام " ثلاثة عشر ألوفونا ، وللتاء أحد عشر ألوفونا ، وللدال أحد  
عشر ألوفونا . . . وهكذا ، وبعبارة أوجز أقول إن ذلك يعني أن لكل  
فونيم أدغم ألوفونا مثل المدغم فيه ، ما يعني أن العربية تملك ثمانية  
وعشرين فونيمًا صامتًا ، وعددا لا يحصى من الألوفونات .

وبعدا عن اطلاق الحكم في هذه المسألة نستطيع أن نقول إن العائلة  
أو التماثل يقودان إلى الإِدغام ، أو بعبارة يهيآن له في بعض النماذج ، كقلب  
تاء الافتعال دالا أو طاء ، قبل أن تدغم في مثل : أدكر ، وأطرد . . . وكذا  
تاء الفاعل إن وقعت بعد مجهور أو مطبق فتقول " قَعَدْتُ ، وَخَبَطْتُ " ، في لفظة  
من يبقي الإطباق عند الإِدغام .

وما القصد من الإِدغام إلا التخلص من الحركات العضوية المتماثلة أو

( ١ ) يذهب المحدثون إلى أن العائلة الرجعية هي الشائعة في اللغة  
العربية . انظر الأصوات اللغوية ( أنيس ) ١٨٠ ، والمنهج الصوتي  
للبنية العربية ٢١٠ ، ويدعم التوازن الذي أشرت إليه ميل اللغسة  
دائما إلى الثنائيات المتعارضة بدءا من الثنائيات الصوتية الصفري ،  
ومرورا بالصفات الصوتية المتقابلة كالجهر والهمس والشدة والرخاوة . . . ،  
والمماثلة والمخالفة . . . انظر الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٢٢٥ .

المتقاربة ، فهو أشبه بالمخالفة فيما يؤديه من حلّ لمشاكل التأليف الصوتي الطارئة عند التطبيق الفعلي لمعطيات النظام الصوتي ، وينطبق ما قلناه هنا على جميع نواحي التأثر أو التماثل في الصفات الصوتية كالجهر والهمس ، والتفخيم والترقيق ، والشدة والرخاوة .

ثانيا : الشدة والرخاوة

-----

( ١ ) : الشدة  
=====

انحباس الهواء عند نقطة خروج الصوت انحباسا محكما ثم خروجه محدثا دويًا هو الصوت الموصوف بالشدة . ويسمى الصوت الشديد " انفجاريا " ( ٢ )

الرخاوة :  
=====

وعكس الشدة الرخاوة ويراد بها الانحباس الجزئي الذي يسمح بمرور الهواء من مخرج ضيق يسبب احتكاكا هو الصوت الموصوف بالرخاوة ، ويسمى " احتكاكيا " . ( ٣ )

ومع الشدة والرخاوة صفة ثالثة قسيمةٌ لهما هي التوسط ، ( ٤ ) فالصوت إما

شديد أو رخو أو متوسط . والتضاد يتضح أكثر بين صفتي الشدة والرخاوة .  
ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الصوت الشديد أخفُّ من الصوت الرخو ، يقول في معرض حديث له عن الشدة والرخاوة : " إن الأصوات الشديدة تحتاج إلى جهد عضلي أقل من نظائرها الرخوة ، ولذلك نلاحظ أن الطفل قد يلتبس الصوت الشديد بدلا من نظيره الرخو " تبتى " بدلا من " سبتى " وكذلك

( ١ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٢٣ .

( ٢ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٢٣ ، ومعجم علم الأصوات ٢٥ .

( ٣ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٢٣ ، ومعجم علم الأصوات ١٠ .

( ٤ ) سبق الحديث عنها في هاش ص ١٤١ .

البدوى الذى يقتصد من الجهد العضلي في أثناء نطقه ، ويميل في كثير من الأحيان إلى قلب الصوت الرخوالى نظيره الشديد \* . ( ١ )

وكانت معظم الأمثلة التي ساقها الدكتور أنيس للتدليل على ما ذهب إليه هي من قبيل الإبدال لغير التناسب بين صوتين متجاورين ، فكان ما ساقه قولهم في اللصّ : اللصّت ، وعكوب الطير في عكوف الطير . . . \* ( ٢ ) . وليس الميل إلى الأصوات الشديدة من المميزات البدوية كما ذهب إليه الدكتور أنيس ، لأن الأصوات الرخوة ( ن - ت - ظ ) تحولت إلى شديدة في لهجات مكة وجدة والقاهرة . تسمع ذلك في النماذج : توب في ثوب ، دهر في ظهر ، ودیح في ذیح . . . ، وللتدليل على ذلك نسق نصّ " كانتينو " الذى يرى فيه عكس ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس يقول كانتينو : " لقد بقيت الحروف الرخوة التي من بين الأسنان أى التاء والذال والظاء كما هي عند البدو والرحل أو البدو والرحل سابقا وأصبحت هذه الحروف حروفا شديدة من نفس المخرج أى تاء ودالا ودالا مطبقة في لهجات الحضر \* . ( ٣ )

ويبدو أن تحول الصوت الرخوالى صوت شديد ، أو العكس لم يحدث إلا لإدغام كما في " أَخَذْتُ وَأَخْتُ " ، " عَبَّثْتُ وَعَبْتُ . . . " ونحوها \* ( ٤ ) ، وهو قول

يخرج من حديث التناسب على ما ذهبنا إليه في آخر حديث الجهر والهس .

وقبل أن أترك هذا الحديث إلى غيره ، أشير إلى التضاد بين الجهر والهس أو بين الشدة والرخاوة يظل نسبيا بدرجة كبيرة ، ولا يرقى للتضاد بين أصوات الاستعلاء والإطباق ومجاوراتها في السياق التي يحدث تواجدها فسي

سياق صوتي واحد التأثير ولو لم يكن الصوتان متصلين .

- 
- ( ١ ) في اللهجات العربية ٨٩ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٩٠ - ٩١ .  
 ( ٣ ) دروس في علم أصوات العربية ( كانتينو ) ٦٧ .  
 ( ٤ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ١٨٦ .

ثالثا : التفخيم والترقيق

( ١ ) :  
=====

" سمة تصاحب الصوت وتنشأ عن ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى نحو الطبق  
وتراجعه إلى الخلف نحو الحلق ، ويسمى إطباقا أو تحليقا \* .

وإذا لم يكن الصوت مفعما فهو مرقق ، وغياب التفخيم عن صوت ما يعني  
حدوث الترقيق . ( ٢ )

وهذا يعني أنهما صفتان متضادتان ، غير أنهما لا تنتظمان جميعا مع  
الأصوات كالجهر والهس ، الذين تستطيع من خلالهما أن تصف الصوت بأنه مجهور  
أو مهموس ، وليس التفخيم والترقيق كذلك ، لأن التفخيم صفة مصاحبة للصوت في  
غير مخرجه ، فأصوات الإطباق الأربعة ( الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ) تخرج  
من منطقة الأسنان وأصول الشايات . . . ، وإطباقها يحدث في الطبق ، إذ يرتفع  
اللسان إليه .

وهي بهذا لها نظائر غير مطبقة تخرج من نفس مخرجها ، ولا يصاحبها  
ارتفاع اللسان إلى الطبق وهي ( السين ، والذال ، والتاء ، والذال ) ( ٣ ) ويشترك  
مع هذه الأربعة المطبقة في صفة التفخيم ثلاثة أصوات أخرى هي : ( القاف ،  
والفيم والخاء ) غير أن صفة تفخيمها تكون في مخرجها ، لأن اللسان حين  
النطق بها يرتفع مؤخرة إلى الطبق أو اللهاة ، وهما مخرجا هذه الأصوات  
ولتأثيرها في بعض السباقات تفخيما عدت أصواتا مفعمة ، ولا نظائر لها مرققة .

( ١ ) انظر تعريفه في الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٢١٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٢١٤ .

( ٣ ) انظر هذه النظائر في دراسة الصوت اللفوي ٢٧ ، والتناظر بسين

الذال والضاد لا يكون إلا طبقا للوصف الحديث للضاد .

ويتضح من الوصف الصوتي لطبيعة التفخيم ، أن تأثيره في الأصوات المجاورة في السياق الصوتي ، يحدث نتيجة حجرة الرنين التي تتشكل بتقعر اللسان أو ارتفاعه عند إحداث الإطباق أو الصوت .

ويسمى القدامى الأصوات السبعة السابقة أصوات الاستعلاء<sup>(١)</sup> ، ويجعل ابن جنى الاستعلاء والاطباق صفتين فيقول : " فالمستعلية سبعة وهي : الخاء ، والفاء ، والقاف ، والضاد ، والطاء ، والصاد ، والظاء ، وما عدا هذه الحروف فنخفض ، ومعنى الاستعلاء : أن تتصعد في الحنك الأعلى ، فأربعة منها فيها مع استعلائها اطباق وقد ذكرناها - يعني الصاد ، والضاد ، والطاء والظاء - وأما الخاء ، والفاء ، والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها . . . " (٢) .  
وأيا كان الخلاف في صفتي الاطباق والاستعلاء ، والعلاقة بينهما ، فإن تأثيرها في السياق الصوتي تفخيما واضح وما لا خلاف فيه ، وإن كان يطرده بشكل أكبر مع أصوات الإطباق .

وبالرغم من أن المحدثين يرون أن أصوات الإطباق أقل سهولة في النطق من سواها<sup>(٣)</sup> ، اعتمادا على قائمة الشيوخ، إذ تحتل الأصوات المطبقة آخر القائمة<sup>(٤)</sup> فإن ذلك لا يعني أن تأثيرها في السياق الصوتي تفخيما يعد ميلا للشغل ، بل هو ميل إلى الخلوص من التنافر أو التضاد الحاصل باجتماع النظائر المطبقة والمنتحة والمستعلية والمستغلة .

وقيل أن أنتقل للحديث في النماذج ، والأمثلة التي حدث فيها هذا

- 
- (١) انظر سر صناعة الإعراب (١/٦٢) . وسيبويه في باب الإمالة ٤/١٢٨ ، ١٢٩ .  
(٢) سر الصناعة (١/٦٢) .  
(٣) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ١١٩ . والأصوات اللغوية ( أنيس ) ١٨٨ .  
(٤) المصدر نفسه ١١٩ .

التناسب ، أشير أولاً إلى أن هذه الأصوات المطبقة لا يأتلف بعضها مع بعض في الجذور الثلاثية<sup>(١)</sup> ، كما أنها قليلة الائتلاف مع نظائرها المرققة ، وهذا يعني أن تواليها لا يكون إلا على سبيل التخلص من التضاد بينها وبين نظائرها في السياق الصوتي الذي تجتمع فيه .

كما أن الأصوات ( خ . غ . ق ) لا تأتلف مع بعضها إلا نادراً ، وذلك بين الخاء والقاف<sup>(٢)</sup> فقط . وتأتلف أصوات هذه المجموعة مع مجموعة أصوات الإطباق اثتلافاً شائعاً ، لبعدها الخارج في المجموعتين .

( ١ ) أصوات الإطباق ومجاورتها في السياق :

=====

( أ ) في صيغة " افتعل " :

إذا كانت فاء " افتعل " صوتاً مطبقاً أشر في تاء " الافتعال " فتقلب طاءً ، لتتناسب في التخفيف ( الإطباق ) فاء الكلمة يقول ابن جنبي : " إن تاء " افتعل " إذا كانت فاءً صاداً ، أو ضاداً ، أو ظاءً ، أو ظاءً تقلب طاءً البتة ، لا بد من ذلك ، كما لا بد من إعلال نحو قال وباع البتة ، وذلك قولك من الصبر : اصْطَبِرْ ، ومن الضرب : اصْطَرَبْ ، ومن الطرد : اطَّرَدْ ، ومن الظهر : اظْطَهَرَ بما جتي " .<sup>(٣)</sup>

وهذا هو الموضع الذي ينقاس فيه الإبدال للتناسب بين

أصوات الإطباق والتاء ، وكنت قد أشرت إلى أن ائتلاف أصوات

( ١ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٦٣ ، ٦٥ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٦٣ ، ٦٥ .

( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٢ .



الإطباق مع نظائرها غير المطبقة قليل جدا ، وذلك يعني أن  
 اختلافها لا يكون إلا بزيادة التاء غالبا ، وموضع الزيادة التي  
 يصلح أن يكون فيها تضاد دون تخلص منه إلا بالتناسب هو  
 صيغة " افتعل " <sup>(١)</sup> ، إذ لو تقدمت التاء قبل هذه الأصوات  
 لجاز إدغامها فيها ، وهو الأمر الذي فسرت عليه القلب المكاني  
 بين التاء وفاء " افتعل " وحملت عليه مرحلة الإدغام فيمن قال :  
 اصْبِرْ ، واضْرَبْ ، واظْلِمْ <sup>(٢)</sup> ، بأنها من بقايا مرحلة صيغة  
 " اتفعل " قبل القلب .

ويطرده هذا الإبدال على جميع ما اشتق من هذه الصيغة  
 من أسماء وأفعال . . ونحوها فتقول من صَبَرَ : اصْطَبِرْ وَيَصْطَبِرْ  
 مُصْطَبِرٌ ، واصْطَبَّارٌ . . ، إذ يقع التناظر في جميع الاشتقاقات  
 لولم تبدل التاء صوتا مطبقا مناسباً للفاء في الإطباق .

ويلاحظ على التناسب بين تاء الافتعال وفاء الكلمة إذا كان  
 صوتا مطبقا أنه وقع بين صوتين متجاورين لا يفصل بينهما فاصل  
 وهذا يعني أن التماثل التقديمي كان متصلا، وما هو شبيه بهذا  
 الموضع - أي صيغة الافتعال - من حيث اجتماع الطاء ، والتاء  
 مع سبق الأولى قولهم في كل فعل لانه أحد أصوات الإطباق  
 أسند إلى تاء الفاعل بالإدغام مع بقا الإطباق ، تقول : خَبَطَهُ  
 فِي خَبَطَتِهِ <sup>(٣)</sup> ، هذا إذا قاد التناسب إلى الإدغام بعد تحويل

( ١ ) انظر ما سبق ص ٢١٤ .

( ٢ ) شرح الطوكي في التصريف ٣١٩ . وورد على ذلك في غير رواية سيبويه .

قول الشاعر : هو الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ  
 عفوا ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

المصدر نفسه ٣٢٠ ، ورواية سيبويه بالطاء العشدرة ، أنظر سيبويه ٤٦٨/٤ .

( ٣ ) سيبويه ٤٧١/٤

الصوت الثاني إلى مثل المدغم ، ومثله " حَفِطَهُ فِي حَفِطَتِهِ " (١) .

وما لم يتبعه ادغام بعد التناسب بين الصوتين قولهم :

حِصْطٌ فِي حِصَّتٍ (٢) حَوَّلَتِ التَّاءُ طَاءً لَتَنَاسَبِ الصَّادِ فِي التَّفْخِيمِ .

يقول سيبويه : " وقد شبه بعض العرب من ترضى عربيتهم

هذه الحروف الأربعة ، الصاد والضاد ، والطاء والظاء ، فسي

فَعَلْتُ ، بهن في افْتَعَلَ ، لأنه بينى الفعل على التاء ، وبغير

الفعل فتسكن اللام كما أسكن الفاء في افْتَعَلِي ، ولم تترك

الفعل على حاله في الإظهار فضاغت عندهم افْتَعَلَ " ، غير

أن هذا الموضع لا يطرد وينقاس كما اطرد في افْتَعَلَ ، وقد

سمع فيه الإدغام مع ذهاب الإطباق تقول في حِطَّتْهُمْ : حِطَّتْهُمْ (٣) .

( ب ) فِي سِيَاقَاتٍ أُخْرَى :

أعني بالسياقات الأخرى تلك التي يكون فيها صوت مطبق

يوثر فيما جاوره تخفيما في غير صيغة الافتعال التي يلاحظ

عليها المجاورة العباشرة بين الصوتين ، بالإضافة إلى كونها

الموضع العقيس باطراد لظاهرة تأثير أصوات الإطباق .

أما السياقات الأخرى فتتسم بالتالي :

( ١ ) أنها ظاهرة لهجية يُسمع فيها تأثير أصوات الإطباق

في لهجة ، كما يسمع الأصل في لهجة أخرى .

( ١ ) سيبويه ٤ / ٤٧١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٧١ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٧١ .

- ( ٢ ) أنها ظاهرة ليست قياسية أو بمعنى آخر لا يقاس عليها .
- ( ٣ ) أنها تفتقد المجاورة المباشرة بين الصوتين المطبق وغير المطبق .
- ( ٤ ) أنها تخص السين والطاء غالباً مع سبق الأولى .
- ولعل أشيع مثال لتفخيم السين مع الطاء هو قوله تعالى " السَّـرَّاط " .  
فقد قرئت بالصاد ( ١ ) .
- ومن أمثلة ذلك أيضاً قراءة قوله تعالى ( المَصِيْطِرُونَ ) ( ٢ ) الطور ٣٧ ،  
بالصاد لتناسب الطاء ، وقوله تعالى " بِمَصِيْطِرٍ " ( ٣ ) ( الفاشية ٢٢ ) .
- ويرى في هذه الأمثلة افتقاد المجاورة المباشرة بين السين والطاء ،  
فتارة كان بينهما صوت واحد ( ٤ ) هو اليا ، وأخرى صوتان هما الراء والألف ، ومع  
ذلك امتد تأثير إطباق الطاء إلى السين التي تحولت إلى أقرب مطبق من مخرجها  
وصفتها ( ٥ ) وهو الصاد .
- وما تجاورت فيه السين والصاد تجاورا مباشرا قوله تعالى : " سَـطَّة " .  
( البقرة ٢٤٧ ، الأعراف ٦٩ ) ، فقد قرأ نافع ( ٦ ) بالصاد فيهما ، وكذلك  
في قوله تعالى " يَيْسُط " ( البقرة ٢٤٥ ) .
- ومن المثير للدشة أننا نذهب دائما إلى أن أصوات التفخيم تؤدي إلى

- 
- ( ١ ) السبعة ١٠٧ ، قرأ السبعة إلا ابن كثير وحمزة بالصاد خالصة ، وقد كان  
ابن كثير يقرأ بالسين ، وحمزه بالصاد مجهورة ( زايًا فخمة ) ، وروى عن  
أبي عمرو الأوجه الثلاثة . المصدر نفسه ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .
- ( ٢ ) قرأ الكسائي وابن كثير ( المصيطرون ) بالسين ، والباقون بالصاد إلا  
حمزة فهو على مذهبه بالإشمام ، السبعة ٦١٣ .
- ( ٣ ) قرأ الكسائي وابن عامر بالسين ، والباقون بالصاد ، إلا حمزة قرأ على  
مذهبه بالإشمام ، السبعة ٦٨٢ .
- ( ٤ ) صوت واحد ، وصوتان إذا لم نعتد بحركة السين .
- ( ٥ ) السبعة ١٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢١٢ .
- ( ٦ ) السبعة ١٨٥ .

تفخيم الأصوات العرققة المجاورة ، وهو ما لم يثبت به استقراراً ، إذ تؤدي أصوات الإطباق ( ط . ظ . ص . ض ) إلى تفخيم التاء في صيغة افتعل ، وفي كل سياق ترد فيه أصوات الاطباق سابقة على التاء ، كما في الأفعال المسندة المطبقة لاماتها . كما مر معنا سابقاً .

أو أن تجتمع السين الظاء مع سبق الأولى ، ولكي نجلو شيئاً من هذه الدهشة ، نقدم التفسير التالي لخصوصية اجتماع السين والطاء مع سبق الأولى ، ويشتمل على النقاط التالية :

( ١ ) إن أصوات الإطباق لا <sup>بعضها</sup> تأتلف مع بعضها ، ولا تأتلف مع ما هو من مخرجها كالتاء ، والدال ، والذال ، والتاء ، والزاي إلا نادراً . ( ١ )

( ٢ ) إن مخارج الأصوات الأخرى بعيدة عن مخارج هذه الأربعة المطبقة .

( ٣ ) إن الأصوات الحنجرية والحلقية ( الهمزة ، والعين ، والحاء ، والهاء ) لا توسم بالعلو والاستفال ، لأنها ليست من أصوات الفم من جهة ، ولا نعدام د ور جزء اللسان المتحرك بحرية ارتفاعاً وانخفاضاً عن مخرجها وكذلك الأصوات الشفوية والأسنانية الشفوية ( الباء ، والميم ، والواو ، والفاء ) ، لعدم عمل اللسان فيها ابتداءً .

( ٤ ) إن الأصوات الفارسية ( الجيم ، والشين ، والياء ) لا يسمح لها مخرجها الذي يتجه إليه مقدم اللسان ببقاء الإطباق وهو صفة التأشير التي تمنينا ، لا خلاله بحجرة الرنين التي يشكلها اللسان باتجاه مؤخره إلى الطبق .

( ٥ ) إن النون وهو الصوت الفموي الأنفي يخفى عند أصوات هذه المجموعة ، وإخفاؤه يكون بتحبيد اللسان عن مخرجه الفموي ، ولذلك تبقى غنته .

( ١ ) الخصائص ١ / ٥٤ ، ودراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٦٣ ، ٦٥ .

( ٦ ) إن الأصوات اللهوية والقصية ( الخاء ، والفين ، والقاف )  
 مستعملية بمخرجها ، والتفخيم من صفاتها الأساسية  
 ولذلك لا بيد وعليها في السياق أنها تتأثر بالتفخيم من صوت  
 مجاور .

( ٧ ) ولم يبق بعد ذلك إلا ثلاثة أصوات هي ( اللام ، والراء ، والسين )  
 أما الأولان فسياًتي الحديث عنهما فيما بعد . أما السين فلأنها  
 تأتلف مع الطاء وحدها - دون بقية أصوات الأطلاق - ولذلك كان  
 السياق الوحيد الذي تؤثر فيه أصوات الأطلاق في السين هو  
 السياق الذي توجد فيه السين مع الطاء . ( ١ )

( ٢ ) بقية الأصوات المفخمة ( خ . غ . ق ) ومجاوراتها في السياق :  
 =====

ولهذه المجموعة الصوتية المفخمة " خ . غ . ق " تأثيرها في  
 تفخيم مجاوراتها في السياق ، إلا أنه أقل من تأثير مجموعة أصوات  
 الأطلاق ، فهي لا تؤدي إلى تفخيم التاء في صيغة " افتعل " لكنها  
 تتشابهان في أنها تؤدي إلى تفخيم السين إذا اجتمعت معها في  
 سياق صوتي واحد مع سبق السين . ( ٢ )

ولا تشترط المجاورة بينها وبين السين ، إذ يتم التفخيم حتى

( ١ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٦٣ ، ٦٥ ، وفيه : لا تتابع  
 السين والصاد ، ولا السين والضاد ، ولا السين والظاء ، وتتابع  
 السين والطاء في الموقعين الأول والثاني من الجذور الثلاثة ٧ مرات ،  
 وفي الموقعين الثاني والثالث ست مرات ، وانظر الخصائص ١ / ٥٤ ، وسر  
 الصناعة ٢ / ٨١٨ .

( ٢ ) الخصائص ٣ / ١٤٣ ، وسر الصناعة ١ / ٢١١ ، ويشترط سيويه أن تكون  
 السين والقاف أو الخاء أو الفين في كلمة واحدة ٤ / ٤٧٩ .

لو فصل بين السين <sup>(١)</sup> وهذه الأصوات بأكثر من صوت آخر ، يقول ابن جني " ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبيها صاد على ما هو بين في موضعه من باب الإدغام ، وذلك كقولهم فسي سَقْتُ : صُقْتُ ، وفي السُّوق : الصُّوق ، وفي سَبَقْتُ صَبَقْتُ ، وفي سَمَطَقَ وَسَوَّقَ : صَمَطَقَ وَصَوَّقَ ، وفي سَالَخَ وَسَاخَطَ : صَالَخَ وَصَاخَطَ ، وفي سَقَّرَ : صَقَّرَ ، وفي مَسَالِيخَ : مَصَالِيخَ " . <sup>(٢)</sup>

وقد قرئ <sup>(٣)</sup> قوله تعالى " أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ " ( لقمان ٢٠ ) بالصاد ، قال ابن جني : " وذلك أن حروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفالها إلى تعاليهن والصاد مستعلية ، وهي أخت السين في المخرج " . <sup>(٤)</sup>  
كما قرئ <sup>(٥)</sup> قوله تعالى " وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ " ( ق ١٠ ) بالصاد لتقرب السين من القاف ، وإبدال السين صاداً مع هذه الأصوات لهجة لبني العنبر <sup>(٦)</sup> ، ويرى سيويه أن " الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها " . <sup>(٧)</sup>

ثالثاً : تفخيم اللام مع الأصوات المفخمة :  
=====

اللام صوت مرقق ، ويصنف ضمن مجموعة الأصوات المتوسطة الأكثر وضوحاً سمعياً <sup>(٨)</sup> وتفخم اللام إذا وقعت في سياق صوتي مفخم ، كأن

- 
- ( ١ ) سيويه ١١٧/٤ ، ١٢٩ .  
( ٢ ) الخصائص ١٤٢/٢ ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢١٢/١ ، وسيويه ٤٨٠/٤ .  
( ٣ ) قراءة يحيى بن عمار : المحتسب ١٦٨/٢ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ١٦٨/٢ .  
( ٥ ) المصدر نفسه ٢٨٢/٢ ، والقراءة فيه منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
( ٦ ) سيويه ٤٨٠/٤ ، وفي البحر المحيط أنها لهجة بني كلب ١٩٠/٧ ، والصحيح كما قال سيويه إذ أن بني كلب يقلبون السين مع القاف زاياً خالصة كما مر معنا في ص ١٩٧ ، وانظر سر الصناعة ١٩٦/١ .  
( ٧ ) سيويه ٤٨٠/٤ .  
( ٨ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٢٤ ، ٢٥ .

تجاور واحدا من أصوات الإطباق .

وقد روى <sup>(١)</sup> ورش عن نافع تفخيم اللام في مثل : "ظلموا ، ومن أظلم  
والصلاة ، ومصلّى ، والطلاق ، وطلّقتُم" <sup>(٢)</sup> غير أن تفخيمه إياها  
مشروط بشرطين : <sup>(٣)</sup>

( ١ ) أن تكون اللام تالية لأصوات الإطباق .

( ٢ ) ألا تكون اللام مضمومة أو مكسورة .

ويوجه مكي بن أبي طالب رواية ورش هذه بقوله : "علة من فخم  
هذا النوع أنه لما تقدم اللام حرف فخم مطبق مستعمل ، أراد أن يقرب  
اللام نحو لفظه ، فيعمل اللسان في التفخيم عملا واحدا ، وهذا هو  
معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقربون الحرف من الحرف ، ليعمل  
اللسان عملا واحدا ، ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملا  
واحدا ، وعلى هذا أتت الإمالات في عللها ، وعلى هذا أبدلوا مسن  
السين صادًا إذا أتى بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، ليعمل  
اللسان في الإطباق عملا واحدا ، فذلك أخف عليهم من أن يتسفل  
اللسان بالحرف ، ثم يتصعد إلى ما بعده " . <sup>(٤)</sup>

رابعًا : التناسب بين الحركات والأصوات الصامتة

لا يتم التركيب الصوتي من الأصوات الصامتة فحسب ، بل لا بد من أن تصل

الحركات بين صوامت الكلمة ، ولما كانت الحركات يرغم قلتها - ذات مخارج متفاوتة

( ١ ) الكشف ٢١٩/١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٢١٩/١ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٢١٩/١ ، ويضيف مكي شرطًا ثالثًا يختص بالطاء وهي ألا

تكسر أو تضم .

( ٤ ) المصدر نفسه ٢١٩/١ .

وتتمتع بحرية كبيرة عن إصدارها ، فإنها تؤثر تغييرا في بعض الصوامت من حيث المخرج أو الكيفية ، إذ تجتذب الحركة الصامت نحوها تقدا أو تأخرا<sup>(١)</sup> من حيث كونها حركة أمامية أو خلفية .<sup>(٢)</sup>

ولعل أمثل نموذج يساق للتدليل على تأثير الحركات في الصوامت هو ما عرف " بالكشكشة " وهي نطق الكاف المكسورة شيئا أو صوتا شبيها بصوت ( CH ) في الإنجليزية<sup>(٣)</sup> . ويترد نطق الكاف المكسورة شيئا ، اذا كانت لخطاب المؤنث ، في حال الوقف ، وعليه قول المجنون<sup>(٤)</sup> :

فَعَيْنَا شِ عَيْنَاهَا وَجِدُّ شِ جِدِّهَا  
سِوَى أَنْ عَظْمَ السَّاقِ مِثْلَ دَقِيقِ

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " فالذين رووا هذه الظاهرة بين اللهجات العربية القديمة ، وقصروها على قلب كاف المؤنث إلى " شين " كانوا أقرب الجميع إلى الصواب ، لأن الكسرة في كاف المؤنثة هي العامل الأساسي في هذا الانقلاب<sup>(٥)</sup> .

وإذا كنا قد سقنا هذا المثال للتدليل على تأثير الحركات في الصوامت تقديما وتأخيرا ، فإن الذي يعنينا في حقيقة الأمر التناسب بين الحركة والصامت ، أو بمعنى آخر تغير الصامت ليناسب الحركة السابقة عليه ، أو اللاحقة له ، وسنقتصر على تفخيم الراء وترقيقها ، وكذا تفخيم اللام وترقيقها بتأثير الحركة المجاورة لها .

- 
- ( ١ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٢١٢ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٢١٣ ، ٢١٤ .  
 ( ٣ ) في اللهجات العربية ( أنيس ) ١١١ ، وهو في حقيقته الصوتية صوت واحد ، وإن سمع كأنه مركب من التاء والشين .  
 ( ٤ ) سر الصناعة ٢٠٦/١ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٢٠٦/١ .  
 ( ٦ ) في اللهجات العربية ١١٢ ، ويعتمد في تفسيره للظاهرة على ما عرف " بقانون الأصوات الحنكية " ، وملخصه : " إن الأصوات الحنكية القصيدة ( الكاف والجيم الخالية من التعطيش ، تتحول بمخرجها إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك أو أصول الثايا ، بفعل أصوات اللين الأمامية ( الكسرة والفتحة ) المصدر نفسه ١١١ .



( ١ ) ترقيق الراء وتفخيمها :

الراء صوت مكرر ، وهذه هي صفة المميزة له ، وهو من الأصوات  
 المعفخة ، ويقوم بدورها في منع الإمالة . ( ١ )  
 والأصل في نطق الراء أن يؤدي مفعلاً ( ٢ ) ، غير أنه إذا جاور  
 الكسرة سابقة عليه ، أو لاحقه له رقق بتأثير منها ، ولأجل أن يناسبها  
 إن كان ساكناً ، يقول مكي بن أبي طالب : " فإذا كان قبله كسرة لازمة  
 غير عارضة ، رقت الراء ، لقربها من الكسرة التي قبلها ، وإن كان  
 بعدها ياء رقت ، لقربها من الياء التي بعدها ، وذلك في الكسر نحو  
 " مِنْ فِرْعَوْنَ " ( يونس ٨٣ ) ، و " أَنْذَرَهُمْ " ( مريم ٣٩ ) ، وفي الياء  
 نحو " مَرِيمَ " ( البقرة ٨٧ ) ، و " قَرْيَةَ " ( البقرة ٢٥٩ ) ، فإن  
 انكسر ما قبلها وأتت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها نحو : " مِرْيَةَ "  
 ( هود ١٧ ) : ( ٢ )

والراء إن كانت مكسورة فإنها ترقق كذلك وذلك نحو " مَكْرَرَتْ  
 بِسَاتِرٍ وَغَافِرٍ " ( ٤ ) ، ويبقى تفخيم الراء إن كانت مضمومة أو مفتوحة أو  
 ساكنة مجاورة لصوت من أصوات الاستعلاء ( ٥ ) ، كما في قوله تعالى : " فِرْقَةَ "  
 ( التوبة ١٢٢ ) .

ويذهب " كانتينو " إلى أن تفخيم الراء ظاهرة مقيدة ( ٦ ) ، لكنه

- 
- ( ١ ) سيويه ١٣٦/٤ .  
 ( ٢ ) الكشف ٢٠٩/١ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٢٠٩/١ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٢٠٩/١ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .  
 ( ٦ ) دروس في علم أصوات العربية ٧٤ .

كان يتردد بين الراء المغخمة والراء المرققة وأيهما الأصل ، ويتخلص من حل هذا الإشكال بقوله في نهاية حديثه عن تفخيم الراء وترقيقها : " ومهما يكن من حال فالراء المغخمة والراء المرققة إنما هما في العربية القديمة مجرد عرضيين تعاطليين لصوت واحد فالتعيز بينهما له قيمة من حيث النطق ، وليس من حيث علم وظائف الأصوات " . ( ١ )

وبالرغم من موافقتي له في أن أحد الصوتين " أولفونا " للآخر ، وهو نحوئ النصر الذي نقلته عنه ، إلا أنني أرى أن الراء المغخمة هي الأصل ، لا متابعة للقراء فحسب ، وإنما استنادا على قول سيويه : " والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيد لها أيضا " ( ٢ ) ، وقد أشار إلى ذلك كانتينو ( ٣ ) ولكنه أعرض عنه بآخِـسرةٍ ، ويبدو في ذلك أن ترقيقها ليس إلا سلبها قَدْرًا من صفة تكريرها ، وهو ما يسمى في علم الأصوات بالاستلال أو اللبس ( ٤ ) ، وهو نطق الصوت التكراري بسرعة واختصار لعدد مرات التكرار إلى مرة واحدة . ( ٥ )

وعلى هذا يكون وصف الراء بأنها مغخمة من باب التجوز ، وإلا فهي

صوت ليس بالمفخم ،

- 
- ( ١ ) دروس في علم أصوات العربية ٧٥ .  
 ( ٢ ) سيويه ١٣٦/٤ .  
 ( ٣ ) دروس في علم أصوات العربية ٧٤ .  
 ( ٤ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٢١٢ ، ويسمى الصوت استلاليا أو لَمْسِيا .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٢١٢ .

( ٢ ) ترقيق لام لفظ الجلالة وتغخيمها :

لفظ الجلالة " اللّٰه " هو اللفظ الوحيد الذي تغخم فيه اللام بشكل مطرد ، أو بعبارة أخرى الأصل فيه أن تكون لامه مفخمة ، وسبب تغخيمه التعظيم . ( ١ )

وهو إذا تلا كسرة سواء أكانت كسرة إعراب أم كسرة بناء ، فإن لامه ترقق . قال مكي بن أبي طالب : " تقول : بالله أتق ، وفي الله عوض ، ولا سم الله حلاوة ، فترقق اللام للكسرة التي قبلها " . ( ٢ )

وترقق اللام هو الأصل في غير هذا ، ولذا يكون التناسب في تغخيمها إن جاورت حرفاً مطبقاً ، أما هنا فالتناسب في الترقيق ، ولتعود اللام إلى أصلها " الفونيسي " ، بتأثير من الكسرة السابقة عليها .

( ١ ) الكشف ٢ / ٢١٨ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٢ / ٢١٩ .

# الفصل الثالث

طلب الخفية في ظواهر صوتية متفرقة  
وفي أربعين مباحث

المبحث الأول: أ- ثقل الابتداء بالسكان

ب- ثقل النفاة الساكنين

المبحث الثاني: الإسكان وحذف الحركة

المبحث الثالث: ثقل الهمزة المفردة

المبحث الرابع: حُسن تأليف الكلمة

## ( الفصل الثالث )

المبحث الأول :

نقل الابتداء\* بالساكن ، ونقل التقاء\* الساكنين

=====

القسم الأول :

=====

( نقل الابتداء\* بالساكن )

كثير من اللغات تجيز أنظمتها اللغوية الابتداء\* بالساكن ، وقد أدرك القدماء هذه الحقيقة اللغوية ، وأشار إليها منهم أبو علي الفارسي ، الذي نقل عنه ابن جنى أنه كان لا يستوحش من الابتداء\* بالساكن في كلام العجم<sup>(١)</sup> ، يقول ابن جنى : " ورأيت أبا علي - رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء\* بالساكن في كلام العجم ، ولمعنى أنه لم يصرح بإجازته " .<sup>(٢)</sup>

وينقل ابن جنى عن أبي علي تعليقه لظاهرة الابتداء\* بالساكن في لغة العجم فيقول " . . . وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزممة<sup>(٣)</sup> ، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت<sup>(٤)</sup> ، ثم يعقب " وأما أنا فأسمهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : " كويد " ، فإن لم تبلغ

( ١ ) الخصائص ١ / ٩١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١ / ٩١ .

( ٣ ) في اللسان ( زم ) : الزممة : كلام المجوس عند أكلهم ، وفي حديث عمر رضي الله عنه : كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس : " وأنهبهم عن الزممة " .

( ٤ ) الخصائص ١ / ٩١ .

الكاف أن تكون ساكنة ، فإن حركتها جُدُّ مُضَعَّفَةٌ ، حتى أنها ليخفى حالها علي  
فلا أدري أفتحة هي أم كسرة ، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطائل . ( ١ )  
وإذا كان ابن جني يقف موقف الشاك من الابداء<sup>١</sup> بالساكن في هذه  
اللغة الأعجمية - الفارسية - ، فإن المحدثين يؤكدون أن أنظمة لغات أخرى  
تجيز الابداء<sup>١</sup> بالساكن ، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " فالإنجليزية مثلا  
تنطق الكلمة بمدة بصوامت دون حركة تفصل بينها مثل " Street " ، ففيها  
السين والتاء ( st ) تعقبها الراء المتحركة بحركة ( ee ) وهذا التكوين  
البنوي للكلمة لا يمكن أن يأتي في العربية " . ( ٢ )

— تحديد موطن الثقل وتحليله :  
=====

إن موطن الثقل هو الابداء<sup>١</sup> بالساكن - أعني الصامت غـير  
المتبوع بحركة - ويذهب الدكتور تمام حسان ( ٣ ) إلى أن النظام اللغوي  
يسمح بالابداء<sup>١</sup> بالساكن ، ولكن الاستعمال السياقي يكره توالي  
الأمثال ، المثالان هنا هما الصمت والسكون . ( ٤ )  
إذن فعلة ثقل الابداء<sup>١</sup> بالساكن ، إنما كانت كراهة توالي  
الأمثال ، فهو من قبيل ما عالجناه في الفصل الأول ، وكان حقه أن يتناول  
هناك - غير أن اختصاص اللغة العربية به ، واختلاف نوعي المثليين  
هنا - جعلنا نغرد في هذا الفصل .

- 
- ( ١ ) الخصائص ١ / ٩١ ، قال السيوطي : " لا يبتدأ بساكن ، وهو محال في  
كل لغة ، أما في الألف فبالإجماع ، وأما في غيرها فكذلك نص عليه ابن  
جني ، وأبو البقاء المكبري " همع الهوامع ٦ / ٢٢٢ .  
( ٢ ) في علم اللغة العام ( شاهين ) ١٠٩ .  
( ٣ ) اللغة العربية معناها وسببها ٢٧٧ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ٢٧٧ .

واختلاف نوعي المثليين هنا مرده إلى أن أحدهما ، وهو الصمت عنصر غير لغوي ، بل غير أصواتي ، وإذا كنا تلجأ إليه هنا ، فإنما هو من باب ما لا يتم الواجب إلا به .

وقد اتسم الذوق العربي وهو ذوق استعماله بكرهه هذا التوالسي ، أو قل هذا الابتداء بالساكن . حتى أنه ليصعب على ناطق العربية الفصحى أن يبدأ كلامه بمقطع لا يكون أول صامت فيه متلوأ بحركة ، وهو الأمر الذي يجيزه النظام الصوتي العربي كما سبقت الإشارة إليه .

ولا أريد أن يفهم من قولنا " أن اللغة لا تجيز الابتداء بالساكن ، إنها تجيز الابتداء بالحركة ، لأن ذلك أيضا ليس في النظام الصوتي العربي ، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " لا يمكن أن تبدأ الكلمة العربية بحركة شأن الكلمة الانجليزية " *Important* . (١)

ولقد ذهب الدكتور تام حسان إلى مثل ذلك ، غير أنه كان يشير إلى وجود مقطع صوتي من نوع ( ح ص ) في اللغة العربية ، ويصفه بأنه مقطع تشكلي تجريدي غير متحقق في النطق بالضرورة ، (٢) يقول الدكتور تمام معللا عدم التحقق : " لأن الأصوات لا تعترف بأن تبتدى المجموعة الكلامية بحركة ، ولذلك تعد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة ، وتتخذها قنطرة للنطق بها ، ثم تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع " (٣) ، فالدكتور تمام يوافق أن المتحقق الفعلي في الكلام يخلو من المقطع ( ح ص ) ، وهو ما حاول الذهاب إليه في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها حين اعتبر هذا النوع متكونا من (ص) فقط ، وهو (٤)

(١) في علم اللغة العام ١٠٩ ، وانظر سناهج البحث في اللغة ١٧٧ .

(٢) سناهج البحث في اللغة ١٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٧٧ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٦٩ ، وانظر دراسات في علم أصوات =

الأمر الذي يدعو إليه دائما من أن النظام اللغوي يجيز الابداء<sup>١</sup>  
بالمساكن ، ولكن الاستعمال يكره ذلك . ( ١ )

طرق التخلص من ثقل الابداء<sup>١</sup> بالمساكن :  
=====

للتخلص من ثقل الابداء<sup>١</sup> بالمساكن طريقان :

أحدهما : زيادة همزة الوصل :  
=====

وهي همزة متحركة تسبق الصامت الساكن ليتوصل إلى  
النطق به ، ولا يكون ذلك إلا في أول المجموعة الكلامية  
أو بعبارة أكثر وضوحا في أول الكلمة التي يبدأ بها الكلام  
لا في أول الكلمة مطلقا ، لأنها إذا كان قبلها كلام<sup>( ٢ )</sup>  
حذفت الهمزة واعتمد على حركة آخر مقطع من الكلمة  
السابقة .

واختلف في همزة الوصل على رأيين هما :

( ١ ) أن أصلها الألف : وهو قول ذكره ابن عقيـل  
والسيوطي<sup>( ٣ )</sup> ، ولم ينسبها إلى أحد من النحاة ،  
ويبدو أنه رأى جمهور النحاة ، والخليل وسيبويه  
بوجه خاص ، لأنها كانا يسميانها ألفا ، يقول

-----  
العربية ( داود عبده ) ١٢٧ ، ودراسة الصوت اللغوي ٢٥٦ ، وظاهرة  
التنوين في اللغة العربية ٣٢ ، وكلهم يرون أن همزة الوصل تكون فـسي  
مقطع من نوع ( ص ح ص ) .  
( ١ ) اللغة العربية معناها وبناها ٢٧٧ .  
( ٢ ) سيبويه ١٤٦/٤ .  
( ٣ ) المساعد على تسهيل الفوائد ٦١٣/٢ ، وهمع الهوامع ٦/٢٢٤ .



الخليل : " والألف التي في اسْحَنَكَ ، وأَقْشَعَرَّ . . . . . ليست من أصل البناء ، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادا ، وسلما للسان إلى حرف البناء " . ( ١ )

وأما سيويه فنص على تسميتها " الألف الموصولة " ( ٢ ) ، والذي يؤكد ما ذهبنا إليه أنهما كانا يعدان الألف والهمزة صوتين ضمن الأصوات العربية ، ( ٣ ) ووافقهما الأخفش الأوسط في تسميتها ألفا . ( ٤ )

( ٢ ) أنها همزة : وينسب هذا الرأي لابن جنى ( ٥ ) ، وهذا هو الرأي الراجح إذ به يتحقق إمكان أداء الساكن بعدها .

ويبدو أن هذا الخلاف خلاف تسمية ، ويرجح هذا ما قاله المالقي محاولا التوفيق بين الرأيين ، إذ قال : " واختلف فيها - أي همزة الوصل - هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفا مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مد صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ، لأن ذلك هو معنى الهمزة " . ( ٦ )

كما اختلف في كيفية وضعها على رأيين هما :

- 
- ( ١ ) العين / ٥٤ .
- ( ٢ ) سيويه ١٤٤ / ٤ .
- ( ٣ ) العين ٦٤ ، وسيويه ٤٣١ / ٤ .
- ( ٤ ) معاني القرآن ٤ / ١ .
- ( ٥ ) المساعد على تسهيل الفوائد ٦١٣ / ٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٤ / ٦ ، وسر الصناعة ١١٣ / ١ .
- ( ٦ ) رصف المباني في حروف المعاني ١٢٩ .

( ١ ) إنها اجتلبت ساكنة : وهو رأى أبي علي الفارسي وابن جنى<sup>(١)</sup>  
 وغيرهما من البصريين<sup>(٢)</sup> ، وعلّة ذلك على ما ذهب إليه أبو علي  
 الشلوين : \* أن أصل الحروف الساكنة \*<sup>(٤)</sup> ويوافقهم الكوفيون<sup>(٥)</sup>  
 في أنها اجتلبت ساكنة ، ولكنهم يجعلون حركتها حركة إبتاع ،  
 على عكس ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من أن كسرها لا لتقاء<sup>(٦)</sup>  
 الساكنين .

( ٢ ) إنها اجتلبت متحركة ، لأن سبب الإتيان بها إنما هو التوصل إلى  
 الإبتداء<sup>(٧)</sup> بالساكن ، فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءة  
 بها .<sup>(٧)</sup>

وأما ما كان الخلاف في أصلها ، فإن الأرجح والأسهل أن يقال  
 : إنها اجتلبت متحركة ، حتى يصح أن تبدأ الكلمات العربية في النظام  
 والاستعمال على السواء بقطع مكون من (ص ح) ، ينضم إليه الصامت  
 الساكن المبدوء به فيصبح ( ص ح ص ) .

مواضع زيادة همزة الوصل :  
 =====

أولا : في الأسماء : تزداد في أسماء معلومة عدتها عشرة على ما  
 ذكر سيبويه وابن جنى<sup>(٨)</sup> ، وهذه الأسماء هي : ابن ، وابنة

- 
- ( ١ ) همع الهوامع ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٢ ) النصف ١ / ٥٣ ، وهمع الهوامع ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٣ ) همع الهوامع ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٤ ) المصدر نفسه ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٧ ) المصدر نفسه ٦ / ٢٢٤ .  
 ( ٨ ) سيبويه ٤ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، وسر الصناعة ١ / ١١٥ .

واثنان واثنان ، وامرؤ وامرأة ، وأبْنُم واسم ، واست ، وأيمن .

ثانيا : في الحروف : وتزاد للتوصل لنطق الحرف الساكن في موضعين  
هما " لام التعريف <sup>(١)</sup> ، وام التعريف <sup>(٢)</sup> .

ثالثا : في الأفعال :

قال السيوطي : " تزداد في الأفعال الماضية الخماسية  
والسداسية كأنطلق ، واستخرج ، وفي الأمر منها كأنطلق ،  
واستخرج ، وفي مصادرها كالأطلاق والاستخراج ، وفي فعل  
الأمر الثلاثي : كاضرب ، وأعلم ، وأخرج <sup>(٣)</sup> .

حركة همزة الوصل :  
=====

قد منا أن همزة الوصل لا بد وأن تكون متحركة ، وقد منا الخلاف فسي  
حركتها وذكرنا أن الكوفيين يرون أن حركتها حركة إتياع ، ولكن أبا علي الفارسي  
يرى أن حركتها الكسر لا لتقاء الساكنين ، غير أن حركة همزة الوصل عند الجمهور  
تكون على النحو التالي :

( ١ ) الأصل في حركتها الكسر <sup>(٤)</sup> ، إن كانت في الأسماء والأفعال إلا أن يكون  
ثالث الفعل مضموما ضمة أصلية فتضم إتياعا له . <sup>(٥)</sup>

- 
- ( ١ ) سيويه ١٤٢/٤ .  
( ٢ ) في لهجة من بيدلون لام التعريف سيما وتسمى هذه اللهجة الطمطمانية  
وعليها قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " ليس من أمبرامصيام في أمسفر  
" انظر صف المبانى ١٨٠ ، واللهجات العربية في التراث ١/٣٩٨ .  
( ٣ ) همع الهوامع ٦/٢٢٢ ، ٢٢٣ .  
( ٤ ) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦١٥ .  
( ٥ ) المصدر نفسه ٢/٦١٥ ، وانظر ما قدمناه في بحث التناسب الحركي  
ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

( ٢ ) تفتح مع ال التعريف ، ولفظ "أيمن" القسي . ( ١ )

الآخر : الاعتماد على حركة المقطع الأخير في الكلمة السابقة :

ولا يكون ذلك الا في وسط الكلام ، يقول سيويه : " واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذف ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغني به عن الألف ، وذلك قولك : يا زيدُ اضْرِبْ عمرا ، ويا زيدُ اُقْتَلْ . واستخرج ، وإن ذلك اَحْرَجَ نَجْمَ ، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة " . ( ٢ )

هذا إن كان ما قبلها متحركا وهو غير همزة الاستفهام ، فإن كان ما قبلها همزة الاستفهام لم تحذف ، ويعمل سيويه ذلك بأمن اللبس فيقول : " لانتها - أى همزة الوصل في لام التعريف - لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا ، فأرادوا أن يَفْصَلُوا وَيَبَيِّنُوا " . ( ٣ ) ويجوز في إحدى الهمزتين حينئذ التسهيل أو الإبدال (٤) ألفا ، كما في قوله تعالى " قُلْ آلذَّكِرِينَ " ( الأنعام ١٤ ) . ونحوها . .

إلا أنني أزمع أن حذفها جائز ، ويفرق حينئذ بين الاستفهام والخبر بقريئة التنغيم ، إذ هي تختلف في الخبر عنها في الاستفهام .

وإن كان ما قبل الساكن ساكنا أيضا حرك بحركة التقاء الساكنين

فتقول في " اضْرِبِ الْوَلَدَ " اضْرِبِ الْوَلَدَ " ، وتحذف همزة الوصل " . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) سيويه ٥٠٣/٣ ، وفيه خلاف حول همزة " أيمن " أهى قطع أم وصل ؟  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ١٤٦/٤ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ١٤٨/٤ ، وانظر ١٥٠/٤ .  
 ( ٤ ) المساعد على تسهيل القواعد ٦١٥/٢ .  
 ( ٥ ) سيويه ١٥٢/٤ .

وفي هذه المواقع تخرج الكلمات المتتابعة ، وتبعاً لذلك تنضم المقاطع الصوتية بعضها مع بعض وتصبح الكلمتان والثلاثة سلسلة مقاطع متتابعة ، وهنا يتدخل النهر ليعين فواصل الكلمات ، فقد ذكر الدكتور تمام حسان أن العطف الذي تسقط فيه همزة الوصل لا يقبل النبر أبداً<sup>(١)</sup> ، ولعل ذلك ما دعاه إلى ذكر المقطع ( ح ص ) ضمن المقاطع العربية .

القسم الثاني :

( عمل التقاء الساكنين )

والتقاء الساكنين كالأبتداء بالساكن في أن اللغة العربية تمنع ، وتجزئه كثير من اللغات الأخرى ، فقد ذكر ابن جني أن الفارسية تجيز التقاء الساكنين ، والثلاثة ، ويقول في ذلك : " ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء ، وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : " آرد " للدقيق ، و " ماست " للهن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن ، إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً " .<sup>(٢)</sup>

كما ذكر الدكتور تمام حسان أنه توجد في الإنجليزية مجموعات صوتية تتوالى فيها السواكن من مثل : " five sixths " قال : " ووجدت من الصعب على معظم العرب في بريطانيا أن ينطقوا هذه الكلمة ، أو حتى أسهل منها ، وهي كلمة " clothes " أي ملابس ، لأنها تنتهي بتاء ساكنة متلوثة

(١) سناهج البحث في اللغة ١٢٧ .

(٢) الخصائص ١/٩٠ .

بسين ساكنة أيضا ، فكان من شأن العربي أن يحشربين هذين الساكنين حركة  
ليتمكن من النطق بالكلمة " . ( ١ )

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " إنه يأتي داخل الكلمة  
— الانجليزية — ثلاثة صوامت بل أربعة مثل : " abstraction, construction " .  
وقد تعود اللسان الإنجليزي أن ينطق بها دون صعوبة " . ( ٢ )

— وظيفة الحركات :  
-----

تمثل الحركات في اللغة العربية دورا مزدوجا ، فهي تقوم  
بدور الوصل بين الأصوات الصامتة ، في الوقت الذي تكون فيه دوال  
في بنية الكلمة ، أو دوال إعرابية في آخرها ، وقد فطن القدماء إلى  
هذا الدور الذي تؤديه الحركات في العربية ، فقد نقل سيويه عن  
الخليل زعمه : " أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف  
ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة  
من الألف والكسرة من الياء ، والضمة من الواو " . ( ٣ )

وقد أخذ قطرب قول الخليل هذا وزاد فيه ليبلغ به حـدَّ  
الحركات الإعرابية ، وأنها إنما دخلت الكلام للوصل أو تخفيفا على  
اللسان (٤) ، وقد نقل الزجاجي مذهب قطرب فقال : " قال قطرب :  
" وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون  
للووقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه إلا سكان في الوقف

( ١ ) اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٧ ، ٤٨ .

( ٢ ) في علم اللغة العام ١٠٩ .

( ٣ ) سيويه ٤ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

( ٤ ) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٥٦ .

والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا فسي حشوبيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان \* .<sup>(١)</sup> وأيد الدكتور إبراهيم أنيس مذهب قطرب ، وبالغ في تأييده حتى قصر مجي\* الحركة الإعرابية على التخلص من التقاء الساكنين ، وانتهى في حديث طويل له أسماء " قصة الاعراب " <sup>(٢)</sup> إلى أن حركات أو آخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول .<sup>(٣)</sup> ويبدو لي أن الحركات تقوم بدورها العزود الذي أشرنا إليه آنفاً ، والذي يكون أحد طرفي ازدواجه الوصل بين الأصوات الصامتة في إطار الكلمة الواحدة ، وفي إطار الكلمتين حين تكون الحركة حركة إعراب أو بنا\* .

والطرف الآخر كونها دالة على معنى في الصيغة أو الجملة ، ففسي الصيغة لا يكون معناها أكثر من الفرق بين الأبنية المختلفة ، وفي الجملة حين تكون قرينة من جملة القرائن <sup>(٤)</sup> النحوية اللفظية المتضاربة في السياق .

وإذا كان الأمر بهذه الصورة التي أوضحناها من دور الحركة في العربية فإن السكون له نفس الدور باعتباره قيمة خلافية ، <sup>(٥)</sup> في مقابل الحركة ، سواء\*

( ١ ) الإيضاح في علل النحو . ٧٠ ، ٧١ .

( ٢ ) من أسرار اللغة ١٩٨ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٢٦٨ .

( ٤ ) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥ .

( ٥ ) المصدر نفسه ٢٩٥ .

أكان ذلك في البنية أم في الجطة ، أو كما يقول الدكتور تمام : " إن النظام اللغوي في صورته المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يقرر السكون علامة على وظائف لا تُؤدى إلا به " . ( ١ )

وقد يقع في السياق ما لا يقع في النظام من توالي الساكنين ، سواءً أكانا في كلمة أو كلمتين ، وعلى ذلك حاولت اللغة التخلص تواليهما في مواضع وسمحت به في مواضع سيأتي الحديث عنها فيما يلي :

— تحديد موطن النقل وتحليله :  
-----

يتمثل نقل التقاء الساكنين في التواليات الآتية :

- ( ١ ) توالي صامتين غير متحركين في وسط الكلمة ، أو في آخرها في حال الدرج ، أو أن يجتمع في المقطع صامتان ( ص ص ) غير متحركين ، وعلى ذلك فإن المقطع الطويل المزدوج الاقفال ( ٢ ) ( ص ح ص ص ) لا يوجد في اللغة العربية الفصحى إلا في حال الوقف . ( ٣ ) كما في كلمة " عبد " موقوفا عليها .
- ( ٢ ) توالي حركة طويلة ( ح ح ) وصامت غير متحرك ، أو أن تجتمع في المقطع حركة طويلة يليها الصامت غير المتحرك ، ولا يوجد مثل هذا المقطع في اللغة العربية الفصحى إلا في حال الوقف أو أن يكون الصامت الذي يلي الحركة الطويلة مدغما ، ومثاله

-----  
( ١ ) اللغة العربية معناها وسببها ٢٩٦ .

( ٢ ) ضاهج البحث في اللغة ١٧٣ .

( ٣ ) اللغة العربية معناها وسببها ٦٩ .



كلمة " الضالِّين " ، فما بعد أداة التعريف تكون من مقطعين هما  
 ص ح ح ص ( ضَالُّ ) ويلاحظ أن الصامت الذي يلي الحركة مدغم ،  
 والمقطع الثاني ص ح ح ص ( لِيْنٌ ) في حال الوقف . والساكن الأول في  
 هذا التوالي حركة طويلة ، وقد سبقت الإشارة <sup>(١)</sup> إلى أن أصوات المد  
 تعد سواكن بإزاء موقعميات أخرى مثل قال وقل ، وأنها تُعدُّ سواكن في  
 العروض الشعرية .

والنظر إلى أنواع المقاطع في العربية نلاحظ أن كل صامت لا بد  
 أن يكون متبوعاً بحركة ، فإن لم يكن متبوعاً بالحركة فإن ذلك الصامت  
 ينتهي إلى المقطع السابق <sup>(٢)</sup> ليكون معه مقطعا من نوع " ص ح ص " .  
 وبوضع هذا المقطع ( ص ح ص ) بإزاء المقطع " ص ح ح " ، نجد  
 تقابلا بين الحركة القصيرة والصامت ، وهذا يعني أن الساكن الأول في  
 مثل هذا التوالي ليس إلا الحركة القصيرة .

( ٣ ) التوالي ثلاثة سواكن ، الأول منها حركة طويلة ( ح ح ) والآخران  
 صامتان غير متحركين ، ولا يوجد مثل هذا التوالي في العربية إلا في  
 آخر الكلمة موقوفا عليها ، ويكون المقطع الذي توجد فيه من نوع :  
 ( ص ح ح ص ص ) وتمثله كلمة : " سَارَّ " <sup>(٣)</sup> موقوفا عليها .

( ٤ ) أن تجتمع حركتان طويلتان ( ح ح ح ح ) ، ومثاله الأفعال المعتلة  
 الآخر العنقبة وأواتها أو ياءاتها ألفات " في حال إسنادها إلى ألف

( ١ ) انظر ص ٤٥ ، ٤٦ من الفصل الأول .

( ٢ ) انظر التشكيل الصوتي في اللغة العربية \* فونولوجيا العربية \* ١١٩ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١٣٣ .

الاشتين في نحو " رَمِيًا وَدَعَوًا " ، حيث تجتمع عند الإسناد ألفان ،  
 وحينئذ ترد المنقلبة إلى أصلها الواو أو الياء هربا من لقاء الألفين ،  
 ولا يمكن الحذف هنا حتى لا يلتبس الاثنان بالواحد . ( ١ )

وقد صنف الدكتور تمام حسان هذه الظاهرة ضمن كراهة توالي  
 المثلين ، وجعل المثلين هما الساكنين ، غير أن المثلية فيهما تختلف  
 عما كنا نعالجه في الفصل الأول ، إذ الصوتان الساكنان هنا وإن تماثلا  
 في سكونهما فإنهما قد لا يتماثلان أو يتقاربان من الناحية الأصواتية  
 لا في المخرج ، ولا الصفة ، ويصدق ما ذهب إليه إذا نظرنا إلى  
 الموطنين الثاني والثالث حيث الساكن الأول حرف مد ، ولا يجمع مع  
 الساكن الثاني إلا أنه صوت كما أن هذا صوت .

ويشرح ابن يعيش ثقل التقاء الساكنين بدقة أكثر حين يقول :  
 " واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن ، وذلك من قبل أن  
 الحرف الساكن كالوقوف عليه ، وما بعده كالمدو به ، ومحال الابتداء  
 بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما ( في الدرج ) " . ( ٢ )

طرق التخلص من ثقل التقاء الساكنين :

يتخلص من ثقل التقاء الساكنين بأحد طريقتين هما :

الأول : تحريك الساكن الأول :

=====

ولا يكون ذلك إلا حين يكون الساكن الأول صائما ، ويحرك

بحركة عارضة ، ليست حركة إعرابية ، ولا حركة بناء ، إلا أن يكون

( ١ ) شرح الفصل ٩ / ١٢٣ .

( ٢ ) شرح الفصل ٩ / ١٢٠ ، وبعبارة ( في الدرج ) من كلام الزمخشري .

فعلا نضعنا سندا لتاء الفاعل نحو "رَدَرْتُ" ، أو مجزوما في لغة  
الحجاز <sup>(١)</sup> نحو ( لم يَرُدَّن ) ونحوها .

والحركة العارضة التي يحرك بها الساكن الأول إما الكسرة وهي  
الأصل ، أو الضمة ، أو الفتحة ، وسنستعرض كلا منها بايجاز فيما يلي :

( ١ ) التحريك بالكسر :

وهو الأصل نحو "اضْرِبِ ابْنَكَ" ، وَاكْرِمِ الرَّجُلَ" ، ويعالل  
المبرد اختيار الكسرة حركة للساكن الأول بقوله "إنه إذا كان  
الساكن الذي تحركه في الفعل كسرت ، لأنك لو فتحته لالتبس  
بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل العرفوع ، فإذا  
كسرت علم أنه عارض في الفعل ، لأن الكسر ليس من إعرابه .  
وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرت ، لأنك لو  
فتحت لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضمته التبس بالعرفوع  
غير المنصرف ، فكسرت لثلا يلتبس بالمخفوض ، إذ كان المخفوض  
المعرب يلحقه التنوين لا محالة ، فلذلك كان الكسر اللازم  
لالتقاء الساكنين " . ( ٢ )

ويحرك بالكسر الفعل والاسم والحرف <sup>(٣)</sup> نحو قولك "اضْرِبِ  
الْوَلَدَ ، وَمَنِ الرَّجُلُ ، وَقَدِ انْطَلَقَ" . ويدخل في التحريك  
بالكسر حملا على الصامت ، تحريك الياء بالكسر إذا كانت غير  
مسيوقة بحركة من جنسها ، في نحو "اخْشَى الرَّجُلَ" فتتحول

( ١ ) شرح المنفصل ١٢٨/٩ ، وسيبويه ٥٣٠/٣ .

( ٢ ) العقتضب ١٢٤/٣ .

( ٣ ) شرح المنفصل ١٢٠/٩ .

من حركة طويلة هي "يا" المخاطبة ، إلى نصف صامت بنفس  
المعنى .

( ٢ ) التحريك بالضم :

ويعدل عن الكسر إليه للمناسبة الصوتية حيث تتبع حركة  
الساكن الأول ضمة مجاورة لها في السياق ، وذلك نحو قوله  
تعالى : " قَالَتْ أَخْرِجْ " ( يوسف ٣١ ) ، وقوله تعالى :  
" قُلْ انظُرُوا " ( يونس ١٠١ ) . ( ٢ )

كما يحرك أول الساكنين بالضم ، إذا كان واوا مفتوحا ما  
قبلها ، ( ٣ ) وذلك قوله تعالى : " وَلَا تَتَسَوَّا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ " .  
( البقرة ٢٣٢ ) " وَأَخْشَوْا اللَّهَ " ، وتصيح الواو هنا " نصف  
صامت " .

( ٣ ) التحريك بالفتح :

ويفتح الأول من الساكنين إذا كان نون " مِنْ " الجارة  
الداخلية على اسم معرف بأل وذلك قولك " مِنْ اللَّهِ " ، ومِنْ  
الرَّسُولِ . . . لكثرة هذا الحرف في الكلام ، وخفة الفتح . ( ٤ )  
وقد يؤتى بالموضعين الأخيرين محركين بالكسر ، ودون عدول  
إلى : الأُخف ، فيقال : " أَخْشَوْا اللَّهَ " ( ٥ ) ، وقالتِ أَخْرَجَ ،  
وَمِنْ الرَّجْلِ . ( ٦ )

- ( ١ ) قرأ الجمهور بضم الساكن الأول فيما كان مثل هذه الآية الآ حمزة وعاصما  
وأبا عمرو ، الكشف ٢٢٤ / ١ .
- ( ٢ ) قرأ أبو عمرو بضم اللام من " قل " والواو " أو " ، وباقي مذهبه الكسر  
لأول الساكنين ، الكشف ٢٢٤ / ١ .
- ( ٣ ) سيويه ١٥٥ / ٤ .
- ( ٤ ) المصدر نفسه ١٥٣ / ٤ .
- ( ٥ ) المصدر نفسه ١٥٥ / ٤ .
- ( ٦ ) المصدر نفسه ١٥٤ / ٤ .

الثاني : حذف الساكن الأول :  
=====

ويحذف الساكن الأول إذا كان صائتا طويلا ، سواء أكان ألفا

أوياء أو واوا على التفصيل التالي :

( ١ ) حذف الألف :  
-----

وهي تحذف إن لا سبيل إلى تحريكها ، ومواطنها التي

تحذف منها هي :

( أ ) ألف الفعل الأجوف في حال جزمه نحو " لَمْ يَخَفْ " ،

أو في حال الأمر منه نحو " قُلْ وَبِعْ " أو عند إسناد

ماضيه إلى ضمير رفع متحرك مثل " قُلْتُ وَبِعْتُ " .

( ب ) ألف المعتل الآخر عند تأنيثه مثل : رَمَتْ ، وَسَعَتْ ،

وَدَعَتْ .

( ج ) ألف التأنيث ، أو الإلحاق ، في الوصل ومثاله :

" هَذِهِ حُبْلَى الرَّجُلِ ، وَمِعْرَى الْقَوْمِ " .

( د ) ألف الاثنين ، وألف التثنية ، نحو قولك : " غَزَا

الْقَوْمَ ، فَلَمَّا الرَّجُلُ عَلَى الْأَرْجَحِ " . ( ١ )

( ٢ ) حذف الياء :  
-----

( أ ) ياء الفعل الأجوف المضارع المجزوم نحو " لَمْ يَبِعْ " ، وفي

الأمر منه نحو " بَعْ ، وَسِرْ " .

( ١ ) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٣٣٧ .

( ب ) يا فعل المعتل الآخر المضارع في الوصل نحو

"يَرْمِي الرَّجُلَ ، وَيَقْضِي الدَّيْنَ" .

( ج ) يا مخاطبة سندا إليها فعل صحيح الآخر نحو

قولك يا ضربي ابنك ، ولم تضربي ابنك .

( د ) يا المنقوص : في مثل : قاضي البلدة ، ومررت بقاضي

إذا كان الساكن الثاني التثوين .

( ٣ ) حذف الواو :

( أ ) واو الفعل الأجوف المضارع المجزوم ، نحو : لم يقم

ولم يقل .

( ب ) واو الفعل المعتل الآخر المضارع في الوصل ، نحو :

"يَفْزُو الْجَيْشَ وَيَدْعُو اللَّهَ" .

( ج ) واو الجماعة سندا إليها فعل صحيح الآخر : نحو :

"أَضْرِبُوا الْوَلَدَ ، وَلَمْ يَضْرِبُوا الْآنَ" . (١)

ومعد هذه المواضع التي تحذف فيها الحركات فإن طريقا آخر

للتخلص من التقاءهما يتدخل حين لا يمكن التحريك أو الحذف ، ويختص

هذا الطريق للتخلص من التقاء ألفين لا سبيل إلى حذف أحدهما فـ

مثل : "رَمِيًا وَغَزَوًا" ، قال ابن يعيش : "فقلبوا لثلاثا يلتبس الاثنان

بالواحد ، فكان احتمال نقل ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس" (٢)

وكذلك تشية المؤنث المختوم بألف مقصورة كحُبْلَى وَحُبْلَيَانِ ، ونـ

( ١ ) انظر مواضع الحذف القياسي في التقاء الساكنين في شرح المفصل

١٢٢/٩ ، ١٢٣ .

( ٢ ) شرح المفصل ١٢٣/٩ .

فقلبوا الالتقاء الساكنين ، إذ لو حذفوا فقالوا " حُبْلَانِ وَذُفْرَانِ " لالتبس  
بما ليس للتأنيث . ( ١ )

أغفار التقاء الساكنين :

يفتفر التقاء الساكنين على ما نص عليه النحاة ( ٢ ) في موضعين :  
أولهما : في الوقف : ويصح التقاؤها فيه سواء أكانا صامتين ، أم كان  
الأول منهما صائتا ، وذلك نحو قولك " بَكَرٌ " و " عَبْدٌ " أو ضالِّين  
وَعَلْمُونَ وَمُسْلِمُونَ . . موقوفا عليها .

الثاني : أن يكون الساكن الأول صائتا ، والثاني صامتا مدغما ، نحو  
قولك " دَابَّةٌ وَصَاخَةٌ ، وَحَاقَّةٌ " ونحوها . ويضاف إلى هذين  
الموضعين كل موضع يؤدي فيه الحذف للالتباس بموضع آخر ، وقد  
أشار ابن يعيش إلى أن ألف التثنية والاثني في حال الإضافة  
إذا حذفنا أدى ذلك إلى اللبس بالمفرد . ( ٣ ) ولربما كان من  
نفس الباب اغتفار التقاء الساكنين إذا كان الأول منها ألف  
" نا " الفاعلين في مثل " قمنا الآن " لو حذفنا الألف لالتبس  
" نا " الفاعلين بنون النسوة وقد يكون الواقي من اللبس في مثل  
الأمر السند إلى يا " المخاطبة النبر فقد ذكر الدكتور تمام  
حسان ( ٤ ) أن الفرق بين الجملتين :

أذْكَرُ اللَّهِ      و      أذْكَرِي اللَّهِ

- ( ١ ) شرح المفصل ١٢٣/٩ ، بتصريف يسير .  
( ٢ ) المصدر نفسه ١٢٠/٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٤/٣ ، وشرح  
شافيه ابن الحاجب ٢/٢١٠ ، وفيه مواضع أخرى تؤول بلطف الحيلة إلى  
هذين الموضعين المشهورين .  
( ٣ ) شرح المفصل ١٢٣/٩ .  
( ٤ ) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٨ .

هو أن النبر في الأولى يكون على مقطع همزة الوصل ( ص ح ص ) ، وفي الثانية  
 وصلاً يكون على المقطع القصير " ك " يقول الدكتور تام : " فيكون النبر هنا  
 ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدليل على المحذوف في نحو " تَسْعُونَ " حيث تدل  
 الفتحة على ألف " سَعَى " المحذوفة " . ( ١ )

وقد كان القراء يروون عن أبي عمرو أنه كان يقرأ بالتقاء الساكنين الصحيحين  
 في مثل قوله تعالى " شَهْرَ رَمَضَانَ " ( البقرة ١٨٥ ) ، وقوله تعالى " مِنْ بَعْدِ  
 ذَلِكَ " ( البقرة ٥٢ ) إذا أدغم ، وقراءته هذه عند النحاة<sup>(٢)</sup> على الاختلاس  
 والإخفاء على إزهاج الحركة بالكلية . ( ٣ )

---

( ١ ) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٠٨ .  
 ( ٢ ) سيويه ٤٣٨/٤ ، وشرح المفصل ١٠/١٢٣ ، والحجة في غل القراءات  
 السبع ١/١٣٣ .  
 ( ٣ ) انظر ما سبق في ميثاق الادغام ص : ٤٨ ، ٤٩ .



## المبحث الثاني :

### ( الإسكان وحذف الحركة )

قدمت في آخر الحديث عن وظيفة الحركات أن السكون يعد مقابلاً  
خلافياً لها ، ويكون علامة على وظائف لا تؤدي إلا به .  
غير أنها قد تكون ذات وظيفة أدائية صرفة ، في مقابل وظيفة الحركة  
التي أشار إليها الخليل <sup>(١)</sup> وقطرب <sup>(٢)</sup> ، من أنها للوصل بين الأصوات  
الصامتة .

وقد أشار اللغويون قدما\* ومحدثون إلى ذلك ، وذكر سيويه <sup>(٣)</sup> أنه لا  
تتوالى أربعة أحرف متحركة إلا ويكون فيها ساكن محذوف ومثل بكلمة \*عَلَيْط\* . <sup>(٤)</sup>  
وبوافق المبرد حين يقول : \*واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف  
كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف ، وذلك قولهم : عَلَيْط ونحوه ،  
وإنما أصله عَلَايِط ، وكذلك هُدَيْد إنما أصله هُدَايِد ، وكذلك جميع بايه\* . <sup>(٥)</sup>  
إن عدم توالي الأربعة المتحركة يعني أن اللغة تميل إلى التوالي المقاطع  
الساكنة ، وهذا ما أشار إليه المحدثون ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : \* إن  
اللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة ، وهي التي تنتهي  
بصوت ساكن ، ويقال فيها توالي المقاطع المتحركة ، خصوصا حين تشتعل على  
أصوات لين قصيرة\* . <sup>(٦)</sup>

- 
- ( ١ ) سيويه ٤ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .  
( ٢ ) الإيضاح في علل النحو . ٧٠ .  
( ٣ ) سيويه ٤ / ٢٨٩ .  
( ٤ ) المصدر نفسه ٤ / ٢٨٩ .  
( ٥ ) المقتضب ١ / ٦٧ .  
( ٦ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ١٦٢ .

ويؤكد الدكتور أحمد مختار عمر ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس حيث ذكر أنه بتحليل أوزان اللغة العربية وجد أن أكثر المقاطع وقوعا في هذه الأوزان المقطع المتوسط المعقل " ص ح ص " . ( ١ )

فهذا إذن من قبيل كراهة توالي الأمثال ، غير أن الذي يفرق بينهما

وبين الأمثال المتوالية التي تناولناها في الفصل الأول شيئا .

أولهما : أن كراهة التوالي هنا تنصب على الحركات لا على الأصوات الصامتة .  
والآخر : أنه ينظر إليها في كمية صوتية أكبر ، تتجاوز الصوت المفرد ( الفونيم ) إلى المقطع على اختلاف كمياته .

وإن كان الإسكان يرتبط مع الإدغام من وجه هو سكون أول المدغمين ،

ما يؤدي إلى تقليل عدد المقاطع ، وهو ما بينى عليه سيوييه حكما في حسن الإدغام ، فهو يحسن كلما توالى خمس متحركات . ( ٢ )

وإذا كنا بملاحظة مواضع الإسكان فيما روى لا نستطيع أن نحدد موطننا

للمثقل بلا اختلاف موضع الحركة المخففة بين الحركة الإعرابية وبين حركة البنية إلا

أننا نلص الخفة فيما آلت الكلمة بعد الإسكان حيث السكون أخف من الحركة على

ما قال النحاة . ( ٣ ) كما يؤدي إسكان المتحرك إلى تقليل المقاطع ، وقفلها ،

" وقفل المقطع الذي يؤدي إلى اختصار الجهد في الوقت نفسه يؤدي إلى اختصار الزمن في نطق الكلمة " . ( ٤ )

وبالنظر إلى مواضع الإسكان في المتحرك فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين

كبيرين :-

- 
- ( ١ ) دراسة الصوت اللغوي ( ٢٦ ) .
  - ( ٢ ) سيوييه ٤٣٧/٤ .
  - ( ٣ ) الأشباه والنظائر ٢٣/٢ .
  - ( ٤ ) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢٢٠ .

القسم الأول : اسكان عين الكلمة ويتفرع عنه :

- ( ١ ) حركة تلي مثلها في مقطع سابق ، ويتفرع عنه بحسب عدد الحركات :
- أ ( ) توالي الضمتين . مثل : رُسِّل ، عُنُق .
- ب ( ) توالي الكسرتين . مثل : إِبِل ، وإِطِل ، وهوبنا\* نادر .
- ج ( ) توالي الفتحتين . مثل : طَلَّل . والفعل الماضي من باب(نَصَرَ وَفَتَحَ وَضَرَبَ ) .
- ( ٢ ) حركة تخالف حركة المقطع السابق ويتفرع عنه بحسب عدد الحركات واختلافها :
- أ ( ) توالي الكسرة والفتحة . مثل : عِنَب .
- ب ( ) توالي الفتحة والكسرة . مثل : كَبِد ، وَفَخِدَ في الأسماء ، وَعَلِمَ وَضَجِرَ في الأفعال .
- ج ( ) توالي الضمة والكسرة . مثل : دُئِل ، وهوبنا\* نادر في الأسماء والصفات ، ويكون عليه الفعل المبني للمجهول مثل : عُصِر .
- د ( ) توالي الفتحة والضمة . مثل : رَجُل ، وَعَضَدَ في الأسماء ، وَكَرَّم في الأفعال .
- هـ ( ) توالي الضمة والفتحة . مثل : رَيْع ، وَخَزَز .
- ولا تتوالى الكسرة والضمة في بناء\* لازم<sup>(١)</sup> ، ويلاحظ على هذا القسم<sup>(٢)</sup> ما يلي :

- ( ١ ) المنصف ١ / ٢٠ .
- ( ٢ ) أمثلة هذا القسم من المنصف ١ / ١٨ وما بعدها ، وسيبويه ٤ / ١١٣ وما بعدها .

( ١ ) أن الإسكان فيه غالبا يكون لحركة العين حتى فيما زاد عن ثلاثة أحرف في مثل " انطُلق " و " منتفخ " . ( ١ )

( ٢ ) أن قسما منه وهو ما توالفت فيه الفتحتان ، أو كانت الحركة الثانية فيه الفتحة ما لم تشع فيه ظاهرة الإسكان لخفة الفتحة كما يذهب إلى ذلك سيبويه ( ٢ ) وغيره من النحاة ( ٣ ) ، وحمل ما خفف من المفتوح بإسكان عينه في الشعر على الضرورة ، وفي غيره على الشذوذ يقول ابن جني معقبا على قول الشاعر : ( ٤ )

وَأَنْ أَهَجُّ يَضْجُرُ كَمَا ضَجَّرَ بَازِلٌ      مِنْ الْأَنْدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ  
 " فإنما أراد به الشاعر " ضَجِرَ وَدَبَّرَتْ " ، ولكنه أسكن الحرف استقنالا للكسرة ، وعلى هذا كَرَمَ الرَّجُلُ " يريدون " كَرُمَ " وقالوا " لَقَضُوا الرَّجُلَ " يريدون " لَقَضُوا الرَّجُلَ " فأسكوا المضموم كما أسكوا المكسور ، ولم يجي " من هذا شي " في المفتوح لخفة الفتحة ألا ترى أن من قال " فَخَذَ وَرَجُلٌ " يريد " فَخِذًا وَرَجُلًا " ، لم يقل في " جَطِرَ جَمَلٌ " لخفة الفتحة " ( ٥ ) .

ثم نقل عن سيبويه : " أَفَّهَمَ يَسْتَفْنُونَ بِالشِّئِ عَنِ الشِّئِ " حتى يكون المستغنى عنه سقطا لا سيما إذا دلَّت عليه دلالة وهي

( ٦ ) تسكينهم عين الفعل ، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البيّنة .

الزُّشَلَةُ

- ( ١ ) سيبويه ١١٥/٤ .  
 ( ٢ ) سيبويه ١١٥/٤ ، يقول سيبويه : " وليس شي " أكثر في كلامهم من فعل ألا ترى أن الذي يُخَفِّفُ عَضُدًا وَكَيْدًا لَا يُخَفِّفُ جَمَلًا " ٣٧/٤ .  
 ( ٣ ) المنصف ٢٢/١ .  
 ( ٤ ) المنصف ٢١/١ .  
 ( ٥ ) المنصف ٢١/١ .  
 ( ٦ ) المصدر نفسه ٢٢/١ ، وانظر المقتضب ٢٠١/١ .

( ٣ ) أن منه ما يرجع إلى كراهة التنافر بين الحركات ، وخاصة إذا سبقت

الحركة الأخف الحركة الأثقل ، ويكون ذلك في التواليات :

أ ( الفتحة والكسرة .

ب ( الفتحة والضمة .

وعلى هذا لا يقتصر إسكان العين في مثل : كَبِدٍ وَفَخْدٍ ، ومثل :

رَجُلٍ وَعَضِدٍ على خفة السكون أو الاقتصاد في الجهد العضلي الناتج عن قلة المقاطع تبعاً لإسكان عين الكلمة .

يقول سيبويه معللاً الإسكان في مثل " فَخْدٍ وَكَبِدٍ ، وَعَضِدٍ وَرَجُلٍ :

" وإنما حطهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى

المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى

الأثقل <sup>(١)</sup> ، ويقاس عليه " المفتوح والمضموم " الذي لم يصرح سيبويه

بكراهة الانتقال فيه .

( ٤ ) إن الإسكان في الفعل سواءً أكان مبنياً للمعلوم ، أو مبنياً للمجهول من

قبيل الضرورة الشعرية ، ذلك أن شواهد التي وردت في كتب النحو

كانت في سياق شعري من مثل قول أبي النجم : <sup>(٢)</sup>

لَوْعَصَرَيْنَهُ الْبَيَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

وقول الآخر : <sup>(٣)</sup>

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

( ١ ) سيبويه ١١٤/٤ .

( ٢ ) المصدر نفسه ١١٤/٤ .

( ٣ ) المصدر نفسه ١١٥/٤ .

وقول الأخطل<sup>(١)</sup> التفليي :

وَإِنْ أَهَجُّهُ يَضْجُرْ كَمَا ضَجْرُ بَا زِلٍ مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَاهُ وَغَارِبُهُ

وأما قول الأخطل التفليي :<sup>(٢)</sup>

إِذَا غَابَ غَنَا غَابَ غَنَا فَرَاتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَّ أَوْلُهُ

فاستشهد به سيويه على الإسكان في الفعل الذي أُتبعَت حركة فائه

حركة عينه لحلقيتها ، وجعل من هذا الباب الأفعال لِعَبَّ وَبِئْسَ وَنِعْمَ ، قال

سعللا : "لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا ، وَغَيْرَ الثَّانِي أَوَّلَ الْحَرْفِ"<sup>(٣)</sup>

والذي يلاحظ على هذا الإسكان الذي أشار إليه سيويه في "شَهِدَ"

أنه مرحلة ثالثة من مراحل تطور الثلاثي الحلقي العين نحو الأيسر فقد مَرَّتْ

الأفعال من نحو "شَهِدَ" ، لَعِبَ" والأسماء من نحو : "فَخِذِ وَضَحِيكَ"

والصفات من نحو "وَوِخِمِ" ، كَلِمِ" بمرحلتين تسبقان مرحلة الإسكان ، هاتان

المرحلتان هما :

أولا : المرحلة الأصل : بفتح الفاء وكسر العين ك : فَخِذِ وَلَعِبِ وَوِخِمِ .

ثانيا : مرحلة الإتياع : حيث تتبع الفاء حركة العين ، لأن العين حرف حلقي

فيقال : فِخِذِ ، وَلَعِبِ ، وَوِخِمِ بكسرتين ، وهذا هو المقصود بقول سيويه

غَيْرَ الثَّانِي أَوَّلَ الْحَرْفِينَ"<sup>(٤)</sup> .

ثم أسكتت هذه الأفعال والأسماء والصفات كراهة توالي الكسرتين : يقول

(١) المنصف ٢١/١ ، ونسبة البيت للأخطل من كلام للشيخ محمد محيي

الدين عبد الحميد في هامش الإنصاف ١٢٣/١ .

(٢) سيويه ١١٦/٤ .

(٣) المصدر نفسه ١١٦/٤ ، وضبطت كلمة "أول" بضم اللام ، وعلـق

المحقق عليها بقوله "أى أن يكون ثانيه وأوله متحركين" ، والصواب

ضبطها بالفتح مفعولا لَفَيَّرَ ، حتى يستقيم في باب الإتياع ، وستجد

تفسيرا لها فيما يلي هذا النص من هذا المبحث .

(٤) المصدر نفسه ١١٦/٤ .

سيبويه : " إِنْ فَعِلًا " إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات : مطرد فيه : فَعِلٌ ، وَفَعِلٌ ، وَفَعَلٌ ، وَفَعِلٌ ، إذا كان فَعِلًا أو اسما أو صفة فهو سواء<sup>(١)</sup> .  
 أما اللغة الرابعة التي ذكرها سيبويه وهي " فَعَلٌ " متطورة مباشرة من الأصل فَأُسْكِنَتُ العين كراهة توالي الفتحة والكسرة ، وهو خروج من خفيف الى ثقيل ، قياسا على الخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه أي من الكسرة الى الضمة . ولم يرد من الأفعال ساكنة العين في النثر إلا هما " نَعْمٌ وَبِئْسَ " وهما لهما وضعهما الخاص لجمودهما أولا ، وللخلاف<sup>(٢)</sup> في فَعَلِيَّتَيْهِمَا ، فلا يصح الاستشهاد بهما على إسكان الأفعال لغير ضرورة الشعر .

وما يؤكد ما ذهب إليه قول الدكتور عبد الصبور شاهين : " أما تسكين عين الفعل فيبد وأنّه قد ظلّ حبيسا في إطاره اللهجي دون أن يشيع في اللغة الفصحى ، ربما لأنّ تقاليدھا تأباه ، ولذا لم نجد من يقرأ بتسكين الفعل حتى في القراءات الشاذة " <sup>(٣)</sup> ، ثم أضاف بعد أن سرد عددا من الشواهد الشعرية قائلا : " وقد يكون التسكين في هذه الأفعال ناشئا عن ضرورة الشعر ، وهو ما نرجحه ، فلا تصلح شاهدا " <sup>(٤)</sup> .

٥) أن الثلاثي الذي تتابع فيه الضمتان أو الكسرتان هو الذي يسكن كراهة توالي المثلين بعد أن يخرج بناء " فَعِلٌ " وهو بناء نادر في الأسماء فلم يجيء منه إلا " رُعِيلٌ " <sup>(٥)</sup> .

فأما نحو الكسرتين وهو نادر في الأسماء بالأصالة ، فلم يذكر منه سيبويه

- 
- (١) سيبويه ١٠٢/٤ ، ١٠٨ ، وانظر المنصف ١٩/١ ، والمحتسب ١/٣٥٦ .  
 (٢) اختلف في " نعم وبئس " فذهب الكوفيون إلى أنها اسمان ، وذهب البصريون إلى أنها فعلان ، ويعدهما الدكتور تمام حسان خالفتين .  
 انظر الإناصاف ١/١٢٣ ، واللغة العربية معناها وبنائها ١١٥ .  
 (٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ٣٣٠ .  
 (٤) المصدر نفسه ٣٣١ .  
 (٥) المنصف ١/٢٠ ، وسيبويه ١١٤/٤ .

الإِءِيبِلِ \* (١) ، واستدرك عليه \* إِطْلِ وَيْلِصِ \* . (٢)

فأما ما توالى فيه كسرتان فيعد ما اتبعت فأوّه حركة عينه تقول في \* فَخِذْنِ

وَنَفْرِيرِ : فَخِذْنِ وَنَفْرِيرِ \* بالإسكان كراهة توالى الكسرتين .

والذى يؤكّد صحة ما ذهب إليه من أن مرحلة الإسكان فيهما تأتي بعد

مرحلة الإتياع أن كلا اللهجتين تتسبان لتتيم ، (٣) كما ينسب إليها أيضا الإتياع

في صيغة فَعِيلِ الحلقى العين . (٤)

وأما توالى الضمتين في بناء \* فُعِلَ كَعُنُقُ وَطُنُبٌ .. ونحوهما ، فمما

أسكن تخفيفا من توالى الضمتين ، لأن إحداها مستقلة يقول سيويه : \* وإذا

تتابعت الضمتان فإن هُوَلاً يخففون أيضا ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواووين ،

وإنما الضمتان من الواووين ، فكما تكره الواووان كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة

من الواو . وذلك قولك: الرُّسُلُ ، والطَّنُبُ ، والعُنُقُ تريد الرُّسُلَ ، والطَّنُوبَ ،

والعُنُقَ \* (٥) وقد قرئ في القرآن الكريم في قوله تعالى: (٦) كَعُرْبًا أُنْرَابًا \* .

( الواقعة ٣٧ ) ، وقوله تعالى (٧) \* خَشَبٌ مِّنْهُ \* ( المنافقون ٤ ) .

القسم الثاني : إسكان لام الكلمة وهو موضع حركة البناء والإعراب ، ويتفرع عنه :

( ١ ) الإسكان اللازم للأفعال عند إسنادها .

( ٢ ) الإسكان غير اللازم .

( ١ ) سيويه ١١٥/٤ .

( ٢ ) همع الهوامع ١٠/٦ .

( ٣ ) سيويه ١٠٨/٤ ، ١١٣ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١٠٨/٤ .

( ٥ ) المصدر نفسه ١١٤/٤ .

( ٦ ) السبعة ٦٢٢ ، حيث قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي بضميتين ، وحمزة

بضمة واحدة ، واختلف رواية الباقيين بين الضم والإسكان .

( ٧ ) السبعة ٣٣٦ ، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضمة واحدة ، وقرأ

الباقيون بضميتين .



فأما الأول : فقد أُسكنت لام الفعل المسند إلى ضمير الرفع المتحرك  
الذال على المفرد أو المشنى أو الجمع ، سواء أكان للمذكر أم للمؤنث عدا ضمير  
جماعة المفعولين المتكلمين ، وذلك قولك :

ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُهَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتُمْ .

وعلة الإسكان عند الأكثر كما يقول السيوطي : كراهة توالي أربع حركات<sup>(١)</sup> ،

ونقل عن ابن مالك<sup>(٢)</sup> أنها للفرق بين الفاعل والمفعول في الفعل المسند إلى  
الضمير "نا" نحو أَكْرَمْنَا ، وَأَكْرَمْنَا ، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة .

وأجدني أميل إلى رأى ابن مالك بأن الإسكان عند الإسناد إنما كان  
للفرق ، بين "نا" الفاعلين والمفعولين ، وبين "تا" الضمير وتاء التانيث في الوقف ،  
وحيث تلقى تاء التانيث الساكنة ساكنا مثلها ، كقولك "ضَرَبْتَ الْوَلَدَ" ، فيلتبس  
لولا الإسكان بضمير المؤنثة المخاطبة ، وكذا نون النسوة مع نون التوكيد الخفيفة  
إن لولم تسكن لالتبس بفعل الواحد المؤكد بالخفيفة ، ولا يكون ذلك مع الثقيلة  
إن يلزم الفصل بالألف بين النونات .<sup>(٣)</sup>

ولمزيد من إيضاح هذه المسألة تارن بين القائمتين التاليتين ، وانظر

موطن الإلهاس لولا فرق الإسكان :

الأولس	التانيمة	موطن الإلهاس
ضَرَبْتُ	ضَرَبْتُ	الوقف
ضَرَبْتُ	ضَرَبْتُ	الوقف

( ١ ) همع الهوامع ( ١ / ١٩٧ ) .

( ٢ ) المصدر نفسه ( ١ / ١٩٧ ) .

( ٣ ) سيويه ٥٢٦ / ٣ ، وانظر ٥١٩ .

الأولس	الثانية	موطن الإلباس
ضَرَبَتْ	ضَرَبَتْ	الوقف والتقاء الساكنين
ضَرَبْنَا	ضَرَبْنَا	بين الضميرين
أَضْرِبَنَّ	أَضْرِبَنَّ	أمر النسوة غير المؤكد ، وأمر المذكر المؤكد بالخفيفة .
أَضْرِبَنَّ (١)	أَضْرِبَنَّ	أمر النسوة المؤكد ، وأمر المذكر المؤكد بالخفيفة .
تَضْرِبَنَّ	تَضْرِبَنَّ	المضارع المسند غير المؤكد في خطاب النسوة ، والمضارع المؤكد بالخفيفة في خطاب المذكر .

وعلى رأى ابن مالك لا يكون الإسكان لكراهة توالي الحركات ، وإنما للفرق ، وما أتى للفرق لا يطلع التخفيف تفسيراً له ، وليس قولي هذا ينقض أن توالي الحركات فيما زاد عن الثلاثة أمر مكروه ، فنحن نلاحظ أن معظم الأبنية المجردة والزائدة في الأفعال والأسماء والصفات ، ساكن الثاني فإن بلغت به الزيادة ستة أحرف أسكن ثانيه ورابعه نحو " استَنَفهم " .

وأما الثاني وهو الإسكان غير اللازم ، فأعني به حذف الحركة الإعرابية لغير الضرورة الشعرية من نحو قراءة أبي عمرو بن العلاء " (٢) كَيَّامَرَكَم " ( البقرة ٦٧ ) ، و " يُشَعِرَكَم " ( الأنعام ١٠٩ ) ، بإسكان لاماتها، وقد اختلف النحاة والقراء في قراءة أبي عمرو بإسكان الحركة الإعرابية ، فكان النحاة يذهبون إلى أن

( ١ ) قال سيبويه : " وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل : أَضْرِبَنَّ زيدا ، وليَضْرِبَنَّ زيدا ، يكون بمنزلة إذا لم تُسرد الخفيفة " ٥٢٧/٤ ، وسكون الأمر المسند إلى نون النسوة سكون مستصحب إذ الأمر مبني على السكون . انظر جمع الهوامع ١/١٩٧ .

( ٢ ) إبراز المعاني ٣٢٤ .

أبا عمرو كان يختلس ولا يسكن سكونا تاما، وعلى هذا سيبويه وابن جني وغيرهم .  
 ومذهب النحاة هذا ذكره القراء عن بعض رواة أبي عمرو . ( ١ )

فالنحاة على هذا يؤيدون وجهها قُرِيء به ، لكنهم يرفضون الرواية

الأخرى .

وبالرغم من أن النحاة يرون الاختلاس في المضموم والمكسور ، لا في  
 المفتوح بحجة أن الفتحة أخف عليهم ( ٢ ) من أختيها ، إلا أن الواضح أن أبا عمرو  
 كان يسكن أواخر الكلمات للإدغام ، حتى لو لم تتوال أربعم تحركات أو بعبارة  
 أخرى حتى فيما ليس كالكلمة الواحدة ، ومن ثم يدغم إن توالي مطلق أو متقاربان . ( ٣ )  
 والأمثل في تفسير هذا الإسكان لأواخر الكلمات ما ذهب إليه الدكتور أحمد  
 علم الدين الجندی ، من أن هذا الإسكان سواه أدى إلى الإدغام كما في قوله  
 تعالى " لَنْ نُؤْمِنَنَّ لَكَ " ( البقرة ٥٥ ) ، أو كان لتوالي الحركات فيما هو كالكلمة  
 من مثل قوله تعالى : " إِلَى بَارِعِكُمْ " ( البقرة ٥٤ ) ، دليل على أن العربية  
 الفصحى كانت تهمل الإعراب أحيانا . ( ٤ )

إن إهمال الحركة الإعرابية فيما يبدو وكان قديما جدا ، وليس صفة خاصة  
 باللهجات العربية الحديثة ( ٥ ) ، وهذا يقودنا إلى القول بأن إسكان أواخر  
 الكلمات لم يكن المقصود به الإدغام ، أو الميل إلى مقطع ساكن عند توالي  
 الحركات ، وإن كان ذلك يقع عند الإسكان بالضرورة .

وتوجيه قراءة أبي عمرو بالإسكان عموما يحمل على إهمال الحركة الإعرابية

في لهجة عربية كان يقرأ أبو عمرو بن العلاء على منوالها .

( ١ ) انظر قول النحاة بالاختلاس في سيبويه ٢٠٢/٤ ، والخصائص ٢/٣٤٠ .

( ٢ ) سيبويه ٢٠٢/٤ .

( ٣ ) السبعة ، ( مذهب أبي عمرو في الإدغام ) ١١٦ .

( ٤ ) اللهجات العربية في التراث ٣١٥/١ .

( ٥ ) المصدر نفسه ٣١٥/١ .

## المبحث الثالث :

## ثقل الهمزة المفردة

## الوصف الصوتي للهمزة :

يصنف سيوييه الهمزة من أصوات أقصى الحلق<sup>(١)</sup> مع الهاء والألف وتابعه في هذا العبر<sup>(٢)</sup> ، وابن جني<sup>(٣)</sup> ، وهم بذلك يخالفون الخليل الذي يعد الهمزة صوتا هوائيا ، من مجموعة أصوات العلة مع الألف والواو والياء ، يقول الخليل : " في العربية تسعة وعشرون حرفا ، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياء ومخارج " وأربعة هوائية وهي : الواو والياء والألف اللينة والهمزة<sup>(٤)</sup> . والمحدثون يجعلون الحنجرة هي مخرج الهمزة فيصفونها أنها صوت حنجري ، ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٥)</sup> والدكتور تمام حسان<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup> .

ويتفق القداما<sup>(٨)</sup> والمحدثون على أن الهمزة صوت شـيد

( انفجاري ) ، غير أنهم يختلفون في وصفها بالجهر أو بالسهم .

- 
- ( ١ ) سيوييه ٤ / ٤٣٣ .  
 ( ٢ ) المقتضب ١ / ١٩٢ .  
 ( ٣ ) سر صناعة الإعراب ١ / ٤٦ .  
 ( ٤ ) العين ١ / ٦٤ .  
 ( ٥ ) الأصوات اللفوية ( أنيس ) ٨٩ .  
 ( ٦ ) مناهج البحث في اللفظة ١٢٥ .  
 ( ٧ ) انظر دراسة الصوت اللفوي ٢٧٣ ، علم اللفظة العام ( الأصوات ) ١١٢ ،  
 والأصوات اللفوية ( الخولي ) ٣٢ .  
 ( ٨ ) انظر من القداما سيوييه ٤ / ٤٣٤ ، والمقتضب ١ / ١٩٤ ، ومــــن  
 المحدثين الأصوات اللفوية ( أنيس ) ٩٠ ، ومناهج البحث في اللفظة  
 ١٢٥ .

فيذهب القدماء<sup>(١)</sup> إلى أنها صوت مجهور ، ويختلف المحدثون  
 عنهم ، إذ يذهب الدكتور تمام حسان إلى أنها صوت مهموس ، ويذهب<sup>(٢)</sup>  
 غيره إلى أنها صوت<sup>(٣)</sup> لا هو بالمجهور ولا بالمهموس .

وهذا الخلاف بين المحدثين في وصف الهمزة بالهمس أو الجهر ،  
 يجعلني أذهب مذها مخالفا لهم موافقا للقدماء ، إذ يحسن بهذا  
 الصوت أن يكون مجهورا ، لأن منطقة الجهر ( الوترين الصوتيين ) وقع  
 فيها إعاقة - ولو كانت تامة - للهواء ما يوفر نظريا صفة الجهر لها .  
 وذلك لا يتنافى قياسا أن مخرج الصوت وصفته كلها في منطقة واحدة  
 كما هو الحال في الأصوات ( خ . غ . ق ) التي تسمى عند القدماء  
 "ستعلية" وهي مطبقة ( منخمة ) تماما كأصوات الإطباق ( ط ظ ص ض )  
 غير أن صفة تخفيف الأولى حدثت في مخرجها نفسها ، لأن اللسان  
 يعمل مؤخره لا خراجها ، فتشكلت حجرة الرنين التي يتم بها التخفيف ،  
 ولعل هذا ما جعل القدماء يفرقون بين الإطباق والاستعلاء رغم أنهما  
 صوتيا صفة واحدة إلا أن الإطباق صفة صوتية مصاحبة للصوت في غير  
 مخرجها .

ثقل الهمزة :

=====

الهمزة هي الصوت العربي الوحيد الذي يستقل لذاته ، لا  
 لمجاورته الأصوات الأخرى في السياق كما يستقل المثلان أو المتقاربان

- ( ١ ) انظر سيويه ٤/٤٣٤ ، وسر الصنعة ١/٦٩ .  
 ( ٢ ) مناهج البحث في اللغة ١٢٥ .  
 ( ٣ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٩٠ ، وعلم اللغة العام ( الأصوات ) ١١٢ .

أو المتنافران .

ويبدو أن ثقل هذا الصوت يرجع إلى مخرجه بالدرجة الأولى ثم صفته ، وهو ما ارتكز عليه تفسير القدماء لثقلها ، فقد قال ابن يعيش : " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به ، إذ كان إخراجها كالتَّهْوُوع " . ( ١ )

ويقول مكي بن أبي طالب مفسراً تخفيف الهمزة المفردة : " إن الهمزة على انفرادها ( ٢ ) حرف بعيد المخرج جلد صعب على الالفاظيه ، بخلاف سائر الحروف ، مع ما فيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب فسي الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف ، فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف والبقاء حركتها على ما قبلها وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها . . . " . ( ٣ )

ويقصر الدكتور إبراهيم أنيس ثقل الهمزة على صفة الشدة فيقول : " ولا شك أن انحباس الهواء انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأة ، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر ، مما يجعلنا نعدُّ الهمزة أشقُّ الأصوات " . ( ٤ )

ورغم أن الدكتور إبراهيم أنيس يذهب إلى أن الأصوات الشديدة أخفُّ من الأصوات الرخوة ( ٥ ) ، إلا أنني أفسر كلامه عن ثقل الهمزة بأنه متعلق بمخرجها

- 
- ( ١ ) شرح المفصل ١٠٧/٩ ، التكملة لأبي علي الفارسي ٣٤ .  
 ( ٢ ) كان يتحدث عن علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين ، فسُئِل : فما بال الهمزة كره فيها التكرير واستثقل ، ولم يكره في سائر الحروف ؟ فأجاب بما نقلناه أعلاه .  
 ( ٣ ) الكشف ٧٢/١ .  
 ( ٤ ) الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٩٠ .  
 ( ٥ ) في اللهجات العربية ٨٩ .

لا بوصفها صوتا شديدا<sup>(١)</sup> ، وإنما بوصف الهواء ينحبس وراء الوترين الصوتين ، وهما أضعف أعضاء النطق ، وموضع الإجهاد المدرك في عملية الكلام ، وليس أدل على ذلك من إحساس المتكلم بالإجهاد في هذا الموضع إذا أطال في الكلام خطيبا أو محاضرا ، وكل الأصوات اللغوية صوامت وحركات يتدخل في نطقهما الوتران الصوتيان إما همسا أو جهرا . وإذا كانت الهمزة بهذا القدر من الثقل فإن اجتماعها مع مثلها يزيد الأمر ثقلا ، ولذلك كان من لغة المحققين تسهيل إحدى الهمزتين إذا التقتا في كلمة أو كلمتين ، إذ كان غيرهم يخففها وهي مفردة<sup>(٢)</sup> ، وقد تناولنا حديث الهمزتين في الحذف والمخالفة والفصل من الفصل الأول ، بوصفهما مثلين يكره تواليهما ، وإنما نتناول هنا الهمزة المفردة فقط .

التخلص من ثقل الهمزة :

=====

للتخلص من ثقل الهمزة المفردة ثلاث طرق :

الأول : تسهيل الهمزة :

-----

ويكون بجعلها (بين بين) ، ومفهوم البينية عند سيويوه يشرحه

ابن جنى إذ يقول : " أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ،

إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين

الهمزة والواو ، إلا أنه ليس لها تَكُنُّ الهمزة المحققة " .<sup>(٣)</sup>

(١) تتحقق صفة الشدة والرخاوة في مخرج الصوت ، إذ ينحبس الهواء كليسا أو جزئيا عند مخرج الصوت .

(٢) المقتضب ١٥٨/٣ .

(٣) سر صناعة الاعراب ٤٨/١ .

ومواضع تسهيل الهمزة بين بين كما ذكرها سيبويه سبعة (١) هي :

- ( ١ ) الهمزة المفتوحة إذا كانت قبلها فتحة ، ومثالها : سَأَلَ .
- ( ٢ ) الهمزة المكسورة إذا كان قبلها فتحة ، ومثالها : يَيْشِي ، وَسَيْمَ .
- ( ٣ ) الهمزة المضمومة إذا كان قبلها فتحة ، ومثالها : لَوْمَ الرَّجُلِ . ( ٢ )
- ( ٤ ) الهمزة المكسورة وقبلها كسرة ، ومثالها : مِنْ عِنْدِ إِبْرِيكَ .
- ( ٥ ) الهمزة المكسورة وقبلها ضمة ، ومثالها : مَرَّتْ إِبْرِيكَ .
- ( ٦ ) الهمزة المضمومة وقبلها ضمة ، ومثالها : هَذَا رِزْهَمُ أُخْتِكَ .
- ( ٧ ) الهمزة المضمومة وقبلها كسرة ، ومثالها : مِنْ عِنْدِ أُبْرِيكَ .

ويوضح سيبويه علة جعلها " بين بين " فيقول : " نكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه ، وإنما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات ، لأن أصلها الهمز ، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها ، فجعلوها بين بين ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز " . ( ٣ )  
وهمزة " بين بين " بزنة المتحركة غير أنها تقرب من الساكنة . ( ٤ )

ويتحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن همزة ( بين بين ) فيقول : " أما التكيف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً ، وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء ، تكون هذه عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام ، تاركة حركة وراها ، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصله ، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة ، من فتحة أو ضمة أو كسرة ، وترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين ، وهو ما يسميه

( ١ ) سيبويه ٣ / ٥٤١ ، ٥٤٢ .

( ٢ ) هذا المثال من المقتضب ١ / ١٥٦ .

( ٣ ) سيبويه ٣ / ٥٤٢ .

( ٤ ) سيبويه ٣ / ٥٤١ ، ٥٤٢ .



المحدثون " *Hiatus* " ، ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوتين انتقالي ، ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين " (١) ويؤكد الدكتور عبد الصبور شاهين مقالة الدكتور أنيس حين يقول : " وقد قمنا في دراستنا للمجستير (٢) ببعض التجارب العطفية على جهاز ( سبكتروجراف ) أثبتنا بها هنالك أن ( بين بين ) ليس في الواقع سوى حركة ، ونضيف هنا أن " بين بين " يعني في الواقع سقوط الهمزة أساسا ، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة ، بحيث يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل ، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات ( الواو والياء ) " (٢) ويشير الدكتور عبد الصبور على رأيه هذا في همزة ( بين بين ) شبهتين هما مع إجابته عليهما كما يلي :

الشبهة الأولى : " أن الانزلاق بين الحركتين في حالة ( بين بين ) أقل ظهورا منه في حالة القلب الكامل ، في مثل : يُقْرِيك ، حيث نتج عن نطقه المزدوج محققا ياء يُيرز الناطق وجودها ، ولكن ذلك يضعنا أمام تساؤل : عما إذا كان النظام المقطعي المؤلف في العربية سليما في حالة اعتبار ( همزة-بين بين ) من باب المزدوج ؟

وأيضا لهذا التساؤل نذكر ما هو مقرر من أن المقطع في العربية لا بد أن يبدأ بصامت ، على حين نجده في حالة البين بين في مثل " أَنْ زُمْ ) يبدأ - بحسب تفسيرنا - بحركة هكذا : ( *ʾa/an/zum* ) ، ومعنى ذلك اضطراب

#### القاعدة في نظام المقطع العربي .

- ( ١ ) الاصوات اللغوية ( انيس ) ٩١ .
- ( ٢ ) صدرت تحت عنوان " أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء ، غير أنه لا ذكر لهذه التجارب في المطبوع ، ولعله عدل عن رأيه في هذه الهمزة . ص ١٦٣ - ١٧٢ .
- ( ٣ ) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١٠٥ .

غير أننا إجابة عن هذا نعود إلى ما سبق أن ذكرنا (١) من أن الانزلاق بين الحركتين له وجود سياقي (فونولوجي) ، ولكنه عند التحليل يختفي ، والواقع أن المقطع يتحقق وجوده في المستوى السياقي ، ولذا جاز أن يبدأ بأنصاف الحركات ( الواو والياء ) وهما صوامت ضعيفة ، وإن اختلفا تماما عند التحليل بانفصال عنصرى المزوج \* . (٢)

الشبهة الثانية : إن توالي حركتين متماثلتين ( فتحتين مثلا ) لا يحقق صورته انزلاق ، وبالتالي لا نجد نصف حركة يبدأ بها المقطع ، من الناحية السياقية ( الفونولوجية ) ؟ . . .

وجوابنا على ذلك أن عملية التقسيم المقطي في هذا المثال تفرض على الناطق ما يشبه الهمزة ، وإن كانت من وجهة نظر النحو ساقطة تماما كما يحدث عند نطق الكلمة الانجليزية ( *reaction* ) ، برغم خلو اللغة الإنجليزية من أى رمز للهمزة ، وفي اللغة الدنمركية توجد مثل هذه الهمزة كصوت لا كرمز \* . (٣)

ولي فيما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين رأى أنفصله في النقاط التالية :

( ١ ) أنه أغفل الحديث عن كون همزة ( بين بين ) بزنتها محققة كما ذهب إلى ذلك القدماء (٤) ومثلوا لها بقول كثير عزة : (٥)

أَنَّ زَمَّ أَجْمَالٍ وَفَارَقَ جِيزَةَ وَصَاحَ غُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ ؟

بالرغم من أنه ذكر هذا البيت ، وعلى ما ذهب إليه الدكتور لا يصح أن تكون الهمزة المخففة " بين بين " بزنتها محققة .

- 
- ( ١ ) في حديثه عن طبيعة الواو والياء وعلاقتها بالهمزة في المصدر نفسه ٣٩ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ١٠٦ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ١٠٦ ، وانظر الأصوات اللغوية ( أنيس ) ٨٩ .  
 ( ٤ ) سر الصناعة ٤٨ / ١ .  
 ( ٥ ) المصدر نفسه ٤٨ / ١ .

( ٢ ) رغم موافقتي له في أن التقاء الحركتين ينشأ عنهما الصوت المزدوج إلا أن ذلك يعني أن في العربية - لأنها تخفف الهمزة بين بين - سببها أصوات مزدوجة هي :

١ - في حال الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة ( *aa* ) . وهذا يصبح صائتا طويلا هو الألف إن كان ما ذهب إليه الدكتور من أن الهمزة ساقطة صائتا .

٢ - في حال الهمزة المكسورة التي قبلها فتحة ، ( *ai* ) .

٣ - في حال الهمزة المضمومة التي قبلها فتحة ، ( *au* ) .

٤ - في حال الهمزة المكسورة التي قبلها كسرة ، ( *ii* ) وهذه تعد صائتا كالأولى .

٥ - في حال الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة ، ( *ui* ) .

٦ - في حال الهمزة المضمومة وقبلها ضمة ، ( *uu* ) وهذه تعد صائتا كالأولى والرابعة .

٧ - في حال الهمزة المضمومة وقبلها كسرة ، ( *iu* ) .

ويلاحظ أن ثلاثا منها هي صوائت طويلة ، والأربعة يصدق عليها أن تكون مزدوجة ، غير أن اثنتين منها لا توجدان في اللغة العربية ، وهما ( *iu* ) ، ( *ui* ) إذ يقلب الجزء الثاني منهما ليناسب الأول كما في "مِيزَان" وأصلها مِوزَان ، و"مِيعَاد" وأصلها مِوعَاد . وكما في اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي تقول "سَبَّحَ" وتكسر ما قبل اليا حتى يناسبها ، وكذلك قلب اليا في "مُوسِرٌ وَمُوقِنٌ" واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها .

( ٣ ) لم يبق من هذه الأصوات المزدوجة إلا اثنتان هما ( *ai* ، *au* ) وهاتان

الحركتان هما الوحيدتان اللتان توجدان في اللغة العربية<sup>(١)</sup> في نحو: "بَيْتٍ، وَحَوْضٍ".

( ٤ ) يلاحظ على ما سبق من تعقيب على الأصوات المزوجة المحتملة في العربية أننا كنا نمثل بأمثلة الجزء الثاني من الحركة المزوجة فيها ليست صائتا قصيرا كما يشير إليه الرمز لأن مثل هذه الحركات المركبة ( المزوجة ) غير موجودة في العربية إلا ويكون الثاني منها صوتا انزلاقيا كامل الانزلاق ( شبه صائت ) ، وهما صوتان اثنان في العربية "الواو والياء".<sup>(٢)</sup>

( ٥ ) إن هذا الصوت الانزلاقي أو شبه الصامت ( الواو أو الياء ) حين يقمان موقعا كما في الأمثلة "بَيْتٍ وَحَوْضٍ" ونحوهما ، يتوزعان فونيميا ومقطعا<sup>(٣)</sup> على أنهما صوامت ، وهما في هذه الحالة صوامت ساكنة ، وهذا يقودنا إلى مناقشة الدكتور عبد الصبور في قوله : " والواقع أن المقطع يتحقق وجوده في المستوى السياقي ، ولذا جاز أن يبدأ بأنصاف الحركات ( الواو والياء ) وهما صوامت ضعيفة ، وإن اختلفا تماما في التحليل بانفصال عنصرى المزوج ".

إن من المعروف أن أنصاف الحركات ( أشباه الصوائت ) تتوزع فونيميا ومقطعا توزع الصامت تماما، وحينئذ تعد سواكن في المستويين النظامي والسياقي ، وإن عدت صوتيا مع الحركات صوتا واحدا .

( ١ ) الأصوات اللغوية ( الخولي ) ٩٩ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٩٧ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٩٧ .

فالكلمات مثل "بَيْتٍ وَحَوْضٍ" والواو فيهما فونيمان صامتان وهما يتعان قفلة للمقطع الأول من الكلمتين ( ص ح ص ) ومعنى ذلك أنه إذا سلمنا أن ( بين بين ) ليست إلا حركة مزدوجة - ولو كان الانزلاق فيها ضعيفا - نقرأ أن الهزة المحففة ليست بزنة المحققة، لأن ثاني هذه الحركات المزدوجة ليس إلا صامتا في التوزيع فونيميا ومقطوعيا، يقول كانتينو : " إن الحركات المزدوجة من الناحية الصوتية حركات طويلة يتحور جرسها أثناء النطق بها ، وبخلاف ذلك فإنه يبدو أن ليس للحركات المزدوجة في العربية وجود خاص من الناحية الوظيفية فيظهر أنهم يحللونها دائما هكذا : حركة + نصف حركة تقوم مقام حرف". ( ١ )

( ٦ ) يشير الدكتور عبد الصبور إلى أن توالي الحركتين المتماثلتين لا يحقق صورة الانزلاق كما في الفتحتين مثلا ، وبالتالي لا تجد نصف حركة يبدأ بها المقطع من الناحية السياقية ( الفونولوجية ) ، وأجاب أن عطية التقسيم المقطعي تفرض على الناطق ما يشبه الهزة ، وإن كانت من وجهة النحو ساقطة .

وهذه النقطة هي أهم ما أدخل بتفسير همزة ( بين بين ) عند الدكتور عبد الصبور شاهين ، وكون الناطق ينطق صوتا يشبه الهزمة فإن ذلك لا يعني عدم وجودها ، لأن السياق لا يحقق إلا الوفونات هي المتحقق الفعلي للفونيمات ، فالنظام الصوتي يقرر أن النون فونيم واحد ، لكنه فونولوجيا يتحقق في صورة ستة عشر الوفونا بحسب حالته عند الأصوات التي يُخَفَى عنها ، ولعل هذا ما يؤيد مقولة النحاة من

( ١ ) دروس في علم أصوات العربية ١٢١ ، وقوله : " نصف حركة " يعني شبه صامت وليس حركة قصيرة .

أن المخففة بزنة المحققة ، وكذلك الكاف هي فونيم واحد ، وأن نطقت لهجيا مرة ( CH ) وأخرى ( ts ) كما في ظاهرتي الكشكشة والكسكة .

( ٧ ) إضافة إلى إدراك النحاة القداماء أن الهمزة المخففة بزنتها محققة ، فإنهم كانوا يسمونها همزة ضعيمة<sup>(١)</sup> ، بدليل أنهم كانوا يصنفونها في الحروف الفروع ، وهي التي نسميها بالاصطلاح المقترض "الفونونات" بل إنها عند سيوييه من الفروع المستحسنة ، وهو ما يتعارض مع ما أتى به الدكتور عبد الصبور شاهين من تفسير ، لأنه يخرجها من أن تكون همزة أو على الأصح ألفونا لها .

والأمر حينئذ لا يخلو من احتمالات :

- أ ( أن القداماء لم يحسنوا الوصف لأداء الهمزة المسهلة ، وهو احتمال يدفعه إدراكهم لوزنها ، ولكونها ألفونا للهمزة المحققة .
- ب ( أن الدكتور عبد الصبور لم يحسن الوصف هو الآخر ، وهو احتمال يدفعه عنه اعتماده على التجريب المعطي والأجهزة الصوتية ، مما يجعله أدق وصفا من القداماء .

(١) سيوييه ٥٤٤/٢  
(٢) سيوييه ٤٣٢/٤ ، وصناعة الإعراب (١/٤٨) .

### الثاني : إبدال الهمزة :

تُغَيَّرُ الهمزة إلى صائت من جنس حركة ما قبلها ، وذلك حين تكون الهمزة متحركة بالفتح وقبلها كسرة أو ضمة ، أو حين تكون ساكنة ، ولكن ذلك الصائت الذي يقع بدلا منها وهي متحركة يصبح شبه صائت نتيجة تحركه بفتحة الهمزة وإليك مواقعها وأمثلتها كما في سيبويه : ( ١ )

### الهمزة المفتوحة :

( أ ) الهمزة المفتوحة التي قبلها كسرة ، يبدل مكانها يا ، ومثالها : مَيَّسِرٌ : مَيَّسِرٌ ، وَمِنْ غُلَامٍ أَبِيكَ : مِنْ غُلَامٍ بَيْبِكَ .

( ب ) الهمزة المفتوحة التي قبلها ضمة ، يبدل مكانها واو ، ومثالها : جُؤنٌ : جُؤنٌ ، وَغُلَامٌ أَبِيكَ : غُلَامٌ وَبَيْكَ .

ويذكر سيبويه علة المنع في أن تجعل ( بين بين ) حين يقول : " وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة ، فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسورا ولا مضموما ، فكذاك لم يجي \* ما يقرب منها في هذه الحال \* . ( ٢ )

### الهمزة الساكنة :

( أ ) إن كان قبلها فتحة ، يبدل مكانها ألف : ومثالها : رَأْسٌ : رَأْسٌ ، وَقَرَأْتُ قَرَأْتُ .

( ب ) إن كان قبلها ضمة ، يبدل مكانها واو : ومثالها : الْجُؤنَةُ : الْجُؤنَةُ ، وَالْمُؤْمِنِ : الْمُؤْمِنِ .

( ١ ) سيبويه ٥٤٣/٣ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٥٤٣/٣ .

ج ) إن كان قبلها كسرة ، يبدل مكانها يا\* : ومثالها : الذَّبُّ :

الذِّيب ، المِثْرُ : المِيرُ .

قال سيبويه : " وإنما منعك أن تجعل هذه السواكن بين بين —  
أنها حروف مِيَّة ، وقد بلغت غاية ليس بعد ها تَضْعِيفٌ — أى اضعاف —  
ولا يوصل إلى ذلك ولا تحذف ، لأنه لم يجي\* أمر تحذف له السواكن ،  
فألزموه البدل ، كما ألزموا المفتوح الذى قبله كسرة أو ضمة " . ( ١ )

ويلاحظ أن الهمزة في الحالة الأولى تحولت إلى واو أو ياء\*  
متحركين ، وهما بهذا الوصف صامتان وظيفيان ، إذ يظـل  
التقسيم المقطعي للكلمتي " جُونٌ ومِثْرٌ " بالهمز والإبدال متكونا فيما قبل  
المقطع الأخير من المقطعين ( ص ح — ص ح ) .

لكنهما في الحالة التالية إذا كانت الهمزة ساكنة تتحول مع حركة  
ما قبلها إلى صائت طويل ، إما الألف أو الضمة الطويلة ( الواو ) ، أو  
الكسرة الطويلة ( اليا\* ) . وهنا يتغير التوزيع المقطعي ، إذ تصبح  
الكلمات رأس ، ومومن ، وذيب ، متكونة فيما قبل المقطع الأخير من مقطع  
متوسط مفتوح ( ص ح ح ) بدلا من ( ص ح ص ) في حال الهمز . ويبدو  
في هذا التقسيم مقدار الخفة التي يتركها إبدال الهمزة الساكنة .  
فبالإضافة إلى إسقاطها ، وهي صوت غير مرغوب فيه في ذاته ،  
نجد أن العوض عنها كان حركة من جنس الحركة السابقة عليها ، وذلك  
لا يكلف جهدا عضليا ، إذ الصوائت أخف من الصوائت ابتداء\* .

الثالث : حذف الهمزة :

=====

تحذف الهمزة إذا كانت متحركة وقبلها حرف ساكن ، وتنتقل حركتها على

-----

( ١ ) سيبويه ٣ / ٥٤٤ .



الساكن الذي قبلها ،

وفي ذلك يقول سيويه : " وأعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف

ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك : مَنْ بُوِكَ ، وَمَنْ مَّكَ ، وَكَمْ يَلُكُ ، إذا أردت أن تخفف الهمزة فسي الأَبَّ والأُمَّ والإِبِلَ . " ( ١ )

وقد قرئ على ذلك قوله تعالى ( أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ ( ٢ )

في السَّمَوَاتِ " ( النمل ٢٥ ) . ويعمل سيويه الحذف في مثل هذا بقوله :

" وإنما حذف الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تتم الصوت ، وأردت إخفاء الصوت ،

فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته ( ٣ ) كما لم يكن ليلتقي ساكنان ، ألا ترى

أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لفة فلا تبتدىء بحرف قد أوهنته ، لأنه

بمنزلة الساكن ، كما لا تبتدىء ساكن ، وذلك قولك : أُمُرٌ . فكما لم يجرأ

تبتدأ فكذلك لم يجرأ أن تكون بعد ساكن ، ولم يبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها

في نيات الياء والواو اللتين هما لا مان . فإنما تحتل الهمزة أن تكون بين بين

في موضع لو كان مكانها ساكن حاز ، إلا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها ، ( ٤ )

فجاز ذلك فيها ( ٥ ) . ولا تيالي إن كانت الهمزة في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

فهو بهذه المنزلة إلا في موضع لو كان فيه ساكن جاز ( ٦ ) . ( ٧ )

( ١ ) سيويه ٥٤٥/٤ .

( ٢ ) البحر المحيط ٦٩/٧ .

( ٣ ) قوله : " وحرف هذه قصته " يعني همزة بين بين كما سيأتي في آخر النص .

( ٤ ) قوله : " إلا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها " يعني أن الألف

يصح أن تكون أول ساكنين على حده والجايز في العربية .

( ٥ ) قوله ( فيها ) يعود الضمير على الهمزة .

( ٦ ) قوله " فهو بهذه المنزلة إلا في موضع لو كان فيه ساكن جاز " الضمير هو

يعني به الحذف " والمستثنى مواضع تخفيف الهمزة ( بين بين ) وانظر

قبل ذلك قوله : " فإنما تحتل الهمزة . . . الخ ) .

( ٧ ) سيويه ٥٤٦/٤ .

ويلحظ في هذا النص إشارة سيويه إلى أمن اللبس حين قال : "ولسم  
بيدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء اللتين هما لا مان" وفحوى  
كلامه حتى لا يلتبس المهموز اللام بالمعتل اللام لو أبدل من الهمزة واو أو ياء .  
كما يلحظ إشارة سيويه إلى أن الهمزة ( بين بين ) صوت بين الساكن  
والمتحرك ، وذلك قوله : " فلا تبدى بحرف قد أوهنته ، لأنه بمنزلة الساكن " .  
وعلى ذلك لم يصح عنده أن يبتدأ به ، ولا أن يلتقي مع ساكن آخر . بالرغم من  
أنه عنده أيضا بزنته محققا . ( ١ )

ومع ثقل الهمزة العفوط الذي دعا إلى تخفيفها بهذا الشكل ، وبهذا  
العدد من الطرق إلا أن ابن جنى يذهب إلى تعدادها ضمن الحروف الخفيفة  
وهي تلك التي سميت بأحرف الزيادة ، ( ٢ ) وأيما ما ذهب إليه فان طرق التخفيف  
منها قد اعتورتها في كل موضع بالتسهيل والإبدال والحذف إلا أن تكون صدرا  
لللمعة أصلية أو زائدة .

---

( ١ ) سيويه ٤ / ٥٤١ .  
( ٢ ) سر الصناعة ٢ / ٨١١ .

## المبحث الرابع :

## حسن تأليف الكلمة

كان من نتيجة كراهة توالي الأمثال والمتقاربات ، وكذا كراهة المتنافرات ، أن كان التتابع الصوتي العربي يمتاز بخلوه من عدد من التواليات ويطلق على هذا الخلو بوصفه يعنى التتابع الأمثل أو الشائع للأصوات الصامتة حسن التأليف .<sup>(١)</sup>

ولو حاولنا رصد مواطن التتابعات حسب احصاءات تتابع أى صوتين في الجذور الثلاثية<sup>(٢)</sup> لمعجم الصحاح الذى قام به الدكتور علي حلمي موسى سنلاحظ خلوها من التتابعات التالية :

## المخارج المتقاربة :

## ( ١ ) الأصوات الحلقية :

( ب ) <sup>(٣)</sup>	( أ )
ص <sup>١</sup> ص <sup>٢</sup>	ص <sup>١</sup> ص <sup>٢</sup>
—	ح + ح
—	خ + خ
ع + ع	ع + ع

- ( ١ ) سر صناعة الإعراب ٢ / ٨١٤ ، وانظر اللغة العربية معناها ومناها ٢٦٥ .  
 ( ٢ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ص ٦٧ ، جدول ( ٩ ) .  
 ( ٣ ) تشير ( أ ) إلى تتابع الصوتين ، و ( ب ) إلى عكس ذلك التتابع ، وفي حالة شيوع العكس سنترك مكانه خاليا من الإشارة ، وقد اعتبرنا ما لم =

( أ )	( ب )
غ + ء	غ + ء
ح + خ	ح + خ
ح + ع	ح + ع
ح + غ	ح + غ
ح + هـ	ح + هـ
ع + خ	ع + خ
غ + خ	غ + خ
هـ + خ	هـ + خ
غ + ع	غ + ع
هـ + غ	هـ + غ

ويلاحظ على هذه المجموعة من التتابعات المهملة أن أصواتها الحلقية لا تأتلف مع بعضها ائتلافا شائعا ، وقد أشار ابن جنى إلى ذلك ، إذ قال في سر الصناعة <sup>(١)</sup> : " واعلم أن أقل الحروف تألفا بلا فصل حروف الحلق ، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل وذلك نحو : هَدَّأْتُ ، وَخَبَّأْتُ ، وَعَبَّأْتُ ، وَخَيَّعَلْتُ . . . " .

وقد بين ابن جنى أن تجاور حروف الحلق بلا فصل يكون في

يرد فيه أكثر من جذرين تتابعا غير شائع .  
 (١) سر الصناعة ٢/٨١٢ .

( ١ )  
ثلاثة مواضع هي :

( ١ ) أن تبتدأ الهمزة ، فيجاورها بعدها واحد من ثلاثة أحرف

حلقية هي الهاء والحاء والخاء .

( ٢ ) ائتلاف الهاء مع العين ، ولا تكون العين إلا مقدمه .

( ٣ ) ائتلاف العين مع الخاء ، ولا تكون الخاء إلا مقدمة .

وقد مر بنا أن الإدغام ليس أصلاً في حروف الحلق ، وقد يكون

ذلك مفسراً لعدم تألفها ، إذ لا سبيل إلى إدغامها .

( ٢ ) أصوات مقدم اللسان :

وتشمل الأصوات الأسنانية ، والأسنانية اللثوية ( ث / ذ / ظ

ت / ز / ح / ط / س / ن / ص ) .

( أ )	( ب )
ص ١ ص ٢	ص ١ ص ٢
د + ت	_____
ذ + ت	ت + ذ
ض + ت	ت + ض
ز + ت	ت + ز
ط + ت	ت + ط
ظ + ت	ت + ظ

( ١ ) سر الصناعة ٢ / ٨١٢ ، ٨١٣ ، وقارن ذلك بالتتابعات الممتعة .

_____	ث + ث
ث + ن	ن + ث
ث + ز	ز + ث
ث + س	س + ث
ث + ص	ص + ث
ث + ظ	ظ + ث
ن + ر	ر + ن
ر + ط	ط + ر
ر + ظ	ظ + ر
ز + ن	ن + ز
ز + س	س + ز
ز + ص	ص + ز
ز + غ	غ + ز
ز + ط	ط + ز
ز + ظ	ظ + ز
_____	س + ث

س + ص	س + ص
س + نى	س + نى
س + ظ	ظ + س
_____	ت + ص
_____	د + ص
ص + نى	نى + ص
ص + ط	ط + ص
ص + ظ	ظ + ص
ض + ث	ث + ض
_____	د + ض
ض + ز	ز + ض
ض + ط	ط + ض
ض + ظ	ظ + ض
ط + ظ	ظ + ط

ويلاحظ على أصوات هذه المجموعة إضافة إلى أنها متقاربة  
المخارج ، أنها تشكل ثنائيات صغرى ، لا يعتاز أحد الثنائيين  
عن الآخر إلا بصفة واحدة ، بعد ألا يكون المخرج فارقا بين الصوتين  
الثنائيين . وتلك الثنائيات هي : السين والصاد ، والسين والزاي ،  
والتاء والذال ، والتاء والذال ، والذال والصاد <sup>(١)</sup> ، والتاء والطاء <sup>(٢)</sup>

(١) بحسب نطقها المعاصر ، أما كما يصفها سيويه فلا نظير لها / ٤٣٦ .

(٢) بحسب نطقها المعاصر ، أما بوصفها القديم فلا تناظر إلا الدال ،

سيويه / ٤٣٦ .

والذال والظاء ، والطاء والضاد .

ويمكن من خلال ذلك أن نقدم ثلاثة تفاسير لا متناع هذه التتابعات :

الأول : ثقل هذه التتابعات لتقارب مخارجها ، إذ تنحصر في عمل اللسان في اللثة والأسنان ، وهذا يعني أن الأصوات في هذه التتابعات منحصرة بين هاتين المنطقتين من الفم .

الثاني : أن مجموعة من هذه الأصوات لا تأتلف للتضاد الواقع بين أصواتها بين التفخيم والترقيق والجهر والهس . . . كالتاء والطاء ، والسين والصاد ، والسين والزاي .

وقد يمتد التنافر ليشمل جملة الصفات الصوتية الرئيسية ،

ويقع ذلك مثلا بين التاء والظاء ، فالظاء تتأخر عن التاء بالجهر والرخاوة والتفخيم ، بينما التاء مهموسة شديدة مرققة .

الثالث : أن عددا من الائتلافات والذات بين الثنائيات الآتية الذكسر ، أهمل بسبب الإلباس ، إذ إن تجاور الوحدات الصوتية في السياق يؤدي إلى أن يؤثر بعضها في بعض ، فأهمل ما يمكن أن يقع فيسه إلباس بطريق التأثير الصوتي نتيجة الإجهار والإهماس والتفخيم والترقيق والتشديد والرخاوة ، بحسب الأصوات المتتابعة ، وخاصة أن هذه الثنائيات كما أشرنا لا تفرق إلا في صفة صوتية واحدة . ومن باب الإهمال أننا بلبس إهمالهم الصاد والطاء ، لانهم يَفِرُونَ إلى هذا التآلف عند اجتماع السين والطاء ، فنحن ننطق الصاد والطاء في اصْطَبْر ، ومُصَيَّبِر ونحوها بدون احساس بالثقل ، فلا يكون إهمالها للثقل إذن ، وإنما اطراحا لتآلف يلجأ إليه في سياق آخر .

كما أن ائتلاف هذه التواليات في الموقمين الثاني والثالث من الجذر



يمهد لمرحلة الإدغام لتقارب المخارج ، والإدغام يتحد فيه الصوتان المدغمان ، فيكون حالهما كحال المثليين ، فيلتبس المضعف بغيره من الثلاثي ذي الأصوات المختلفة وإن كانت متقاربة .

قال سيويه " ومن ذلك وَدٌّ وَإِنَّمَا أَصْلُهُ وَتَدٌّ وهي الحجازية ، ولكن بني تميم أسكوا التاء كما قالوا في فَخِنْدٍ : فَخْنِدٍ فَأَدغَمُوا ، ولم يكن هذا مطردا لما ذكرت من الإلباس " . ( ١ )

ويلاحظ على هذه الأصوات أنها تحتل ذيل القائمة في شيوخها في الجذور الثلاثية<sup>(٢)</sup> سواء اجتمعت كما في التتابعات السابقة ، أو كانت مع غيرها من الأصوات ، وهذا يفسر عدم ائتلافها بالإضافة إلى التفسير السابقة .

وقد ذكر ابن جني إهمال هذه التتابعات ، وفسره بالثقل فقال : أما إهمال ما أهمل ، ما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوره ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ومقوته ملحقة به ومقفاه على أثره .

( ٢ ) فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ، نحو صص ، صس ، وظظ ، وظظ ، . . . وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه " . ( ٤ )

- 
- ( ١ ) سيويه ٤ / ٤٨٢ .  
 ( ٢ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٥٩ ، إلا أن الصوتين الدال والسين احتلا الموقعين الثامن والعاشر في هذه القائمة الخاصة بشيوخ الأصوات ، وقارن هذا الجدول بقائه الشيوخ الواردة في صفحة ١٠٩ ، من نفس المصدر ، ولن تجد اختلافا كبيرا ما يعني صدق الاستقراء الناقص في المسائل اللغوية .  
 ( ٣ ) في الأصل " طس " بطاء بعدها سين ، وصوابه من سر صناعة الإعراب ٨١٨ / ٢ ، ويؤيده أن تتابع السين والطاء وعكسه تتابع مألوف ، راجع دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ٦٧ .  
 ( ٤ ) الخصائص ١ / ٥٤ .

كما ذَكَرَ أَنَّ " الطاء والذال والتاء لا يترکبن إِلَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الطاء والتاء عَلَى الدال " . ( ١ ) وكذلك الطاء والذال والتاء . ( ٢ )

( ٣ ) الأَصْوَاتُ الشَّفَوِيَّةُ :

وتشمل الصوتين الشفويين ( ب / م ) ، والصوت الشفوي الأسناني ( ف ) .

والممتنع منها التتابعات الآتية :

ب + ف ، ف + ب  
م + ف ، ف + م  
م + ب ، —

ويفسر إهمال هذه التتابعات ما يلي :

أولاً : التقارب المخرجي ، وتآلف المتقاربة مستثقل .  
ثانياً : يهمل التأليف " م + ب " لأن تأليفاً آخر ، وفي موقع سياقي آخر يصير إلى هذا التابع ، ذلك هو التأليف ( ن + ب ) فإذا سكنت النون تحولت إلى ( م ) لمجاورتها الباء فأهملوا ( م + ب ) لأنهم يَفِرُّونُ إليه من الأول ، فداعي إهماله إذن هو أمن اللبس بين المعنيين ، يقول سيويه : " فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم : المعبر ، ومن بدالك . وقع مع الباء الحرف الذي يَفِرُّونُ إليه من النون لم يغيروا ، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا

حرفي غُتَّةٌ " . ( ٣ )

- ز
- ( ١ ) سر الصناعة ٢ / ٨١٨ ، وانظر احصائية جذور الصحاح ٦٧ .  
( ٢ ) سر الصناعة ٢ / ٨١٨ .  
( ٣ ) سيويه ٤ / ٤٤٧ ، وانظر المقتضب ١ / ٢٢٠ .

## ( ٤ ) الأَصْوَاتُ اللُّثَوِيَّةُ :

وتشمل الأصوات " ل / ر / ن " ويهمل منها التواليان :

( ل + ر ، ن + ل ) .

فأما الأول فهو سهل لثقل المتقارنين، إذ هما من مخرج واحد ، وأما الآخر فلعل للإلباس دورا في إهماله، إذ تدغم النون في اللام ، ولذلك يقول سيويه : " ولا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا م ، لأنهم إن بينوا ثقل عليهم لقرب المخرجين ، كما ثقلت التاء مع الدال في وَدَّ ، وَعَدَّان ، وإن أدغموا التيس بالمضاعف ، ولم يجز فيه ما جاز في وَدَّ فيدغم ، لأن هذين حرفان كل واحد منهما يدغم في صاحبه ، وصوتها من الغم ، والنون ليست كذلك لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة ، إذ كان ذلك الموضع قد تضاعف فيه الراء . وذلك أنه ليس في الكلام مثل " قَسْرٌ وَعَسْلٌ " . ( ١ )

ويرى في نص سيويه أنه يشير إلى إهمال النون والراء مع سبق

الأولى ، ولم تشر احصاءات معجم الصحاح - الجذور - الثلاثية إلى صدق هذه المقولة، إذ يذكر الاحصاء أن هناك عشرة جذور سبقت النون فيها الراء ، في واحد منها اجتمعتا في الموقعين الأول والثاني والتسعة الباقية اجتمعتا في الموقعين الثاني والثلاثي من الجذور الثلاثي .

ومراجعة التسعة الأخيرة وجد أنه ليس منها ما استعمل

( ١ ) سيويه ٤٥٦/٤ .

اعتمادا على أصوله الثلاثية ، بل كانت في معانيها المشهورة تستخدم مسـة  
بالفصل بين النون والراء .

كما وجد أن منها عددا من الألفاظ المعربة وتلك الألفاظ التسعة وهي  
: التَّنُور ، والحَنِيرة ، وأم خَنُور ، والدِّينار ، والزَّناير ، والسَّنور ، والصَّانرة ،  
والشَّار ، والقَنُور . ( ١ )

ويبدو اعتماد صاحب الاحصاء على رؤوس المواد الموضوعة كأنها أصول  
للمادة ، جعله يذكر ذلك التوالي من التواليات الشائعة ، ويصدر حكمه عليه  
في أول الكتاب ، حيث ذهب إلى أن النون لا يتبعه اللام ، ويجوز أن يسبقه أي  
حرف في العربية . ( ٢ )

وقد كان ابن جنى مدركا للاحتتمالات التي ذهب إليها صاحب  
الاحصاء فقال : " فأما الراء واللام والنون فمتى تقدمت الراء على كل واحدة  
منهما جاز نحو " فَرَلٍ " و " أُرَلٍ " ، و " رَنَّة " و " رَنَدٍ " ، ولو قدمت واحدة  
منهما على الراء لم يجز لأنها أقوى منهما ، فينبغي إذا تدانى الحرفان  
أن يبدأ بالأقوى منهما ، فيمتد عليه ويتلوه الآخر تبعاً له ، فأما " الخَلَّر " فاسم أعجمي ، وإنما كلامنا على اللغة العربية .

وأما قولهم " دَسَّرُ يَدَسِّرُ " ورجل مُدَسَّرٌ وَمَسَّرٌ " فإنما جاز فيه أن تتقدم  
النون على الراء لأن النون مشددة ففويت بذلك ، فصار لها حكم لولا التشديد

( ١ ) الصحاح ( تنر ، حنر ، خنر ، دشر ، زنر ، ستر ، صتر ، شتر ،  
قنر " ، ومعاني الفريية منها كما يأتي : الحنيرة : عقد الطباق  
المبني ، وأم خنور : الضبع ، الزناير : الحصص الصفار ، والسَّنور :  
بفتح السين لباس من قَدِّ كالدرع ، وكسرهما واحد السنانير والصنارة :  
رأس المعزل ، والأذن بلغة أهل اليمن ، والشَّار : العميب والعار ،  
والقَنُور : الضخم الرأس .

( ٢ ) دراسة احصائية لمعجم الصحاح ٤٠ .

لم يكن \* (١)

ويلاحظ على الراء واللام ندرة ائتلافهما حتى إذا تقدّمت الأتوى منهما ، فلم يرثمن ذلك إلا خسة جذور تقدمت فيها الراء \* (٢) وجذر تقدمت فيه اللام \* (٣) ، وكانا في الموقعين الثاني ، والثالث من الجذر ، أما في الموقعين الأول والثاني ، فلم تأتلفا ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه من أنهما إذا كانا في موقع متأخر كان أكثر قبولا لاجتماعهما \* (٤) ومعنى ذلك أن الراء واللام لا يأتلفان إلا مع الفصل بصوت ثالث كرجلٍ ورحلٍ ونحوها مع تقدم الراء ، أما إذا تأخرت الراء مع احتمال الفصل ، فهوتتابع ثلاثي ( ل + أى صوت + ر ) مهملة \* (٥) وكان أحسن ائتلاف لها أن تتقدم الراء .

الأصوات اللهوية والطبقية : ( ٥ )

وتشمل اللهوية الثلاثة " خ / غ / ق " ، والطبقية " ك " :

وقد أهملت منها التواليات التالية : (٦)

ص ١ ص ٢	ص ١ ص ٢
ك + خ	خ + ك
ق + غ	غ + ق

- (١) سر الصناعة ٣ / ٨١٩ .  
 (٢) (٣) دراسة احصائية لمعجم الصحاح ٦٥ .  
 (٤) سر الصناعة ٣ / ٨١٩ .  
 (٥) دراسة احصائية لمعجم الصحاح ٦٩ .  
 (٦) سبقت الإشارة إلى ( غ ، خ ) متوالين ضمن الإشارة إلى تواليات الأصوات الحلقية المهملة .

ك + غ	غ + ك
—	ق + خ
ك + ق	ق + ك

ولا تأتلف هذه المجموعة الصوتية مع بعضها أيما كان السابق <sup>بعضها</sup> منها ، ويبدو أن عدم الائتلاف يعود لتقارب المخارج ، إذ هي تخرج من منطقتين تليان المخرج الحلقي مباشرة ، فيجرى عليهما ما يجري على أصوات الحلق من عدم الائتلاف ، ويؤكد على أن استئصال تتابعها إنما كان للشبه بالأصوات الحلقية ، أن إدغام القاف في الكاف أحسن من العكس ، لأن الأولى أقرب الحلق ، والأقرب إلى الحلق لا يدغم في الأبعد . ( ١ )

#### ( ٦ ) الأصوات الشفوية الأسنانية والأسنانية :

وتشمل الأصوات ( ف / ث / ذ / ظ )

ولم يهمل منها سوى التوالي ( ف + ذ ) ، ولعل إهماله يعود لتقارب المخرجين ، إذ الفاء وهي الصوت الشفوي الأسنانية تخرج باشتراك الشفة السفلى وأطراف الأسنان العليا في إخراجها ، والذال يخرج اللسان من بين الأسنان السفلى والعليا لأدائها ، غير أن هذا ينقضه أن الفاء ائتلفت مع الثاء والظاء فلم يعتنع تقارب المخرجين هذا الائتلاف ، ولربما كان إهمالها اعتباراً .

( ١ ) انظر الفصل الأول ص ٧٤ ، ٧٥ من هذا البحث .

كان هذا حديث المهمل من التتابعات الصوتية في كل  
منطقة مخرجية<sup>(١)</sup> ، فشملت جميع المخارج الصوتية المتقاربة السنتي  
أهمل فيها شيء ما تحتمله القسمة في الثلاثي .  
ويلاحظ أن التواليين " ج + ش ، ش + ج " يأتلفان بشيوع  
رغم أنهما صوتان غاريان ، ولم يمنع ذلك ائتلافها ، ولعل ذلك  
يعود لتفشي الشين واستطالتها حتى اتصلت بغيرها من الأصوات  
اللثوية والأسنانية والأسنانية اللثوية ، فحسن ائتلافهما لذلك .

ثانيا : المخارج المتباعدة :  
=====

( ١ ) الأصوات الحلقية واللثوية ، والأصوات الأسنانية ، والأسنانية  
اللثوية .

وقد أهملت فيها التتابعات الآتية :

_____	ت + ح
_____	ث + خ
_____	ظ + خ
_____	أ + ز
_____	أ + ط

( ١ ) اضطررنا للجمع بين المخرجين إذا كان أحدهما لا يُخْرِجُ إلا صوتا  
واحدا ، كالمخرج الشفوي الأسناني مع الشفوي ، والطبقي مع اللثوي  
كما جمعنا الأحرف الحلقية . وعددت معها اللثويين ( خ ، غ ) مرة  
ومرة أخرى مع القاف والقاف لا اعتبار التوزيع ، وكذلك جمعنا المخرجين  
الأسناني والأسناني الشفوي لأننا وجدنا أنها تأتلف مع بعضها تألفا  
شائعا ، وسيفيد هذا الجمع في دراسة المهمل من المخارج المتباعدة  
فيما سيلي إن شاء الله .

ظ + غ	غ + ظ
_____	ص + غ
ظ + هـ	هـ + ظ
_____	ن + غ
_____	ظ + ح
_____	ث + هـ
_____	ك + نى
ظ + ق	ق + ظ
_____	ض + ق
ك + ط	ط + ك
_____	ظ + ك
_____	ص + ك

ولا يمكن تفسير إهمال هذه التتابعات إلا على أنها نقلة بين مخرجين

متباعدين على ما ذهب إليه السبكي فيما نقله عنه السيوطي من قوله : " وأحسن

التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى

الأوسط إلى الأعلى ، أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط " . ( ١ )

وقد كان السبكي قد وضع احتمالات انتقال اللسان بين ثلاثة مخارج

كبرى هي ( الحلق وهو الأعلى ، ووسط الفم ، وأدناه ) فكانت عنده في الكلمة

( ١ ) المزهر ١ / ١٩٨ .



( ١ ) الثلاثية اثنا عشر تركيبيا هي :

- ( ١ ) الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو " ع د ب " .
- ( ٢ ) الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط ، نحو " ع ر د " .
- ( ٣ ) من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى ، نحو " ع م ه " .
- ( ٤ ) من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى ، نحو " ع ل ن " .
- ( ٥ ) من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى ، نحو " ب د ع " .
- ( ٦ ) من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو " ب ع د " .
- ( ٧ ) من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو " ف ع م " .
- ( ٨ ) من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى ، نحو " ف د م " .
- ( ٩ ) من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى ، نحو " د ع م " .
- ( ١٠ ) من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ، نحو " د م ع " .
- ( ١١ ) من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط ، نحو " ن ع ل " .
- ( ١٢ ) من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ، نحو " ن م ل " .

فقضية الإهمال هنا إذن عملية انتقال بطفرة ، إما من الحلق واللهاة

( الأعلى ) إلى اللثة والأسنان ( الأدنى ) أو عكسه .

غير أن هذا الانتقال ذا الطفرة لم يكن منمكسا سوى التتابعات :

" ظ + خ / غ + ظ / هـ + ظ / ق + ظ / ط + ك " .

أما البقية فاتجاه واحد ، فأهملت " ص + غ " ولم يهمل العكس وكذا

" ض + ق " لم يهمل عكسه ، وهما من الأدنى إلى الأعلى .

غير أن الملاحظ أن المهملة في هذا الاتجاه " الأدنى إلى الأعلى "

كانت أكثر من المهملة في الاتجاه الآخر وهو من الأعلى إلى الأدنى نحو

" أ + ز / ك + ض " .

ولعل في هذا ما يؤيد ما ذهب إليه السبكي من " أن أحسن التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى ، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ، ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط " (١) فقد كان من هذه الأكثر استعمالاً اثنان في اتجاه خروج الهواء من الأعلى إلى الأوسط، ومن الأعلى إلى الأدنى .

( ٢ ) الأصوات الغارية ، والأصوات الأسنانية والأسنانية اللثوية :

وقد أهمل من احتمالات التأليف من الأصوات الغارية والأصوات

الأسنانية والأسنانية اللثوية التقابعات التالية :

_____	ج + ت
_____	ج + ن
ج + ص	ج + ص
ج + ط	ج + ط
ج + ظ	ج + ظ
_____	ش + ث
_____	ش + ن
_____	ش + ز
_____	ش + س
_____	ش + ص
ش + ض	ش + ض
_____	ج + ض
_____	ظ + ش

فأذا قلنا إن الشين وهي صوت متفشي<sup>(١)</sup> شابهت التاء والشاء  
والسين وأخواتهن ، لأنها اتصلت بمخرجهن لا استطالتهما على ما ذكر  
سيبويه<sup>(٢)</sup> ، فإن الضاد كذلك على الوصف القديم ، وهو الـ **وَجْه**ـ  
الوحيد الذي يفسر عدم ائتنافها مع الأصوات الفاربية ، لأنها أقرب  
مخرجا ، لكونها تخرج من حافة اللسان وما يليها من الأضراس<sup>(٣)</sup> ، ولا  
تكون حافته وما يليها من الأضراس إلا على حافة الفار الأمامية خصوصا  
وأن الصوت مطبق فتقعر اللسان يجذبه إلى الخلف . هذا تفسير  
يخص الشين والضاد .

أما التفسير الآخر ، وهو يخص الجيم \* وحدها ، إن لم تأتلف  
مع تسعة تتابعات ، سبعة منها كان أحد المتوالين فيها صوتا مطبقا ،  
والإطباق اتجاه اللسان إلى الطبق ، وقبله مباشرة منطقة الفار التي  
تخرج منها الجيم ، وبخاصة وهي صوت مركب جزء صفة تركبه الأولى  
الشدّة ، فلا بد أن يلمس مقدم اللسان الفار لسا محكما مع انفراج  
يعقبه لتكون الجيم كما هي في الفصحى وقراءة القرآن ، فتظل العلاقة  
بين الصوتين المتواليين المهملين علاقة مخرجية .

يبقى أن نفسر عدم توالي الجيم والتاء ، والذال والجيم ، فأما  
الأولى ( ج + ت ) محمولة على التضاد بينهما في الجهر والهمس .  
وأما الأخرى ( ج + د ) فلا أجد ميرا صوتيا ، لها وبخاصة وأن كلا  
الصوتين مجهور . ، فليس لهما إلا أنهما أهملتا اعتبارا .

- 
- ( ١ ) سيبويه ٤ / ٤٤٨ .  
( ٢ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٤٨ .  
( ٣ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٣٣ .

( ٣ ) الأصوات الغاربية والأصوات اللهوية والطبقية :

وقد أهمل من تواليها التتابعات :

ج + ق	ق + ج
ج + غ	ج + غ
ج + ك	ك + ج

ويقال فيها ما يقال في أصوات الإطباق مع الجيم، إذ القاف والكاف والغين تخرج بارتفاع مؤخر اللسان نحو اللهاة أو الطبق ، والجيم يرتفع مقدم اللسان معها نحو الغار ، واجتماع صوتين منها " ق + ج " مثلا يجعل اللسان يعمل من مؤخره إلى مقدمه ، أو بالعكس ، وهي عملية عضوية بالغة الثقل . هذا على الوصف المعاصر لهذه الأصوات . أما على الوصف القديم فيبدو أن القاف والكاف كانا الأقرب إلى الجيم ، إذ الغين معدودة في الأصوات الحلقية .

يقول سيويه : " ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف قليلا وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف " (١) وهذا يعني أن علة الإهمال بناء على الوصف القديم . بين القاف والكاف والجيم علة مخرجية ، لتقارب مخرجها .

( ٤ ) أصوات متفرقة :

خلت قائمة تتابع الأصوات من التواليات التالية :

(١) سيويه ٤/٤٣٣ ، وانظر ليس كلام العرب لابن خالويه ٢٨٤، حيث نقل عدم اجتماع اللام والشين عن الخليل .

ل + ش / ل + ض / ي + غ / ي + ذ

فأما اللام مع الشين ، فلأن الشين استطالت حتى اتصلت بمخرج الطاء كما يقول سيويه<sup>(١)</sup> ، ولذلك تدغم اللام في الشين ولعل عدم الائتلاف إنما كان لئلا تدغم اللام في الشين إذا سكنت الأولى .

وأما اللام مع الضاد فلغرب مخرجيهما على الوصف القديم لها ، بالإضافة إلى أن اللام تتأثر بأصوات الاطباق فتغهم وتقرب من الضاد ، إذ هما تشتركان في المخرج ، والرخاوة ، كما أنهما مجهورتان ، فلا يبقى فرق إلا أن الضاد مفخمة ، وقد ذكر سيويه نوعاً من الضاد أسماه "الضاد الضعيفة"<sup>(٢)</sup> وهي من المستقبحة في الشعر وقراءة القرآن ، ويبدو أنها ضاد كاللام المفخمة في "الطَجَع"<sup>(٣)</sup> .

أما إهمال ( ي + غ ) و ( ي + ذ ) فيبدو وأنه إهمال اعتباطي ، إذ لا شيء يفسره ، وبخاصة وأن الياء تأتلف مع أخوات الغين ، وكذا مع أخوات الـذال .

وبعد فإذا كان تفسير هذه التتابعات إنما يقوم على الثقل من جهة ، وأمن اللبس من جهة أخرى ، فإنه يعني أحد شيئين :

( ١ ) أن القول بالخفة والثقل إن فسركثيراً من الظواهر الصوتية فهو أمر نسبي لا يصح أن يفسر كلُّ مُشكِّلٍ صوتي .

( ٢ ) أن كثيراً من الظواهر الصوتية تهدف بالدرجة الأولى إلى إيجاد الفرق الصوتي بين الألفاظ والبعد بها عن أن تؤدي إلى اللباس بأي طريق ، وفي

- 
- ( ١ ) سيويه ٤ / ٤٥٧ .  
 ( ٢ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٣٢ .  
 ( ٣ ) المصدر نفسه ٤ / ٤٨٣ ، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها هامش ص ٢٩٥ .

ذلك يقول سوسير في معرض حديثه له عن قوانين التناوب أن : " تلك القوانين ليست سوى نتيجة عرضية من نتائج الظواهر الصوتية المتسببه في وجودها ، وذلك أن الظواهر الصوتية لما كانت تحدث مقابلة صوتية منتظمة بين سلسلتين من الكلمات بينهما مقابلة من حيث القيمة ، فإن الذهن يعمد إلى الفارق المادى المحسوس فيجعله فارقا دلاليا ، ويحمله الفارق الموجود بين المتصورات الذهنية " . ( ١ )

فائدتان لمعرفة المستعمل والمهمل من التأليف الصوتي :

- ( ١ ) تؤدي معرفة التواليات الصوتية المستعملة والمهملة إلى حصر المهمل واتخاذها طريقا للحكم على عربية الكلمة وعجمتها ، وقد أدرك القدماء مثل هذه التواليات الممتعة ، وأشار اللغويون إلى عدد منها ، أخذه من ألف في الأعجمي وطبقه مقياسا لمعرفة العربي من المعرب ، فكان ما يعرف به المعرب عند الجواليقي .
- ١ - عدم اجتماع الجيم والقاف .
  - ٢ - عدم اجتماع الصاد والجيم .
  - ٣ - عدم توالي النون والراء .
  - ٤ - عدم توالي الدال والزاي .
  - ٥ - عدم توالي الباء والسين والتاء .

وزاد السيوطي في المزهر : عدم اجتماع الطاء والجيم ( ٣ ) ، وعدم

- 
- ( ١ ) روس في الألسنية العامة ٢٤٠ بتصرف .
  - ( ٢ ) المعرب من الكلام الأعجمي ٥٩ وما بعدها .
  - ( ٣ ) المزهر ١ / ٢٧١ .

( ١ ) توالي الدال والذال .

ويضاف إلى ذلك كل التواليات التي سقناها ، وفسرنا عدم تواليها فيما سبق إلا الصاد والطاء مع سبق الأولى ، فإن كان أصلها السين وفخمت للطاء فهي عربية على الأرجح لأن اجتماع السين والطاء شائع وغير مستثقل . كما حكم على الكلمات الرباعية والخماسية المجردة التي تخلو من حروف الذلاقة ( ٢ ) " فر من لب " بأنها أعجمية ، ذلك أنهم لا يجدون كلمة رباعية أو خماسية إلا ويكون واحدا من هذه الأحرف ضمن أصواتها المولفة لها عدا قليل من الرباعي نحو " عَسَجَد " ( ٣ ) وهو أمر يحكمه إلحاح تأليف الكلمة من المخارج المتباعدة ، ونحن إذا أخذنا مقطعا عرضيا لمخارج الأصوات على الشكل التالي :

هـ	ح ع	خ غ ق	ك	ج ش ي	ن ل ر	س ز ص / ت د ط / ت ذ ظ / ض	ب م ف و
حنجري	حلقي	لهوي	طبقي	غارى	لثوي	أسناني لثوي ، وأسناني	شفوي وشفوي أسناني

( د )

( ج )

( ب )

( أ )

وجدنا أن أحرف الذلاقة في المجموعة ( ب ، د ) تتوسطان بقية الأحرف في المجموعتين ( أ ، ج ) اللتين تتكونان ما مجموعه ( ٢١ ) حرفا تقريبا ، والكلمة الرباعية أو الخماسية حين تألف من أحرف المجموعتين ( أ ، ج ) ، فإن ذلك يؤدي إلى وجود مخارج متقاربة ، أو قل ثقلا ناتجا من الاعتماد على كتلتين

( ١ ) المزهر ١ / ٢٧٢ .

( ٢ ) العين ١ / ٥٨ ، ٥٩ ، حيث قال : " أما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلق أو من بعضها " .

( ٣ ) المصدر نفسه ١ / ٥٩ .

صوتيتين غير متآلفتين ، (١) وهذا يعني لزوم الفصل والاسترواح لمخرج آخر يكون حرفه أحد حروف الذلاقة .

ويمكن أن يعزى سبب وجود واحد من أحرف الذلاقة ضمن الكلمات الرباعية والخماسية ، إلى أن هذه الأصوات من أكثر الأصوات وضوحا سمعيا ، بعد الصوائت ، كما أنها أشيع الأصوات الصامتة فسي قائمة الشيوخ (٢) ، إذ تأتلف مع غيرها بشكل كبير جدا .

( ٢ ) اختير هذا الحسن ليكون معيارا نقديا للكلمة الشعرية ، فقد ذهب كثير من البلاغيين إلى وضع حسن الكلمة وتناغم جرسها وخلوها من توالي الأمثال والمقاربات والمتانفات معيارا نقديا تنسب إليه فصاحة الكلمة . فهذا الخطيب القزويني يجعل فصاحة المفرد " خلوصه من تنافر الحروف ومخالفة القياس اللغوي ، فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببها متناهية في الثقل وعسر النطق بها ، كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته ، فقال : تركتها <sup>ترعى</sup> الهَمْخُج " ، ومنها ما هو دون ذلك كلفظ " مُسْتَشِرُّ " في قول امرئ القيس :

غَدَاثُرُهُ مُسْتَشِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا (٣)

واستطال أمر ثقل الحروف المتانفة حتى تجاوزت الكلمة الواحدة

إلى الكلمات المتتابعة من مثل قول الشاعر :

وَقَبْرُ حَرْبٍ يَكْأَنِ قَفْرٌ      وَلَيْسَ قُرْبٌ قَبْرٍ حَرْبٍ قَبْرٌ .

- 
- ( ١ ) يلاحظ على المجموعة ( أ ) عدم ائتلاف أكثر أصواتها ، وهي أصوات الحلق ، وكذا المجموعة ( ج ) فإن ائتلافها قليل ، كما أنها فسي ذاتها قليلة الشيوخ بالنسبة إلى الأصوات الأخرى . انظر دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ص ٥٩ .
- ( ٢ ) دراسة احصائية لجذور معجم الصحاح ص ٥٩ .
- ( ٣ ) الإيضاح في علوم البلاغة ٤ .



وقول الآخر :

كَرِيمٌ مَّتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لَعَنَهُ لَعَنَهُ وَحَدَى (١)

بل إنه استطال حتى بلغ السامع ، فأصبحت الكلمة لا بد أن تخلص من

الكراهة في السمع .

ويؤكد ابن سنان الخفاجي على قضية أن تكون الألفاظ حسنة في السماع

فيقول في حديثه عن الفصاحة "فأما الذي يوجد في اللفظة فشأنية أشياء :

الأول : أن يكون تأليف اللفظة من حروف ستاعدة المخارج . . وعلّة ذلك في

هذا واضحة . وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى

الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في

المنظر أحسن من الألوان المتقاربة . . (٢)

الثاني : عنده كالأول أو قريب منه .

وبقية الثانية ليست مما يهتما هنا .

ولست أريد الإفاضة في هذا الجانب فجزء منه عظيم مما قاله اللغويون

وجعله البلاغيون معيارا لفصاحة الكلمة الشعرية .

(١) الإيضاح في علم البلاغة ٤ .

(٢) سر الفصاحة ٦٤ .

الطائفة  
بسم الله

## ( الخاتمة )

ومعد هذه الفصول الثلاثة ، آن لنا أن نرصد النتائج التي أثمرت

في هذا البحث ، ويتصدر هذه النتائج ، النتائج الصوتية العامة وهي :

أولا : التفريق بين الاقتصاد اللغوي والاقتصاد في الجهد المضلي ، وموازة طلب الخفة بالثاني ، وعرض ذلك في دراسات القدماء والمحدثين ، وإشارة إلى أن النحاة العرب القدماء أدركوا مفهوم الاقتصاد اللغوي بعمومه وإن لم يكونوا يفرقون بين الاقتصاد في الجهد ( *Economy of effort* ) والاقتصاد اللغوي ( *Linguistic economy* ) بالذات ابن جني الذي كان مدركا لهذا المفهوم إدراكا كبيرا ، غير أن جهد القدماء كان مبعثرا ومقفاً به كثير من المسائل اللغوية باعتبارهم يتناولون المسألة بالتعميل والتخريج ، ومن ثم لم يخرج التخفيف عندهم عن كونه علة من العلل النحوية التي يرفضها نقاد النحو قدماء ومحدثين .

ثانيا : تحديد طلب الخفة وأنه لا يصلح أن يكون تفسيرا إلا للمتفسير الصوتي في الاستعمال .

ثالثا : التأكيد على نسبة الثقل والخفة وأنها أمران مدركان في التأليف الصوتي ، غير أنهما ليسا التفسير الأوحدهم للتفسير الصوتي التاريخي والتركيب ( السياقي ) .

رابعا : ربط مسألة الخفة باللبس ، وانتفاؤها ، ووجودها مع وجوده وعدمه .

خاسا : ذهب إلى أن الإدغام لا يعد تماثلا صوتيا حملا على الفرض منه  
 وبالتالي يستوى في اللغة العربية من حيث الشيوخ التماثل الرجعي  
 والتقدمي .

النتائج الصوتية الخاصة :  
 =====

- ( ١ ) ذهب إلى أن إدغام الميم في الباء لا يوفر جهدا عضليا ، إذ نطقهما  
 يتم بحركة عضوية واحدة من الشفتين غلقا وانفراجا ، ولذلك يشترط  
 القراء في إخفاء الميم عند الباء الانفراج اليسير في الشفتين حتى  
 لا يتم إخراج الميم بتمامها وإنما يقتصر على غنتها .
- ( ٢ ) رجحت رأى القراء في أن النون تخفي عند الباء ولا تقلب وإنما سمي  
 إقلابا حملا على السماع لا الأداء ، وأنه لا مناص من نطق النون  
 الساكنة ميمًا قبل الباء .
- ( ٣ ) خالفت سيويه في الاتباع في المبني للمجهول نحو " أُسْتَضْعِفُ " فقد  
 ذهب إلى أن الإلتباع هنا رجعي ( تأثر الأول بالثاني ) وأراه تقدما  
 ( تأثر فيه الثاني بالأول ) اعتمادا على أن حركة همزة الوصل حركة  
 مبني ، وحركة التاء حركة فرق عند سقوط همزة الوصل .
- ( ٤ ) أثبت وجود همزة بين بين من خلال مناقشة رأى الدكتور عبد الصبور  
 شاهين ، الذي ذهب إلى عكس ذلك .
- ( ٥ ) أوجزت الحديث عن وظيفة الحركة وأيدت قول قطرب في أنها  
 للتخفيف اعتمادا على قول الخليل فيما نقله عنه سيويه من أن  
 الحركات زوائد يلحقن الساكن للتوصل إلى التكلم به .
- ( ٦ ) إن الإسكان في الثلاثي إذا توالى حركتان وسبقت الأخرى منهما

- إنما يكون لكراهة الخروج من الخفيف إلى الثقيل .
- ( ٧ ) ذهب إلى أن إسكان لام الفعل المسند إلى الضمير المتحرك إنما يكون لأن اللبس مسترشدا برأى ابن مالك في أن الإسكان إنما كان للفرق بين المسند إلى "نا" الفاعلين أو "نا" المفعولين ، ثم طرد باب إسكان المسند على وتيرة واحدة ، وهو فيما أرى طرد لأن اللبس بين متشابهات لا يفرق بينها إلا الإسكان .
- ( ٨ ) ذهب إلى أن إهمال الحركة الإعرابية ليس لكراهة المقاطع المتحركة أو للإدغام ، وإنما هو نوع من إهمال الحركة في لهجة كانت تترخص في هذه القرينة .
- ( ٩ ) عالجت قضية المهمل من التتابعات الثنائية في الموقعين الأول ، والثاني ، والموقعين الثاني والثالث ، من الجذور الثلاثية وخلصت إلى أن إهمال ما أهمل ما تحتله القسمة يعود إلى ثلاثة أسباب :
- أولها : الثقل وهو تفسير ابن جني للمهمل ، وبينت ثقل التأليف من المخارج المتقاربة ومن المخارج المتباعدة .
- ثانيها : أمن اللبس ، فكثير ما أهمل إنما كان إهماله لاحتمال تفيره في السياق إدغاما أو تناسبا ، ولذلك أهملت التواليات الممكنة من أصوات مقدم اللسان والأسنان لأنها تشكل ثنائيات صفري ، الفرق بينها لا يكون إلا بصفة واحدة إما جهرا أو همسا أو شدة أو رخاوة أو تخفيما أو ترقيقا .

ثالثها : أن جزءا ما أهمل أهمل احتياطا بمعنى أننا لا نجد تفسيراً له غير أنه لم يؤلف منه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .»

لِصَلَاتِهِ وَالْمَلَأَ الْجَمْعَ

## ( قائمة المصادر والمراجع )

- القرآن الكريم .
- أبحاث في الالة العربية .
- لكدكتور داود عبده ، بيروت - مكتبة لبنان - ١٩٧٣ م .
- الإبدال
- لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ( ٢٤٤ هـ ) ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، ومراجعة علي النجدى ناصف ، القاهرة - مجمع اللغة العربية - ١٣٩٨ هـ .
- إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع .
- لأبى شامة القدسى ( ٦٦٥ هـ ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي - ١٤٠٢ هـ .
- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر .
- للبناء الدىاطى ( ١١١٧ هـ ) ، صححه وعلق عليه : علي محمد الضباع ، القاهرة - مطبعة عبد الحميد أحمد حنفى - ١٣٥٩ هـ .
- الإتقان فى علوم القرآن .
- لجلال الدين السيوطى ( ٩١١ هـ ) ، وبهامشه إعجاز القرآن للقاضى أبى بكر الباقلىانى ( ٥٣٠ هـ ) ، بيروت - المكتبة الثقافية - ١٩٧٣ م .
- أثار القراءات فى الأصوات والنحو العربى " أبو عمرو بن العلاء " .
- للدكتور عبد الصبور شاهين ، القاهرة - مكتبة الخانجى - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ .



- إحياء النحو .  
 لإبراهيم مصطفى ، القاهرة — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر  
 ١٩٥٩ م .
- إدغام القراء .  
 لأبي سعيد السيرافي ( ٣٦٨ هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد علي  
 عبد الكريم الرديني ، مطبعة الأمانة — القاهرة — الطبعة الأولى —  
 ١٤٠٥ هـ .
- أسرار العربية .  
 لأبي البركات الأنباري ( ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق بهجت البيطار ،  
 مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق — ١٣٧٧ هـ .
- أسس علم اللفظة .  
 ماريوباي ، ترجمة أحمد مختار عمر ، القاهرة — عالم الكتب — ١٤٠٣ هـ .
- الأشباه والنظائر .  
 للسيوطي ، جلال الدين ( ٩١١ هـ ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ،  
 طبعة ١٣٩٥ هـ — مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، وطبعة أخرى  
 حققها الدكتور عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة — ١٤٠٦ هـ .
- الأصوات اللفظية .  
 للدكتور إبراهيم إنيس ، القاهرة — مكتبة الأنجلو المصرية — الطبعة  
 الخامسة ( ١٩٧٩ م ) .
- الأصوات اللفظية .  
 للدكتور محمد علي الخولي ، الرياض — مكتبة الخريجي — الطبعة  
 الأولى ١٤٠٧ هـ .

- الأصول . دراسة ايستيمولوجيه لأصول الفكر اللغوي العربي .  
 للدكتور تمام حسان . المغرب — دار الثقافة — الطبعة الأولى — ١٤٠١ هـ .
- الأصول في النحو .  
 لأبي بكر بن السراج ( ٣١٦ هـ ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ،  
 بيروت — مؤسسة الرسالة — الطبعة الأولى — ١٤٠٥ هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج .  
 تحقيق ابراهيم البياري ، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني —  
 الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- الأفعال .  
 لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري ( توفي بعد سنة ٤٠٠ هـ ) .  
 تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، وراجعه الدكتور محمد مهدي  
 علام — القاهرة — مجمع اللغة العربية — ١٣٩٥ هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب .  
 لأبي محمد بن السيد البطليوسي ( ٥٢١ هـ ) ، تحقيق مصطفى السقا  
 والدكتور حامد عبد المجيد — الهيئة العامة المصرية للكتاب — ١٩٨١ م .
- الإقناع في القراءات السبع .  
 لأبي جعفر بن اليانوش ( ٥٤٠ هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد المجيد  
 قطاش ، مكة المكرمة — مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي  
 بجامعة أم القرى — الطبعة الأولى — ١٤٠٣ هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .  
 لأبي البركات الأنباري ( ٥٧٧ هـ ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف  
 للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد — دار الفكر — بيروت — بدون  
 تاريخ .

- الإيضاح في شرح المفصل .  
 لابن الحاجب ( ٦٤٦ هـ ) ، تحقيق الدكتور موسى بنأي العليلي  
 مطبعة العاني - بغداد - بدون تاريخ .
- الإيضاح في علل النحو .  
 لأبي القاسم الزجاجي ( ٣٣٧ هـ ) ، تحقيق الدكتور مسازن المبارك  
 بيروت - دار النفائس - الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ .
- الإيضاح في علوم البلاغة ( المعاني والبيان والبديع ) .  
 للخطيب القزويني ( ٧٣٩ هـ ) ، القاهرة - مكتبة ومطبعة محمد علي  
 صبيح - ١٣٩٠ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام الأنصاري ( ٧٦١ هـ )  
 تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت - دار إحياء  
 التراث العربي - الطبعة الخامسة - ١٩٦٦ م .
- البحر المحيط .  
 لأبي حيان ( ٧٥٤ هـ ) ، بيروت - دار القلم - الطبعة الثانية  
 ١٤٠٣ هـ .
- بحوث ومقالات في اللغة .  
 للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي  
 بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- التبصرة والتذكرة .  
 لأبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري ( من نهاية القرن الرابع )  
 تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين ، مكة المكرمة - مركز البحث  
 العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى  
 ١٤٠٢ هـ .
- التبيان في إعراب القرآن .

- لأبي البقاء العكبري ( ٦١٦ هـ ) ، تحقيق محمد علي البجـاوى  
 القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه - بدون تاريخ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .
- لأبي البقاء العكبري ( ٦١٦ هـ ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن المشيمين  
 بيروت - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
- لابن مالك ( ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات - دار  
 الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٧ هـ .
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية " فونولوجيا العربية " .  
 للدكتور سلمان حسن العاني ، ترجمة الدكتور ياسر الملاح ، ومراجعة  
 محمد محمود غالي - جدة - النادي الأدبي الثقافي - الطبعة الأولى  
 ١٤٠٣ هـ .
- التصريف الملوكي .
- لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢ هـ ) تحقيق : محمد سميد بـن  
 مصطفى النعساني - الطبعة الثانية - ١٣٩٠ هـ .
- التطور اللغوي ، مظهره وعلله وقوانينه .  
 للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي  
 بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- التطور النحوي للغة العربية .  
 لبرجشتراسر ، أخرجها وصححها وعلق عليها الدكتور رمضان عبد التواب  
 مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض - ١٤٠٢ هـ .

- التكلمة ( الجزء الثاني من الإيضاح العضدى ) .
- لأبي علي الفارسي ( ٣٧٧ هـ ) تحقيق الدكتور حسن شانلي فرهود ،  
مطبوعات جامعة الملك سعود - الرياض - ( ١٤٠١ هـ ) .
- التمهيد في علم التجويد .
- لابن الجزري ( ٨٢٢ هـ ) ، تحقيق غانم قدوري حمد ، بيروت - مؤسسة  
الرسالة - ١٤٠٧ هـ .
- التيسير في القراءات السبع .
- لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ( ٤٤٤ هـ ) ، صححه : أوتوبرتزل ،  
بيروت - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية ( ١٤٠٤ هـ ) .
- الجنى الداني في حروف المعاني .
- للحسن بن قاسم المرادي ( ٧٤٩ هـ ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين  
قباوه ، ومحمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة  
الثانية - ١٤٠٣ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني .
- على ألفية ابن مالك ومعه شواهد المعيني - القاهرة - دار إحياء الكتب  
العربية - بدون تاريخ .
- الحجة في علل القراءات السبع .
- لأبي علي الفارسي ( ٣٧٧ هـ ) ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور  
عبد الحلیم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، وراجعه : محمد علي  
النجار - الهيئة العامة المصرية للكتاب - الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ ) .
- حجة القراءات .
- لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة  
الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة ( ١٤٠٢ هـ ) .
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم .
- للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة  
الأولى ( ١٤٠٥ هـ ) .

- الخصائص .
- لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٥٣٩٢ هـ ) ، تحقيق : محمد علي النجار ،  
دار الكتاب العربي ببيروت - بدون تاريخ .
- خصائص اللهجة الكويتية دراسة لغوية ميدانية .  
للدكتور عبد العزيز مطر ، مطابع الرسالة - الكويت - من محاضرات الموسم  
الثقافي بجامعة الكويت ١٩٦٩ م .
- دراسات في علم أصوات العربية .  
للدكتور داود عبده ، الكويت - مؤسسة الصباح - بدون تاريخ .
- دراسات في كتاب سيويه .  
للدكتورة خديجة الحدوشي ، الكويت - وكالة المطبوعات - بدون تاريخ .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني .  
للدكتور حسام سعيد النعيمي - وزارة الثقافة والاعلام - بغداد ١٩٨٠ م .
- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس " باستخدام الكمبيوتر " .  
للدكتور علي حلمي موسى ، والدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبوعات  
جامعة الكويت - بدون تاريخ .
- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح " باستخدام الكمبيوتر " .  
للدكتور علي حلمي موسى - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٣ م .
- دراسة الصوت اللغوي .  
للدكتور احمد مختار عمر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ م ، عالم الكتب ،  
القاهرة .
- دروس في الألسنية العامة .  
لفردينان دي سوسير ، تعريب صالح القرمادي ، ومحمد الشاوش ومحمد  
عجينة - تونس - الدار العربية للكتاب ١٩٨٥ م .

- دروس في علم أصوات العربية .  
لجان كانتينو ، ترجمة : صالح القرماني ، تونس - مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٦ م .
- دلائل الاعجاز .  
لمعد القاهر الجرجاني ، صححه وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا .  
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩٨ هـ .
- دلالة الألفاظ .  
للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الرابعة ١٩٨٠ م .
- الرد على النحاة .  
لابن مضاء القرطبي ( ٩٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء ،  
دار الاعتصام - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني .  
لأحمد بن عبد النور المالقي ( ٧٠٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق - دار القلم - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- السبعة في القراءات .  
لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي ( ٣٢٤ هـ ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - دار المعارف بصر .
- سر صناعة الإعراب .  
لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور حسن هند أوى دمشق - دار القلم - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- سر الفصاحة .  
لابن سنان الخفاجي ( ٤٦٦ هـ ) ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

- شرح جمل الزجاجي .
- لابن عصفور الأشبيلي ( ٦٦٩ هـ ) ، تحقيق : الدكتور صاحب أبو—  
جناح ، العراق — وزارة الأوقاف والشئون الدينية — ١٩٧١ م .
- شرح شافية ابن الحاجب .
- لرضي الدين الإستراباذي ( ٦٨٦ هـ ) ومعه — شرح شواهد — لعبد  
القادر البغدادي ( ١٠٩٣ هـ ) ، تحقيق : محمد نور الحسن—  
ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت — ١٣٩٥ هـ .
- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ .
- لابن مالك ( ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن السدوري ،  
العراق — مطبعة العاني ببغداد — ١٣٩٧ هـ .
- شرح الكافية الشافية .
- لابن مالك ( ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ،  
مكة المكرمة — مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي — الطبعة  
الأولى ١٤٠٢ هـ .
- شرح مختصر التصريف العزى في فن الصرف .
- لمسمود بن عمر التفتازاني ( ٧٩١ هـ ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال  
سالم مكرم ، الكويت — ذات السلاسل للطباعة والنشر — الطبعة الأولى  
١٩٨٣ م .
- شرح المفصل .
- لابن يعيش ( ٦٤٣ هـ ) . ، عالم الكتب بالقاهرة ، ومكتبة المشي—  
ببغداد .



- شرح الملوكي في التصريف .  
 لابن يعيش ( ٦٤٣ هـ ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه ،  
 المكتبة العربية — حلب — الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .
- الصحاح ( تاج اللغة وصحاح العربية ) .  
 إسماعيل بن حماد الجوهري ( ٣٧٠ هـ ) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور  
 عطار ، الطبعة الثانية — ١٤٠٢ هـ .
- الضائر في اللغة العربية .  
 للدكتور محمد عبد الله جبر ، القاهرة — دار المعارف — ١٩٨٠ م .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية .  
 للدكتور عوض المرسي جهاوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي  
 بالرياض — الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- العربية الفصحى — نحو بنا\* لغوى جديد .  
 لهنرى فليش ، تعريب وتحقيق : الدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت  
 دار المشرق — الطبعة الثانية — بدون تاريخ .
- علم الأصوات .  
 لجرتييل مالمبرج ، ترجمة ودراسة : الدكتور عبد الصبور شاهين  
 القاهرة — مكتبة الشباب — ١٩٨٤ م .
- علم اللغة العام ( الأصوات ) .  
 للدكتور كمال بشر ، دار المعارف — القاهرة — الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م
- علم اللغة المبرمج " الأصوات والنظام الصوتي مطبقا على اللغة العربية " .  
 للدكتور كمال إبراهيم بدرى ، جامعة الملك سعود — الرياض ١٤٠٢ هـ .

- المـين .
- للخليل بن أحمد الفراهيدي ( ١٧٥ هـ ) ، تحقيق الدكتور: عبد الله ذرويش ( الجزء الأول ) ، الطبعة الأولى - ١٣٨٦ هـ . مطبعة العاني بغداد .
- فقه اللغات السامية . لكارل بروكلمان - ترجمة رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الملك سعود - ١٣٩٧ هـ .
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، للدكتور عبد الفتاح شلبي - دار الشروق - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ .
- في علم اللغة العام .
- للدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة . ١٤٠٠ هـ .
- في اللهجات العربية .
- للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة - لجنة البيان العربي - الطبعة الثانية ١٩٥٢ م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث .
- للدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - يدون تاريخ الكتاب .
- لسبيويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( ١٨٠ هـ ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٣٩٥ هـ . القاهرة .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها .
- لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ٤٣٧ هـ ) ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

- لسان العرب .
- لابن منظور ( ٧١١ هـ ) ، بيروت — دار صادر — بدون تاريخ .
- لغات البشر : أصولها — طبيعتها — تطورها .
- لماريوي ، ترجمة : الدكتور صلاح العربي ، القاهرة — الجامعة الأمريكية — ١٩٧٠ م .
- اللفظة .
- تأليف : ج ، فندريس ، تعريف : عبد الحميد الداخلي ، ومحمد القصاص — مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٥٠ م .
- اللفة بين المعيارية والوصفية .
- للدكتور تمام حسان ، المغرب — دار الثقافة — بدون تاريخ .
- لفة تميم ، دراسة تاريخية وصفية .
- للدكتور ضاحي عبد الباقي — القاهرة — مجسم اللفة العربية ١٤٠٥ هـ .
- اللفة العربية ، معناها ومبناها .
- للدكتور تمام حسان . المغرب — دار الثقافة — بدون تاريخ .
- اللفة والتطور .
- للدكتور عبد الرحمن أيوب ، القاهرة — معهد البحوث والدراسات العربية — ١٩٦٩ م .
- اللهجات العربية في التراث .
- للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، تونس — دار العربية للكتاب — ١٩٨٣ م .

- اللهجات في الكتاب لسيويه "أصواتا وبنية" .  
 لصاحبة راشد غنيم آل غنيم ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- ليس في كلام العرب .  
 للحسين بن أحمد بن خالويه ( ٣٧٠هـ ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت - دار العلم للملايين - ١٣٩٩هـ .
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام .  
 لأبي سعيد السيرافي ( ٣٦٨هـ ) ، تحقيق : الدكتور صبيح التميمي جدة - دار البيان العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- مبادئ اللسانيات العامة .  
 لأندريه مارتينييه ، ترجمة الدكتور أحمد الحلو . وزارة التعليم العالي بالجمهورية العربية السورية - ١٤٠٤هـ .
- محاضرات في اللغة .  
 للدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٦٦م .
- المحتسب في تبين وجوده شواهد القراءات والإيضاح عنها .  
 لأبي الفتح عثمان بن جني ( ٣٩٢هـ ) ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحلیم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٣٨٦هـ .
- المدخل إلى علم اللغة ، ومناهج البحث اللغوي .  
 للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

- المزهرفي علوم اللغة وأنواعها .
- لجلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ ) ، تحقيق : محمد احمد جواد  
العولي ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة  
دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ .
- المسائل المشككة المعروفة بالهندديات .
- لأبي علي الفارسي ( ٣٧٧ هـ ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله  
السنكاوي ، بغداد - مطبعة العاني - بدون تاريخ .
- المساعد على تسهيل الفوائد .
- لابن عقيل ( ٧٦٩ هـ ) ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات . مكة  
المكرمة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي - الطبعة الأولى  
١٤٠٠ هـ .
- معاني القرآن .
- للأخفش الأوسط ، أبي الحسن سعيد بن سعد ( ٢١٥ هـ ) تحقيق  
الدكتور فائز فارس . الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - الكويت .
- معاني القرآن .
- لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ٢٠٧ هـ ) :  
ج ١ : تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار .  
ج ٢ : تحقيق محمد علي النجار .  
ج ٣ : تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، والأستاذ علي النجدي ناصف  
الهيئة العامة المصرية للكتاب . ١٩٨٠ م .
- معجم علم الأصوات .
- للدكتور محمد علي الخولي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- معجم علم اللغة النظرى .
- وضعه الدكتور محمد علي الخولي ، بيروت - مكتبة لبنان - بدون تاريخ .

— معجم القراءات القرآنية .

— وضعه الدكتور عبد المال سالم مكرم ، والدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت  
مطبوعات جامعة الكويت ، صدر الجزء الأول ١٤٠٥ هـ ، والثاني ١٤٠٦ هـ ، والثالث ١٤٠٧ هـ ، والرابع ١٤٠٨ هـ ،  
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

— لمحمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الاسلامية — إستانبول — تركيا — ١٩٨٤ م .

— المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم .

— لأبي منصور الجواليقي ( ٥٤٠ هـ ) ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر

— مطبعة دار الكتب — القاهرة — الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

— معنى اللبيب عن كتب الأعراب .

— لابن هشام الأنصاري ( ٧٦١ هـ ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين

— عبد الحميد ، القاهرة — مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح — بدون تاريخ .

— المقتضب .

— لأبي العباس محمد بن يزيد العبري ( ٢٨٥ هـ ) ، تحقيق الشيخ محمد

— عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب — بدون تاريخ .

— مقالات في اللغة والأدب .

— للدكتور تامر حسان ، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى

— ١٤٠٥ هـ .

— الممتع في التصريف .

— لابن عصفور الاشبيلي ( ٦٦٩ هـ ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه

— المكتبة العربية بحلب — الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .

— ساهج البحث في اللغة .

— تأليف الدكتور تامر حسان ، طبعة ١٤٠٠ هـ ، دار الثقافة — الدار

— البيضاء — المغرب .

- من أسرار اللغزة .
- للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة — مكتبة الأنجلو المصرية — الطبعة السادسة — ١٩٧٨ م .
- النصف شرح الإمام أبي الفتح بن جني ( ٣٩٢ هـ ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان العازني ( ٢٤٧ هـ ) تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . القاهرة — شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي — الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ .
- المنقوص والمدود .
- لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ٢٠٧ هـ ) ، تحقيق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي . القاهرة — دار المعارف — بدون تاريخ .
- من وسائل التخفيف في اللسان العربي .
- للدكتور حمزه عبد الله النشرتي ، القاهرة — ١٤٠٧ هـ .
- النشر في القراءات العشر .
- لابن الجزري ( ٨٣٣ هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن — القاهرة — مكتبة القاهرة — بدون تاريخ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه .
- للأعلم الشنتمري ( ٤٧٦ هـ ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية — الكويت — الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .
- لجلال الدين السيوطي ( ٩١١ هـ ) .
- حقق الجزء الأول : عبد السلام هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم البقية حققها الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية — الكويت — ١٣٩٤ هـ .

- يونس البصرى : حياته وآثاره ومذهبه .  
للدكتور احمد مكي الأنصارى ، القاهرة — دار المعارف بمصر ١٣٩٣ هـ .

( الدوريات )

- مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة الطلك عبد العزيز  
( جامعة أم القرى ) العدد الثاني — السنة الثانية — ١٣٩٦ هـ - ١٣٩٧ هـ .
- مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى — العدد الأول ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ .



فِي سِرِّ الْمَوْصِيَّاتِ

أ ( الفهرس الاجمالسي )  
=====

صفحة -----	الموضوع -----
أ	شكر وتقدير
ح	المقدمة
١ - ٢٢	التمهيد
( الفصل الأول )	
٢٣ - ١١٧	ثقل توالي الأمشال
٢١ - ٨٦	البحث الأول : الإدغام
٨٧ - ١١٧	البحث الثاني : حذف أحد العثلين
١١٨ - ١٣٣	البحث الثالث : المخالفة
١٣٤ - ١٣٩	البحث الرابع : الفصل بين العثلين
( الفصل الثاني )	
١٤٠ - ٢٣٤	ثقل توالي المتنابرات
١٤٥ - ١٩٩	البحث الأول : التناسب الحركسي
٢٠٠ - ٢٣٤	البحث الثاني : التناسب بين الأصوات الصامتة
( الفصل الثالث )	
٢٣٥ - ٢٠٣	طلب الخفة في ظواهر صوتية متفرقة
٢٣٥ - ٢٥٤	البحث الأول : في ثقل الابتداء بالساكن ، والتقاء الساكنين
٢٥٥ - ٢٦٦	البحث الثاني : الإسكان وحذف الحركة
٢٦٦ - ٢٨٠	البحث الثالث : ثقل الهمزة المفردة
٢٧٦ - ٢٠٣	البحث الرابع : حسن تأليف الكلمة المفردة
٢٠٤ - ٢٠٧	الخاتمة
٢٠٨ - ٢٢٤	قائمة المصادر والمراجع
٢٢٥ - ٢٢٧	فهرس الموضوعات

## ب ( الفهرس التفصليسي

الصفحة =====	الموضوع =====
٠	شكر وتقدير
أ - ح	المقدمة
١ - ٢٢	التعميم : طلب الخفة في دراسات القدماء والمحدثين
١	الخفة في اللغة
٣	طلب الخفة في دراسات القدماء
٤	عند سيبويه
٧	عند ابن جنى
١٠	طلب الخفة في دراسات المحدثين
	الفريق المؤيد للأخذ بقانون السهولة والتيسير أو العيل إلى
١١	الاقتصاد في الجهد العضلي
١١	سوسير
١٢	د . إبراهيم أنيس
١٢	د . رمضان عبد التواب
	الفريق المعارض للأخذ بقانون السهولة والتيسير أو الميل
١٤	إلى الاقتصاد في الجهد العضلي
١٤	ماريمى
١٤	د . عبد الرحمن أيوب
١٥	د . تمام حسان
١٧	توجيه الخلاف بين المحدثين

الموضوع =====	المفحة =====
رأى آخر للدكتور تمام حسان .....	١٧
طلب الخفة ظاهرة صوتية .....	١٨
الفرق بين الاقتصاد اللغوي والاقتصاد في الجهد .....	١٩
( الفصل الأول )	
ثقل توالي الأمثال	٢٣ - ١١٧
تمهيد .....	٢٣
موطن الثقل في توالي الأمثال وتحليله .....	٢٤
المبحث الأول : الإدغام : .....	٣١ - ٨٦
تعريفه .....	٣١
كيفية الإدغام .....	٣١
تقسيمات الحركة .....	٣٤
إدغام المثليين .....	٣٦
أولا : إدغام المثليين في كلمة واحدة .....	٣٦
( أ ) إدغام المثليين في أول الكلمة .....	٣٦
( ب ) إدغام المثليين في وسط الكلمة .....	٣٨
( ج ) إدغام المثليين في آخر الكلمة .....	٣٩
امتناع إدغام المثليين في كلمة .....	٤١
ثانيا : إدغام المثليين من كلمتين .....	٤٣
حالات حسن إدغام المثليين من كلمتين وامتناعه .....	٤٤
إدغام المتقارنين .....	٥١

الموضوع =====	الصفحة =====
إدغام الهمزة .....	٥٥
إدغام الباء .....	٥٨
إدغام التاء .....	٥٩
إدغام الشاء .....	٦١
إدغام الجيم .....	٦٣
إدغام الحاء .....	٦٣
إدغام الخاء .....	٦٤
إدغام الدال .....	٦٤
إدغام الذال .....	٦٦
إدغام السراء .....	٦٨
إدغام السزاي .....	٦٨
إدغام السين .....	٦٨
إدغام الشين .....	٦٩
إدغام الصاد .....	٦٩
إدغام الضاد .....	٦٩
إدغام الطاء .....	٧٠
إدغام الظاء .....	٧٢
إدغام العين .....	٧٣
إدغام الغين .....	٧٣
إدغام الفسقاء .....	٧٤
إدغام القفاف .....	٧٤

الصفحة =====	الموضوع =====
٧٥	إدغام الكاف .....
٧٦	إدغام اللام .....
٧٩	إدغام الميم .....
٨٠	إدغام النون .....
٨٢	إخفاء النون .....
٨٤	إدغام الهاء .....
٨٤	إدغام الواو والياء .....
١١٧ - ٨٧	المبحث الثاني : حذف أحد المثليين .....
٨٨	أولا : حذف أحد المثليين في أول الكلمة .....
٨٨	( ١ ) المضارع الذي يجتمع فيه تاءان أو ثلاث .....
٩١	( ٢ ) الهمزتان في أول الكلمة .....
٩٣	ثانيا : حذف أحد المثليين المتواليين وسطا .....
٩٣	( ١ ) الفعل المضعف المسند إلى ضمير الرفع المتحرك ..
٩٧	( ٢ ) صيغة افتعل .....
٩٧	( ٣ ) بعض تصاريف الفعل الأجوف .....
١٠١	( ٤ ) الهمزتان الملتقيتان من كلمتين .....
١٠٣	( ٥ ) حذف أحد المتقاربين .....
١٠٥	ثالثا : حذف أحد المثليين المتواليين آخرا .....
١٠٥	( ١ ) نون الوقاية مع نون الأفعال الخمسة .....
١٠٩	( ٢ ) نون الوقاية مع إن وأن ولكن وكان .....

الموضوع =====	الصفحة =====
( ٣ ) نون الوقاية مع نون ( من وعن )	١١١
( ٤ ) نون الوقاية مع لعل	١١٢
( ٥ ) نون النسوة مع نون الوقاية	١١٢
( ٦ ) إن وأخواتها مع " نا " الضمير	١١٣
( ٧ ) نون الأفعال الخمسة مع نوني التوكيد	١١٤
( ٨ ) الحذف عند إضافة " ياء " النسب	١١٦
المبحث الثالث : المخالفة : .....	
-----	
تعريفها	١١٨
أشهر المواطن التي وقعت فيها المخالفة	١٢٢
أولا : المضعف المسند إلى ضمير الرفع المتحرك	١٢٢
ثانيا : النسب إلى المنقوص والمقصور	١٢٤
ثالثا : الهمزتان الملتقيتان في كلمة أو كلمتين	١٢٦
رابعا : المضعف من غير الأفعال	١٣١
خامسا : قلب الهمزة تاء في صيغة افتعل ما فاءه همزة	١٣٢
المبحث الرابع : الفصل بين المثلين : .....	
-----	
أهم مواطن الفصل :	١٣٤
( أ ) توالي الهمزتين	١٣٤
( ب ) اجتماع نون النسوة و نون التوكيد الثقيلة	١٣٦
( ج ) الفصل بين المثلين بأحد أصوات المد واللين	١٣٧

الصفحة =====	الموضوع =====
( الفصل الثاني )	
٢٣٤ - ١٤٠	ثقل توالي المتنافرات .....
١٤٠	تمهيد .....
١٤١	أسباب التنافر .....
١٤٣	مواطن التنافر .....
١٩٩ - ١٤٥	المبحث الأول : التناسب الحركي .....
١٤٥	تمهيد .....
١٤٨	أولا : أصوات المد ومناسبة الحركة السابقة عليها .....
١٤٩	أ ( قلب الواو والياء ألفا .....
١٥٠	ب ( قلب الواو يساء .....
١٥٣	ج ( قلب الياء واوا .....
١٥٤	ثانيا : حركة المناسبة .....
١٥٤	أ ( حركة ما قبل ياء النسب .....
١٥٦	ب ( حركة ما قبل ياء الضمير .....
١٥٨	ج ( حركة ما قبل ألف الاثنين .....
١٥٩	د ( حركة ما قبل واو الجماعة .....
١٥٩	هـ ( الحركة المقدررة على المنقوص والمقصور .....
١٦٠	١ ( تقدير الحركة على المقصور .....
١٦١	٢ ( تقدير الحركة على المنقوص .....
١٦٢	ثالثا : الإتياع الحركي .....



الموضوع =====	الصفحة =====
أولا : حركة ضمير الغائب .....	١٦٣
( ١ ) كسر الهاء إبتاعا لكسرة سابقة .....	١٦٤
( ٢ ) ضم الميم إبتاعا لضمة الهاء في ضمير الجميع .....	١٦٦
( ٣ ) كسر الميم إبتاعا لكسرة الكاف في خطاب الجميع .....	١٦٧
ثانيا : حركة همزة الوصل في أمر الثلاثي .....	١٦٨
ثالثا : جمع " فعله " جمعا صحيحا .....	١٧١
( أ ) إبتاع الضم الضم .....	١٧١
( ب ) إبتاع الكسر الكسر .....	١٧٢
( ج ) إبتاع الفتح الفتح .....	١٧٣
رابعا : الإبتاع في اسم الفاعل من الفعل المزيد .....	١٧٤
خامسا : الكسر مع حروف الحلق .....	١٧٤
سادسا : إبتاع في نماذج متفرقة من الكلمات .....	١٧٨
( أ ) كلمة أم .....	١٧٩
( ب ) كلمة النقد .....	١٨٠
سابعا : الإبتاع في كلمتين .....	١٨١
رابعا : الإمالة .....	١٨٣
تمريفها .....	١٨٣
أنواع الإمالة .....	١٨٦
أسباب الإمالة .....	١٨٦
مواطن الإمالة .....	١٨٦

الموضوع =====	الصفحة =====
الإمالة في الألف المنقلبة عن أصل .....	١٨٨
إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل .....	١٩١
إمالة الألف الزائدة " لفرض التناسب الصوتي " .....	١٩٤
ما يمنع الإمالة .....	١٩٥
<u>المبحث الثاني</u> : التناسب بين الأصوات الصامتة .....	٢٠٠ - ٢٣٤
تمهيد : بيان مواطن التناظر في توالي الصوامت ..	٢٠٠
أولاً : الجهر والهمس .....	٢٠٠
تعريفهما .....	٢٠٠
( ١ ) جهر السين لمجاورتها القاف .....	٢٠٢
( ٢ ) جهر السين لمجاورتها الدال .....	٢٠٢
( ٣ ) جهر العين لمجاورتها الطاء .....	٢٠٣
( ٤ ) جهر التاء لمجاورتها الدال .....	٢٠٥
( ٥ ) جهر التاء لمجاورتها الذال .....	٢٠٧
( ٦ ) جهر التاء لمجاورتها الزاي .....	٢٠٩
( ٧ ) جهر التاء لمجاورتها الجيم .....	٢١٠
تفسير قياسية الإجهار في صيغة " افتعل " .....	٢١١
( ٨ ) جهر الصاد لمجاورتها الدال .....	٢١٤
( ٩ ) هس العين لمجاورتها الهاء .....	٢١٦
الإدغام لا يعد تناسبا صوتيا .....	٢١٦
ثانيا : الشدة والرخاوة .....	٢١٩

الموضوع =====	الصفحة =====
تعريفها .....	٢١٩
التحول من شديد إلى رخو ، ومن رخو إلى شديد لغرض الإدغام	٢٢٠
ثالثا : التفخيم والترقيق .....	٢٢١
تعريف التفخيم .....	٢٢١
( ١ ) أصوات الاطباق ومجاورتها في السياق .....	٢٢٣
أ ) في صيغة " افتعل " .....	٢٢٣
ب ) في سياقات صوتية أخرى .....	٢٢٥
تفسير عدم تأثير الاطباق في غير صيغة افتعل بشكل	
قياسي .....	٢٢٧
( ٢ ) بقية الأصوات المفخمة ( خ / غ / ق ) ومجاورتها في	
السياق .....	٢٢٨
( ٣ ) تفخيم اللام مع الأصوات المفخمة .....	٢٢٩
رابعا : التناسب بين الحركات والأصوات الصامتة .....	٢٣٠
( ١ ) ترقيق الراء وتفخيمها .....	٢٣٢
( ٢ ) ترقيق لام ( لفظ الجلالة ) وتفخيمها .....	٢٣٤

## ( الفصل الثالث )

٢٣٥ - ٣٠٣ طلب الخفة في ظواهر صوتية متفرقة

٢٣٥ - ٢٥٤ البحث الأول :  
-----

القسم الأول : ثقل الابتداء<sup>١</sup> بالساكن .....

٢٣٥ اللغات الأخرى تجيز الابتداء<sup>٢</sup> بالساكن .....

الصفحة =====	الموضوع =====
٢٣٦	..... تحديد موطن الثقل وتحليله
٢٣٨	..... طرق التخلص من ثقل الابتداء <sup>١</sup> بالساكن
٢٣٨	( ١ ) ..... زيادة همزة الوصل
٢٤٠	..... مواضع زيادة همزة الوصل
٢٤١	..... حركة همزة الوصل
٢٤٢	( ٢ ) ..... الاعتماد على حركة المقطع الأخير في الكلمة السابقة
٢٤٣	..... القسم الثاني : ثقل التقاء الساكنين
٢٤٣	..... اللغات الأخرى يلتقي فيها الساكنان والثلاثة
٢٤٤	..... وظيفة الحركات
٢٤٦	..... تحديد موطن الثقل وتحليله
٢٤٨	..... طرق التخلص من ثقل التقاء الساكنين
٢٤٨	( ١ ) ..... تحريك الساكن الأول
٢٥١	( ٢ ) ..... حذف الساكن الأول
٢٥٣	..... اغتفار التقاء الساكنين
٢٥٥ - ٢٦٦	..... المبحث الثاني : الإسكان وحذف الحركة -----
٢٥٧	( ١ ) ..... إسكان عين الكلمة
٢٦٢	( ٢ ) ..... إسكان لام الكلمة
٢٦٦ - ٢٨٠	..... المبحث الثالث : ثقل الهمزة المفردة -----
٢٦٦	..... الوصف الصوتي للهمزة
٢٦٧	..... ثقل الهمزة

الموضوع =====	الصفحة =====
—	التخلص من ثقل الهمزة .....
( ١ )	تسهيلها ( بين بين ) .....
	رأى الدكتور إبراهيم أنيس في همزة ( بين بين ) .
	رأى الدكتور عبد الصبور شاهين في همزة (بين بين )
	نقد رأى الدكتور عبد الصبور شاهين .....
( ٢ )	إبدال الهمزة .....
( ٣ )	حذف الهمزة .....
	المبحث الرابع : حسن تأليف الكلمة .....
	أولا : المخارج التقاربية .....
	( ١ ) الأصوات الحلقية .....
	( ٢ ) أصوات مقدم اللسان .....
	( ٣ ) الأصوات الشفوية .....
	( ٤ ) الأصوات اللثوية .....
	( ٥ ) الأصوات اللهوية والطبقية .....
	( ٦ ) الأصوات الشفوية الأسنانية والأسنانية .....
	ثانيا : المخارج المتباعدة : .....
	( ١ ) الأصوات الحلقية واللهوية والأصوات الأسنانية ، والأسنانية اللثوية .....
	( ٢ ) الأصوات الفاربه ، والأصوات الأسنانية .....
	والأسنانية اللثوية .....

الموضوع =====	الصفحة =====
( ٣ ) الأصوات الفارسية والأصوات اللهوية والطبقية . . . . .	٢٩٨
( ٤ ) أصوات متفرقة . . . . .	٢٩٨
فائدتان لمعرفة المستعمل والمهمل من التأليف الصوتي . . . . .	٣٠٠
الخاتمة . . . . .	٣٠٤
قائمة المصادر والمراجع . . . . .	٣٠٨
فهرس الموضوعات . . . . .	٣٢٥